اليابان المارد الاقتصادى

٩

بسم الله الرحمن الرحيم

اليابان المارد الاقتصادى

المجلد التاسع

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٩ اليابان المارد الاقتصادى (المجلد التاسع)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اليابان : ثلاثة مرشحين يتنافسون على رئاسة الوزارة	رويترز	الحياة	١٦١٥	٩٨-٠٧-٢٣
الاخطاء الخادعة	رشيد خشانة	الحياة	١٦١٦	٩٨-٠٧-٢٣
هاشيموتو .. ضحية التلكؤ والسايات الخاطئة !!	محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٦١٧	٩٨-٠٦-٢٣
منافسة شديدة بين كوريا واليابان .. لجذب الأموال الاجنبية		المساء	١٦١٩	٩٨-٠٧-٢٣
المرشحون الثلاثة لرئاسة الحكومة اليابانية يقدمون اوراق لترشيم الحزب الحاكم	وكالات الانباء	الوفد	١٦٢١	٩٨-٠٧-٢٣
الاصلاح المال والادارى يتصدر برامج المرشحين .. !!	شعبان فتحى	المساء	١٦٢٣	٩٨-٠٧-٢٣
احتمال خفض تصنيف الديون السيادية لليابان	أ ف ب	الحياة	١٦٢٤	٩٨-٠٧-٢٤
شباب الحزب الحاكم فى اليابان يرفضون اوبوتشى رئيسا لهم	وكالات الانباء	القبس	١٦٢٦	٩٨-٠٧-٢٤
اليابان : اوبوتشى يتصدر المرشحين الى رئاسة الوزارة	رويتر	الحياة	١٦٢٧	٩٨-٠٧-٢٤
اليابان .. ودعوة للتغيير	سمير فؤاد رمزى	الاخبار	١٦٢٨	٩٨-٠٧-٢٤
اليابان تبحث عن زعيم!	سناء حنفى	المصور	١٦٢٩	٩٨-٠٧-٢٤
اليابان : أوبوتشى زعيما للحزب الحاكم يعلن حكومته الأسبوع المقبل	رويترز	الحياة	١٦٣٠	٩٨-٠٧-٢٥
اليابان : الين يتراجع بعد فوزاوبوشى	رويترز	الحياة	١٦٣١	٩٨-٠٧-٢٥
انتخاب اوبوتشى رئيسا للحزب الحاكم باليابان وسط توقعات بانشقاق واسع	محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٦٣٢	٩٨-٠٧-٢٥

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فوز" اوبوتشى" برئاسة الحزب الحاكم فى اليابان وسط ترحيب دولى	وكالات الانباء	الاهرام المسائى	١٦٣٣	٩٨-٠٧-٢٥
وزير الخارجية يفوز برئاسة الحزب الحاكم فى اليابان	وكالات الانباء	الوفد	١٦٣٤	٩٨-٠٧-٢٥
كيزو اوبوتشى رئيساً للحزب الحاكم فى طوكيو		الكفاح العربى	١٦٣٥	٩٨-٠٧-٢٥
الخطة الأساسية لسياسات رئيس الوزراء الجديد	رويترز	القبس	١٦٣٧	٩٨-٠٧-٢٥
الحكومة اليابانية الجديدة أمام تحديات النظام المصرفى المتعثر والاقتصاد المنهار		الكفاح العربى	١٦٣٨	٩٨-٠٧-٢٥
"آسيان" تطالب اليابان بتعزيز الاصلاحات وتدين التفجيرات النووية	وكالات الانباء	القبس	١٦٣٩	٩٨-٠٧-٢٦
ابوتشى يجرى تغييرات مهمة فى قيادات الحزب الحاكم باليابان	وكالات الانباء	الاهرام	١٦٤٠	٩٨-٠٧-٢٦
لماذا لايستثمر اليابانيون فى البلدان الخليجية؟		الوسط	١٦٤١	٩٨-٠٧-٢٧
استقالة هاشيموتو .. هل تعيد العافية للاقتصاد اليابانى ؟	محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام الاقتصادى	١٦٤٤	٩٨-٠٧-٢٧
ابوتشى و "العصا السحرية" لانقاذ اليابان !	سالم عبد المنعم	الاهرام المسائى	١٦٤٧	٩٨-٠٧-٢٧
الشرطة اليابانية لا تستبعد محاولة قتل جماعى فى حادث تسمم	رويترز	الحياة	١٦٤٨	٩٨-٠٧-٢٨
ميازاوا أبرز المرشحين لتولى وزارة المالية باليابان	وكالات الانباء	الاهرام	١٦٤٩	٩٨-٠٧-٢٨
اوبوتشى رئيسا للوزراء فى اليابان المتعثرة	منى ياسين	الشعب	١٦٥٠	٩٨-٠٧-٢٨
اوباتشى رئيس وزراء اليابان الجديد .. اختيار حزبى ومعارضة شعبية		الاهالى	١٦٥٢	٩٨-٠٧-٢٩
الصادرات والانتعاش اليابانى المنتظر		الاهرام	١٦٥٣	٩٨-٠٧-٢٩
اليابان : اوبوتشى يختار ميازاوا وزير للمال	أ.ب	الحياة	١٦٥٤	٩٨-٠٧-٢٩

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فوز ساحق لزعيم المعارضة على رئيس الوزراء الجديد فى تصويت مجلس الشيوخ			
وكالات الانباء	الوفد	١٦٥٥	٩٨-٠٧-٣١
رئيس الوزراء الاسبق وزير للمالية			
وكالات الانباء	الاهرام المسائى	١٦٥٦	٩٨-٠٧-٣١
مجلس النواب اليابانى ينتخب ابوتشى رئيسا للوزراء			
أ.ف.ب	الاخبار	١٦٥٧	٩٨-٠٧-٣١
انتخاب ابوتشى رئيسا للوزراء فى اليابان			
رويترز	الحياة	١٦٥٨	٩٨-٠٧-٣١
بيانات تكاليف العمالة الاميركية تثير			
رويترز	القبس	١٦٥٩	٩٨-٠٧-٣١
استمرار تراجع الانتاج والمبيعات فى اليابان فى الاشهر الستة الأولى من السنة الجارية			
أ.ب	الحياة	١٦٦١	٩٨-٠٨-٠١
ابوتشى : مهمتى .. سرعة تنشيط الاقتصاد اليابانى			
وكالات الانباء	الجمهورية	١٦٦٢	٩٨-٠٨-١
حكومة ابوتشى تخشى التفاؤل بحلول سريعة			
أ.ف.ب	القبس	١٦٦٣	٩٨-٠٨-٠١
طوكيو تستعد لحالات افلاس			
أ.ف.ب	الحياة	١٦٦٥	٩٨-٠٨-٠١
كلينتون يدعو اليابان الى التحرك بسرعة لانعاش الاقتصاد			
أ.ف.ب	الحياة	١٦٦٦	٩٨-٠٨-٠٢
كييزو أوبوشى "البيتزا الباردة" بازاء الأزمات الحارة			
وضاح شرارة	الحياة	١٦٦٧	٩٨-٠٨-٠٢
طوكيو			
	الاهرام الاقتصادى	١٦٦٩	٩٨-٠٨-٠٣
الحكومة اليابانية تتعهد بالاسراع فى الاصلاح الاقتصادى			
محمد ابراهيم الدسوقى	وكالات الانباء	١٦٧٠	٩٨-٠٨-٠٣
الحكومة اليابانية تتخذ مواقف دفاعية فى مواجهة أعلى نسبة رفض شعبى لسياساتها			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٦٧١	٩٨-٠٨-٠٤
المحالون للمعاش .. مشكلة كبرى للشركات اليابانية !!			
محمد غزلان	المساء	١٦٧٢	٩٨-٠٨-٠٤
تساوى العملاق اليابانى تحت الضربات الاقتصادية بفعل فاعل !			
منى ياسين	الشعب	١٦٧٣	٩٨-٠٧-٠٤

مجلد رقم ٩ اليابان المارد الاقتصادى (المجلد التاسع)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الحكومة اليابانية الجديدة تحذر من تهاوى الين		**العالم اليوم**	**١٦٧٦**	**٩٨-٠٨-٠٥**
وزير المال اليابانى : سنتدخل فى الاسواق لحماية الين	روبترز	**الحياة**	**١٦٧٧**	**٩٨-٠٨-٠٥**
"تويوتا" تدعو حكومة اليابان الجديدة لحل مشكلة القروض المتعثرة بسرعة	روبترز	**الكفاح العربى**	**١٦٧٨**	**٩٨-٠٨-٠٧**
ابوتشى يقرر خفض الضرائب فى اليابان لتشجيع الاصلاح المالى بهدف الانتعاش	هيروشيما	**الكفاح العربى**	**١٦٧٩**	**٩٨-٠٨-٠٧**
اليابان تلجأ الى السياسة لحل مشكلتها الاقتصادية		**الحوادث**	**١٦٨٠**	**٩٨-٠٨-٠٧**
اليابان تدعو لانسحاب اسرائيل من جنوب لبنان	أ.ش.أ	**الوفد**	**١٦٨٢**	**٩٨-٠٨-٠٧**
هيروشيما تحيى الذكرى ٥٣ لتفجير اول قنبلة ذرية فى العالم	وكالات الانباء	**الوفد**	**١٦٨٣**	**٩٨-٠٨-٠٧**
اوبوتشى : سنتان لاخراج اليابان من الركود	وكالات الانباء	**القبس**	**١٦٨٤**	**٩٨-٠٨-٠٨**
أوبوتشى يتعهد بإصلاح جذرى للنظام المالى	محمد ابراهيم الدسوقى	**الاهرام**	**١٦٨٧**	**٩٨-٠٨-٠٨**
اليابان : انعاش الاقتصاد سيستغرق سنة أو سنتين	روبترز	**الحياة**	**١٦٨٨**	**٩٨-٠٨-٠٨**
حكومة الأزمة والزمن ..	حسن شامى	**القبس**	**١٦٨٩**	**٩٨-٠٨-٠٩**
أوبوتشى : اليابان ستبقى تحت مظلة اميركا النووية	وكالات الانباء	**القبس**	**١٦٩٠**	**٩٨-٠٨-١٠**
الدولار يسجل أعلى سعر امام الين منذ ثمانى سنوات	محمد ابراهيم الدسوقى	**الاهرام**	**١٦٩١**	**٩٨-٠٨-١٢**
ابوتشى يتعهد بابرام معاهدة السلام مع روسيا عام ٢٠٠٠		**الاحرار**	**١٦٩٢**	**٩٨-٠٨-١٢**
الأسواق المالية تستبعد التدخل الأمريكى لانقاذ الين اليابانى	محمد ابراهيم الدسوقى	**الاهرام**	**١٦٩٣**	**٩٨-٠٨-١٣**
العملة اليابانية والأزمة الآسيوية		**الاهرام**	**١٦٩٤**	**٩٨-٠٨-١٣**

مجلد رقم ٩ اليابان المارد الاقتصادى (المجلد التاسع)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خبراء الاقتصاد : اليابانيون عائدون .. والمسألة مسألة وقت !	ايمن سعد	اخبار اليوم	١٦٩٥	٩٨-٠٨-١٥
اليابان تتعهد لأمريكا بالعمل على انعاش اقتصادها	وكالات الانباء	الاهرام	١٦٩٧	٩٨-٠٧-١٦
الاقتصاد اليابانى هل ينجح فى الخروج من "عنق الزجاجة" ؟	اسامة سليمان	العالم اليوم	١٦٩٨	٩٨-٠٨-١٨
الحكومة تقدم تمويلا لانتشال بنك القروض طويلة الجل من ازمته	محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٦٩٩	٩٨-٠٨-٢٣
جريمة لا تسقط	محمد العزبى	الجمهورية	١٧٠٠	٩٨-٠٨-٢٦
[illegible] الاصلاح لليابانية يثير فزع اسواق المال العالمية	القسم الخارجى	العالم اليوم	١٧٠١	٩٨-٠٨-٢٩
المعجزة اليابانية فى الميزان !	د. عبد العزيز الشربينى	الاهرام	١٧٠٣	٩٨-٠٨-٣٩
الانتاج اليابانى ينخفض فى يوليو ومازدا تفلت من المآزق		الاهرام	١٧٠٥	٩٨-٠٧-٣٠
اليابان تطلب قمة غربية طارئة لمواجهة اضطراب اسواق المال	محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٠٦	٩٨-٠٨-٣١
تراجع واردات اليابان من نفط الخليج		الاهرام الاقتصادى	١٧٠٧	٩٨-٠٨-٣١
اليابان تسهم فى حماية البيئة ورصد التلوث		الاهرام المسائى	١٧٠٨	٩٨-٠٩-٠٣
اليابان : فضائح الفساد تطال مؤسسة الدفاع	[illegible]	القبس	١٧٠٩	٩٨-٠٩-٠٤
الزعيم اليابانى المسلم	كوميورا	القبس	١٧١٠	٩٨-٠٩-٠٤
اليابان تهدد بتوجيه ضربة عسكرية لكوريا الشمالية اذا اطلقت صاروخا اخر	وكالات الانباء	الاهرام المسائى	١٧١١	٩٨-٠٩-٠٥
اليابان تهدد بضرب قواعد الصواريخ فى كوريا الشمالية	وكالات الانباء	اخبار اليوم	١٧١٢	٩٨-٠٩-٠٥
اليابان تهدد بضرب القواعد الكورية .. وواشنطن تحذر بيونج يانج	محمد ابراهيم	الاهرام	١٧١٣	٩٨-٠٩-٠٥

مجلد رقم ٩ اليابان المارد الاقتصادى (المجلد التاسع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
هونغ كونغ تتخذ اجراءات لتعزيز نظام الصرف			
رويترز	القبس	١٧١٤	٩٨-٩-٠٦
هل تشهد المنطقة حربا شاملة ؟!			
احمد عبد الله	المساء	١٧١٥	٩٨-٠٩-٠٧
تقرير من اليابان ...!			
د. عبد المنعم سعيد	الاهرام	١٧١٧	٩٨-٠٩-٠٧
كوريا الشمالية تستعرض عضلاتها على اليابان !			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧١٩	٩٨-٠٩-٠٨
اليابان ترفض تخصيص مزيد من الأموال العامة لدعم قاعها المصرفى			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٢١	٩٨-٠٩-٠٨
١٠ الاف يابانى يتخطون ال ١٠٠ عام هذا الشهر			
	الاهرام	١٧٢٢	٩٨-٠٩-٠٩
اليابان تؤكد استمرار العقوبات على كوريا الشمالية			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٢٣	٩٨-٠٩-٠٩
اليابان تبحث اطلاق قمر صناعى للتجسس بعد تجربة الصاروخ الكورى الشمالى			
وكالات الانباء	الوفد	١٧٢٤	٩٨-٠٩-٠٩
تقرير يتحدث عن غزو كورى شمالى لليابان !			
رويترز	القبس	١٧٢٥	٩٨-٠٩-١٠
اليابان مرة أخرى			
د. عبد المنعم سعيد	الاهرام	١٧٢٧	٩٨-٩-١٧
كامديسو يحذر من ازمة اقتصادية عالمية تهدد بانهيار النظام الرأسمالى			
ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٢٩	٩٨-٠٩-١٧
فائض اليابان			
	القبس	١٧٣٠	٩٨-٠٩-١٨
اليابان : فضيحة الفساد تطيح رؤوس الكبار			
	القبس	١٧٣١	٩٨-٠٩-١٨
ابوتشى يلتقى كلينتون وبيده مشروع للاصلاح المالى			
وكالات الانباء	القبس	١٧٣٢	٩٨-٠٩-١٩
اتفاق مهم بين الحكومة والمعارضة			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٣٣	٩٨-٠٩-١٩
الاحزاب اليابانية تتفق على خطة الاصلاح القطاع المصرفى المتعثر			
رويتر	الحياة	١٧٣٤	٩٨-٠٩-١٩

مجلد رقم ٩ اليابان المارد الاقتصادى (المجلد التاسع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
منطقة تجارة حرة لانقاذ طوكيو وسول			
	الاهرام الاقتصادى	١٧٣٥	٣١-٠٩-٩٨
اوبوتشي :اليابان لن تتبنى اقتناد الحرب للخروج من الركود			
رويتر	الحياة	١٧٣٦	٣١-٠٩-٩٨
اليابان مرة أخيرة ..!			
د. عبد المنعم سعيد	الاهرام	١٧٣٧	٣١-٠٩-٩٨
اليابان لم تعد من البلدان الاكثر امانا للاستثمارات			
	الكفاح العربى	١٧٤٣	٢٣-٠٩-٩٨
شريط اعترافات كلينتون يهبط الاسهم اليابانية منذ ١٢ عاما			
	العالم اليوم	١٧٤٤	٢٣-٠٩-٩٨
ابوتشي : سنعيد الاقتصاد اليابانى الى مساره الصحيح خلال عامين			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٤٦	٢٣-٠٩-٩٨
اليابان .. ودوامة الركود			
نادية جادو	الاهرام	١٧٤٧	٢٧-٠٩-٩٨
الحكومة اليابانية تأمل "انتشال" البلاد من اسوأ ركود اقتصادى			
رويترز	القبس	١٧٤٨	٢٧-٠٩-٩٨
اتفاق الحكومة والمعارضة اليابانية على خطة اصلاح النظام المصرفى			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٤٩	٢٧-٠٩-٩٨
اكبر حالة افلاس فى اليابان تتزامن مع اتفاق لانقاذ المصارف			
أ.ف.ب	الحياة	١٧٥٠	٢٩-٠٩-٩٨
خطة يابانية جديدة للاصلاح المصرفى			
الايكونومست	العالم اليوم	١٧٥١	٢٩-٠٩-٩٨
الأمن .. قضية الساعة فى اليابان			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٧٥٣	٢٩-٠٩-٩٨
اسوا حالة افلاس فى اليابان منذ الحرب العالمية الثانية			
	الوفد	١٧٥٥	٢٩-٠٩-٩٨
اتفاق حول النظام المصرفى يهدئ المخاوف من اعلان اكبر افلاس لشركة يابانية			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٥٦	٢٩-٠٩-٩٨
اليابان تقترح انشاء صندوق لمساعدة الدول الآسيوية			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٥٧	٠١-١٠-٩٨
اليابان تقترح اجراء محادثات سداسية حول كوريا الشمالية			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٥٨	٠٨-١٠-٩٨

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اليابانيون لايريدون شراكة الاجانب .. فهل يستطيعون ذلك؟ ..			
فورتشون	القبس	١٧٥٩	٩٨-١٠-٠٩
اليابان تحذر من خطر الانهيار المفاجئ للدولار على الاقتصاد العالمى			
	الاهرام	١٧٦٣	٩٨-١٠-١٠
بحث تخصيص ٦٧ تريليونين لاصلاح القطاع المصرفى باليابان			
محمد ابراهيم	الاهرام	١٧٦٤	٩٨-١٠-١٣
مجلس الشيوخ اليابانى يقر ثمانية قوانين لاصلاح النظام المصرفى			
محمد ابراهيم الدسوقي	الاهرام	١٧٦٥	٩٨-١٠-١٣
اليابان ترغب فى الاعتذار للصين عما ارتكبته فى الحرب خلال زيارة الرئيس الصينى لطوكيو الشهر القادم			
ابراهيم الدسوقي	الاهرام	١٧٦٦	٩٨-١٠-١٤
اليابان تخصص ٦٠ تريليون ين للقطاع المصرفى			
	الاهرام	١٧٦٧	٩٨-١٠-١٤
ارتفاع قياسى للجريمة فى اليابان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية			
رويتر	الاهرام	١٧٦٨	٩٨-١٠-١٤
اليابان تؤكد ان اقتصادها يحتاج الى ثلاث سنوات للخروج من الكساد			
محمد ابراهيم الدسوقي	الاهرام	١٧٦٩	٩٨-١٠-١٥
الاقتصاد اليابانى يتوغل نحو الكساد			
أ.ف.ب	القبس	١٧٧٠	٩٨-١٠-١٦
الوزير لن يستقبل رغم "لومه" رسميا			
أ.ش.أ	القبس	١٧٧١	٩٨-١٠-١٧
اليابان وكوريا الجنوبية..وداعا للماضى مرحبا بالمستقبل			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٧٣	٩٨-١٠-١٨
بدء ترتيبات عقد القمة الروسية-اليابانية فى موسكو الشهر المقبل			
عبد الملك خليل	الاهرام	١٧٧٤	٩٨-١٠-١٨
مجرد رأى الجنازة حارة ...			
صلاح منتصر	الاهرام	١٧٧٥	٩٨-١٠-١٨
من يعرقل الاصلاح المصرفى فى اليابان ؟!			
	الاهرام الاقتصادى	١٧٧٦	٩٨-١٠-١٩
خطة لانقاذ النظام المصرفى فى اليابانى			
	الاهرام	١٧٧٩	٩٨-١٠-١٩
٨٣ دولة فى مؤتمر طوكيو للتنمية بافريقيا			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٨٠	٩٨-١٠-١٩

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
طوكيو مستعدة لابرام معاهدة سلام مع روسيا			
عبد الملك خليل	الاهرام	١٧٨١	١٩-١٠-٩٨
اليابان تودع أيامها الحلوة !			
	الاهرام المسائى	١٧٨٢	١٩-١٠-٩٨
دعم العلاقات البرلمانية والمشروعات المشتركة			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٨٣	٣٠-١٠-٩٨
تنسيق برامج المساعدات اليابانية مع مصر لدعم التنمية المستمرة فى افريقيا			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٨٤	٣٠-١٠-٩٨
حكومة اوبوتشى سوف تصل الى طريق مسدود فى وقت قريب			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٨٥	٣١-١٠-٩٨
انخفاض شعبية الحكومة اليابانية الى اقل من ٣٠٪			
رويتر	الاهرام	١٧٨٨	٣١-١٠-٩٨
اليابان تستعد لتقديم اعتذار مكتوب عن احتلال الصين فى الحرب العالمية الثانية			
	الاهرام	١٧٨٩	٣١-١٠-٩٨
اعصار الكساد والبنوك الخاسرة.. يجتاح اليابان !			
بلال عبد الموجود	المساء	١٧٩٠	٢٣-١٠-٩٨
مسئول بالسفارة اليابانية يحذر من تجاهل البرنامج الاقتصادى المصرى للآثار الاجتماعية			
مصطفى عبيد	الوفد	١٧٩٢	٢٥-١٠-٩٨
توقعات متشائمة لخروج اليابان من ازمة الركود			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٩٣	٢٧-١٠-٩٨
الدول الصناعية الكبرى تتجه لعقد قمة طارئة اواخر العام الحالى			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٩٤	٢٨-١٠-٩٨
٥,٣ تريليون ين تبخرت من اصول البنوك اليابانية خلال ستة اشهر			
أ.ف.ب	الاهرام	١٧٩٥	٢٨-١٠-٩٨
المشروع القومى للتعليم فى ضوء تجربة اليابان			
د. فريد النجار	الاهرام	١٧٩٦	٢٨-١٠-٩٨
الدفعة الثانية من مساعدات الارز			
أ.ش.أ	القبس	١٧٩٧	٣٠-١٠-٩٨
اليابان تواجه مخاطر امتداد الازمة الاقتصادية الاسيوية اليها			
كونا	القبس	١٧٩٨	٣٠-١٠-٩٨
رياح الشرق !			
عامر ذياب التميمى	القبس	١٨٠٠	٣١-١٠-٩٨

مجلد رقم ٩ اليابان المارد الاقتصادى (المجلد التاسع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اليابان تؤكد انتهاك صاروخ كوريا الشمالية لمجالها الجوى			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٨٠٢	٣١-١٠-٩٨
حرب السيارات تشتعل بين امريكا واليابان !			
	الاهرام	١٨٠٣	٠٦-١٠-٩٨
ارصدة الوزراء			
	الاهرام	١٨٠٤	٠٨-١١-٩٨
مسئول يابانى يحذر منافسة "اليورو" للين			
وكالات الانباء	الاهرام	١٨٠٥	١٠-١١-٩٨
ثانية كبرى المحافظات اليابانية توش على الافلاس !			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٨٠	١٢-١١-٩٨
روسيا واليابان تناقشان مشكلة القرن			
القبس	الاهرام	١٨٠٧	١٢-١١-٩٨
روسيا واليابان تناقشان مشكلة القرن			
د. جمال حسين	القبس	١٨٠٧	١٣-١١-٩٨
روسيا واليابان توقعان وثيقة تمهد لمعاهدة سلام قبل عام ٢٠٠٠			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٨١١	١٤-١١-٩٨
الحكومة اليابانية تقر خطة الانعاش الاقتصادى			
	الاهرام	١٨١٢	١٤-١١-٩٨
اليابان : امريكا جعلت من طوكيو "كبش فداء"			
	اخبار اليوم	١٨١٣	١٤-١١-٩٨



المصدر : الحيــــــاة
التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليابان: ثلاثة مرشحين يتنافسون على رئاسة الوزارة

■ طوكيو - رويترز - اقتصرت المنافسة على منصب رئيس الوزراء في اليابان رسمياً على ثلاثة اشخاص بعدما اغلق الحزب الديموقراطي الحرّ الحاكم الباب امام الراغبين في ترشيح انفسهم لزعامة الحزب.

وباغلاق باب الترشيح الى زعامة الحزب اصبح وزير الخارجية كيزو ابوبوتشي وغونيتشيرو وكويزوموي، وزير الصحة والرعاية الاجتماعية، والسياسي المخرم، سيروكا كاجيياما، المرشحين الوحيدين للمنصب.

ويتولى رئيس الحزب رئاسة الحكومة تلقائياً نظراً الى تمتع الحزب الحاكم بغالبية مريحة في مجلس النواب.

ومن المقرر ان ينتخب اعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٢٦٣ عضواً واعضاء مجلس المستشارين/ الشيوخ البالغ عددهم ١٠٣ اعضاء وممثل للحزب في كل من المقاطعات اليابانية وعددها ٤٧ مقاطعة زعيم الحزب الجمعة المقبل.





الأخطاء الفادحة

■ اياً يكن خليفة رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو فالثابت ان عليه المحافظة على النقاط الايجابية التي سجلها سلفه على الصعيد الدولي لمصلحة اليابان، خصوصاً وضع العلاقات مع روسيا على سكة التطبيع وتعزيز حضور اليابان في الشرق الأوسط والسعي الى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

صحيح ان هاشيموتو دفع ضريبة الاخطاء الداخلية الفادحة التي ارتكبها بانزلاقه الى مستنقع الصراعات الحزبية، اذ اغرق حكومته في الفضائح وأضعف صدقيتها، ما انعكس سلباً في اداء الاقتصاد وقاد الى اخطر ازمة شهدتها اليابان في العقدين الاخيرين.

ولا يمكن للخلف الا ان يتعظ من الدرس الذي لقنته صناديق الاقتراع للسلف المخاتل، اذ اراد هاشيموتو ان يثبت للمعارضة والكتل المتصارعة في حزبه انه مناور بارع، لكن انشغاله بالمناورة الهاه عن انتشار الاوبئة في الجسد المصرفي والمالي الياباني. ولما اطلت الأزمة براسها كابر ورفض الاعتراف بخطورتها، ولما اضطر للاعتراف وباشر تنفيذ اجراءات اصلاحية كان الأوان فات، فعصفت الازمة به وبطاقمه الحكومي.

المرجح ان سلفه لن يعمّر طويلاً لان السبب المباشر لسقوط هاشيموتو هو هزيمة حزبه في انتخابات مجلس الشيوخ. فاليابانيون لم يقترعوا ضد رئيس الوزراء وحده بل ايضاً ضد الحزب الديموقراطي الليبرالي الحاكم، ما يجعل شعبية الخلف هشة، كونه لا يجسد البديل الذي ينتظره الناخبون وتتمناه الأوساط المالية والصناعية المتضررة من أداء الحزب الحاكم.

ربما يشفع لخلف هاشيموتو - اذا استطاع ان يفرض لنفسه نوعاً من الكاريزما - ان توازنات اللعبة السياسية اليابانية منذ الحرب العالمية اعطت هيمنة مطلقة للحزب الديموقراطي الليبرالي الذي احتكر تشكيل الحكومات باستثناء فترات قصيرة.

ونجاح رئيس الوزراء في بلد يفتقد المواد الأولية سيتوقف على مدى التقدم في اقامة شراكة استراتيجية مع روسيا محورها استثمار مصادر النفط والغاز في المناطق الشرقية الروسية، بعد فصل الخلاف على الجزر عن المصالح الاقتصادية.

وربما يحتاج رئيس الوزراء المقبل في ظل الازمة الصعبة التي تمر فيها اليابان، الى ان يكون ايضاً شرق اوسطياً اكثر من اسلافه، كون الاقتصاد بات مفتاح الأزمة السياسية كما لم يكن في اي وقت.

رشيد خشانة



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٨

هاشيموتو.. ضحية التلكؤ والحسابات الخاطئة!!

ريوتارو هاشيموتو استقال لانه لم يكن امامه من بديل سوى حمل عصاه وترك مقعد رئيس الوزراء بعد أن رفع الناخب اليابانى «الكارت الأحمر» فى وجهه وفى وجه الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم بعدما فاض به الكيل من عجز حكومة هاشيموتو فى مواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التى تعصف منذ فترة بثانى اكبر قوة اقتصادية فى العالم، وفى المحصلة النهائية فإن استقالة هاشيموتو كانت نتيجة طبيعية لتردده وتأخره فى اتخاذ الاجراءات المطلوبة لتحفيز الاقتصاد اليابانى فى الوقت المناسب وحسابات خاطئة من جانب الحزب الحاكم.

لقد فاجأ الناخب اليابانى الجميع واثبت بشكل عملى خطأ كل التوقعات ونتائج استطلاعات الرأى التى اجريت قبل انتخابات التجديد النصفى لمجلس المستشارين التى جرت قبل أيام واجمعت تقريبا على ان نسبة اقبال اليابانيين على الادلاء باصواتهم لن تتجاوز الـ ٤٠٪ وان الحزب الحاكم سوف يحتفظ على الأقل بـ ٦١ مقعدا وهو عدد المقاعد التى كان يسيطر عليها فى المجلس السابق.

رسالة طوكيو:

محمد إبراهيم الدسوقى

ولكن المفاجأة كانت كبيرة وغير متوقعة اذ تعرض الحزب الليبرالى الديمقراطى لهزيمة مهينة قاسية لأن الناخبين لم يسمحوا له إلا بالفوز بـ ٤٤ مقعدا فقط من بين المقاعد الـ ١٢٦ التى كان يجرى التنافس عليها بين ٤٧٤ مرشحا يمثلون ١٤ حزبا، الاهم ان نسبة الاقبال اقتربت من ٦٠٪ والتى كانت بمثابة اعلان «ثورة الناخبين» الذين قرروا التمرد والاعراب بشكل صريح وجلى عن غضبهم واستيائهم مما آلت اليه أوضاع الاقتصاد من تدهور فى الاشهر الأخيرة من جراء سياسات حكومة هاشيموتو.

نعم لقد تمرد الناخب اليابانى وله الحق والعذر فى رفع راية التمرد والعصيان بعدما ضاق ذرعا بمنح الفرصة تلو الاخرى للحكومة لكى تتحرك بسرعة وبصورة ايجابية لتعيد الاقتصاد الى مسار النمو والأكثر اهمية استعادة ثقة الداخل والخارج فيه بعد ان تحول الى مريض يعلم الكل علته وشكواه إلا أن الطبيب ـ الحكومة ـ يلجأ دوما الى اعطائه القليل من المسكنات والتردد فى اعطائه الدواء الشافى بسبب طعمه اللاذع المر. فمعدل البطالة ارتفع الى رقم قياسى خلال حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية بوصوله الى ٤,١٪ بالاضافة الى تزايد عدد الشركات التى تعلن افلاسها وانهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى وانخفاض حجم الاستهلاك المحلى ومعاناة القطاع المصرفى من داء الديون المعدومة أو السيئة ـ المشكوك فى تحصيلها ـ المتخلفة من مرحلة «اقتصاد الفقاعة» إبان الثمانينات والبالغ قيمتها حوالى ٥٦٠ مليار دولار ناهيك عن التدهور الحاد فى سعر صرف الين مقابل الدولار الامريكى ويكفى ان نعلم ان قيمة الين انخفضت بمقدار ٨٪ منذ مطلع العام الجارى نظرا لحالة التشاؤم المسيطرة على المتعاملين فى البورصة ازاء امكانية تحسن أوضاع الاقتصاد الراكد فى المستقبل القريب.

والمثير للدهشة حقا ان الحكومة اليابانية اخذت وقتا طويلا للاعتراف بأن الاقتصاد فى وضع خطير يستلزم التحرك السريع وظلت تؤكد انه فى حالة لا بأس بها ويسير على طريق النمو وان مايتعرض له ليس سوى «نزلة برد» خفيفة سرعان ماسوف يشق طريقه للشفاء منها بسرعة الى ان تراكمت المشاكل فوق بعضها البعض الى ان وصلت الى ماهى عليه الآن. والمثال الابرز على حالة عدم الاعتراف أو اذا شئنا الدقة تجاهل علاج المشاكل القائمة فى الوقت المناسب هو الديون المعدومة فحتى اسابيع خلت كان بعض مسئولى حكومة هاشيموتو لايعرفون عنها اى شىء أو حجمها الحقيقى لدرجة ان هاشيموتو نفسه طلب فى احدى المرات موافاته بالبيانات الخاصة بقيمتها بعدما كان يتلقى معلومات وبيانات خاطئة بهذا الشأن.

العناصر السابقة مجتمعة تضافرت لكى تجعل اليابانيين يدركون تدريجيا حجم الأزمة التى تتعرض لها بلادهم التى كانت لفترة خلت مثالا للنجاح الاقتصادى، واليابانيون من جهتهم ظلوا يمارسون لعبة الانتظار طويلا لعل وعسى تحقق حكومة هاشيموتو الأمنية الغالية بالاسراع الى انقاذ الاقتصاد ولكنها بدلا من عمل ذلك اكتفت باللجوء بين الحين والآخر الى سياسة المسكنات.

ثم جاءت انتخابات مجلس المستشارين والتى جرت العادة الا تستحوذ على اهتمام كبير أو زائد على الحد لأن المجلس لايتمتع بصلاحيات تشريعية غير ان هذه الانتخابات كانت مختلفة أولا لكونها آخر انتخابات سوف تشهدها اليابان اذ ان موعد انتخابات مجلس النواب سوف يحل عام ٢٠٠٠ وثانيا وهو الأهم انها اعتبرت استفتاء على سياسات هاشيموتو الاقتصادية وان نتائجها ستحدد مستقبله السياسى، فهاشيموتو نفسه عندما زادت عليه الضغوط حتى من داخل الحزب الذى يتزعمه لتقديم استقالته وتحمل مسئولية تدهور الاقتصاد، قال إنه سوف يترك مستقبله بيد الناخبين فاذا منحوا الحزب الحاكم الاغلبية ـ ٦٩ مقعدا ـ فإنه سوف يعتبر هذا تصويتا بالثقة فى استمراره فى السلطة ومواصلة جهوده الاصلاحية والعكس صحيح.

ومنذ اللحظة الأولى لتدشين الحملة الانتخابية التى استمرت ١٧ يوما كانت الأزمة الاقتصادية هى المحور الرئيسى لدعاية كل الاحزاب المتنافسة، فالحزب الحاكم يتعهد باتخاذ كل الاجراءات اللازمة لانعاش الاقتصاد ويبشر بأن خطة الـ ١٦ تريليون ين ـ ١١٤ مليار دولار ـ لتنفيذه سوف تؤتى ثمارها قريبا لينما ذهب هاشيموتو كان يردد دائما ارجوكم ان تثقوا فى وفى الحزب الحاكم بما يعنى المطالبة بالتصويت لصالحه واستغل فى هذا الاطار نقطة ضرورة تمتع البلاد بالاستقرار السياسى للمضى قدما فى تنفيذ سياسة الاصلاح الاقتصادى.

والاستقرار الذى يريده الرجل يعنى استمرار الحزب فى السلطة اما المعارضة فانها أكدت فشل وشلل حكومته فى مواجهة الأزمة واعتبرت ان خفض الضرائب بشكل دائم هو المفتاح لحلها لانه سوف يشجع المواطنين على زيادة انفاقهم ومن ثم تزايد الطلب المحلى

وانعاش الاقتصاد الراكد.

وفي النهاية قال الناخبون كلمتهم الحاسمة وصوتوا بعدم الثقة في هاشيموتو وحزبه ومنحوا المعارضة وفي مقدمتها الحزب الديمقراطي اكبر أحزاب المعارضة والحزب الشيوعي أغلبية الأصوات.

وفي هذا السياق لانستطيع سوى القول بأن هزيمة الحزب الحاكم المهينة ماهي إلا نتيجة منطقية لحساباته الخاطئة، فالحزب اعتمد على انه أقوى من المعارضة بحكم تمتعه بقواعد تنظيمية جيدة ومصادر تمويل وقاعدة نفوذ وبالذات في المناطق الريفية مما جعله يتوهم أو يعتقد خطأ أن نسبة الاقبال لن تكون كبيرة وبالتالي فإن العناصر المؤيدة له في الغالب سوف تحرص على التصويت ، اما الذين يعارضون توجيهات وسياسات الحكومة فانهم على الارجح سوف يمتنعون عن التصويت أو على أقصى تقدير سوف يذهبون ويعطون بعض الأصوات لمرشحي المعارضة بما قد يفقده بعض المقاعد.

وربما كان العامل الحاسم الذي دفع بالكثيرين الى صناديق الاقتراع يكمن في الجدل الخاص بالخفض الدائم لضريبتي الدخل والعقارات. فطوال أسبوع سابق على الانتخابات ادلى هاشيموتو بتصريحات فسرت على انها تعكس اعتزامه اتخاذ قرار يخفض الضرائب بشكل دائم بعد انتهاء الانتخابات وربما قبل ان تبدأ غير انه عاد ونفى بشكل قاطع انه كان يقصد هذا المعنى وان تصريحه فسر بشكل خاطيء.

وقبل ايام من بدء الانتخابات خرج هاشيموتو ليعلن انه سيتم اجراء خفض دائم للضرائب العام المقبل.

عندما شعر الناخبون فيما يبدو بأن هاشيموتو ومعه الحزب يحاولان المراوغة والالتفاف من أجل الفوز في الانتخابات والافتقار الى الجدية في التعاطي والتعامل مع مشاكل البلاد التي تأتي في مرتبة متأخرة بعد المصالح السياسية الضيقة. قرروا انزال العقاب القاسي على هاشيموتو ومعه الحزب واعلان رفضهم بصوت عال لسياساته والنهج السياسي للحزب الحاكم.

ولم تكن الحسابات الخاصة للحزب هي وحدها السبب وراء هزيمة ـ هاشيموتو ـ في الانتخابات فهناك اصرار هذا الأخير هاشيموتو على الالتزام بسياسة التقشف المالي بهدف خفض عجز الموازنة الى ٣٪ بحلول ٢٠٠٤ في وقت كان يستلزم فيه زيادة الانفاق الحكومي ثم قرر بعد ذلك التخلي عنه ولكن بعد فوات الأوان، وحتى عندما قررت حكومته زيادة الانفاق خصص الجزء الأكبر للمشاريع العامة التي تكون من أبرز مظاهر تبادل المصالح بين السياسيين ورجال الأعمال والعناصر البيروقراطية بما يعزز الاعتقاد بأن الهدف ليس المصلحة العامة بقدر ماهو الحفاظ على مصالح متبادلة معينة.

ومع الاعتراف بارتكاب هاشيموتو الاخطاء السابقة فإن الانصاف يحتم القول بأن الرجل حاول جاهدا ترك بصمة ظاهرة طوال فترة توليه السلطة منذ يناير ١٩٩٦ فمنذ البداية سعى للظهور بشكل مختلف عمن سبقوه في شغل المنصب وتقصد بذلك محاولته الا يكون مجرد دمية تحركها العناصر البيروقراطية في الحزب والحكومة ، وفضل بقدر المستطاع امتلاك زمام القرار وانتهاج سياسات محددة المعالم مما اكسبه شعبية جارفة في البداية خصوصا بعد الكشف عن توجهاته الاصلاحية والتي لخصها في ستة اصلاحات رئيسية تركزت بشكل خاص في المجال الاقتصادي والاصلاح الاداري للحد من نفوذ البيروقراطيين الطاغي في دوائر صنع القرار وللأسف فانه كان يصطدم دائما بميراث نصف قرن من القواعد والمبادىء المترسخة في التربة السياسية مما اجبره في كثير من الاحيان على الرضوخ لهذه القواعد، فمثلا عندما اعيد انتخابه رئيسا للحزب في سبتمبر الماضي وشكل حكومته الثانية قبل اسناد منصب وزير الادارة والتنسيق الى كوكوساتو الذي ادين في فضيحة تلقي رشوة في السبعينات لالتزامه بضرورة الحفاظ على التوازن بين فصائل الحزب لدى توزيع الحقائب الوزارية وكلفه هذا الرضوخ تعرض حكومته لانتقادات حادة من جانب وسائل الاعلام ووصلت الى التشكيك في مصداقيته ومايعلنه عن رغبته الاصلاحية الى ان استقال ساتو بعد ١١ يوما من تعيينه واضطراره الى الاعتذار عن اختياره مرتين.

وبفضل توجهاته على الصعيدين الداخلي والخارجي ـ مبادرات التقارب مع روسيا والصين واندماج اليابان اكثر في المجتمع الدولي وقضاياه ومشاكله ـ تمكن هاشيموتو من البقاء في السلطة لفترة طويلة بالقياس الى عمر الحكومات اليابانية حيث جاء في المرتبة السادسة على قائمة الحكومات الاطول عمرا في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية باليابان التي شهدت ٧ رؤساء وزراء ابان السنوات العشر الماضية.. اما السبب الجوهري وراء استمراره رغم الضغوط المكثفة عليه للاستقالة فيرجع الى عدم توافر البديل المناسب لأن اليابان تعاني حقيقة أزمة قيادة في وقت تحتاج البلاد فيه الى قيادة قوية قادرة على اخراجها من ازمتها الاقتصادية وتلك مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد.

ففور اعلان استقالة هاشيموتو الذي كان يتمتع بنسبة لا بأس بها من الكاريزما بدأ البحث عن خليفته ولكن الخيارات المطروحة تثير اكثر من علامات استفهام بشأن قدرتها على اتخاذ اجراءات اقتصادية فعالة والاستجابة لرغبة الناخبين في التغيير، واذا استعرضنا أهم الاسماء المرشحة فسنجد على رأسها كيزو أوبوتشي وزير الخارجية الذي تربطه صداقة بهاشيموتو منذ عام ١٩٦٣ غير انه لايتمتع بخبرة اقتصادية علاوة على ان معظم المعلقين اليابانيين يعتبرونه «عديم اللون» بمعنى انه يفضل عدم اتخاذ القرارات المهمة وترك هذه المهمة بيد البيروقراطيين واذا تولى رئاسة الوزراء فإن الذي سيقودهم قادة الحزب وليس هو، يجيء بعده سيروكوتاجياما المتحدث الرسمي السابق باسم الحكومة والمعروف بتشدده وانتقاداته اللاذعة بالاضافة الى تمتعه بخبرة بالشئون المالية مما يجعله يحظى بقبول الدوائر الاقتصادية وأسواق المال نظرا لشخصيته القوية وقدرته على اتخاذ القرار دون خوف ولكن الرجل شخصية تصادمية قد يثير وجوده على قمة السلطة مشاكل لا داعي لها في هذا الوقت الحساس.

اذن ماذا عن المعارضة؟! أحزاب المعارضة منقسمة على نفسها وقاعدتها بالتالي ليست ثابتة لأن عمرها على الساحة ليس طويلا ناهيك عن كونها عرضة للانهيار وسرعان ماتختفي لتظهر تحت لواء حزب اخر أو حتى تعود الى احضان الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي انشق العديد من اعضائه وشكلوا احزابا المعارضة وفوز الحزب الديمقراطي اكبر أحزاب المعارضة حاليا والحزب الشيوعي بأكبر عدد من المقاعد في انتخابات مجلس المستشارين لايؤهلهما لتولي السلطة لان الحزب الحاكم لايزال يتمتع بالاغلبية في مجلس النواب علاوة على ان تصويت معظم الناخبين لصالح المعارضة لايعني بالضرورة اقتناعهم بسياساتها وبرامجها المطروحة ولكنه يعكس أكثر الغضب من الحزب الليبرالي الديمقراطي.

والآن فإن ناوتو كان زعيم الحزب الديمقراطي واكثر السياسيين شعبية باليابان حاليا ـ مع العلم بأن حزبه لايحظى بنفس الشعبية ـ يسعى لتوحيد صفوف المعارضة للوقوف كجبهة موحدة ضد الحزب الحاكم واستغلال الاجواء الحالية للضغط عليه لحل مجلس النواب والدعوة لاجراء انتخابات عامة مبكرة وعندها ربما يكون للمعارضة الحظ في تولي السلطة، ونحسب ان تلك المهمة ليست باليسيرة لأن توجهات وسياسات أحزاب المعارضة متعارضة ولا تقف على ارضية واحدة وتجارب الماضي اثبتت عدم قدرة المعارضة في الوقوف جبهة واحدة بسبب داء الانقسام وتعارض المصالح.

وبالتالي فلا بديل في الوقت الحالي سوى الحزب الحاكم الذي يتعين عليه الالتفات الى رغبة الناخبين الجامحة في التغيير واختيار زعيم جديد للبلاد قادر على الاضطلاع بمهمة انتشالها من مأزقها الاقتصادي، فهل سيستوعب الحزب الحاكم رسالة الناخبين التي تم ارسالها عبر صناديق الاقتراع ام انها سوف تذهب الى العنوان الخاطيء، واضطرار اليابان لانتظار حدوث كارثة اكبر تفرض على قادتها الإنصات جيدا لدعاة التغيير؟!



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٨

آسيا تحاول النهوض مرة أخرى

المستثمرون.. يدقون أبواب طوكيو وسيول..!!

منافسة شديدة بين كوريا واليابان.. لجذب الأموال الأجنبية

بعد هدوء نسبي في الأسواق الاسيوية بدأ المستثمرون يعيدون التفكير مرة اخرى في تلك الاسواق لرفع حجم استثماراتهم هناك.. وقد قدر المستثمرون الامريكيون كما تقول وكالة رويتر في تقرير لها الدق على ابواب طوكيو وسيول.. وهناك اسباب عديدة لاختيار اليابان وكوريا الجنوبية بالذات من وجهة نظر المستثمرين الامريكيين الذين يعتبرون ان طوكيو وسيول سيكون لهما اليد الطولى خلال الفترة القادمة في اصلاح اقتصاديات المنطقة باسرها كما ان عائدات الاستثمار في هاتين الدولتين مازالت تسيل لعاب المستثمرين الامريكيين.

ومازالت البنوك اليابانية تحقق ربحية عالية مثلها مثل البنوك الامريكية والتي حقق من خلالها رجال الاعمال الامريكيين طفرات مالية عالية في الماضي كما يقول المحللون الماليون.

يقول تيم هوران مدير شركة لورد الدولية العاملة في مجال الدخول الثابتة ان الذين اشتروا بنك (سيتي بنك) ودفعوا في السهم الواحد أحد عشر دولاراً حققوا من خلاله ارباحاً عالية، خاصة وان اسعار أسهم البنك مع الشركة الأم سيتي كورب ارتفعت لتصل الى ١٨٠ دولاراً للسهم الواحد!!

وماحدث في البنوك الامريكية من الممكن أن يتكرر في بنوك منطقة شرق اسيا وبصفة خاصة في اليابان وكوريا الجنوبية في حالة امتصاصهما للازمة الاقتصادية الحالية.. ومن المتوقع ان تسير البنوك اليابانية على نفس النهج خلال الفترة القادمة.. وأوضح المحللون ان اليابان قادرة بالفعل على تحقيق مثل هذه الانجازات خلال فترة قصيرة في حالة اقدامها على تطبيق برنامج جدي لاصلاح نظمها البنكية وقطاع النظم المصرفية ككل.

برنامج جديد

وكان رئيس الوزراء الياباني السابق ريتارو هاشيموتو والذي استقال من منصبه الاسبوع الماضي قد أعلن عن برنامج جديد لدفع الاقتصاد الياباني يتضمن خفض الضرائب وطرح بعض البنوك للبيع لمستثمرين أجانب، الا أن ظلال الازمة السياسية في اليابان والبحث عن رئيس وزراء جديد قد يؤجل بعض الاصلاحات التي طرحت في عهد الحكومة السابقة ومن المنتظر ان يقوم البرلمان الياباني باختيار رئيس جديد للوزراء في الثلاثين من يوليو الحالي.

ودائما مايضع المستثمرون عيونهم على اكثر من مكان بحثاً عن الربحية العالية والاستقرار الطويل مما يزيد أسهم كوريا الجنوبية في عمليات جذب الاستثمارات الاجنبية، فهي رغم الازمة الحالية الا ان برامج الاصلاح المالي والاقتصادي تسير فيها على قدم وساق وكانت الحكومة الكورية قد اغلقت مؤخرا خمسة بنوك لالتزامها بقوانين الاصلاح المالي الجديد.. كما اعلنت عن تأجيل بعض التغييرات



المالية حتى تستطيع الحكومة ان تتفهم مطالب المستثمرين الاجانب والعمل على تلبيتها من اجل جذب المزيد منهم الى السوق الكورى.

تنافس شديد

والحقيقة ان التنافس اليابانى الكورى لجذب مزيد من الاستثمارات على اشده وتحاول كل دولة منهما بطريقتها اصلاح وضعها المالى والاقتصادى لهذا الغرض.. ويقال ان كوريا الجنوبية رغم أزمتها اكثر استجابة لمطالب المستثمرين الاجانب وتحاول قدر استطاعتها هيكلة اقتصادها من جديد وبخطوات سريعة.. بينما تتعثر اليابان فى اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية بسبب عدم استقرارها السياسى.

وقد قامت كوريا الجنوبية خلال فترة قصيرة بمحاولات اصلاح واسعة واستجابت لها الشركات الكبرى على الفور حيث قامت شركة هونداى كبرى الشركات المنتجة للسيارات بتسريح ٤٨٣٠ من عمالها وسارت العديد من الشركات على نفس الطريق بغرض تخفيض التكلفة الانتاجية مما يساعدها فى المنافسة فى السوق العالمى.. ويرى بعض المراقبين أن اليابان ليس لديها الاستعداد لاتخاذ قرارات اقتصادية تماثل جرأة القرارات الكورية ورغم ذلك كله مازال المستثمرون الاجانب ينظرون الى اليابان وكوريا على انهما منصة الانطلاق فى منطقة جنوب شرق أسيا وانهما وحدهما سيقودان قطار الاصلاح والتنمية فى المنطقة بأسرها.



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ٧ / ١٩٩٨

المرشحون الثلاثة لرئاسة الحكومة اليابانية يقدمون أوراق الترشيح للحزب الحاكم

طوكيو ـ وكالات الانباء: قدم امس المرشحون الثلاثة لرئاسة الحكومة اليابانية اوراق ترشيحهم لرئاسة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم، وكان السباق على الفوز بمنصب رئيس وزراء اليابان قد اقتصر على وزير الخارجية كيذو اوبوتشى، وكبير امناء الحكومة السابق سيروكو كا جيباما، ووزير الصحة جونشيرو كويزومى، ودعا كاجيباما الى نبذ الخلاف بين المرشحون لاتخاذ قرارات هامة لصالح الحزب الحاكم، واكد كويزومى ضرورة استعادة الثقة للشعب اليابانى فى الحزب الليبرالى بعد الهزيمة الشديدة فى الانتخابات الاخيرة.

ويصوت اعضاء الحزب الحاكم وممثلو الحزب المحليين الجمعة القادم لاختيار خليفة رئيس الوزراء المستقيل ريوتارو هاشيموتو بعد اعلانه تحمله المسئولية كاملة عن هزيمة الحزب فى انتخابات مجلس الشيوخ، يبلغ عدد اعضاء الحزب الذين لهم حق التصويت لاختيار زعيم الحزب ٤١٣ فى مجلس النواب والشيوخ بجانب ٤٧ مندوبا من المقاطعات، ويعين البرلمان اليابانى رئيس الحزب الجديد رئيسا للوزراء فى جلسة خاصة فى ٣٠ يوليو.

واكدت صحيفة يوميودى شيمبون اليابانية ان وزير الخارجية كيزو اوبوتشى يتصدر السباق لرئاسة الحكومة الجديدة، وحصل اوبوتشى على ١٧٠ صوتا من بين ٢٠٧ اصوات مطلوبة للفوز بالاغلبية وفقا لنتائج آخر استطلاعات الرأى التى اجريت باليابان، وجاءوزير الصحة كويزومى فى المرتبة الثانية حصل على ٩٠ صوتا .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٧/٢٣

اختيار خليفة هاشيموتو .. غدا

الإصلاح المالى والإدارى.. يتصدر برامج المرشحين..!!

منافسة حامية بين وزيرى الخارجية والصحة.. لرئاسة الحكومة اليابانية

فى اقتراع سرى يجرى غدا الجمعة يختار أعضاء الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم فى اليابان الزعيم الجديد للحزب خلفا لريوتاروها هاشيموتو رئيس الوزراء اليابانى المستقيل بعد هزيمة حزبه فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ.. ويتنافس على زعامة الحزب ثلاث شخصيات على راسهم كيزور اوبوتش وزير الخارجية وهنشيرو كوزومى وزير الصحة وسيروكو كازا ياما سكرتير رئيس الحكومة السابق.

وترجح تقارير الصحافة فوز وزير الخارجية اوبوتشى باغلبية الأصوات على منافسيه ..

يحتاج الفائز الحصول على أغلبية اصوات اعضاء الحزب الليبرالى فى مجلس النواب والشيوخ وممثلين فى المناطق المختلفة البالغ عددهم ٤١٣ عضوا وطبقا للتقارير الصحفية يأتى وزير الصحة جنشيرو كوزومى وسيروبكو كازاياما فى المركزين الثانى والثالث.

وعلى رغم تقدم وزير الخارجية أوبوتش على منافسيه كما تشير التقارير بأن احد كبار مساعديه يعلن أن الاحتمالات ليست جيدة بشكل كاف ويتساءل المسئول اليابانى عن التقديرات التى وضعت أوبوتشى فى المقدمة ..مؤكدا أن الموقف دقيق وصعب ويحتاج الى عمل مكثف يدعم أوبوتشى

وطبقا لإجراءات الاقتراع السرى لاختيار زعيم الحزب الحاكم فى اليابان .. من المقرر أن يدلى ٢٦٣ عضوا بالحزب فى مجلس النواب و١٠٣ أعضاء فى مجلس الشيوخ.



المصدر : المساء

التاريخ : ٢٣/٧/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شعبان فتحى

كازا ياما مع احتلال اوبوتشي للمركز الثالث.

برامج سياسية

والمتنافسون الثلاثة على منصب رئيس وزراء اليابان القادم عرضوا برامج سياسية جريئة وممثل للحزب عن كل مقاطعة ويبلغ عددهم ٤٧ عضوا بأصواتهم من الاقتراع.

وإذا لم يتمكن أحد المتنافسين من الحصول على الاغلبية فى الجولة الأولى ستجري اعادة للاقتراع .. وتضع صحيفة مينيشي شمبيون اليومية أوبوتشي في المقدمة للتأييد القوى من أكبر اجنحة الحزب التى يراسها مع تاييد الجناح الذى يسيطر عليه رئيس الوزراء السابق كيتشي ميازاوا

ومع ان اوبوتشى قد يحصل على الصدارة بين أعضاء الحزب الليبرالى الديمقراطى فإن الرأى العام اليابانى ينظر الى اوبوتشي بغير حماس...

ففى استطلاع للرأى أجرته صحيفة طوكيو شمبيون حصل وزير الصحة الياباني كوزومى على الأغلبية وجاء بعده سكرتير الحكومة السابق لانعاش الاقتصاد ولكن تلك البرامج فى حالة تصديق البرلمان عليها تتطلب تحركا سياسيا متوازنا لتمريرها بموافقة أحزاب المعارضة .. فإصدار تشريعات لتطهير القطاع المصرفى يتطلب صفقات معقدة بين الحزب الليبرالى الحاكم وأحزاب المعارضة التى تتمتع بقوة فى مجلس الشيوخ وهنا .. يظهر التساؤل: كيف يمكن للحزب الليبرالى تامين الأغلبية لتمرير القوانين .. ويقول المحللون السياسيون أنه بدون تعاون المعارضة مع الحزب الليبرالى لن يكون هناك أى تقدم فى إجراءات الاصلاح الاقتصادى فهناك حدود لما يمكن أن يفعله أقوى رئيس للوزراء.

وتعهد أوبوتشى .. ٦١ عاما .. بتخفيض ضرائب الدخل على الأفراد وزيادة الانفاق فى الميزانية وتخفيض عدد الموظفين البيروقراطيين بنسبة ٢٠٪ خلال العشر سنوات القادمة.

وبالنسبة لوزير الصحة كوزومى المرشح الثانى بالفوز فقد تعهد فى برنامجه باعطاء أولوية للانفاق المالى حتى تنتهى الأزمة الاقتصادية ثم يطبق سياسة إصلاح مالى طويلة المدى



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤/٧/١٩٩٧

التهديد بهبوط جديد للعملات الآسيوية يشمل الصين وهونغ كونغ

احتمال خفض تصنيف الديون السيادية لليابان يدفع الين والاسهم الآسيوية الى التراجع

■ طوكيو، لندن - «الحياة»، رويترز، ا ف ب، ا ب - هبط سعر صرف الين الياباني مقابل العملات الرئيسية في الاسواق الاسيوية والاوروبية امس وهبطت اسعار الاسهم في بورصة طوكيو ومعظم بورصات جنوب شرقي آسيا بعدما قالت وكالة التصنيف الائتماني الدولية «موديز انفستورز سرفيس» انها تراجع تصنيفها للديون السيادية لليابان.

وجاء تحذير «موديز» في الوقت الذي تنتظر فيه الاسواق نتيجة التصويت على زعامة الحزب الديموقراطي الحر في اليابان اليوم والذي سيقرر رئيس الوزراء الياباني الجديد نظرا الى ان الحزب يتمتع بغالبية.

وقالت «موديز» في بيان ان «هذه المراجعة جاءت بسبب المشاكل الهيكلية العميقة في الاقتصاد الياباني التي لم يمكن معالجتها بالاساليب التقليدية».

وقفز سعر الدولار مقابل الين الى ١٤٢,١ ين فور صدور بيان «موديز»، لكنه تراجع قليلا في الساعات التالية من التعامل بفعل مخاوف من تدخل بنك اليابان المركزي في السوق لوقف ارتفاع الدولار. وسجل الدولار ١٤١,٦٨ ين بزيادة ١,٠٢ ين على سعر الاقفال في طوكيو يوم الاول من امس و١٤١,٢٤ ين سعر الاقفال في نيويورك يوم الاربعاء، علما ان السعر هو الاعلى مقابل العملة الاميركية منذ ١٣ تموز (يوليو) الجاري عندما سجل الدولار في طوكيو ١٤٤,٥ ين.

وقال متعاملون ان الين تعرض الى ضغوط شديدة ايضا وسط مخاوف من ان وزير الخارجية الياباني كايزو اوبوشي، الذي من المحتمل ان يخلف رئيس الوزراء الحالي رايوتارو هاشيموتو، سيكون اقل تشددا في الاصلاح الاقتصادي.

وهبط مؤشر «نيكاي» للاسهم اليابانية الرئيسية الى ١٦١٨٨,٠١ نقطة بخسارة ١٠٥,٠٥ نقطة، او نحو ٠,٦٤ في المئة، من سعر الاقفال يوم الاول من امس، علما ان المؤشر هبط لاربعة ايام متتالية.

وقال محللون ان اعلان «موديز» يشكل نكسة لمركز اليابان في اقتصادات جنوب شرقي آسيا، مشيرين الى ان خفض تصنيف الديون السيادية لليابان، التي تتمتع حاليا بترتيب «ا ا ا» وهو اعلى ترتيب، سيؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة الطويلة المدى وبالتالي تكاليف الاقتراض للحكومة وللشركات الكبرى مثل شركة السيارات «تويوتا».

وسيعني خفض تصنيف اليابان خروجها من عضوية نادي الدول التي تتمتع بترتيب «ا ا ا»، والذي يضم في الوقت الحاضر الاقتصادات الكبرى ومن بينها الولايات المتحدة والمانيا.

وقال اقتصاديون ان احتمال خفض تصنيف اليابان الائتماني لن يعني ان اليابان لن تكون قادرة على تسديد ديونها المستحقة نظرا الى انها اكبر مقرض في العالم وتتمتع باعلى مستوى من الادخار.

وقال وزير المال الياباني هيكارو ماتسوناغا انه ليس قادرا على استيعاب خطوة «موديز»، مشيرا الى ان معاناة اليابان الاقتصادية مؤقتة.

واضاف ماتسوناغا ان اليابان تملك موجودات واحتياطات اجنبية هائلة، وفي هذه الظروف لايعرف السبب الذي دفع «موديز» الى مراجعة تصنيفها الائتماني لليابان.

وقال محللون ان اعلان «موديز» امس انها تراجع تصنيفها لليابان يهدد بجولة جديدة من خفض قيمة العملات الآسيوية، مع احتمال ان يطال الخفض الجديد اليوان الصيني ودولار هونغ كونغ.

واشار المحللون الى ان اشارة الن غرينسبان رئيس مجلس الاحتياط الفيديرالي (المصرف المركزي الاميركي) خلال اليومين الماضيين الى ان الاقتصاد الصيني سينمو بنسبة ٦,٨ في المئة على اساس اجمالي الناتج المحلي خلال السنة الجارية وليس بنسبة ثمانية في المئة اثر في ثقة المستثمرين في الاسواق الآسيوية.

وقال موساتوشي ساتو المدير في شركة الوساطة «كانكاكو سيكيوريتيز» في اليابان عن اعلان «موديز»: «لقد توقعنا مثل هذا الاعلان... ولكنه اثر في السوق بسبب توقيته السيء».

وقال مسؤول من «موديز» ان قرار مؤسسة التصنيف يمكن ان يصدر في غضون شهرين.

ويذكر ان «موديز» سبق وخفضت تصنيف بعض دول مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في السابق، اذ خفضت تصنيف كندا مرتين منذ عام ١٩٩٤



المصدر : الحيــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/ ٧/ ١٩٩٧

وتصنيفها في الوقت الحاضر «أ أ ٢». كما حذرت «موديز» عام ١٩٩٥ من انها يمكن ان تخفض تصنيف بعض سندات الخزانة الاميركية، التي يحدد على اساسها اسعار الفائدة في معظم انحاء العالم، بسبب المواجهة بين الكونغرس والرئيس بيل كلينتون في حينه والتي كانت تؤدي الى تخلف الولايات المتحدة عن الوفاء بالتزاماتها.

وفي اوروبا قال البنك المركزي الالماني (بوندسبنك) امس ان مجلسه ترك سعر الخصم الالماني وسعر فائدة «لومبارد» من دون تغيير بعد اجتماعه الدوري امس.

ويبلغ سعر الخصم الالماني ٢,٥ في المئة وسعر «لومبارد» ٤,٥ في المئة. كما ترك البنك سعر اتفاقات اعادة شراء الاوراق المالية (ريبو) وهو سعر الفائدة الرئيسي لسوق النقد من دون تغيير عند مستوى ٣,٣٠ في المئة.

وشهدت معظم البورصات الاوروبية تراجعاً أمس بعد تحذيرات تتعلق بانخفاض ارباح اكبر شركة للكيماويات في بريطانيا واغلاق بورصة وول ستريت الضعيف اول من امس.

وادت انباء عن تغييرات كبيرة في الصناعة الفرنسية الى تأثيرات متباينة في أسهم الشركات الدفاعية في ارجاء اوروبا كافة.

وانخفضت الاسهم في بورصة لندن اكبر البورصات الاوروبية بنسبة واحد في المئة في التعاملات المبكرة بعد ان اصدرت شركة «امبريال كيميكال انداستريز» تحذيراً مفاجئاً في شأن الارباح.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤/٧/١٩٩٨

منعطف جديد قبل يوم واحد من انتخاب الرئيس

شباب الحزب الحاكم في اليابان يرفضون أوبوتشي رئيسا لهم

طوكيو - وكالات :

اخذ السباق المشتعل على رئاسة الحكومة اليابانية عشية انتخاب رئيس جديد للحزب الديموقراطي الليبرالي الحاكم منعطفا جديدا امس بظهور دعوة بين شبان الحزب الاصلاحيين لمنع كيزو اوبوتشي وزير الخارجية من الفوز بالمنصب.

وبعد ان اظهرت استطلاعات الرأي اقتراب اوبوتشي من تجميع الأصوات المطلوبة لفوزه بزعامة الحزب ومن ثم رئاسة الحكومة اليابانية بدأ الاصلاحيون حملة «اوقفوا اوبوتشي».

ويتنافس في السباق على منصب رئيس وزراء اليابان ثلاثة مرشحين هم اوبوتشي الذي يتصدرهم حتى الآن وسيروكو كاجياما السياسي المخضرم ووزير الصحة جونيتشيرو كويزومي.

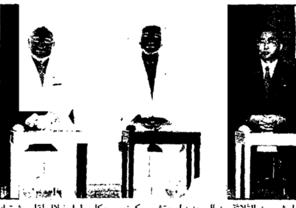
وبدأت هذه الحملة بعد ان قالت مؤسسة التصنيف الائتماني مويز انها تقترب من خفض تقييمها لوضع الديون السيادية لليابان وحذرت من الوضع الاقتصادي لليابان كما اظهر استطلاع للرأي انحسار شعبية الحزب الديموقراطي الحر الحاكم انحسارا قياسيا وصل إلى ٢٠.٧ بالمائة.

وقال متعاملون ان سعر صرف الين الياباني انخفض مقابل الدولار الأميركي والمارك الألماني في المعاملات الصباحية في أوروبا امس.

وتنتظر الأسواق نتيجة التصويت على زعامة الحزب الديموقراطي الحر الحاكم في اليابان اليوم.

ويحظى جونيتشرو كويزومي وزير الرعاية الصحية بتأييد العديد من شباب الحزب وقد خاض من قبل سباق رئاسة الحزب عام ٩٥ لكن هاشيموتو فاز عليه.

وقد اعلن كويزومي انه سيعيد النظر في قانون الاصلاح الهيكلي المالي الذي يحظر على الحكومة الانفاق على اجراءات التنشيط



● المرشحون الثلاثة من اليمين : اوبوتشي وكوزومي وكاجياما خلال لقاء مشترك مع اعضاء الحزب الحاكم (رويترز)

الاقتصادي وسوف يتبع اجراءات مشددة لحل ازمة القروض المعدومة في القطاع المصرفي.

وتعهد كويزومي باصلاح الحكومة وخفض عدد اعضاء الدايت الياباني «البرلمان» وحجم الادارة الحكومية كما تعهد باصلاح نظام الضرائب حتى تتفق مع المعايير الدولية.

ويذكر ان الضرائب الوطنية والمحلية على الدخل في اليابان تعتبر من أعلى المعدلات في جميع الدول الصناعية الكبرى.

وبالرغم من ان فرص الفوز بمنصب رئيس الحزب الليبرالي وبالتالي رئاسة الوزراء كبيرة امام اوبوتشي إلا ان بعض المحللين يشيرون إلى تزايد احتمالات فوز كويزومي بهذا المنصب بسبب رغبته في التغيير واحداث الكثير من الاصلاحات في البلاد.

واخيرا فان مهمة اختيار رئيس جديد للحزب الليبرالي الديموقراطي تكتسب اهمية خاصة هذه المرة في اليابان وعلى المستويين الآسيوي والدولي نظرا لرغبة الشعب الياباني القوية في التغيير واختيار زعيم جديد قادر على الاضطلاع بمهمة انتشال البلاد من مأزقها الاقتصادي باعتبار ان انعاش الاقتصاد الياباني يمثل الحل للازمة المالية والاقتصادية في كافة الدول الآسيوية.

واظهر استطلاع شمل الاربعاء والخميس ٢٠ محللا يعملون في اليابان حصول كل من كاجياما وكويزومي على سبعة اصوات بينما حصل اوبوتشي على ستة اصوات الا ان اغلب المحللين اتفقوا على اختيار كاجياما كوزير للمالية.

واستقال رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو متحملا المسؤولية عن الهزيمة التي مني بها الحزب في انتخابات التجديد النصفي لمجلس المستشارين يوم ١٢ يوليو والتي اعتبرت استفتاء على فشله في اخراج اليابان من اسوأ فترة ركود تشهدها البلاد منذ الحرب العالمية الثانية.

ومن المقرر ان يعين البرلمان رئيس الوزراء الجديد يوم ٣٠ يوليو ليرأس الحكومة على الاقل إلى حين انتهاء فترة ولاية هاشيموتو في سبتمبر عام ٩٩.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤/٧/١٩٩٧

اليابان: اوبوتشي يتصدر المرشحين الى رئاسة الوزارة

■ طوكيو - رويترز - اشتدت المنافسة على رئاسة الحكومة اليابانية امس عشية انتخاب رئيس جديد للحزب الديموقراطي الحر الحاكم واخذت منعطفاً جديداً بظهور دعوة بين شباب الحزب الاصلاحيين لمنع وزير الخارجية كيزو اوبوتشي من الفوز بالمنصب. وبعد ان اظهرت استطلاعات الراي اقتراب اوبوتشي من تجميع الاصوات المطلوبة لفوزه بزعامة الحزب ومن ثم رئاسة الحكومة اليابانية بدأ الاصلاحيون حملة تحت شعار «اوقفوا اوبوتشي».

ويتنافس في الانتخابات التي تجري اليوم على منصب رئيس وزراء اليابان ثلاثة مرشحين هم: أوبوتشي الذي يتصدرهم، حتى الآن، وسيروكو كاجياما السياسي المخضرم ووزير الصحة جونيتشيرو كويزومي.

وذكرت صحيفة «يوميوري شيمبون» ان شعبية الحزب الحاكم انخفضت ثماني نقاط من حزيران (يونيو) وفي المقابل ارتفعت شعبية الحزب الديموقراطي المعارض الى ١٨,٤ في المئة. وشجب مساعد لأوبوتشي الحملة التي يشنها الاصلاحيون الشبان ضد وزير الخارجية ووصفها بأنها «تكتيك قذر» لمصلحة المرشحين الآخرين.

وذكرت وكالة كيودو للانباء ان استطلاع رأي نواب الحزب في البرلمان والقيادات الحزبية الأخرى التي ستنتخب اليوم زعيم الحزب اظهرت ان اوبوتشي (٦١ عاماً) ضمن حتى الآن ٢٠٠ صوت أي لا ينقصه سوى سبعة أصوات لتحقيق الغالبية المطلوبة. وحصل كاجياما (٧٢ عاماً) وكويزومي (٥٦ عاماً) على نحو ٧٠ صوتاً.

وأضافت الوكالة ان هناك نحو ٧٠ عضواً في البرلمان لم يحسموا أمرهم بعد. ويتولى رئيس الحزب الحاكم رئاسة الوزراء تلقائياً نظراً الى تمتعه بغالبية مريحة في مجلس النواب الياباني.

ومن المقرر ان ينتخب نواب الحزب الديموقراطي الحر في مجلس النواب البالغ عددهم ٢٦٣ عضواً أو اعضاء الحزب في مجلس المستشارين (الشيوخ) البالغ عددهم ١٠٣ اعضاء وممثل للحزب في كل من المقاطعات اليابانية وعددها ٤٧ مقاطعة زعيم الحزب اليوم.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٤/٧/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعليق

اليابان.. ودعوة للتغيير

يقولون ان «الاعتراف بالحق فضيلة»..

هذا هو الشيء الذى فعله رئيس الوزراء اليابانى السابق ريوتارو هاشيموتو حين اعلن مسئوليته عن هزيمة حزبه فى انتخابات مجلس الشيوخ.. وقال ان كل ماحدث يرجع الى نقص قدراته القيادية ثم اعلن بعد ذلك استقالته من رئاسة وزراء اليابان.

غير انه لم يكن من الممكن ان يدلى هاشيموتو بمثل هذه التصريحات مالم يعبر الناخبون عن ثورتهم واستيائهم من رفض الحزب الليبرالى الديمقراطي الحاكم تغيير النظام الذى كان يخدم الشركات والنخبة السياسية والبيروقراطية التى ازدهرت على حساب تحقيق الديمقراطية ومصالح المواطنين..

وتعتبر هذه الانتخابات مؤشرا على وجود يقظه سياسية بين اليابانيين بعد نفورهم من المشاركة فى الانتخابات مما كان يدل على شعورهم بالاحباط السياسي طوال فترة الحرب الباردة. ويرى المحللون ان الاقبال الكبير غير المعتاد على الانتخابات يؤكد اصرار الناخبين على رفض تباطؤ الحزب الحاكم فى تنفيذ الخطوات اللازمة للتصدى لاسوأ فترة ركود اقتصادى منذ الحرب العالمية الثانية.

والواقع انه لم يكن هناك مفر من استقالة هاشيموتو حيث انه المسئول عن قرار اتخذه العام الماضى بزيادة الضرائب بينما كان المطلوب تخفيضها لتنشيط الطلب المحلى بما يحقق الانعاش الاقتصادى .

وبالرغم من فقدان الحزب الحاكم للاغلبية فى مجلس الشيوخ غير انه يظل محتفظا بالسلطة حيث يتمتع بالاغلبية فى مجلس النواب.. ومما يذكر ان الحزب الليبرالى الديمقراطى يعتبر تجمعا لفصائل متطاحنة اكثر منه حزبا موحد الصفوف. ومما يوضح عمق الازمة التى يعيشها الحزب ان الخط السياسى لاى مرشح ليس هو العامل الذى يحدد فوزه ولكن المهم هو حصوله على تاييد الذين يتمتعون بالسلطة والنفوذ فى الحزب..

ومهما كانت هوية المرشح الذى سيفوز بخلافة هاشيموتو فانه اذا لم يقم الحزب بتغيير معايير اختيار زعيمه ويتخلى عن الخلافات التى تقسمه الى فصائل ويصبح عرضة للمساءلة اكثر امام الناخبين فانه لن يستطيع ادارة شئون اليابان بكفاءة.. ومما لاشك فيه ان اليابان بحاجة ماسة الى الاسراع فى الاصلاحات ودعم كامل للطلب المحلى لانعاش الاقتصاد.. ونامل ان يكون الحزب الحاكم قد وصلته رسالة سخط الناخبين مما يعتبر اخبارا طيبة بالنسبة لليابان واسيا والعالم. ومالم يحدث تحول سريع وجذرى فستعم الفوضى الاقتصاد اليابانى مما سيكون له اثاره السيئة على الاقتصاد العالمى.

سمير فؤاد رمزى



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ / ٧ / ١٩٩٨

اليابان تبحث عن زعيم !

كتبت : سناء حنفى

☐ يوم الجمعة القادم ستحدد اليابان شخصية زعيمها الجديد خلفا لرئيس الوزراء «ريوتاروها شيموتو» الذى قدم استقالته من منصبه أثر الهزيمة الضخمة التى لحقت بحزبه الليبرالى الديمقراطى فى انتخابات مجلس الشيوخ التى عقدت فى الثانى عشر من يوليو والتى فقد فيها الحزب نحو ١٧ من مقاعده فى مجلس الشيوخ . وتعتبر هذه الهزيمة رسالة واضحة من الناخبين الغاضبين لتدهور اقتصاد اليابان الذى يصل الى ثمانية أضعاف اقتصاد الصين وضعف باقى الدول الآسيوية الأخرى مجتمعة . وقد جعل ذلك من اختيار رئيس جديد لوزراء اليابان أهمية كبرى فى آسيا إذ أن انعاش الاقتصاد اليابانى يمثل الحل فى أزمة المنطقة الآسيوية فى الوقت نفسه فان أى سوء فى الوضع الاقتصادى يعتبر تهديدا للبورصة الأمريكية .

ويعتقد أعضاء الحزب الليبرالى الديمقراطى أنه إذا لم يتم التوصل لحل هذه الأزمة الاقتصادية مع الانتخابات القادمة فإن هذا يعنى انتهاء حكمهم ويتنافس فى انتخابات رئاسة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم ثلاثة من المرشحين اتفقوا على أن مشكلة الديون المعدومة التى تعانى منها البنوك اليابانية تمثل أكثر المشاكل الحاحا للحكومة الجديدة التى سيتم اختيارها فى الثلاثين من يوليو ، وتعهدوا بالتصدى لهذه المشكلة واتخاذ اجراءات لإخراج الاقتصاد اليابانى من حالة الركود التى يمر بها، وأكدوا أن اليابان فى حاجة الى تحقيق معدل نمو يتراوح بين ٢٪ الى ٤٪ للتغلب على هذا الركود .

ويتقدم هؤلاء المرشحون «كيزو أوبوتشى» - ٦١ سنة - وزير الخارجية وهناك اجماع على أنه الأفضل بين المرشحين رغم أنه ينقصه الكثير من المقومات التى تساعده على الخروج ببلاده من أزمتها .. واذا كان «أوبوتشى» ليست له ملامح سياسية محددة ولا يتمتع بشخصية مميزة إلا أنه يحظى بشعبية ضخمة لدى الحرس القديم بالاضافة الى أنه زعيم لأكبر طائفة فى الحزب وأكثرها تنظيما كما أنه يتمتع بتأييد رئيس الوزراء الأسبق «نوبورو تاكيشيتا» وكل هذه العوامل ترجح كفته .

وهناك أيضا «سيروكو كاجياما» وزير شئون مجلس الوزراء السابق الذى يبلغ من العمر ٧٢ عاما وقد شارك «كاجياما» فى الاصلاحات الاقتصادية التى بدأها «هاشيموتو متأخرا فى العام الماضى . وكان «كاجياما» ينتقد رئيس الوزراء المستقيل لتردده فى اتخاذ تحركات إصلاحية فى البنوك اليابانية والقطاعات المالية . وظهر على أنه المرشح المفضل بالنسبة للأسواق العالمية التى تعتقد أن اختياره ظاهرة صحية لانعاش الاقتصاد اليابانى . ويعتقد البعض أن الكبار وعدوا بمنح «كاجياما» أحد المناصب المهمة وربما يكون وزيرا للمالية مقابل اشتراكه فى الانتخابات كنوع من إرضاء الجماهير الغاضبة والمصلحين من شباب الحزب الذين يرغبون فى التغيير، أما المرشح الثالث فهو وزير الصحة «جونيتشيرو كويزمى» - ٥٦ سنة - والذى يتمتع بتأييد بعض المصلحين .



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥/٧/١٩٩٨

اليابان: أوبوتشي زعيماً للحزب الحاكم يعلن حكومته الأسبوع المقبل

■ طوكيو - رويترز - بات في حكم المؤكد ان وزير الخارجية كيزو اوبوتشي سيصبح رئيس الوزراء المقبل في اليابان بعد انتخابه امس الجمعة زعيماً جديداً للحزب الديموقراطي الحر الحاكم.

وتنتظر الاسواق المالية والناخبون وشركاء طوكيو التجاريون لمعرفة ما إذا كانت حكومة اوبوتشي المرجح ان تتولى مهامها الاسبوع المقبل ستستطيع تطبيق خطوات فعالة وفي الوقت المناسب لاصلاح النظام المصرفي المتعثر.

ويتطلب النجاح براعة وقدرة على المناورة في الجانب السياسي والحفاظ على توازن دقيق في الجانب الاقتصادي.

وقال مصدر ديبلوماسي رداً على سؤال في شأن التنفيذ السليم للسياسات «هذا ما يقلقنا حالياً».

وركزت المعركة المريرة لخلافة رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو الذي تنحى بسبب النتيجة المفجعة التي حققها الحزب في انتخابات مجلس المستشارين (مجلس الشيوخ) في ١٢ تموز (يوليو) على تعهد المرشحين الثلاثة لزعامة الحزب باصلاح القطاع المصرفي وحفز الطلب المحلي الراكد.

لكن صوغ مقترحات الحزب وتمرير مشروعات قوانين ضرورية في البرلمان سيحتاج الى ابرام صفقات معقدة مع كل من التكتلات المتنافسة داخل الحزب الديموقراطي الحر ومع احزاب المعارضة.

والمهمة الملحة التي تقع على عاتق الحزب حالياً هي تخفيف الآثار السيئة للمعركة التي ادت الى تلميح بعض الاعضاء الشبان الساخطين فقد ينشقون عن الحزب الذي يتمتع حالياً بغالبية في مجلس النواب. لكن كثيرين يتساءلون كم نائباً شاباً لديهم الجراة للانشقاق عن الحزب. وقال مسؤول حكومي سابق «لا اعتقد ان اعضاء الحزب الديموقراطي الحر من الشبان سينشقون، فاهم ما يقلقهم هو انتخابات مجلس النواب ولدى فصيل اوبوتشي الكثير من المال».



اليابان: الين يتراجع بعد فوز اوبوشي

■ طوكيو، لندن - «الحياة»، رويترز - هبط سعر الين الياباني امس فور الإعلان عن فوز كيزو اوبوشي بانتخابات رئيس الحزب الديموقراطي الحر في اليابان، ما يؤهله بصورة شبه تلقائية لتولي منصب رئاسة الوزراء خلفاً لرايوتارو هاشيموتو.

وارتفع سعر الدولار الى ١٤١,٧ ين بعد دقائق عدة من اعلان نتيجة الانتخابات، وكان سعره قبل ١٥ دقيقة من ذلك ١٤٠,٩٣ ين ومقابل ١٤١,٣٤ ين في نهاية التعامل في نيويورك يوم الاول من امس. وقال متعامل في «بنك اوف اميركا» في طوكيو ان انتصار اوبوشي سبب خيبة دفعت بالمتعاملين الى بيع الين.

واشار متعامل في مصرف «اساهي» الى ان فوز اوبوشي، على رغم توقع الجميع ذلك، اثار خيبة امل كونه يفتقد الى الخبرة في الأمور الإقتصادية.

ومن المنتظر ان يوافق البرلمان الياباني الخميس المقبل على تعيين اوبوشي رسميا كرئيس للوزراء. وارتفعت اسعار الاسهم اليابانية عند الاغلاق في بورصة طوكيو للاوراق المالية امس، علما ان السوق اغلقت قبل اعلان نتيجة انتخابات الحزب الديموقراطي الحر. وارتفع مؤشر «نيكاي» للاسهم الرئيسية ١٧٣,٨٨ نقطة، أي بنسبة ١,٠٧ في المئة، الى ١٦٠٩١,٤١ نقطة.

انتخاب أوبوتشي رئيسا للحزب الحاكم باليابان وسط توقعات بانشقاق واسع

طوكيو ـ من محمد إبراهيم الدسوقي :

انتخب أمس وزير الخارجية اليابانى كيزو أوبوتشى ٦١ عاما، رئيسا للحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم وهو مايعنى بشكل عملى توليه رئاسة الوزراء خلفا لريوتارو هاشيموتو الذى استقال من منصبه قبل أيام فى أعقاب الهزيمة القاسية التى تعرض لها الحزب الحاكم فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ اليابانى التى أجريت يوم ١٢ من الشهر الجارى.

وقد فاز أوبوتشى بأغلبية ٢٢٥ صوتا من بين الأصوات الصحيحة البالغ اجماليها ٤١١ صوتا ـ ٤١٢ عضوا أدلوا بأصواتهم غير ان صوتا واحدا كان باطلا ـ فى انتخابات رئاسة الحزب التى اجريت أمس وسط اجراءات أمنية مشددة حول مقر الحزب عقب اعتقال مواطن يابانى مساء أمس الأول أمام المقر وبحوزته سكين. اما المنافس الثانى وهو سيدوكو كاجياما المتحدث السابق باسم الحكومة ٧٢ عاما، فقد فاز بـ ١٠٢ صوت فى حين فاز المنافس الثالث جوينتشيرو كويزمى وزير الصحة ٥٦ عاما، بـ ٨٤ صوتا فقط. وتجدر الاشارة إلى أن الذين لهم حق الادلاء باصواتهم فى انتخابات رئاسة الحزب يبلغ عددهم ٤١٤ عضوا يمثلون نواب الحزب فى البرلمان علاوة على ممثلى افرع الحزب فى المحافظات الـ ٤٧.

وفى أول مؤتمر صحفى عقده عقب إنتخابه أعلن أوبوتشى أنه سيعطى أولوية لانعاش الاقتصاد اليابانى من خلال إدخال تعديلات على النظام الضريبى، وخفض الضرائب على دخول الأفراد والشركات بحيث تصل إلى المعدل الدولى، وتعهد باتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة مشكلات النظام المصرفى والديون المتراكمة على البنوك، وقال إنه سيعجل بإنشاء البنك الذى سيتولى إدارة هذه الديون كما تعهد بالسعى لانتزاع المبادرة من يد البيروقراطيين.

وقال أوبوتشى أن بلاده ستسعى أيضا لخفض العقوبات الاقتصادية على باكستان اذا نفذت تعهداتها بشأن التوقف عن اجراء مزيد من التجارب النووية ومن المقرر أن يشارك أوبوتشى فى مأدبة عشاء غير رسمية تقيمها رابطة دول جنوب شرق آسيا فى مانيلا غدا كما سيجرى محادثات ثنائية مع وزيرى الخارجية الروسى والصينى.

وقال أوبوتشى أنه سيعمل من اجل تجاوز الأزمة الاقتصادية الراهنة، وتعهد باختيار افضل العناصر فى المناصب القيادية للحزب والحقائب الوزارية، ومن المتوقع اختيار المناصب القيادية فى الحزب خلال الأيام القليلة المقبلة.

وفى الوقت الذى أبدى فيه ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء المستقيل استعداده لدعم خليفته شنت أحزاب المعارضة هجوما عنيفا على طريقة اختيار أوبوتشى من خلال المساومات الحزبية وطالب ناوتو كان زعيم الحزب الديمقراطى أكبر أحزاب المعارضة بحل مجلس النواب الحالى واجراء انتخابات عامة جديدة مشيرا إلى أن الحزب الحاكم عزل نفسه عن الرأى وأن الاصلاح لن يتم إلا من خلال حكومة يختارها المواطنون مباشرة.

ويأتى فوز أوبوتشى بهذه الأغلبية الحاسمة نتيجة طبيعية لتمتعه بدعم أكبر اجنحة الحزب الذى يتزعمه ويضم ٩٢ عضوا بالاضافة الى الجناح الذى يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق كيتشى ميازاوا ٨٥ عضوا، والفصيل الذى يتزعمه وزير الخارجية الراحل ميتشيو واتانابى ٦٢ عضوا، غير ان الفوز فى ذات الوقت يمثل انتصارا على العناصر الشابة فى الحزب والمعارضة لتولى أوبوتشى السلطة خلفا لهاشيموتو وتطالب بتغيير القواعد المعمول بها عند اختيار رئيس الحزب والتى تعتمد بشكل رئيسى على المفاوضات السرية والتربيطات بين فصائل الحزب المختلفة.

ومن المقرر ان يعقد البرلمان جلسة يوم الخميس المقبل لاقرار انتخاب أوبوتشى رئيسا للوزراء وسط انباء حول احتمال تعرض الحزب لانقسام سيكون مصدره العناصر الشابة المؤيدة لكويزمى والتى هددت بالانسحاب وتكوين حزب جديد مما قد يحرم الحزب الحاكم من الاغلبية التى يتمتع بها فى مجلس النواب ٢٦٣ مقعدا، لإعاقة تولى وزير الخارجية السلطة.

والمهمة العاجلة التى ستكون بانتظار أوبوتشى بعد توليه السلطة هى التحرك وبسرعة لاتخاذ اجراءات فعالة حاسمة من شأنها اخراج الاقتصاد اليابانى الراكد من ازمته الراهنة وطمأنة الدوائر الاقتصادية وأسواق المال بصدد قدرته على انتشال ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم من أزمتها الحادة خصوصا انه لايحظى بالقبول لديها نظرا لعدم خبرته بشئون الاقتصاد والمال، وعلى اثر الاعلان عن انتخابه قفز سعر الدولار الأمريكى إلى أكثر من ١٤٠,٥٤ ين.

وقد استقبل اختيار أوبوتشى بارتياح على الصعيد الاقليمى الأسيوى والعالمى حيث رحبت كل من تايلاند واندونيسيا وماليزيا وتايوان بانتهاء مشكلة فراغ السلطة فى اليابان كما أكد الرئيس الأمريكى استعداده للتعاون الوثيق مع أوبوتشى، وقال المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض أن واشنطن تنتظر من أوبوتشى أن يستكمل مهمة تحديث الاقتصاد اليابانى.

كيزو أوبوتشى (فى الوسط) وزير خارجية اليابان الذى فاز برئاسة الحزب الليبرالى الحاكم أمس تمهيدا لتوليه رئاسة الوزراء يشارك أعضاء حزبه تحية جماعية يرددها اليابانيون دائما عند تحقيق انتصار وتعنى يعيش. [صورة للأهرام من أ.ف.ب]



"فوز «أوبوتشى» برئاسة الحزب الحاكم" فى اليابان وسط ترحيب دولى

طوكيو ـ وكالات الأنباء : حقق كيزو أوبوتشى وزير الخارجية اليابانى فوزا ساحقا فى الجولة الأولى من التصويت ليصبح زعيم الحزب الديمقراطى الحر الحاكم ويمهد الطريق أمام توليه رئاسة الوزراء.

وقد جاء انتخاب أوبوتشى وسط ترحيب دولى وبعد توتر متزايد بشأن احتمال حدوث انشقاق داخل صفوف الحزب الحاكم.

وقد هدد أحد أعضاء الجناح اليمينى فى الحزب الساخطين بالانتحار امام مقر الحزب قبل تدخل رجال الأمن ويأخذونه بعيدا لمنع وقوع مزيد من الأحداث الدرامية.

وقد فاز أوبوتشى «٦١ عاما» بسهولة على منافسه السياسى المخضرم سيروكو كاجياما ـ ٧٢ عاما وزير الصحة جونيتشر وكويزومى ـ ٥٦ عاما الذى يؤيده الاصلاحيون الشيشان.

ومن جانبه تعهد أوبوتشى بعد انتخابه رئيسا للحزب الحاكم فى اليابان بان يبذل كل جهده من أجل الانعاش الاقتصادى.

وقد رحبت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة والصين بانتخاب ـ أوبوتشى ـ فقد أعلن مسئول بوزارة الخارجية فى سيول ان «أوبوتشى » معروف بجهوده من أجل فهم أفضل لكوريا الجنوبية وكما أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية عن أمله فى ألا تؤدى التغييرات فى الحكومة اليابانية إلى التأثير على مزيد من تطوير التجارة اليابانية.

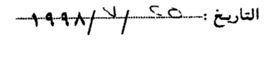
وتعهد المتحدث باسم البيت الأبيض بأن واشنطن ستواصل سياستها وباستمرار المشاورات الاقتصادية مع أوبوتشى.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥/ ٧/ ١٩٩٨





كيزو أبوتشي يشير فرحا عقب فوزه برئاسة الحزب الليبرالى الحاكم فى اليابان.

وزير الخارجية يفوز برئاسة الحزب الحاكم في اليابان

«أبوتشى» يحصل على ٢٢٥ صوتا فى مقابل ١٠٢ لـ «كاجياما» و٨٤ لـ «كويزومى»

عواصم العالم ـ وكالات الأنباء: فاز أمس كيزو ابوتشي وزير الخارجية اليابانى برئاسة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم خلفا لريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء المستقيل. حصل ابوتشى على اغلبية كبيرة خلال الاقتراع السرى لأعضاء الحزب الحاكم فى مجلس البرلمان ضد منافسيه. صوت ٢٢٥ عضوا لصالح ابوتشي فى مقابل ٨٤ عضوا صوتوا لصالح جونيشيرو كويزومى وزير الصحة و١٠٢ عضو لصالح المرشح الثالث سيروكو كاجياما كبير أمناء الحكومة السابق. شارك فى التصويت ٣٦٧ برلمانيا من أعضاء الحزب الحاكم فضلا عن ٤٧ مندوبا اقليميا. ومن المقرر أن ينتخب ابوتشى رئيسا لوزراء اليابان خلال جلسة استثنائية فى ٣٠ يوليو الجارى ويقدم هاشيموتو استقالته رسميا فى اليوم نفسه. وكشف ابوتشي عن خططه السياسية والاقتصادية التى يعتزم انتهاجها عقب توليه رئاسة الوزراء فى اليابان وتتضمن تشجيع الإصلاح الاقتصادى ورفع القيود وإقامة صناعات جديدة فضلا عن دفع الإصلاح المالى من خلال إعادة هيكلة الوزارات والوكالات الحكومية وتشجيع الإصلاح الإداى، وتنص خطة ابوتشى الاقتصادية أيضا على خفض عجز الميزانية الى نسبة ٣٪ من إجمالى الناتج المحلى بحلول عام ٢٠٠٦ وإنشاء مجلس للاستراتيجية الاقتصادية يعمل على غرار مجلس المستشارين الاقتصاديين فى الولايات المتحدة. وأكد ابوتشى عزمه على العمل بميزانية تكميلية لعام ١٩٩٩/٩٨ تبلغ قيمتها ٧١,٥ مليار دولار والتنفيذ السريع لسياسات الحزب الحاكم المتعلقة بالقطاع المالى مثل خطة إقامة بنوك تسوية فضلا عن التخلص السريع من الديون المتعثرة وضمان آفاق الانتعاش الاقتصادى والنمو المطرد بالاضافة الى الكشف الكامل عن الديون المعدومة وتحميل إدارات البنوك مسئولية أعمالها.



كيزو اوبوتشي رئيساً للحزب الحاكم في طوكيو

وهبوط سعر الين أول رد للأسواق المالية

كما توقعت الاستطلاعات، اختار «الحزب الديمقراطي الحر» الحاكم في اليابان أمس وزير الخارجية كيزو أوبوتشي لرئاسته، مما يمهد الطريق أمامه لتولي رئاسة الوزراء خلفاً لريوتارو هاشيموتو رغم احتمال حدوث انشقاق داخل الحزب الحاكم بسبب معارضة الاصلاحيين لفوز أوبوتشي الذي انعكس سلباً على سعر الين خصوصاً وأن الاسواق المالية كانت تؤيد منافسه سيروكو كاجياما. وحصل وزير الخارجية الياباني خلال عملية التصويت التي جرت في مقر الحزب على تأييد ٢٢٥ عضواً في حين حاز وزير الصحة جونيشيرو كويزومي (٥٦ عاماً) على ٨٤ صوتاً فيما حصل الناطق السابق باسم الحكومة سيروكو كاجياما (٧٢ عاماً) على ١٠٢ صوت. وأعلن فوز اوبوكشي على الفور. وكانت محطات التلفزة اليابانية تنقل عملية التصويت مباشرة. وشارك في التصويت ٣٦٧ برلمانياً من اعضاء الحزب الليبرالي الديمقراطي فضلاً عن ٤٧ مندوباً اقليمياً. ويحل اوبوكشي في رئاسة الحزب الحكومي مكان ريوتارو هاشيموتو الذي استقال بعد هزيمة الحزب الكبيرة في انتخابات مجلس الشيوخ في ١٢ تموز (يوليو) الماضي.

وسينتخب البرلمان الذي يعقد جلسة استثنائية في ٣٠ تموز (يوليو) الحالي اوبوكشي رئيساً للوزراء. وستقدم حكومة هاشيموتو استقالتها في اليوم ذاته. ويفترض ان تكون عملية الانتخاب في البرلمان مجرد شكلية اذ ان الحزب الليبرالي الديمقراطي يتمتع بالغالبية في مجلس النواب وتصويته يكفي وفقاً للدستور حتى لو اختار مجلس الشيوخ مرشحاً اخر. وكانت الساعات التي سبقت التصويت تميزت بتوتر متزايد بشأن انشقاق محتمل داخل الحزب الحاكم يمكن ان يدفع بعضاً من الاصلاحيين الشبان الى تركه بسبب فوز اوبوتشي.

وفي هذه الحالة فإن فرصة فوز وزير الخارجية الذي يصفه منتقدوه بانه اضعف من ان يخرج اليابان من أزمتها الاقتصادية لكي يصبح رئيساً للوزراء قد تصبح ضئيلة.

وهبطت اسعار الين الياباني أمس فور الاعلان عن تعيين اوبوتشي رئيساً للحزب الحاكم.

وأفاد المصرف المركزي الياباني ان سعر الين بلغ ١٤١,٧٠ للدولار الواحد بعد دقائق عدة من اعلان نتيجة الانتخاب. وكان سعره قبل ١٥ دقيقة من ذلك ٩٦/١٤٠,٩٣ للدولار.

وقال مصرفي في «بنك اميركا» في طوكيو ان «انتصار اوبوتشي سبّب خيبة دفعت بالمتعاملين الى بيع الين» ورأى زميل له في «اساهي بنك» ان فوز اوبوتشي، رغم توقع الجميع ذلك، اثار خيبة امل كونه يفتقد الى الخبرة في الأمور الاقتصادية.

وتعود خيبة أمل الأسواق المالية الى خطة العمل التي طرحها أوبوتشي لحكومته العتيدة. وفي ما يلي أبرز نقاطها على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

السياسات الاقتصادية.

- العمل بموازنة تكميلية لعام ١٩٩٨/١٩٩٩ تبلغ قيمتها عشرة تريليونات ين «٧١,٥ مليار دولار» بعد تنفيذ خطة التحفيز الاقتصادي التي تبلغ قيمتها ١٦ تريليون ين المعلنة في نيسان (ابريل) الماضي.
- التنفيذ السريع لسياسات الحزب الحاكم المتعلقة بالقطاع المالي مثل خطة اقامة بنوك تسوية.
- التخلص السريع من الديون المتعثرة وضمان افاق الانتعاش الاقتصادي والنمو المطرد.
- الكشف الكامل عن الديون المعدومة وتحميل ادارات البنوك مسؤولية اعمالها.
- خفض الضرائب بمقدار ستة تريليونات ين اذ يجب ان تكون ضرائب الشركات ٤٠٪ بالمقارنة مع ٤٦٪ حالياً. وخفض الهامش الاقصى لمعدل الضرائب القومية وضرائب الدخل معاً الى ٥٠٪ من ٦٥٪ حالياً.
- تخفيض العبء الضريبي على اصحاب الدخول المتوسطة الذين يتقاضون ما بين سبعة وعشرة ملايين ين سنوياً.
- منح اعفاء ضريبي على مدفوعات فوائد قروض الاسكان.
- انشاء «مجلس للاستراتيجية الاقتصادية» يعمل على غرار مجلس المستشارين الاقتصاديين في الولايات المتحدة.
- وقف العمل بقانون الاصلاح المالي الذي يقضي بخفض سنوي لسندات تمويل عجز الموازنة حتى ينتهي العجز تماماً بحلول العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وخفض عجز الميزانية الى نسبة ثلاثة ٪ من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها.
- تشجيع الاصلاح الاقتصادي الذي يتضمن التحرر ورفع القيود واقامة صناعات جديدة.
- دفع الاصلاح المالي عن طريق اعادة هيكلة الوزارات والوكالات الحكومية وتشجيع الاصلاح الاداري.

السياسات الخارجية

- تشجيع التحالف الثنائي بدرجة اكبر مع الولايات المتحدة بشأن قضايا مثل الوضع الاقتصادي الاسيوي والتجارب النووية في الهند وباكستان والوضع في شبه الجزيرة الكورية.
- القيام بدور رائد في تقديم المساعدة للاصلاح الاقتصادي الهيكلي في اسيا.
- اقامة علاقات ثنائية جديدة مع الصين وكوريا الجنوبية.
- السعي لتوطيد العلاقات مع روسيا في مجالات مثل التبادل التجاري والاستثمار والطاقة.
- التوصل الى اتفاقية سلام مع روسيا بحلول عام ٢٠٠٠.

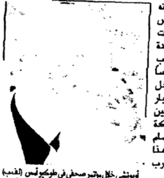
(أ.ف.ب. رويترز)



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٧ / ١٩٩٨

أوبوتشي.. «رجل عادي للغاية»



أوبوتشي خلال مؤتمر صحفي في طوكيو أمس (أ ف ب)

سيحتل كيزو أوبوتشي الذي يقر بأنه «رجل عادي للغاية» منصب رئيس الحكومة اليابانية بعد عملية ارتقاء جاءت ثمرة ٣٥ عاماً من الحياة السياسية البعيدة عن الأضواء. ويؤكد المقربون من الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي انتخبه رئيساً أمس أن أوبوتشي ليس لديه أعداء داخل حزبه. وكان يفضل أن تتم عملية اختيار رئيس للحزب بالتوافق. لكن المرشحين الآخرين حولا هذه الانتخابات الى معركة واضطر كل مرشح الى خوض حملة أمام اليابانيين الذين تزداد معارضتهم لهذا الحزب الذي حكمهم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية باستثناء انقطاع قصير.

وقال أوبوتشي من المهم المثابرة والاحتفاظ بالتواضع مشيراً الى أنه انتخب نائباً ١٢ مرة ما يعني ١٢ فوزاً انتخابياً أمام خصوم سياسيين أقوياء. وكان منذ العام ١٩٩٢ زعيم فصيل نافذ جداً داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي.

ولد أوبوتشي في حزيران (يونيو) ١٩٣٧ وهو يحمل اجازة في العلوم السياسية والأدب الانكليزي. وانتخب نائباً للمرة الأولى العام ١٩٦٣ وارثاً دائرة والده الانتخابية وهو أمر منتشر كثيراً في اليابان. ولأوبوتشي خبرة كبيرة في العمل الحكومي وقد عين وزيراً للمرة الأولى في ١٩٧٩. وشغل منصب الأمين العام للحكومة والناطق باسمها من ١٩٨٧ الى ١٩٨٩ والأمين العام للحزب العام ١٩٩١ ونائب رئيس الحزب في ١٩٩٤ و١٩٩٥.

وأظهر من خلال هذه المناصب مهارته في الجمع بين الفصائل المختلفة ومؤهلاته على توحيد المواقف، التي ستكون مفيدة لايجاد تسويات مع المعارضة بغية اقرار البرلمان خطة انقاذ المصارف سريعاً. وتبدو مؤهلاته الاقتصادية ضئيلة جداً وهو يقر بذلك. لكنه كان المرشح الوحيد الذي قدم التزامات بالأرقام بشأن الاجراءات التي ينوي اتخاذها.

ويعتبر أوبوتشي من المعتدلين لكنه سبق ووقف أحياناً في صفوف القوميين المتشددين. فعشية تعيينه وزيراً للخارجية استقال من منصبه كرئيس مجموعة تضم ٢٣ عضواً منتخباً ينشطون للسماح بالزيارات الى نصب ياسوكوني لمجرمي الحرب العالمية الثانية. وأوبوتشي له ٣ أولاد وهو أستاذ في لعبة ايكيدو وهي من فنون القتال التي ترتكز على الدفاع عن الذات.

(أ ف ب)



النقاط الاساسية لسياسات رئيس الوزراء الجديد

طوكيو - رويترز - فيما يلي النقاط الاساسية للسياسات التي طرحها كيزو اوبوتشي الرئيس الجديد للحزب الديموقراطي الحر الحاكم ورئيس وزراء اليابان المقبل.

السياسات الاقتصادية

١. العمل بميزانية تكميلية لعامي ٩٨/٩٩ تبلغ قيمتها عشرة تريليونات ين «٧١,٥ بليون دولار» بعد تنفيذ خطة التحفيز الاقتصادي التي تبلغ قيمتها ١٦ تريليون ين المعلنة في ابريل الماضي.

٢. التنفيذ السريع لسياسات الحزب الحاكم المتعلقة بالقطاع المالي مثل خطة اقامة بنوك تسوية.

٣. التخلص السريع من الديون المتعثرة وضمان افاق الانتعاش الاقتصادي وا لنمو المطرد.

٤. الكشف الكامل عن الديون المعدومة وتحميل ادارات البنوك مسؤولية اعمالها.

٥. خفض الضرائب بمقدار ستة تريليونات ين اذ يجب ان تكون ضرائب الشركات ٤٠ بالمائة بالمقارنة مع ٤٦ بالمائة حاليا. وخفض الهامش الاقصى لمعدل الضرائب القومية وضرائب الدخل معا الى ٥٠ بالمائة من ٦٥ بالمائة حاليا.

٦ - تخفيض العبء الضريبي على اصحاب الدخول المتوسطة الذين يتقاضون ما بين سبعة وعشرة ملايين ين سنويا.

٧ - منح اعفاء ضريبي على مدفوعات فوائد قروض الاسكان.

٨ - انشاء «مجلس للاستراتيجية الاقتصادية» يعمل على غرار مجلس المستشارين الاقتصاديين في الولايات المتحدة.

٩ - وقف العمل بقانون الاصلاح المالي الذي يقضي بخفض سنوي لسندات تمويل عجز الميزانية حتى ينتهي العجز تماما بحلول العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وخفض عجز الموازنة الى نسبة ثلاثة بالمائة من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها.

١٠ - تشجيع الاصلاح الاقتصادي الذي يتضمن التحرر ورفع القيود واقامة صناعات جديدة.

١١. دفع الاصلاح المالي عن طريق اعادة هيكلة الوزارات والوكالات الحكومية وتشجيع الاصلاح الاداري.

السياسات الخارجية

١ - تشجيع التحالف الثنائي بدرجة اكبر مع الولايات المتحدة بشان قضايا مثل الوضع الاقتصادي الآسيوي والتجارب النووية في الهند وباكستان والوضع في شبه الجزيرة الكورية.

٢. القيام بدور رائد في تقديم المساعدة للاصلاح الاقتصادي الهيكلي في آسيا.

٣. اقامة علاقات ثنائية جديدة مع الصين وكوريا الجنوبية.

٤. السعي لتوطيد العلاقات مع روسيا في مجالات مثل التبادل التجاري والاستثمار والطاقة.

٥. التوصل الى اتفاقية سلام مع روسيا بحلول عام ٢٠٠٠.



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٥/٧/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة اليابانية الجديدة أمام تحديات النظام المصرفي المتعثر والاقتصاد المنهار

بات في حكم المؤكد ان وزير الخارجية اليابانية كيزو اوبوتشي سيصبح رئيس الوزراء المقبل الياباني بعد انتخابه أمس زعيماً جديداً للحزب الديمقراطي الحر الحاكم.

وتنتظر الاسواق المالية والناخبون وشركاء طوكيو التجاريون على احر من الجمر لمعرفة ما اذا كانت حكومته العتيدة المرجح ان تتولى مهامها الاسبوع المقبل ستستطيع تطبيق خطوات فعالة وفي الوقت المناسب لاصلاح النظام المصرفي المتعثر والاقتصاد العليل.

ويتطلب النجاح براعة وقدرة على المناورة في الجانب السياسي والحفاظ على توازن دقيق في الجانب الاقتصادي.

وذكر مصدر دبلوماسي رداً على سؤال حول التنفيذ السليم للسياسات «هذا ما يقلقنا حالياً».

وركزت المعركة الحامية لخلافة رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو الذي تنحى بسبب الهزيمة المفاجئة التي مني بها الحزب في انتخابات مجلس المستشارين «مجلس الشيوخ» في ١٢ تموز (يوليو) على تعهد المرشحين الثلاثة لزعامة الحزب باصلاح القطاع المصرفي وحفز الطلب المحلي الراكد.

لكن صوغ مقترحات الحزب وتمرير مشروعات قوانين ضرورية في البرلمان سيحتاج الى ابرام صفقات معقدة مع كل من التكتلات المتنافسة داخل الحزب الديمقراطي الحر ومع احزاب المعارضة التي سببت نتائجها القوية في انتخابات مجلس المستشارين مسألة تغيير زعامة الحزب الديمقراطي الحر. وقال هيرويوكي يوشينو الرئيس المشارك لشركة هوندا موتور أمس الأول قبل فوز اوبوتشي «زادت نتيجة الانتخابات من عدم استقرار الوضع السياسي.. لذا فبغض النظر عمن سيصبح «رئيس وزراء اليابان» فلن يكون هناك اي قرار سياسي سريع». والمهمة الملحة التي تقع على عاتق الحزب حالياً هي تخفيف الاثار السيئة للمعركة التي أدت الى تلميح بعض الاعضاء الشبان الساخطين الى انهم قد ينشقون عن الحزب الذي يتمتع حالياً بأغلبية قدرها ١٣ مقعداً في مجلس نواب. لكن كثيرين شككوا في جدية تهديدات النواب الاصلاحيين وقال مسؤول حكومي سابق «لا أعتقد ان اعضاء الحزب الديمقراطي الحر من الشبان سينشقون.. حيث ان اهم ما يقلقهم هو انتخابات مجلس النواب، وفصيل اوبوتشي لديه الكثير من المال». وتمثل المعارضة ايضاً عقبة خطيرة محتملة امام تنفيذ السياسات.

وقال عضو مجلس المستشارين «الشيوخ» عن الحزب الديمقراطي ياسوهيسا شيوزاكي «الامر كله يتوقف على المعارضة»، رداً على سؤال حول التأخير المحتمل في بدء تنفيذ خطة الحزب لإرغام المصارف على الغاء ديون مشكوك فيها وخطة تأسيس «مصرف تسوية» يتولى تصفية المصارف المتعثرة وحسم الديون المعدومة في الوقت الذي تضمن فيه عدم حرمان المقترضين الجيدين نسبياً من الحصول على الائتمان. ويستطيع مجلس المستشارين رفض قوانين مررها مجلس النواب بخلاف الموازنة او المعاهدات أو تأخير البت فيها ٦٠ يوماً. وفي هذه الحالة تعاد هذه المشروعات الى مجلس النواب حيث تحتاج الى موافقة ثلثي الاعضاء للتصديق عليها. ويظل السؤال الخاص بمدى العرقلة التي ستبديه احزاب المعارضة خلال الدورة الاضافية للبرلمان والمتوقع ان تبدأ في ٣٠ تموز (يوليو) للنظر في مشروعات القوانين الخاصة بالقطاع المصرفي مطروحاً.

وقال المصدر الدبلوماسي «السؤال الذي يطرح نفسه هو.. ماهي الحوافز بالنسبة للمعارضة كي تتعاون او تفرض اجراء انتخابات عامة. واذا ارادت الانتخابات فهي قادرة على فرضها. لكن سيتعين عليها دفع الثمن اذا فعلت ذلك بأسلوب مدمر».

وليست هناك حاجة لعقد انتخابات مجلس النواب قبل تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠٠٠ كما ان الحزب الديمقراطي الحر يريد اطول فترة ممكنة قبل ان يضطر لمواجهة الناخبين ومعظمهم ساخطون على عجز الحزب حتى الان عن الخروج بالاقتصاد من الركود. وقال يوكيو هاتوياما المسؤول التنفيذي في الحزب الديمقراطي المعارض في مقابلة تلفزيونية «في هذه الفترة من فترات التشوش الوطني.. اعتقد انه من الطبيعي ان يكون هناك حاجة للتعاون.. لذا فاننا لن نفعل اي شيء من شأنه تقييد مجلس المستشارين للارغام على اجراء انتخابات عامة». ويحتاج تحقيق التوازن بين اصلاح القطاع المالي الذي يلقي كثيرون اللوم عليه في عرقلة الانتعاش والجهود الرامية لتخفيف اثار الركود الناتجة من اغلاق مصارف وتعثر شركات الى تناول بالغ الدقة.

وما زال كثيرون يشكون في ان الحزب الديمقراطي الحر مستعد لاجراء «جراحة كبيرة» لاصلاح القطاع المصرفي والتي دعا اليها المرشح الخاسر سيروكو كاجياما وتسعى اليه الاسواق المالية. واذا اطلق صانعو السياسات اشارة البدء لاصلاح النظام المصرفي فسيواجهون مهمة صعبة هي محاولة تخفيف الاثار السلبية الناتجة من اغلاق مصارف وتعثر شركات. وقال جيف يانغ كبير خبراء الاقتصاد الياباني لدى سالومون سميث بارني «انها دائرة مفرغة بالنسبة للين الذي سيهبط اذا لم يفعلوا اي شيء بشأن المصارف كما سيهبط أيضا اذا تصرفوا وحاولوا مواجهة اثار تخفيف السياسة النقدية».

لكن العجز الضخم في موازنة اليابان ربما يمثل عقبة امام اتباع نهج توفيري بغض النظر عن مدى اصرار صانعي السياسات على ان الاصلاح المالي بات ضرورياً.

وقال يانغ «لست واثقاً انهم يستطيعون ان ينسوا كلية قانون الاصلاح المالي.. يستطيعون تجميده.. لكنني اعتقد ان الناخبين ومنشآت الاعمال لا يريدون السماح للوضع المالي بالخروج عن نطاق السيطرة».

ولابد من الانتظار كي تتضح السرعة والكيفية التي سيستطيع اوبوتشي بها الوفاء بتعهد اجراء تخفيضات في ضريبتي الشركات والدخل حجمها ستة تريليونات ين «٤٢,٥ مليار دولار». والتفاصيل المعروفة لخطته محدودة كما ان لجنة الضرائب في الحزب الديمقراطي الحر لم تضع بعد خطتها الخاصة بالضرائب.. ليندا سييج. (رويترز)



المصدر : القبس
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/ ٧/ ١٩٩٨

دانت اسرائيل لتغيير حدود القدس

«آسيان» تطالب اليابان بتعزيز الاصلاحات وتدين التفجيرات النووية

مانيلا - وكالات : دان وزراء خارجية رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) قرار اسرائيل بتوسيع حدود مدينة القدس، كما طالبت الرابطة اليابان بتعزيز الاصلاحات الاقتصادية ودانت التجارب النووية التي قامت بها الهند وباكستان من دون تسميتها.

وفي بيان مشترك نشر في ختام الاجتماع السنوي الـ ٣١ لوزراء خارجية الدول التسع الاعضاء في مانيلا اطلقت الرابطة ايضا نداء لاجراء الانتخابات العامة في كمبوديا اليوم بطريقة «حرة، عادلة ومنصفة».

وتأتي دعوة اليابان للاسراع في الاصلاحات الاقتصادية عشية وصول وزير الخارجية الياباني كيزو اوبوشي، الذي سماه الحزب الديموقراطي الليبرالي لخلافة رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو، الى مانيلا.

ومن المقرر ان يجتمع اوبوشي خلال زيارته التي تستغرق تسع ساعات مع نظرائه الآسيويين والغربيين لا سيما وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت.

وطالب وزراء الخارجية في بيانهم اليابان «بالاسراع في تطبيق اجراءاتها الاقتصادية لدعم نهوض الاقتصادات الآسيوية».

وجاء في البيان ان «تصميم اليابان على تقوية نظامها المالي واعادة وضع اقتصادها على طريق نمو مستمر ناتج عن الطلب الداخلي، مهم لنهوض الاقتصادات الآسيوية».

وفي ما يتعلق بالتجارب النووية التي اجرتها الهند وباكستان في مايو الماضي ادان الوزراء «سلسلة التجارب النووية التي اجريت مؤخرا في جنوب آسيا وزادت من التوتر في المنطقة واعادت شبح السباق للتسلح النووي».

وتضم رابطة دول جنوب شرق آسيا كلا من الفلبين وبورما واندونيسيا وتايلند وسنغافورة وماليزيا وبروناي ولاوس وفيتنام.

شفافية أكبر

وتميزت اعمال الاجتماع الوزاري بجدل لا سابق له بين الدول الاعضاء، حيث تأمل الفلبين وتايلند بتطبيق قانون رقابة ونقد على جوانب السياسة الداخلية للدول الاعضاء التي يمكن ان يكون لها تأثير سلبي على المنطقة.

وتعمل رابطة دول جنوب شرق آسيا منذ تأسيسها بمبدأ الاجماع. وقد تم التوصل الى اتفاق في ختام اعمال اجتماعها على اعتماد شفافية اكبر في مجالات تبادل المعلومات. وتحديدا في مواضيع التلوث والجريمة.

وبقيت مسألة حقوق الانسان مستثناة من هذا الاتفاق الجديد، والتي لم يأت البيان على ذكرها.

وفي اشارة الى العاصفة المالية التي تضرب منذ عام المنطقة التي كانت تتميز بنمو اقتصادي لا مثيل له، اعتبر وزير الخارجية الفلبيني دومينغو سيازون ان هناك «تقدما في جهود الرابطة الاقليمية لحل الازمة». وحذر في مداخلته في ختام الاجتماع من ان على الرابطة «تحديد معالم المستقبل لتبقى متلائمة مع الظروف المتغيرة».



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/ ٧/ ١٩٩٨

أوبوتشى يجرى تغييرات مهمة فى قيادات الحزب الحاكم باليابان

أولبرايت تحذر من تدهور الوضع الاقتصادى فى آسيا إذا تأخر الإصلاح

طوكيو - سان فرانسيسكو - وكالات الأنباء - أجرى كيزو أوبوتشى زعيم الحزب الليبيرالى الديمقراطى الحاكم فى اليابان ورئيس الوزراء المقبل تغييرات مهمة فى المناصب القيادية بالحزب بعد يوم واحد من فوزه برئاسة الحزب، وذلك فى الوقت الذى طالبت فيه مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية الدول الآسيوية بضرورة إجراء المزيد من الاصلاحات الاقتصادية والمالية وإلا واجهت ظروفا اقتصادية أسوأ من أزمتها الحالية.

وقد اتخذ أوبوتشى البالغ من العمر ٦١ عاما أولى قراراته أمس كزعيم للحزب الليبيرالى بتعيين النواب الثلاثة بهدف قيادة الحزب حيث اختار يوشيرو مورى سكرتيرا عاما للحزب ويوكيهيكو آكيدا وزير الخارجية السابق رئيسا لمجلس السياسات وصناعة القرار وتاكاشى فوكاى رئيس المجلس العام للحزب.

وقالت المصادر ان أوبوتشى قد راعى التوازن بين أجنحة الحزب التى تدعمه فى التغييرات بحيث اختار القيادات الثلاثة من الأجنحة الثلاثة القوية بالحزب وقرر أوبوتشى حضور اجتماع وزراء خارجية رابطة دول جنوب شرق آسيا «الآسيان» اليوم الأحد فى مانيلا بالفلبين لانه يرغب فى ان يظهر للعالم مدى اهتمامه بحل الازمة الاسيوية واغتنام الفرصة ليوضح لزعماء العالم خططه الخاصة بانعاش الاقتصاد اليابانى الذى يعد القوة الدافعة للاقتصاديات الآسيوية.

وقد لقى اختيار أوبوتشى لزعامة الحزب الليبيرالى الحاكم لرئاسة الحكومة خلفا لريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء المستقيل، ترحيبا فاترا من جانب وسائل الاعلام اليابانية التى شككت فى قدراته فى التغلب على الأزمة الاقتصادية التى تعصف باليابان.

وقالت صحيفة «أساهى» كبرى الصحف اليابانية : «اننا لانستطيع أن نردد كلمات التهنئة لاختيار هذا الرجل كرئيس للحزب الليبيرالى»، وتساءلت نيهون كيزاى شيمبون «الاقتصادية» فى افتتاحيتها هل يستطيع أوبوتشى اخراج هذه البلاد من براثن الأزمة الاقتصادية؟

وقالت الصحيفة إنه لابديل عن اختيار أشخاص ذوى قدرات فى المناصب الوزارية الهامة حتى تعوض النقص فى القدرات السياسية والقيادية التى يفتقدها أوبوتشى.

وتتركز انظار كل الدوائر الاقتصادية فى اليابان وخارجها على شخصية المرشح لشغل منصب وزير المالية نظرا لأهمية تلك الوزارة فى رسم السياسات النقدية لليابان والتى تؤثر فى السياسات الاقتصادية للعالم كله.

وتجرى حاليا المشاورات من أجل تشكيل حكومة أوبوتشى غير أنه لم تبرز أية ترشيحات بعد.

ومن المنتظر ان يصوت البرلمان على اختيار رئيس الوزراء يوم الجمعة المقبل.

ومن ناحية أخرى طالبت أولبرايت الدول الأسيوية باتخاذ اجراءات اقتصادية أكثر حسما لحل الازمة الاقتصادية وإلا واجهت ظروفا أكثر صعوبة.

وقالت أولبرايت فى كلمة لها أمام مجلس الدبلوماسية الدولية فى سان فرانسيسكو قبل توجهها للمشاركة فى اجتماعات «الآسيان» بالفلبين أن اليابان هى مركز الأزمة الاقتصادية فى آسيا، وطالبت أوبوتشى باتخاذ اصلاحات اقتصادية حاسمة لتخفيف وطأة الأزمة المالية فى آسيا والتغلب عليها.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/١٠/١٩٩٨

اقل من ٣ مليارات دولار في الخليج من اجمالي ٣٨٧ ملياراً

لماذا لا يستثمر اليابانيون في البلدان الخليجية؟

اذا كانت قيمة العملة تلعب دوراً مهماً في حركة التجارة الدولية لأي بلد، سلباً او ايجاباً، فإن قوة الين الياباني في النصف الاول من التسعينات ساهمت في تراجع حركة التجارة الخارجية، في حين ان ضعف الين الياباني منذ العام ١٩٩٥ وحتى الآن ساهم في خفض اسعار هذه المنتجات وزيادة قدرتها على المنافسة وارتفاع مبيعاتها في الاسواق الخارجية.

ولكن اذا كان الين القوي قد تسبب بحدوث ١٧٣ حال افلاس من اصل نحو ١٥ الف حال افلاس سجلت في نهاية العام ١٩٩٥، ووصلت مديونيتها الى رقم قياسي بلغ ٩,٣٢ تريليون ين (٨٨,٨ مليار دولار)، فما هي نتائج الين الضعيف على الاقتصاد الياباني؟

يبدو ان لعبة تطور سعر الين وعلاقته بالحرب التجارية العالمية ليست جديدة، وهي تعود الى اكثر من ٢٥ سنة، وقد تفاعلت تحت الضغوط الاميركية التي انصاعت لها الحكومات اليابانية السابقة، فرفعت سعر الين ارتفاعاً بالغاً من نحو ٣٠٠ ين للدولار في السبعينات الى حوالي ٨٠ يناً للدولار في مطلع العام ١٩٩٥، ثم بدأ بالتراجع، فتجاوز المئة ين في نهاية العام ١٩٩٦، وفي ذلك الوقت وصف شيغيرو كيمورا مدير مكتب منظمة التجارة الخارجية اليابانية في ابو ظبي السعر الذي يراوح بين ١٠٥ الى ١١٠ ينات بانه سعر معقول جداً للشركات اليابانية، ومن شانه ان «يفيد صادراتنا لا سيّما من السلع الاستهلاكية». لكن سعر صرف الين استمر في التراجع التدريجي حتى وصل في الاسبوع الاول من الشهر الجاري الى ١٤٤ يناً للدولار، وقد وصف الخبراء الماليون هذا التراجع بانه عملية تصحيح للعملة اليابانية، مع العلم ان لدى اليابان القدرة على الدفاع عن عملتها عن طريق ضخ بضعة مليارات من احتياطها الكبير والبالغ نحو ٩٠٠ مليار دولار.

مرحلة كساد

لقد دخلت اليابان مرحلة الكساد الاقتصادي، واتجهت كل الانظار نحو الين بعدما اظهرت احصاءات الربع الاول من العام الحالي عن اجمالي الناتج المحلي، انكماش الاقتصاد الياباني بمعدل سنوي يبلغ ٥,٣ في المئة، ويتجاوز هذا الرقم اكثر التوقعات تشاؤماً.

واذا اضيف ذلك الى هبوط نسبته ١,٥ في المئة في الربع الاخير من العام ١٩٩٧، فإن هذه الارقام تعني ان الاقتصاد الياباني، وهو ثاني اكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، بدأت تنطبق عليه معايير الكساد المتعارف عليها، مع العلم ان البيانات اظهرت هبوطاً في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ١,٣ في المئة في الربع الاول من العام الحالي، وهذه هي المرة الاولى التي يدخل فيها الاقتصاد الياباني في الكساد منذ السنة المالية ١٩٧٤ - ١٩٧٥.

وعلى رغم هذه البيانات التي تشير الى الكساد، الا ان طوكيو لم تستخدم هذه الكلمة في وصف حال الاقتصاد، واعتبر المسؤولون في وكالة التخطيط الاقتصادي (وزارة التخطيط) ان البلاد كانت تتجه الى نمو جديد في الخريف الماضي، لكن افلاس مؤسسات مصرفية كثيرة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧، اوقف هذا الاتجاه، فضلاً عن تأثير الازمة المالية الاقتصادية التي ضربت آسيا. واوضحت الوكالة ان استثمارات الصناعيين تراجعت بنسبة ٥,١ في المئة خلال الربع الاول من العام الحالي، وهو انكماش لا سابق له، وهذا العنصر وحده ساهم بنسبة ٠,٩ في المئة في انكماش اجمالي الناتج المحلي. وخلافاً لما هو متوقع في فترة شهدت تراجعاً كبيراً للين الياباني، فقد ساهمت التجارة الخارجية ايضاً في تراجع النمو بنسبة ٠,٤ في المئة.

التجارة الخليجية

ويقول شيمبي نوكايا نائب رئيس وكالة التخطيط الاقتصادي ان «العقبات ليست بسيطة، لكن اذا اتخذنا الاجراءات اللازمة فمن الممكن الوصول الى ما هو متوقع». ويقصد بذلك انه بالامكان تحقيق معدل نمو متوقع للسنة المالية



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٨

الحالية بنحو ١,٩ في المئة، ويعتمد هذ التوقع على خطة الحكومة اليابانية الانقاذية التي تكلفت ما يعادل ١٢٨ مليار دولار وهي الخطة الاكبر في تاريخ البلاد.

ولكن ما هو تاثير تطور سعر صرف الين على تجارة اليابان مع دول الخليج؟

تشكل الصادرات الخليجية الى اليابان اكثر من ٢٥ في المئة من اجمالي صادراتها الى دول العالم، كما تشكل الواردات الخليجية من اليابان نحو ١٤ في المئة من اجمالي وارداتها من دول العالم. ولوحظ ان حركة التبادل التجاري بين الجانبين شهدت تطورات مهمة خلال السنوات الاخيرة، وتشير الاحصاءات الى ان الصادرات اليابانية الى دول مجلس التعاون الخليجي الست تراجعت بنسبة ٨,٣٢ في المئة، من ٩,٦ مليار دولار العام ١٩٩٢ الى ٨,٨ مليار دولار العام ١٩٩٣، ويعود السبب الى ارتفاع سعر صرف الين في مقابل الدولار بنسبة ١٨ في المئة، ما جعل البضائع اليابانية اقل قدرة على منافسة البضائع الاوروبية والآسيوية والاميركية، كما تراجعت المستوردات اليابانية بدورها من دول المجلس بنسبة ٧,٨ في المئة، من ٢٥,٦ الى ٢٣,٦ مليار دولار، وذلك بسبب تراجع اسعار النفط الخام ومنتجاته في الاسواق العالمية، مع العلم ان الدول الخليجية تحتل المرتبة الاولى على لائحة واردات النفط اليابانية، وتبلغ حصتها نحو ٦٧ في المئة.

وفي العام ١٩٩٤، استمر ارتفاع سعر صرف الين في مقابل الدولار، وتجاوزت نسبة هذا الارتفاع ٢٠ في المئة، الامر الذي ساهم ايضاً في تراجع حجم الصادرات اليابانية الى دول الخليج بنسبة كبيرة بلغت ١٧,٣ في المئة الى ٧,٢٧ مليار دولار، ولوحظ ان السيارات وحدها التي تشكل نحو ٤١ في المئة من اجمالي الصادرات تراجعت بنسبة ١٧,٧ في المئة الى ٢,٩٩ مليار دولار.

وللمرة الاولى (بعد ثلاث سنوات) وبسبب تراجع قيمة الين، حققت الحركة التجارية اليابانية مع الخليج قفزة جيدة، وتشير احصاءات هيئة التجارة الخارجية (جيترو) الى ان التجارة الخليجية – اليابانية سجلت رقماً قياسياً بلغ ٣٧,٥ مليار دولار العام ١٩٩٦، اذ بلغت صادرات طوكيو الى الخليج ٧,٢ مليار دولار بزيادة ١١,٥ في المئة عن صادراتها العام ١٩٩٥ البالغة ٦,٥ مليار دولار، اما وارداتها من الخليج، فبلغت ٣٠,٢ مليار دولار بزيادة ١١,٩ في المئة عن العام ١٩٩٥ البالغة ٢٧ مليار دولار، وبذلك يكون الفائض التجاري ارتفع لمصلحة دول الخليج بنسبة ١٢ في المئة ووصل الى ٢٣ مليار دولار. ويعود سبب هذا الفائض الى زيادة قيمة واردات اليابان من نفط الخليج نتيجة ارتفاع الاسعار.

السيارات اليابانية

واظهرت الاحصاءات السنوية لرابطة مصدري السيارات اليابانية ان اجمالي صادرات المصانع الى دول الخليج الست ارتفع بنسبة ٢٤ في المئة وبلغ ٧٥ الف سيارة العام ١٩٩٧ مقارنة بحجم الصادرات العام ١٩٩٦ والبالغ نحو ٥٥,٨ ألف سيارة. وبينت الرابطة ان جميع مصنعي السيارات اليابانية استفادوا من الانتعاش المحقق في الصادرات الى الاسواق الخليجية باستثناء شركة «هوندا» التي تراجعت مبيعاتها بنسبة ١١ في المئة، لكن مصادر مقربة من الشركة عزت هذا التراجع الى ان نسبة مهمة من احتياجات اسواق الخليج من سيارات «هوندا» تم استيرادها من مصانع الشركة خارج اليابان.

وتوقعت صناعة السيارات اليابانية ان تحقق مبيعاتها الى اسواق دول مجلس التعاون الخليجي طفرة في السنة الحالية على رغم الاوضاع الاقتصادية الحالية التي تمر بها اقتصادات المنطقة جراء التراجع الحاد في اسعار النفط.

اما دوائر صناعة السيارات في دبي، فتوقعت ان تنمو مبيعات السيارات اليابانية الى اسواق الخليج بنسبة ٢٠ في المئة سنة ١٩٩٨ وان يتجاوز اجمالي الصادرات حاجز ٩٠ ألف سيارة، مشيرة الى ان تراجع اسعار صرف الين الياباني تجاه الدولار وبالتالي تجاه معظم العملات الخليجية بنسبة ١٥ في المئة في النصف الاول من السنة الحالية، ساعد على خفض اسعار السيارات اليابانية في اسواق المنطقة بنسبة عشرة في المئة في المتوسط، وبالتالي فإن الاسعار مرشحة للاستقرار او لمزيد من الانخفاض مع التغيرات التي ستطرأ على اسعار صرف الين.

ومن الطبيعي ان يرافق هذا التطور في العلاقات التجارية، قيام استثمارات يابانية في الخليج، لكن المسؤولين الخليجيين انتقدوا ضآلة حجم هذه الاستثمارات، ويشير بعض الدراسات الى ان عدد المشاريع الخليجية - اليابانية المشتركة يبلغ حالياً ٢١٣ مشروعاً منها ١٤ مشروعاً صناعياً، ويبلغ حجم الاستثمارات اليابانية في هذه المشاريع ٢٨٠ مليار ين (نحو ٢,٨ مليار دولار) في حين ان اجمالي الاستثمارات اليابانية في العالم تبلغ ٢٨,٧ تريليون ين (نحو ٢٨٧ مليار دولار).

واعتبرت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ان العلاقات الاقتصادية بين اليابان ومجموعة دول المجلس لم تتطور بالشكل الذي تطمح اليه دول مجلس التعاون من شراكة في الاستثمار ونقل للتقنيات الصناعية اليابانية الى دول المجلس، اذ ان الاستثمارات اليابانية في دول



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٨/٧/٢٧

المجلس على مدى نصف قرن لم تتعد ٦,٢ مليـ دولار اي اقل من ٧ في الالف من استثمارات اليابان الخارجية في مختلف انحاء العالم.

واكدت المنظمة ان الفرصة مواتية لتشجيع الاستثمارات اليابانية في مشاريع تكرير النفط في المنطقة، اذ ان اليابان تستورد ٣٠ في المئة من احتياجاتها من المنتجات النفطية من دول المجلس، كما ان لدى المجلس مشاريع طموحة لرفع طاقاتها التكريرية من نحو مليوني برميل يومياً (١٩٩٦) الى اربعة ملايين برميل يومياً سنة ٢٠٠٧، وستستثمر لهذا الغرض نحو ٢٠ مليار دولار في السنوات العشر المقبلة. كما ان هذا القطاع مؤهل لاستيعاب استثمارات خليجية – يابانية مشتركة في اليابان لخدمة السوق اليابانية وفي دول خارج المنطقتين كجنوب شرقي آسيا والهند والصين لخدمة الاسواق في دول طرف ثالث.

ويأخذ المسؤولون الخليجيون على اليابانيين اللجوء الى الاماكن البعيدة، في حين ان منطقة الخليج اقرب جغرافياً الى اليابان من مناطق اخرى بعيدة صدرت اليها رساميل كبيرة مثل اميركا اللاتينية.

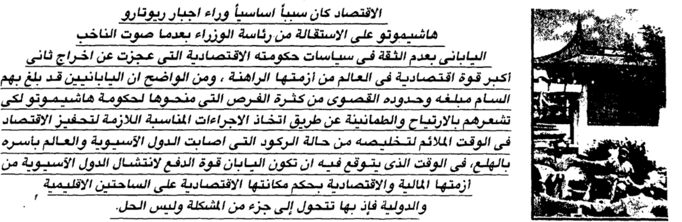
ويدعو المسؤولون الخليجيون اليابانيين الى الاخذ في الاعتبار حجم التجارة في تحديد الاستثمارات، فلا يجوز ان تستثمر اليابان في فنزويلا وحدها ما يقارب حجم استثمارها في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، على رغم ان تجارتها معها لا تزيد عن المليار دولار، مع العلم ان الاستثمار في دول الخليج يصنف من بين الاكثر ربحية في العالم، وتؤكد دراسة اقتصادية دولية حديثة ان البيئة الاستثمارية في دول مجلس التعاون تعتبر ثالث اكثر المناطق جاذبية للاستثمار بعد الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٨



رسالة طوكيو

محمد ابراهيم الدسوقى

استقالة هاشيموتو ... هل تعيد العافية للاقتصاد اليابانى؟

الاقتصاد كان سبباً اساسياً وراء اجبار ريوتارو هاشيموتو على الاستقالة من رئاسة الوزراء بعدما صوت الناخب اليابانى بعدم الثقة فى سياسات حكومته الاقتصادية التى عجزت عن اخراج ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم من أزمتها الراهنة ، ومن الواضح ان اليابانيين قد بلغ بهم السام مبلغه وحدوده القصوى من كثرة الفرص التى منحوها لحكومة هاشيموتو لكى تشعرهم بالارتياح والطمانينة عن طريق اتخاذ الاجراءات المناسبة اللازمة لتحفيز الاقتصاد فى الوقت الملائم لتخليصه من حالة الركود التى اصابت الدول الآسيوية والعالم باسره بالهلع، فى الوقت الذى يتوقع فيه ان تكون اليابان قوة الدفع لانتشال الدول الآسيوية من أزمتها المالية والاقتصادية بحكم مكانتها الاقتصادية على الساحتين الاقليمية والدولية فإذ بها تتحول إلى جزء من المشكلة وليس الحل.



وأكبر دليل يكشف مدى استياء المواطن الياباني مما آلت اليه أوضاع الاقتصاد ، واخفاق الحكومة فى علاجها تجسد فى نتائج انتخابات التجديد النصفى لمجلس المستشارين التى أجريت يوم ١٢ من الشهر الجارى حيث حرم الناخب الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم الذى يتزعمه هاشيموتو من الفوز بالأغلبية التى كان ينشدها - ٦٩ من بين ١٢٦ مقعداً يجرى التنافس على شغلها - أو حتى تمكينه من الاحتفاظ بـ ٦١ مقعداً كان يسيطر عليها فى المجلس السابق ، وسبب الحرمان يرجع اولا واخيراً إلى الرغبة فى انزال أقسى عقاب ممكن بحكومة هاشيموتو لاخفاقها فى مواجهة الأزمة الاقتصادية التى سحبت الكثير من رصيد الثقة فى الاقتصاد اليابانى لدرجة ان بعض الدول الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة بدأت فى اسداء النصيحة تلو الاخرى للحكومة اليابانية حول كيفية التغلب على مشاكلها الاقتصادية ولهذا فان الضربة التى وجهها الناخب اليابانى كانت قوية ومفاجئة ووضعت الحزب الحاكم أمام اختبار صعب يتعلق بضرورة تغيير سياساته اذا كان يرغب فى البقاء فى السلطة.

ولا مناص فى هذا المقام من الاعتراف بان حكومة هاشيموتو ارتكبت بعض الاخطاء الفادحة واساءت تقدير تأثيرها السلبى على اقتصاد البلاد، أول وأخطر هذه الاخطاء كان قرار زيادة ضريبة الاستهلاك من ٣٪ إلى ٥٪ اعتباراً من اول ابريل ١٩٩٧ فى ظل مؤشرات بصدد تراجع الاقتصاد.

القرار تسبب فى انكماش حجم الطلب المحلى والذى شكل بداية الانحدار بقوة إلى أسفل وعندما تم ادراك مدى تأثيره كان بعد فوات الأوان لأن اليابانى بات لا يعرف ما اذا كانت الحكومة سوف تلجأ إلى زيادة الضرائب وتكاليف الرعاية الصحية فى وقت لاحق مما يستوجب عليه الاستعداد وبالتالى ادخار ما لديه من أموال تحسباً لذلك ولذلك فشلت حتى يومنا هذا كل الاجراءات والمحاولات المبذولة من جهة السلطات اليابانية لاقناع المواطنين بزيادة حجم انفاقهم حتى مع قيامها بعد طول تردد ونقاش بخفض ضريبة الدخل.

اما الخطأ الثانى الذى وقعت فيه حكومة هاشيموتو فتمثل فى التحرك المتأخر فى معظم الاحيان بمعنى انها احتاجت لوقت طويل قبل الاعتراف بحقيقة وضع الاقتصاد المتدهور وظلت مدة تؤكد انه بحالة جيدة وان مشاكله ليست سوى أعراض مؤقتة سرعان ما سوف تزول بالاضافة إلى ان خططها الخاصة بتحفيز الاقتصاد لم تصدر فى الوقت الملائم والاهم انها غير مكتملة العناصر ولهذا لم تحصل على النتائج المرجوة منها مع العلم بان اليابان انفقت حوالى ٧٠٠ تريليون ين منذ عام ١٩٩٢ لانعاش الاقتصاد بعد انتهاء حقبة «اقتصاد الفقاعة» التى شكلت ذروة الانتعاش للاقتصاد اليابانى فى الثمانينات.

ولنتوقف برهة عند هذه النقطة من خلال ايراد بعض الامثلة التوضيحية، فمشكلة الديون المعدومة - المشكوك فى تحصيلها - والبالغ قيمتها ٥٦٠ مليار دولار كانت سبباً وراء اصابة القطاع المصرفى بحالة شلل وبدلا من ان تسعى الحكومة اليابانية الى مواجهتها منذ البداية غضت الطرف عنها بل وحاولت العمل على اخفائها حتى لا يعلم عنها احد أى شيء ولكنها فشلت فى انجاز ذلك.

ولم تتحرك للتصدى للمشكلة الا بعد تضخمها لدرجة تهدد بتعجيز القطاع المصرفى تماما وجاء تحركها قبل أسابيع قليلة بواسطة اعداد خطة لعلاجها ، باقامة بنك حكومى يتولى الاشراف على انشطة البنوك المتعثرة غير ان بنود وتفاصيل الخطة غير واضحة حتى الان وبها بعض الثغرات التى يمكن ان تزيد من حدة المشكلة وليس حلها.

هناك ايضا اصلاح النظام الضريبى فكل ما يدور بشأنه حتى الان يتركز حول ضرورة خفض ضريبتى العقارات والشركات ومسألة الخفض الدائم لضريبة الدخل وحجم هذا الخفض ، فقد ظلت حكومة هاشيموتو مترددة مدة أمام اتخاذ قرار بهذا الصدد إلى ان أضطرت لذلك قبل فترة وجيزة من اجراء



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٨

انتخابات مجلس المستشارين.

فبعد ان أظهرت استطلاعات الرأى مدى انخفاض شعبية هاشيموتو والحزب الحاكم ، خرج رئيس الوزراء ليعلن قراره بخفض دائم للضرائب العام القادم دون ان يقدم اى تفاصيل بخلاف ما سبق، هذا الاعلان فى حد ذاته يندرج تحت بند الدعاية الانتخابية لأنه استهدف اولا واخيراً تعزيز فرص الحزب فى الانتخابات واقناع الناخبين بالتصويت لصالحه وهو ما لم يحدث.

ولذلك لم يكن أمام هاشيموتو فى أعقاب هزيمة حزبه القاسية من مفر سوى الاستقالة ليتحمل مسئولية الهزيمة ، وبالتبعية تدهورت أوضاع الاقتصاد لكن وعلى الرغم من استقالته فان الانصاف يحتم الاشارة إلى ان الرجل سعى بجهد ملحوظ منذ توليه السلطة فى يناير ١٩٩٦ لانتهاج سياسات اصلاحية تشمل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الا ان مشكلته الرئيسية تمثلت فى اصطدامه الدائم بميراث نصف قرن من القواعد والمبادىء المعمول بها على الساحة السياسية والتى تحد من قدرة رئيس الوزراء على التحرك وامتلاك ناصية القرار التى تسيطر عليها العناصر البيروقراطية.

ومع عدم انكار الاخطاء التى وقع فيها الا انه كان من بين رؤساء الوزراء القلائل فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الذين حاولوا الا يكونوا مجرد خيال ، ظلوا ينطقون بما تريده وترغبه العناصر البيروقراطية مما قفز بأسهم شعبيته إلى عنان السماء وجعله يمضى أكثر من عامين فى مقعد السلطة وتلك مدة تعتبر كبيرة مقارنة بعمر الوزارات اليابانية السابقة والتى كانت لا تتعدى فى معظم الاحيان بضعة أشهر.

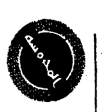
والسؤال الآن : هل سيؤدى رحيل هاشيموتو إلى تجاوز اليابان لأزمتها الاقتصادية؟!!

من الصعب اعطاء اجابة أو رأى قاطع حاسم بهذا الشأن لأن الأمر كله يتوقف على طبيعة السياسات التى سوف ينتهجها خليفته وما اذا كانت ستحظى بقبول اليابانيين ودول العالم ام لا.

وحتى الان فان هناك ثلاث شخصيات مرشحة لخلافة هاشيموتو فى طليعتهم كيزوأوبوتشي وزير الخارجية وسيروكو كاجياما المتحدث السابق باسم الحكومة وكويزمى وزير الصحة، وكل مرشح منهم يحاول اكتساب ارضية للفوز بالمنصب ولهذا لا حديث لهم الا عن معالم سياساتهم الاقتصادية وهو أمر طبيعى ومنطقى فى ظل الأوضاع الراهنة، وحديثهم ينصب اساساً على تقديم حلول باتخاذ اجراءات لانعاش الاقتصاد عبر وسيلة واحدة اتفقوا عليها مع اختلافات طفيفة وهى ضرورة خفض الضرائب بشكل دائم فى اطار اصلاح شامل للنظام الضريبى.

وأنظار العالم وأسواق المال بانتظار الاعلان عن خليفة هاشيموتو وما اذا كان يملك القدرات والميزات التى تمكنه من الاضطلاع ؟ هذا المنصب الهام فى وقت صعب وحساس تمر به البلاد وتحتاج فيه إلى قيادة قوية.

ايا كانت الاحوال فان رسالة الناخب اليابانى كانت واضحة وتتلخص فى الرغبة فى التغيير واخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية فهل سيلبى رئيس الوزراء القادم رغبة اليابانيين ام انه سيواصل نفس النهج التقليدى الذى أصبح لا يحظى بالقبول وبالذات من جانب العناصر الشابة فى الحزب الحاكم؟! الأيام القادمة وحدها ستحدد إجابة هذا السؤال. ■■



أوبوتشى و« العصا السحرية » لإنقاذ اليابان!

انتخاب كيزو أوبوتش وزير الخارجية اليابانى كرئيس للحزب الديمقراطى الحر فى اليابان ورئيس الوزراء القادم لا يشير على نحو مؤكد إلى أن مرحلة عدم الاستقرار السياسى قد ولت فى اليابان إلى غير رجعة فكل البوادر لرئيس الوزراء القادم فى اليابان عقب انتخابه رئيسا للحزب خلفا لها شيموتو جاءت سلبية وتسارعت الآراء الرافضة وانقسم المحللون حول مدى استمرار أوبوتش فى منصبه وقيادته لليابان فى المرحلة القادمة أصعب الفترات فى التاريخ المعاصر للدولة اليابانية.

وقد جاءت هذه الشكوك من الصحف اليابانية نفسها التى اعتبرت أن قدرات أوبوتشى لا تؤهله لقيادة الدولة فى هذه الفترة الصعبة وأن التحديات ضخمة. فقد استبعدت صحيفة أساهى شيمبون« قدرة الحزب الديمقراطى الليبرالى على مواجهة هذه التحديات. أى أن الانتقادات تركز على الحزب وعلى أى رئيس وزراء من الحزب. ورفضت الصحيفة تهنئة أوبوتش فى رد فعل قوى ورافض له. صحيفة نيهون كيازى قالت «أنه من الصعب أن يقدر رئيس الوزراء القادم على التغلب على الصعوبات الاقتصادية وقالت أن الأمل معلق على الفريق الاقتصادى الذى سيختاره». وطالب صحيفة «يوموساس شيمبون» أوبوتش بوضع خطة طوارئ لمدة ١٠٠ يوم لتحقيق الانتعاش الاقتصادى تشمل الخطة تشكيل حكومة قوية. كما اختلف المحللون الاقتصاديون حول شخصية أوبوتش فرغم أنهم اعتبروا نجاحه كزعيم للحزب الليبرالى يرجع إلى صفاته الشخصية وقدراته الادارية إلا أنهم استبعدوا قدرته على الخروج بالبلاد إلى بر الأمان وقالوا أن الحل الوحيد هو أن يعبئ رئيس الوزراء الجديد طاقاته ومهاراته لتشكيل الاجماع والقضاء على الانقسامات داخل الحزب لتحقيق الاستقرار الاقتصادى. صحيفة نيويورك تايمز أكدت أيضا فى افتتاحيتها أن أوبوتش ليس هو إختيار الشعب اليابانى لقيادته وأشارت الصحيفة إلى أن معظم رؤساء الوزراء خلال ٤٠ عاما كانوا من الشخصيات السياسية الضعيفة. وذكرت الصحيفة أن رؤساء الوزراء من الحزب الديمقراطى الحر يسيطرون على مخصصات مالية ضخمة ويحظون باجماع سياسيين شبان مما يجعلهم فى منأى من الوقوع تحت ضغط أى جماعات مصالح أو لوبى. لكنها أشارت إلى أن هذا العالم المريح قد بدأ يتهاوى وينهار. فى إطار ذلك السكون والظلال السوداء، كان لابد أن تتطلب المعارضة إجراء إنتخابات عاجلة. وذكر ناوتو كان رئيس حزب اليابان الديمقراطى أن انتخاب أوبوتش لرئاسة الحزب كشف الهوة العميقة بين الحزب والرأى العام اليابانى ورسخ الحزب أساليبه القديمة فى الخلافة السياسية ونظام الفصائل القديم. وقد طرح أوبوتش برنامجه الاقتصادى والسياسى فتشمل العمل بميزانية تكميلية لعام ١٩٩٩/٩٨ قيمتها ٧١.٥ مليار دولار والتنفيذ السريع لسياسات الحزب الليبرالى المساعدة مثل خطة اقامة بنوك تسوية وخفض الضرائب وانشاء مجلس للاستراتيجية الاقتصادية يعمل على غرار مجلس المستشارين الاقتصاديين فى الولايات المتحدة ودفع الاصلاح المالى عن طريق هيكلة الوزارات والوكالات الحكومية وتشجيع الاصلاح الادارى. كما يشمل البرنامج السياسى تشجيع التحالف الثنائى بدرجة أكبر مع الولايات المتحدة بشأن قضايا مثل الوضع الاقتصادى والتجارب النووية فى الهند وباكستان والوضع فى شبه الجزيرة الكورية والقيام بدور رائد فى تقديم المساعدات للاصلاح الاقتصادى وإقامة علاقات ثنائية جديدة مع الصين وكوريا الجنوبية والسعى لتوطيد العلاقات مع روسيا فى مجالات التبادل التجارى والاستثمار الطاقة والتوصل لاتفاقية سلام مع روسيا عام ٢٠٠٠.

وكان أوبوتش رقم ١٠ فى رؤساء وزراء اليابان خلال العقد الحالى قد حقق خلال عام من توليه وزارة الخارجية انجازات ضخمة لم يحققها أسلافه وخاصة على صعيد العلاقات مع الصين وروسيا وسيحاول أن يتحالف مع المعارضة التى أثارت نتائجها القوية فى انتخابات مجلس المستشارين مسألة تغيير زعامة حزبه. فهل ينجح أوبوتش فى مواجهة هذه التحديات الضخمة؟ لقد كان أصغر سياسى يدخل البرلمان خلفا لوالده وهو عمره ٢٦ عاما، ثم انتخب ١٢ مرة بعد ذلك، واليوم يواجه فى الستينات ـ ٦١ عاما ـ أضخم تحد أمام مستقبله السياسى.

سالم عبدالغنى





المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨/٧/١٩٩٧

الشرطة اليابانية لا تستبعد محاولة قتل جماعي في حادث تسمم

■ طوكيو - رويترز - لم تستبعد الشرطة اليابانية امس الاثنين محاولة قتل جماعي وراء حادث قتل اربعة وإصابة ٤٢ إثر تناول وجبة من الكاري ملوثة بمادة السيانيد السامة اثناء مهرجان صيفي غرب اليابان.

ولقي أربعة اشخاص حتفهم السبت والاحد ويعالج ٤٢ في المستشفى، بعدما تناولوا وجبة من الكاري والرز في مهرجان صيفي اقيم في مقاطعة وكاياما على بعد ٤٥٠ كيلومتراً غرب طوكيو. ويجري تشريح جثث الضحايا الاربعة للتعرف على اسباب الوفاة.

واعرب رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو عن اسفه للحادث ودعا لفرض قيود مشددة على تداول المواد السامة. وقال هاشيموتو «مادة السيانيد سامة يحتاج تداولها الى تنظيم. سمعت ان التحقيقات صعبة.. لكن علينا ان نحدّ من تداول هذه المادة».

وعززت الشرطة اليابانية وجودها في المقاطعة التي شهدت الحادث وخصصت قوة من ١٥٠ فرداً للمشاركة في التحقيق.

واعدّ سكان محليون الكاري وقدّموه الى الرواد خلال المهرجان.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٧/١٩٩٨

ميازاوا أبرز المرشحين لتولى وزارة المالية باليابان

هبوط جديد لسعر الين وانخفاض مؤشر الأسهم فى طوكيو

واشنطن - طوكيو - وكالات الأنباء: ظهر اسم كييتشى ميازاوا رئيس وزراء اليابان الاسبق ذى الخبرة السياسية العريضة أمس كمرشح لشغل منصب وزير المالية فى الحكومة اليابانية المنتظرة.

وذكرت وسائل الإعلام اليابانية ان كيزو اوبوتشى زعيم الحزب الديمقراطى الحر الحاكم الجديد سيستكشف امكان تولى ميازاوا «٨٧عاما» منصب وزير المالية إلى جانب توليه منصب نائب رئيس الوزراء فى الحكومة الجديدة التى سيشكلها اوتشى بعد فوزه بزعامة الحزب فى الانتخابات التى جرت يوم الجمعة الماضى، ويتولى زعيم الحزب الديمقراطى منصب رئيس الوزراء بصورة تلقائية نظرا للاغلبية التى يتمتع بها الحزب فى البرلمان. فى الوقت نفسه تعهد الرئيس الجديد للحزب الديمقراطى الحر الحاكم باليابان كيزو اوبوتشى بخفض الضرائب وتقليص الانفاق العام فى بلاده بأسرع وقت ممكن،

من ناحية أخرى سجل مؤشر بورصة طوكيو للاوراق المالية هبوطا حادا امس ، واغلق دون مستوى ١٦ ألف نقطة لأول مرة منذ شهر تقريبا وسط شكوك بشأن من سيتولى منصب وزير المالية فى اليابان. وأغلق مؤشر نيكى القياسى المؤلف من ٢٢٥ سهما ممتازا منخفضا ٤١٧.٥٣ نقطة أى بنسبة ٢.٥٥٪ ليسجل ١٥٩٤٤.٣٦ نقطة.

وهبط مؤشر العقود الآجلة للمؤشر لشهر سبتمبر ٢٧٠ نقطة ليصل إلى ١٥٩٠٠ نقطة.

وقد انخفض سعر الين أمام الدولار أمس متجاوزا حاجز ١٤٢ ينا فى أواخر تعاملات طوكيو أمس، وتراوح سعر الدولار الأمريكى بين ١٤٢.٠٣ ينا و ١٤٢.١٣ ينا فى نهاية التعاملات مقابل ١٤١,٨٠ ينا و ١٤١.٩٠ ينا عند الفتح.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨/٧/١٩٩٨

يستعد كيوزى أوبتشى - وزير الخارجية اليابانى - لتولى منصب رئاسة الوزارة فى ظروف حالكة للاقتصاد اليابانى، وقبيل توليه نشرت مجلة نيوزويك الأمريكية ملفا عن اليابان تطرق إلى أزمتها السياسية التى نشبت كظل للانهيار المفاجىء للاقتصاد.

أوبتشى رئيسا للوزراء في اليابان المتعثرة
هل يجمع «البليد» التبعات للاقتصاد اليابانى؟

وتحت عنوان «نفاد الصبر» قالت النيوزويك: «إن أسواق العالم المالية التى شعارها الرسمى قد تخطىء أحيانا ولكنها لا تكون محل شك أبدا»، أصابت الأسبوع الماضى عندما قررت أن استقالة رئيس الوزراء روتارو هاشيموتو فى أعقاب هزيمة حزبه فى الانتخابات الأخيرة، جعلت من المرجح أن تمتثل - اليابان - أخيرا للسياسات التى ستنهى غفوتها الاقتصادية الطويلة.

العقد المفقود

وعندما زاحم مرشحون — صغار السن نسبيا - المرشحين - الكبار السن - وبينهم أوبتشى - على منصب رئيس الوزراء تساءل البعض: هل هو انتصار الأمل على الخبرة؟ (أكدت التطورات الأخيرة انتصار الخبرة ممثلة فى شخص أوبتشى) ولكن تستطرد المجلة قائلة: إن اليابان خلال عقد التسعينيات الذى تطلق عليه العقد المفقود خيبت آمال شركائها التجاريين والمنظمين الماليين الدوليين والأهم من ذلك خيبت آمال مواطنيها. ومنذ انهيار البالون الاقتصادى مع بداية التسعينيات أصبح لطوكيو لحظات أخرى مثل هذه عندما قام مواطنوها المحافظون المحبطون بمهاجمة الحزب الليبرالى الديمقراطى بسبب قيادته السفيهة.

كان غياب هذا الغضب فى السابق سببا رئيسيا للوضع الذى تقفه اليابان الآن: فاقتصادها يلتصق عند أشد حالات الركود التى عرفتها فى مرحلة ما بعد الحرب، ونظامها البنكى الذى يشبه كارثة تشيرنوبل على المستوى المالى يهدد العالم بديونه الضخمة وتظل هذه على الأقل لحظة محتملة. فانتخابات التجديد النصفى لأحد المجلسين التشريعيين كانت تمرينا فعالا على الإطاحة بالحزب الذى كان يتوقع الفوز فى الانتخابات ويأمل أن يمكنه ذلك من اتخاذ إجراءات اقتصادية دون معارضة لكن الناخبين اليابانيين كان لهم رأى آخر عبروا عنه فى الانتخابات، فخسر الحزب الحاكم ١٧ مقعدا، ولم يفز الحزب بمقعد واحد فى أكبر مدينتين باليابان طوكيو وأوساكا.

ثم انتقلت المجلة إلى استعراض المرشحين لخلافة هاشيموتو وصدق توقعها بنجاح أوبتشى الذى تقول: إنه يحظى بمساندة القوى المختلفة للحزب الليبرالى الديمقراطى وتقول إن الرجل الذى يسميه اليابانيون «داسابى» أو البليد، له تاريخه فى مجال التشريع لكنه اشتهر بقدرته على جمع التبرعات من خلال عضويته فى الأندية الرياضية، وتلاحظ المجلة أن أسواق المال قد انتعشت ليس بسبب ترشيح أوبتشى،

أوبتشى

وإنما بسبب أنباء منافسة الرئيس السابق لأمانة مجلس الوزراء كاجياما الذى بنى سمعته فى السنوات الماضية كشخص قادر على التعامل مباشرة مع الفوضى البنكية للبلاد، وكان هاشيموتو قد نفذ مؤخرا جدا الخطة الشاملة التى وضعها هذا الرجل لغسيل نحو (٥٥٠) مليار دولار من الديون (Bad Debts) لكن الاعتقاد

عن كاجياما بانه وكيل للتغيير فكرة محل شك فهو شأن الكثيرين من القوى فى الحزب الليبرالى له علاقات وثيقة مع صناعة البناء المؤغلة فى الفساد والتى تحظى بحماية فائقة، كما أن له آراءه المضادة للتغيير.

أحد الأمور الواضحة فى رأى المجلة أن الحرس القديم للحزب لم يكن ليسوى الأمور دون تشاور مع الجيل الأحدث من ذوى الميول الإصلاحية، كما أن التفكير فى إجراء اقتراع علنى يعكس المزاج البالغ السوء للناخبين اليابانيين.

تنتقل النيوزويك إلى التوقعات عن اداء المرشحين عند تولى أحدهم للمنصب الشاغر، فتقول إن تجربة هاشيموتو توضح أن السمعة شىء والأداء من داخل المنصب شىء آخر، فرغم أن الأسواق وإدارة كلينتون ستطلب تحركا سريعا فإن ما سيحدث بالفعل على السياسات الاقتصادية لم يتفق عليه بعد. وتنقل المجلة عن قانونى يابانى كبير قوله إن هاشيموتو قد فجر الانتخابات الأخيرة بسلسلة الضرائب التى تم فرضها عشوائيا، والآن لا مفر من خفض الضرائب لكن حتى لو تم تخفيض الضرائب بشكل دائم كما تطلب الولايات المتحدة والأسواق، على أمل تعزيز الاستهلاك، فإن اليابان تظل مجتمعا يزداد عمر سكانه بسرعة وستحتاج لرفع الريع فى المستقبل، ثم تنقل عن مسئول بالحزب الليبرالى قوله: إن هاشيموتو ارتكب خطأ فى التعامل مع البنوك وفى مواصلة سياسة عدم التنظيم المالى، ففى اليابان يعنى إصلاح البنوك إصلاح نظام المجتمع، إنها تقريبا أشبه بالثورة والحكومة التى تدعم هذه السياسة المسماة بيج بانج كوسيلة للتعامل مع مشكلة الديون، قد لا تحظى برضاء دولى.

أيا ما كان رئيس الوزراء القادم تقول النيوزويك فسيتعين عليه التعامل مع المعارضة.. والحزب الذى حقق نتائج طيبة فى الانتخابات الأخيرة يقوده ناووتوكان وزير الصحة السابق الذى يقود معركة ضد البيروقراطية اليابانية القمعية. ورغم أن سياساته الاقتصادية غامضة فقد دعا طويلا لأن تتعامل اليابان باستقامة مع فوضاها البنكية وإذا ما أعاقه رئيس الوزراء القادم فإن خطر المواجهة سيلوح خاصة أن المجلس الأعلى الذى سيطرت عليه المعارضة بعد هزيمة حزب هاشيموتو- يملك سلطة التصدى لأى قرار يصدر عن المجلس الأدنى، ولن يكون من سبيل لإزالة هذا الخطر إلا بالحلول الوسط، ومعنى الحل الوسط الاضطرار الذى تبنى سياسات مضطربة؟

اليابان وتأثيرها على شرق آسيا كلها

لكن بعض المتفائلين يرون أن شيئا من هذه المخاوف لن يحدث لأن الخوف من الله قد وقر فى قلوب أعضاء المجلس الأدنى للحزب الليبرالى الديموقراطى. فقد رأوا ما حدث لزملائهم فى ١٢ من يوليو الماضى، وهم على وشك خوض انتخابات مماثلة خلال عامين على الأكثر، وقد ترجمت النتائج الأخيرة فى الأوساط السياسية إلى الدعوة للتغيير، وهذه هى اللحظة الحاسمة، كما يقول مسئول يابانى، وخلال الأسابيع الخمسة المقبلة، بعد تسلم رئيس الوزراء الجديد سيلتقى المجلس التشريعى فى جلسة طارئة. وستعطى التحركات الاقتصادية الصحيحة دفعة من الثقة المطلوبة ليس لليابان وحدها وإنما لشرق آسيا كلها التى تدمرت اقتصاديا مؤخرا. أما إذا «طرفت» أعين اليابانيين -كما حدث مرات كثيرة من قبل- فإن انقلاب السوق الذى بدأ الشهر الماضى ستبدأ من بدايته، بعواقب قد تنتشر فى العالم كله لسنوات قادمة.

منى ياسين



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩/٧/١٩٩٨

اوباتشى رئيس وزراء اليابان الجديد.. اختيار حزبى ومعارضة شعبية

آثار انتخاب كيزو أوباتشى زعيما للحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم ورئيسا لوزراء اليابان ردود فعل داخل الأوساط السياسية والعمالية اليابانية. ورغم حصوله على الأغلبية داخل حزبه إلا أن هذا الاختيار لم يحقق تطلعات الشعب الياباني. حيث يوصف أوباتشي بالرجل الرمادى الذى لا لون له. وتتركز اهتمامات رئيس الوزراء الجديد على استعادة ثقة خاصة بعد تزايد معدلات البطالة وانخفاض فى ميزانية الأموال المخصصة لدعم أصحاب المعاشات.

وفى أول ظهور له كرئيس للوزراء قال أوباتشي إن مهمته الآن تخليص الشعب من حالة الاضطراب التى أصابته.

فيما أعلن اثنان من خصومه وهما سيروكو كاجيافا وجونيكرو وكوزومى انهما لن يؤيدا رئيس الوزراء الجديد الذى يواجه معارضة شعبية. حيث أن اختياره جاء بناء على طلب الاغلبية فى الحزب الديمقراطى الليبرالي وليس بناء على طلب الشعب.

وقد طالب قادة وزعماء أحزاب المعارضة عقب اختيار أوباتشى بحل البرلمان كمحاولة لحشد أكبر قدر من المعارضة ضده فى البرلمان إذا ما تم حله فعلا وقال كازوشى سكرتير الحزب الشيوعى اليابانى إن أوباتشي ربما كان أول رئيس للوزراء في اليابان يحقق أكبر قدر من خيبة الأمل. ونتيجة لتلك الانتقادات اعترف أوباتشي إنه يحظى بشعبية تقل كثيرا عن معظم المرشحين.

وأكد أوباتشي فى تصريحاته انه سوف يثبت للشعب من خلال جولاته فى المقاطعات والجزر اليابانية امتلاكه طريقة مختلفة تماما فى التفكير السياسي عن السابقين.

وفى المقابل أعلنت النقابة العمالية أن اختيار أوباتشي ليس معبرا عن أغلبية الشعب اليابانى ومازال السؤال مطروحا.. هل سيكون أوباتشي زعيما وطنيا مؤثرا فى المسيرة السياسية اليابانية والدولية أم لا.. وقد أبدى ايكتيا باناتو أحد المستشارين فى الحزب الليبرالى اندهاشه وقال هل اختارت اليابان حقاً من يمثلها للقرن الجديد. اعتقد اننا نريد رجلا مثل تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٧/١٩٩٨



الصادرات والانتعاش اليابانى المنتظر

من المؤكد أن استمرار التدهور فى سعر صرف الين اليابانى سيدفع لا محالة نحو زيادة حدة المشكلات فى مجال التجارة الدولية، خاصة مع شركاء اليابان التجاريين الرئيسيين أو الدول التى تتأثر تجارتها من جراء تزايد القدرة التنافسية السعرية للمنتجات اليابانية. والواقع أن ذلك يعد تعقيدا لمشكلة اليابان الاقتصادية المتمثلة فى الركود الذى تشهده اليابان منذ عدة سنوات، حيث تعد الصادرات الى حد كبير هى المسئول عن الحيلولة دون مزيد من التدهور في وتيرة النشاط الاقتصادى. ويعد انخفاض سعر صرف الين فى العام المالى ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٦ الدليل المؤكد على ذلك، خاصة بالنسبة للسلع الاكثر أهمية فى تشكيلة الصادرات اليابانية، حيث تبين الاحصائيات الأخيرة التى قدمتها وزارة التجارة والصناعة اليابانية أن مبيعات السيارات المستوردة فى السوق اليابانية قد انخفضت خلال عام ١٩٩٧ المالى (ابريل ١٩٩٧ ـ مارس ١٩٩٨) بمقدار ٢٧٪.

وقد أدى ذلك إلى أن يكون الانخفاض فى عدد السيارات المستوردة أكبر من الانخفاض فى عدد السيارات المباعة فى السوق اليابانية خلال هذا العام. ويرجع هذا الأمر لعاملين : الأول هو أن بعض المصنعين اليابانيين قد عادوا للسوق المحلية مرة أخرى لانتاج بعض أنواع السيارات التي كانوا يصنعونها فى الخارج سابقا، ثم يقومون بتوريدها للسوق اليابانية، والعامل الثانى هو انخفاض التنافسية السعرية لمصنعي السيارات الأجانب فى السوق اليابانية، مع انخفاض سعر صرف الين. وفى الوقت نفسه فقد زادت الصادرات من السيارات اليابانية لتبلغ ٤.٦٧ مليون سيارة خلال العام المالي وهو ما يبين ارتفاع ٢١٪ مقارنة بالعام المالى السابق، ورغم ان الصادرات قد انخفضت للسوق الآسيوية لاسيما خلال النصف الثانى من العام المالى إلا ان محدودية هذه السوق بالمقارنة بالأسواق الرئيسية فى الدول الصناعية الغربية لم تترك أثرا كبيرا على الصادرات. وهكذا فإنه رغم انخفاض حجم المبيعات فى السوق المحلية، فإن صناعة السيارات اليابانية كانت من بين الصناعات القليلة التى شهدت ارتفاعا فى حجم انتاجها ليبلغ نحو ١٠.٧٨ مليون سيارة خلال هذا العام المالى.



الدولار يتراجع مقابل الين في سوق طوكيو

اليابان: اوبوتشي يختار ميازاوا وزيرا للمال

■ طوكيو، لندن - «الحياة»، رويترز، ا ب - قال كيزو اوبوتشي الزعيم الجديد للحزب الديموقراطي الحر في اليابان امس انه سيطلب من رئيس الوزراء وزير المال الاسبق كييشي ميازاوا تولي منصب وزير المال في الحكومة اليابانية الجديدة التي ستتسلم مناصب الحكم في وقت لاحق من الاسبوع الجاري.

وابلغ ابوتشي الصحافيين امس »: منصب وزير المال هو اهم واشق منصب في الحكومة ولذا اود ان اطلب من ميازاوا توليه».

وجاء اعلان ابوتشي عن مرشحه لمنصب وزير المال عقب اقفال سوق طوكيو امس. وانخفض الدولار مقابل الين في اواخر المعاملات في طوكيو امس، علما ان الاقبال على شراء الين كان محدودا لاستمرار المخاوف في شان الحكومة اليابانية الجديدة.

وبلغ سعر الدولار في اواخر المعاملات في طوكيو ١٤١,٧ ين مقابل ١٤٢,٣٦ ين في اواخر التعامل يوم الاول من امس. ومقابل المارك الالماني سجل الدولار في طوكيو ١,٧٨٤٢ مارك ارتفاعا من ١,٧٨١٣ مارك في نهاية التعامل يوم الاول من امس.

وارتفعت اسعار الاسهم في نهاية التعامل في بورصة طوكيو امس وسط تفاؤل بان كييتشي ميازاوا سيصبح وزير المال المقبل. وارتفع مؤشر «نيكاي» للاسهم اليابانية الـ ٢٢٥ الرئيسية ١٧٠,١٨ نقطة، اي بنسبة ١,٠٧ في المئة وبلغ ١٦١١٤,٥٤ نقطة. وارتفعت العقود الاجلة للمؤشر لشهر ايلول (سبتمبر) ١٨٠ نقطة الى ١٦٠٨٠ نقطة.

وقال مراقبون ان اختيار ميازاوا، الذي سيبلغ ٧٩ عام في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، لمنصب وزير المال يؤكد مكانته كاحد كبار السياسيين في اليابان، اذ استطاع البقاء في الساحة السياسية على رغم ارتباطه بعدد من الفضائح والنكسات السياسية التي اصابت الحزب الديموقراطي الحر في اليابان.

واضطر ميازاوا الى الاستقالة من منصب وزير المال لارتباطه بفضيحة اسهم شركة «ريكروت» عام ١٩٨٨. وعلى رغم انه استطاع تجاوز ذلك ليصبح رئيس الوزراء بعد ثلاثة اعوام، الا انه اضطر الى الاستقالة عام ١٩٩٣ بعد الخسارة الساحقة التي لحقت بحزبه في الانتخابات العامة في اعقاب عدد من الفضائح المالية.

وقال محللون ان علاقات ميازوا المتينة مع كبار المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة سيساعد على توطيد العلاقات بين طوكيو وواشنطن. وتردد ان بامكان ميازاوا الاتصال مباشرة مع وزير الخزانة الاميركي روبرت روبن ومع رئيس مجلس الاحتياط الفيديرالي (المصرف المركزي الاميركي) الن غرينسبان.



كييشي ميازاوا. (ا ف ب)



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٨

البرلمان الياباني ينتخب «أوبوتشي» رئيسا للوزراء

فوز ساحق لزعيم المعارضة على رئيس الوزراء الجديد فى تصويت مجلس الشيوخ

طوكيو - وكالات الانباء:
انتخب امس البرلمان اليابانى رسميا كيزواوبوتشى زعيم الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم رئيسا للوزراء. وكان اوبوتشى قد فشل فى الحصول على غالبية الاصوات فى مجلس الشيوخ فى البرلمان بعد انتخابه رئيسا للحكومة الجديدة فى مجلس النواب.

وينص الدستور اليابانى فى هذه الحالة على تغليب قرار مجلس النواب على قرار مجلس الشيوخ. وانتخب مجلس الشيوخ اليابانى الذى تسيطر عليه المعارضة ناوتو كان زعيم الحزب الديمقراطى اكبر تنظيمات المعارضة رئيسا للوزراء خلال الجولة الثانية من التصويت عقب انقسام فى الاصوات فى الاقتراع الاول.

وحصل زعيم المعارضة على ١٤٢ صوتا بينما حصل منافسه كيزو اوبوتشى زعيم الحزب الحاكم على ٣ اصوات فقط فى مجلس الشيوخ البالغ عدد مقاعده ٢٥٢ مقعدا. وفى مجلس النواب حصل اوبوتشى على ٢٦٨ صوتاً مقابل ١٦٤ صوتا لمنافسه زعيم الحزب الديمقراطى المعارض.

وتجتمع لجنة تابعة للبرلمان فى محاولة للتوصل لاتفاق بين المجلسين، وتضم ١٠ ممثلين عن كل من مجلسى الشيوخ والنواب.

ويعلن اوبوتشى تشكيل حكومته فور تأكيد البرلمان اختياره بشكل نهائى. وفى حالة فشل اللجنة البرلمانية فى التوصل إلى اجماع سيكون اختيار مجلس النواب هو قرار البرلمان بموجب الدستور ويصبح اوبوتشى رئيس الوزراء اليابانى الرابع والخمسين..

وكان مجلس النواب قد انتخب اوبوتشى - ٦١ عاما - باغلبية ٢٦٨ صوتا فى مجلس النواب المكون من ٥٠٠ مقعد اى بزيادة ٥ اصوات على الاغلبية التى يتمتع بها الحزب الحاكم فى المجلس وشارك فى الاقتراع ٤٩٤ عضوا.

وقدمت حكومة ريوتاروهاشيموتو رئيس الوزراء اليابانى السابق استقالتها قبل ساعات من انتخاب رئيس الحكومة الجديد كيزو اوبوتشى من قبل البرلمان. ويتمتع اوبوتشى بخبرة كبيرة

فى العمل السياسى استمرت ٣٥ عاما. وتم تعيينه وزيرا للمالية عام ١٩٧٩، وشغل منصب الامين العام للحكومة والناطق باسمها فى الفترة بين عامى ١٩٨٧ و١٩٨٩ والامين العام للحزب الليبرالى الديمقراطى عام ١٩٩١ ونائب رئيس الحزب فى ٩٤ و١٩٩٥ قبل انتخابه رئيسا للحزب الاسبوع الماضى.

ونجح اوبوتشى من خلال خبرته السياسية فى الجمع بين الفصائل المختلفة وتوحيد المواقف. ورغم ضعف خبرته الاقتصادية كان اوبوتشى المرشح الوحيد الذى قدم التزامات بالارقام بشأن الاجراءات التى يعتزم اتخاذها لمواجهة الازمة الاقتصادية والمالية فى اليابان.

ويعتبر اوبوتشى من المعتدلين رغم وقوفه احيانا فى صفوف القوميين المتشددين..

هاشيموتو رئيس الوزراء المستقيل يتلقى باقة ورد من اعضاء مكتبه قبل مغادرته.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٨

إعلان تشكيل الحكومة اليابانية الجديدة

رئيس الوزراء الأسبق وزيرا للمالية

طوكيو - وكالات الأنباء - بعد ساعات من انتخاب البرلمان له رئيسا للوزراء، أعلن كيزو أوبوتشى الرئيس العاشر للحكومة اليابانية خلال ١٠ سنوات تشكيل الحكومة الجديدة.

أسند أوبوتشى الذى انتخب بعد معركة حامية مع قوى المعارضة، حقيبة وزارة المالية إلى السياسى المخضرم كيتشى ميازاوا رئيس الوزراء السابق فى مسعى لتحقيق قفزة فى الاقتصاد اليابانى، وذكرت مصادر صحفية يابانية أن التشكيل الوزارى الجديد يضم أيضا الكاتب المعروف والمسئول التجارى تايش ساكايا رئيسا لوكالة التخطيط الاقتصادى وأكيتو أريما الرئيس السابق لجامعة طوكيو وزيرا للتعليم وسايكو نودا - ٣٧ عاما - وزيرة للبريد والاتصالات وتعد نودا المرأة الوحيدة فى الوزارة التى تضم ٢١ وزيرا فى أصغر سياسية تشغل منصبا وزاريا فى اليابان فى فترة بعد الحرب العالمية الثانية، كما تم تعيين ماساهيكو كومورا وزيرا للخارجية وكارو يوساتو وزير التعليم السابق وزيرا للتجارة والصناعة.

وقد أبدى بعض المحللين قلقهم من كبر سن وزير المالية الجديد إلا أن الأسواق المالية لم تتأثر كثيرا وارتفعت الأسعار فى سوق الأوراق المالية.

• ١٦٥٦



مجلس النواب اليابانى ينتخب « اوبوتشى » رئيسا للوزراء ومجلس الشيوخ يختار « ناوتوكان » زعيم المعارضة لنفس المنصب!

طوكيو - ١ ف ب، رويتر:

انتخب مجلس النواب اليابانى صباح امس «كيزو اوبوتشى» رئيس الحزب الديمقراطى الحر الحاكم ووزير الخارجية لمنصب رئيس الوزراء القادم، وذلك خلفا لـ «ريوتارو هاشيموتو» الذى استقال من منصبه عقب الهزيمة المريرة التى منى بها الحزب فى انتخاب التجديد النصفى لمجلس الشيوخ (المستشارين) فى منتصف الشهر الحالى. وقالت مصادر رسمية إن «أوبوتشى» - ٦١ عاما - حصل على تأييد ٢٦٨ نائبا من اصل ٤٩٤ نائبا شاركوا فى عملية التصويت التى جرت فى مجلس النواب.. فى نفس الوقت رفض مجلس الشيوخ على سبيل الاحتجاج، انتخاب «اوبوتشى» لمنصب رئيس الحكومة اليابانية القادمة وصوت لصالح «ناوتو كان» رئيس الحزب الديمقراطى اليابانى المعارض حيث حصل على ١٤٢ صوتا مقابل ١٠٢ اصوات لصالح «أوبوتشى» وكان عدد الذين صوتوا ٢٤٧ نائبا الى ان صوتين اتضح انهما باطلان.. ومن المقرر ان تجتمع لجنة مشتركة من المجلسين الشيوخ والنواب فى وقت لاحق، فى سبيل التوصل الى اتفاق بينهما وفى حالة الفشل فإن القرار الذى توصل اليه مجلس النواب سوف يرجح قرار الشيوخ. أى ان تولى «اوبوتشى» رئاسة الوزراء أصبح مفروغا منه رغم معارضة مجلس الشيوخ.

من جانب آخر ارتفعت اسعار الأوراق المالية فى بورصة طوكيو إثر الاعلان عن انتخاب «اوبوتشى» الذى يتمتع بخبرة ادارية طويلة تبلغ ٣٥ عاما قضاها فى الوظائف الحكومية، وقد سجل مؤشر «نيكى» ارتفاعا بلغ ٤٣,٥ نقطة كما سجل «الين» ارتفاعا وصل الى ١٤٢ وحدة مقابل الدولار الامريكى.

جدير بالذكر أن «اوبوتشى» كان قد فاز بسهولة كبيرة فى الانتخابات التى اجراها الحزب الديمقراطى الحر لاختيار رئيسه يوم ٢٤ يوليو الحالى على منافسيه ولكنه كان أقل الثلاثة شعبية بين اليابانيين، أى خارج نطاق الحزب الديمقراطى الحر.



انتخاب اوبوتشي رئيساً للوزراء في اليابان

■ طوكيو - رويترز - انتخب مجلس النواب الياباني امس الخميس كيزو اوبوتشي رئيسا للوزراء.

وسيصبح اوبوتشي بناء على هذا الاقتراع رئيس الوزراء الياباني الرابع والخمسين. ويحل محل ريوتارو هاشيموتو الذي قدم استقالته من زعامة الحزب الديموقراطي الحر الحاكم بسبب الانتكاسة التي مني بها حزبه في انتخابات التجديد النصفي لمجلس المستشارين المجلس الأعلى في البرلمان ١٢ تموز (يوليو). وانتخب البرلمان الياباني اوبوتشي بعد تاخير دام بضع ساعات في استعراض محدود للقوة من المعارضة.

لكن اوبوتشي الذي فاز فوزاً سهلاً في مجلس النواب اضطر الى ان ينتظر اربع ساعات قبل ان ينتخب رسميا رئيسا للوزراء بعدما اختار مجلس المستشارين زعيم المعارضة ناوتو كان لتشكيل الحكومة اليابانية الجديدة.

وانتخب مجلس النواب اوبوتشي (٦١ عاماً) بغالبية ٢٦٨ صوتاً في مجلس النواب المكون من ٥٠٠ مقعد اي بزيادة خمسة اصوات عن الغالبية التي يتمتع بها الحزب الحاكم في المجلس. وشارك في الاقتراع ٤٩٤ عضواً. ويتمتع الحزب الديموقراطي الحر الحاكم بغالبية ١٣ مقعداً.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٧/٢١

تفاقم مشاكل اليابان عززته.. وارتفاع عملات اوروبية قيدت حركته

بيانات تكاليف العمالة الاميركية تثير تـ[illegible]ـنات رفع الفائدة وتدعم الدولار

عواصم - رويترز - تراجع الدولار مقابل المارك والين عند الفتح في نيويورك امس لكنه ما لبث ان ارتفع بعض الشيء عقب اعلان بيانات تكاليف العمالة التي قد تثير من جديد تكهنات عن رفع اسعار الفائدة الاميركية.

وقالت وزارة العمل الاميركية ان مؤشر تكاليف العمالة ارتفع ٠.٩ بالمائة في الربع الثاني من العام مقارنة مع ارتفاع قدره ٠.٧ بالمائة في الربع الاول ومقارنة مع ارتفاع قدره ٠.٨ بالمائة وفقا لتوقعات وول ستريت.

وقال مايك مالبيد المحلل في ريفكو غروب «ارتفاع مؤشر تكاليف العمالة بقدر يزيد على ٠.٨ بالمائة قد يرفع الدولار اذ قد يعيد تركيز انتباه السوق على ما اذا كان مجلس الاحتياطي الاتحادي بحاجة لتشديد السياسة النقدية».

وبلغ سعر الدولار عند الفتح ١٤٢.١٠/١٤٢.٠٠ ينا بالمقارنة مع ١٤٢.٤٨/١٤٢.٣٨ ينا عند الاغلاق السابق. كما بلغ ١.٧٦٦٤/١.٧٦٦١ مارك بالمقارنة مع ١.٧٧٢٨/١.٧٧١٨ مارك.

جني الارباح

وقال متعاملون ان جني الارباح دفع الدولار الى التراجع مقابل الين الليلة قبل الماضية حيث كان المتعاملون على استعداد للتراجع بالدولار خطوة قبل اعلان الحكومة اليابانية الجديدة رسميا.

لكن الدولار لقي دعما هذا الصباح بسبب انطباع بان المشاكل الاقتصادية لليابان تتفاقم وان حكومة رئيس الوزراء كيزو اوبوتشي لن تتمكن من اقرار الاصلاحات اللازمة.

وفي احدى مراحل التداول بلغ الدولار ١٤٢.٤٥/١٤٢.٥٠ ينا و١.٧٦٨٠/١.٧٦٨٥ مارك.

نطاق محدود

● في لندن جرى تداول الدولار الذي انخفض سعره بشكل عام داخل نطاق محدود مقابل الين والمارك في تعاملات محدودة، وترقب المتعاملون انباء عن السياسة الاقتصادية اليابانية وعن بيانات اميركية. واستقر سعر الدولار حول مستوى ١٤٢.٢٥ ينا

ولكن المارك الالماني استقر على اعلى مستوى له منذ ستة اسابيع مقابل العملة اليابانية.

وترقبت الاسواق خطاب الان غرينسبان رئيس البنك الاحتياطي الاتحادي.

وفي احدى مراحل التداول بلغ سعر الدولار ١.٧٦٨٥ مارك و١٤١.٩٥ ينا مقارنة مع ١.٧٧٣٥ مارك و١٤٢.٤٢ ينا في اواخر التعاملات الاوروبية السابقة.

اقبال على الشراء

● في طوكيو ارتفع الدولار مقابل الين الياباني في اواخر المعاملات بفضل اقبال على الشراء من بنوك يابانية واميركية لكنه عجز عن اجتياز مستوى ١٤٢.٥٥ ينا وهو اعلى مستوياته خلال اليوم لعدم وجود حوافز جديدة.

وقال متعاملون ان مخاوف بشأن الاسهم الاميركية حدت من قدرة



العملة الاميركية على الصعود.

واضاف ان ارتفاع العملات الاوروبية الاخرى ايضا من اسباب تقييد حركة الدولار.

وفي اواخر المعاملات بلغ سعر العملة الاميركية ١٤٢.٣٠/١٤٢.٤٠ ينا صعودا من ١٤١.٠٨/١٤١.١٠ في اواخر التعاملات السابقة.

وامام العملة الالمانية سجل الدولار ١.٧٧٠٦/١.٧٧١١ مارك ارتفاعا من ١.٧٦٨٧/١.٧٦٨٩.

استقرار الاسترليني

● من جهة اخرى فتح الجنيه الاسترليني على استقرار في اوروبا ولكنه مازال منخفضا وسط تضاؤل توقعات رفع اسعار الفائدة البريطانية الامر الذي ابقي على سعر الاسترليني اعلى قليلا من ادنى المستويات التي سجلها امس الاول امام المارك والدولار.

وتتركز انظار الاسواق على اجتماع لجنة السياسات النقدية لبنك انكلترا المركزي الاسبوع المقبل. وتراجعت توقعات رفع اسعار الفائدة لكن المتعاملين يقولون انهم قلقون من المفاجات التي قد تعطي دعما للاسترليني.

وفي احدى مراحل التداول بلغ الاسترليني ٢.٩١١٥ مارك و١.٦٤٣٧ دولار بالمقارنة مع ٢.٩١٤٨/٢.٩١٥٣ مارك و١.٦٤٥١/١.٦٤٥٦ دولار في اواخر المعاملات السابقة في اوروبا.

المصدر : الحيـــــاة
التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استمرار تراجع الإنتاج والمبيعات في اليابان في الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية

■ طوكيو - اب - تراجع إنتاج الصانعين اليابانيين للسيارات في النصف الأول من السنة الجارية بنسبة ١٠,٥ في المئة (قياساً بالنصف الأول من ١٩٩٧) ليبلغ ٥,١ مليون وحدة (سياحية وخدماتية)، وهو التراجع الأكثر حدة في السنتين الأخيرتين.

وتشير ارقام إنتاج الصانعين اليابانيين (في اليابان وحده) في قطاعات السيارات السياحية وحدها الى تراجع بنسبة ٨,٥ في المئة ليبلغ ٤,٠٤ مليون وحدة، بينما تراجع إنتاج السيارات الخدماتية والشاحنات بنسبة ١٧,٧ في المئة (الى ١,٠٢ مليون وحدة).

وفي حزيران (يونيو) الماضي وحده تراجع إنتاج السيارات السياحية ١٠ في المئة (عن حزيران ١٩٩٧) الى ٨٧٩٢١١ وحدة.

وترافق التراجع الإنتاجي مع هبوط الطلب المحلي ١٥,٥ في المئة ليصل الى ٣,٠٤ مليون وحدة، علماً بان مبيعات السيارات والسلع النفيسة الأخرى تضررت في اليابان بعد زيادة الضرائب عليها منذ العام الماضي. وترافق ذلك التراجع مع هبوط الصادرات خصوصاً الى الدول الآسيوية التي تعاني بدورها أزمة إقتصادية إقليمية.

وهنا عرض لابرز نتائج كبار الصانعين اليابانيين في حزيران الماضي (مقارنة بالشهر ذاته من ١٩٩٧)، مع التذكير بان الارقام التالية تتعلق بإنتاجهم المحلي وحده، من دون اخذ مصانعهم الخارجية في الحسبان:

* اعلنت تويوتا موتور كوربورايشن، الصانع الياباني الأول، ان إنتاجها في اليابان تراجع ٩,٧ في المئة ليبلغ ٢٧٦٣٧٨ سيارة (سياحية وخدماتية)، نتيجة لتراجع الصادرات ١٠,٢ في المئة (١٢٥٨٣٤ وحدة) والمبيعات المحلية ٨,٧ في المئة (١٥٠٤٦٠ وحدة). وفي الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية تراجع إنتاج تويوتا في اليابان ١١,٤ في المئة الى ١,٦٢ مليون وحدة.

* لدى نيسان موتور كومباني، الصانع الثاني في اليابان، تراجع إنتاج حزيران الماضي ١٠,٦ في المئة ليبلغ ١٣٧٩٦٥ وحدة، علماً بان تراجع صادراتها بقي محدوداً (١,٧ في المئة، الى ٦١٨١٠ وحدة) بفضل نمو صادرات السيارات الخدماتية والباصات بنسبة ١٩ في المئة، في مقابل تراجع صادراتها من السيارات السياحية ٤,٦ في المئة. وفي النصف الأول من ١٩٩٨ تراجع إنتاج نيسان ١٤,٥ في المئة الى ٧٧٥٨٠٠ وحدة.

* وتراجع إنتاج هوندا موتور كومباني ٦,٤ في المئة ليبلغ ١١٠٩٥٨ وحدة، وصادراتها ٥,٣ في المئة الى ٤٣٥٠٠ وحدة. وفي النصف الأول من السنة الجارية تراجع إنتاج الشركة ٢,٦ في المئة الى ٦٣٠٤٢٤ وحدة.

* وكان التراجع الاقوى لدى ميتسوبيشي التي هبط إنتاجها المحلي في حزيران ١٥,٢ في المئة الى ٩٤٩٨٢ وحدة، علماً بان هبوط مبيعاتها المحلية ١٤,٨ في المئة (الى ٤٥٥٧٥ وحدة) محا اي تأثير لزيادة صادراتها ٠,٩ في المئة (٤٩٢٣٠ وحدة). وفي النصف الأول من ١٩٩٨ تراجع إنتاج الشركة ١٨ في المئة ليبلغ ٥٣٨١٠٩ وحدة.

* ومنيت مازدا باقسى تراجع لصادراتها (٣١,٢ في المئة) لتبلغ ٣٥٦٧١ وحدة. وفي ظل تراجع مبيعاتها المحلية ٧,٣ في المئة (٢٧٨٤٩ وحدة)، بلغ تراجع الإنتاج المحلي ٢,٦ في المئة (٧٢٢٤٩ وحدة).

وفي النصف الأول من السنة الجارية تراجع إنتاج مازدا في اليابان ٤,٩ في المئة الى ٤٢٣٤٩٥ وحدة.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ /٨/ ١٩٩٨

أبوتشي: مهمتي.. سرعة تنشيط الاقتصاد الياباني

طوكيو - وكالات الأنباء:

تعهد رئيس وزراء اليابان الجديد كيزو اوبوتشي في أول مؤتمر صحفي له امس بسرعة معالجة مشكلات بلاده الاقتصادية مؤكدا ان اكبر مهمة لحكومته هي تنشيط الاقتصاد.

قال اوبوتشي انه لن يخفض الضرائب باكثر من ٤٢ مليار دولار او يحل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة.

وصرح مصدر حكومي مقرب من رئيس الوزراء بانه لا ينوي البقاء في السلطة لفترة طويلة والمعروف ان ولايته تنتهي في سبتمبر عام ١٩٩٩ ولابد من اجراء انتخابات بحلول اكتوبر عام ٢٠٠٠.

من جهة اخرى اعلن كبير المخططين الاقتصاديين في اليابان انه سيكون من المستحيل تحقيق هدف زيادة الناتج القومي بنسبة ١,٩ بالمائة من الآن وحتى مارس القادم واكد ان الاقتصاد سيظهر آثارا ايجابية نتيجة صفقة التنشيط البالغة ١١٢ مليار دولار، اعرب عن مخاوفه حول مستقبل البلاد الاقتصادي.



المصدر : القبس

التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البطالة تسجل رقما تاريخيا في اليابان والمؤشرات السلبية تتكاثف

حكومة اوبوتشي تخشى التفاؤل بحلول سريعة

طوكيو - أ ف ب - جاءت انطلاقة الحكومة اليابانية الجديدة «صعبة» كما اعلن بنفسه رئيس الوزراء كيزو اوبوتشي. فمنذ يومها الاول واجهت الحكومة، التي تشكلت الخميس، سلسلة من المؤشرات الاقتصادية السيئة.

وتعليقا على ضخامة المهمة الملقاة على عاتق الحكومة تعهد اوبوتشي في مؤتمر صحفي عقده امس بمعالجة المشاكل الاقتصادية «بجرأة وشجاعة» مؤكدا «ان مسؤوليتنا الدولية تكمن في نجاحنا في تنشيط الاقتصاد واعادته الى طريق النمو».

واعرب اوبوتشي عن امله باستعادة النمو «خلال عام او عامين» بينما كانت طوكيو تعتبر حتى الآن ان ذلك سيتحقق في الخريف المقبل. اذ واجهت رئيس الحكومة سلسلة مؤشرات اقتصادية ذكرته بخطورة الوضع.

فقد بلغت نسبة البطالة، رسميا، رقما قياسيا تاريخيا اذ شملت ٣.٤٪ من القوة العاملة. وكانت نسبة العاطلين عن العمل قد بلغت في ابريل ومايو الماضيين ٤.١٪ ما كان يشكل رقما قياسيا منذ ان بدأت الوكالة الحكومية المكلفة الاحصاء تسجيل الارقام المتعلقة بالبطالة في ١٩٥٣. وفي يونيو بلغ عدد الذين يبحثون عن عمل ٢.٨٤ مليون شخص اي بزيادة ٥٥٠ الف شخص خلال عام.

كما سجلت اسعار الاستهلاك تباطؤا في يونيو (-٠.٤٪ عما كانت عليه في مايو) يعطي معدل ارتفاع بنسبة ٠.١٪+ خلال ١٢ شهرا.

وفي يونيو انخفض نشاط قطاع البناء بنسبة ١١.٧٪ عما كان عليه في الشهر نفسه عام ١٩٩٧، وذلك بعد ان سجل انخفاضا قويا في مايو بلغ ١٧٪.

مزيد من القلق

واذا كانت كل هذه المؤشرات لم تساعد الاسواق المالية على الاطمئنان لصحة الاقتصاد الياباني فقد ادلى وزير المال الجديد كييشي ميازاوا بتصريح ادى الى تراجع الين مرة جديدة. فقد اعلن ميازاوا انه «لا يثق» بجدوى تدخل المصارف المركزية لتسهيل تحسين سعر صرف الين بشكل ثابت مقابل ابرز العملات الاجنبية في اسواق القطع.

وجاء رد فعل نيويورك مباشرة تلاه رد فعل في طوكيو. اذ بلغت قيمة الين الساعة ٨.٠٠ ت. غ امس في طوكيو ٨٠-٧٧، ١٤٣ للدولار الواحد مقابل ٣٢-٢٩، ١٤٢ لاقفال الخميس.

وحاول ميازاوا لاحقا ان يصحح ما قاله من دون ان يتمكن من عكس التوجهات. واكد ان عبارته كانت «مجرد ملاحظة منطقية وان المصارف المركزية ستتدخل عندما يكون ذلك ضروريا».

كما انعكست سلبا على الين تصريحات رئيس وكالة التخطيط الاقتصادي الجديد الكاتب تايشي ساكايا. فقد اكد ساكايا ان «من المستحيل» ان يتوصل الى هدفه فيحقق نموا بنسبة ٩.١٪ لهذا العام. وهذا ما كان سلفه يرفض الاعتراف به.

وقال ساكايا «اتوقع ان تعطي خطة النهوض وقيمتها ١٦٦٠٠ بليون ين (٨.١١١ بليون دولار) نتائج ايجابية على الوضع الاقتصادي لكن الوضع خطير بالفعل ولا يمكنني ان اكون متفائلا».

وشاركت الصحافة ساكايا تشاؤمه وبخاصة في التعليقات التي اوردتها عن الحكومة الجديدة. واكدت «اساهي سيمبوم» ان الحكومة «بدأت سباقا مع الوقت» واعطت «يوميوري» الحكومة مهلة «مائة يوم». ورأت يومية «نيهون كيزاي» الاقتصادية ان حكومة اوبوتشي تتمتع منذ تشكيلها بشعبية ضئيلة ورأت ان عليها «اما ان تحسن صورتها او ترحل».



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٨

لكن تقديرات رؤساء الشركات الكبرى جاءت اقل قساوة. فمن اصل ٢٧ شركة استطلعت اساهي رأيها جاءت النتيجة على الشكل التالي: ١٥ متفائلا باعتدال، ٥ متفائلين كثيرا، ٢ اميل الى التشاؤم، ٥ لم يدلوا برايهم.

صرح رئيس الوزراء الياباني كيزو اوبوتشي انه يود لقاء الرئيس الاميركي بيل كلينتون في اسرع وقت.

وقال اوبوتشي في مؤتمره الصحفي امس «اود ان تسنح لي الفرصة باسرع وقت ممكن لاجراء محادثات مع الرئيس كلينتون».

وكان سلفه ريوتارو هاشيموتو الغى اثر استقالته رحلة كان من المفترض ان يقوم بها في اواخر يوليو الجاري الى فرنسا والولايات المتحدة. واضاف اوبوتشي «اريد بناء علاقة متينة كصداقة ريو (ريوتارو هاشيموتو) وبيل (كلينتون)».



المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اوبوتشي سيترك منصبه بعد انتعاش الاقتصاد

طوكيو تستعد لحالات افلاس

■ لندن، طوكيو، نيويورك - رويترز، ا ف ب - ارتفع الدولار الأميركي ازاء الين الياباني في التداولات الأوروبية والاميركية امس الجمعة ليصل إلى أعلى مستوياته منذ ثلاثة اسابيع. وبلغ عند الفتح في نيويورك ١٤٤,٣٥/١٤٤,٤٥ ين مقابل اغلاق الخميس ١٤٣,٦٨/١٤٣,٧٣ . في الوقت نفسه حض مصدر ياباني «على الاستعداد لحالات افلاس».

وكان الدولار استقر في اواخر التداولات في طوكيو عند مستوى اعلى من ١٤٣,٥٠ ين على رغم تصريحات مسؤولين يابانيين حاولوا فيها ايضاح تصريحات لوزير المال الجديد كيبتشي ميازاوا ادلى بها مساء اول من امس.

واقبل المتداولون على بيع الين، ما ادى إلى انخفاضه منذ مساء الخميس، اثر تصريحات ميازاوا التي قال فيها إنه يعتقد انه من الضروري ان تترك السلطات مسالة تحديد اسعار الين والاسهم للأسواق.

وادت هذه التصريحات إلى انحسار المخاوف من تدخل السلطات اليابانية في سوق الصرف الأجنبي.

لكن مؤشر «نيكاي - ٢٢٥» الرئيسي ارتفع ١,٠٩ في المئة، وسط آمال بان الحكومة الجديدة ستتحرك بسرعة لانعاش الاقتصاد.

فيما اظهرت بيانات رسمية ان معدل البطالة الياباني ارتفع إلى مستوى قياسي، بلغ ٤,٣ في المئة في حزيران (يونيو) الماضي من ٤,١ في المئة في أيار (مايو).

كما ارتفع المارك ازاء العملة اليابانية إلى أعلى مستوى منذ ستة اسابيع، لكنه استقر امام الدولار.

وقال احد المتداولين إن عروض الشراء بين البنوك الذين فاتتهم فرصة شراء الين باسعار اقل اثناء تداولات نيويورك، واهتمام بالشراء من قبل صناديق استثمار في الخارج، دعمت العملة الاميركية عند مستوى ١٤٣,٥٠ ين طوال الفترة الصباحية في اوروبا، قبل أن يفتح الدولار في نيويورك فوق مستوى ١٤٤.

واشار متداولون الى انه من المحتمل أن يرتفع الدولار إلى مستوى ١٤٦ يناً، أو حتى ١٥٠ يناً.

في طوكيو، قال مصدر حكومي امس إن رئيس الوزراء كيتزو اوبوتشي سيبقى في منصبه إلى ان يتم انعاش الاقتصاد.

وتولى اوبوتشي السلطة في ساعة متاخرة من ليل أول من امس على رأس إدارة جديدة تعهدت بمعالجة النظام المصرفي المضطرب في اليابان وانعاش اقتصادها. وأضاف المصدر الذي كان يتحدث إلى مجموعة صغيرة من الصحافيين أن أوبوتشي «لا يعتزم البقاء في السلطة اطول من اللازم». وذكر المصدر القريب من اوبوتشي أن رئيس الوزراء «ملتزم بتحقيق شيء جيد للشعب والمنطقة والمجتمع الدولي كله». وعندما سئل عن المشاكل المصرفية التي تواجه اليابان، قال المصدر، الذي طلب عدم نشر اسمه، «يتعين علينا الاستعداد لمواجهة بعض حالات الافلاس».

من جهته، أعلن رئيس التوجيه الاقتصادي الجديد في اليابان تايشي ساكايا في أول مؤتمر صحافي له انه من «المستحيل» تحقيق الهدف المقرر في نمو اجمالي الناتج المحلي وهو ١,٩ في المئة حتى آذار (مارس) المقبل.

واضاف ساكايا، الذي عينه رئيس الوزراء الجديد، انه سيعيد النظر في هدف النمو الاقتصادي بعد دراسة الناتج الاجمالي لثلاثة أشهر حتى حزيران (يونيو) ١٩٩٨. واعرب عن قلقه ازاء مستقبل الاقتصاد.

وقال إن «الوضع الاقتصادي سيئ ولا يمكنني ان اكون متفائلاً».

في سيدني واصلت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت الضغط على اليابان امس قائلة إنه ليس امام رئيس الوزراء الجديد سوى وقت قصير لاتخاذ القرارات اللازمة لاصلاح الاقتصاد. وقالت في مقابلة اجرتها معها وكالة «رويترز»: «اعتقد انه يعلم انه ليس امامه الكثير من الوقت... وسنتابع الموقف عن كثب وبدقة». وادلت اولبرايت بهذه التصريحات بعد ساعات من انتخاب أوبوتشي. وتعتبر اليابان ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

١٦٦٥



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٨ / ١٩٩٧

كلينتون يدعو اليابان الى التحرك بسرعة لانعاش الاقتصاد

● واشنطن - أ ف ب - وجه الرئيس الاميركي اليوم أول من امس نداء عاجلاً الى الحكومة اليابانية الجديدة للتحرك «بسرعة» في الاجراءات الرامية الى انعاش الاقتصاد الياباني.

واعلن كلينتون في مؤتمر صحافي عقده في البيت الابيض: «من المهم بشكل خاص لآسيا ولاقتصادنا ان تتخذ الحكومة اليابانية الجديدة بسرعة وبفاعلية الاجراءات اللازمة لتعزيز نظامها المالي وتنشيط وفتح اقتصادها».

ووجه الرئيس الاميركي «تحية لانتخاب» رئيس الوزراء الياباني الجديد كيزو اوبوشي.

يشار الى ان انعاش الاقتصاد الياباني اساسي للانعاش في آسيا التي لجمت ازمتها النمو الاقتصادي الاميركي في الفصل الثاني من السنة الجارية.

وتفيد تقديرات رسمية اولية نشرت امس ان اجمالي نمو الناتج المحلي الاميركي تراجع الى ١.٤ في المئة في الفصل الماضي مقابل ٥.٥ في المئة في الفصل الاول من هذه السنة.

وقال كلينتون ان بعض الاسباب التي أدت الى التباطؤ في الفصل الثاني يرتبط مباشرة بالازمة الاقتصادية في آسيا، مشيراً الى ان صحة الاقتصادات الآسيوية تنعكس على صحة الاقتصاد الاميركي».



كييزو أوبوشي «البيتزا الباردة» بإزاء الأزمات الحارة

لم يعلن السيد كييزو (أوكايزو) أوبوشي – وزير خارجية اليابان السابق، ورئيس الحزب الليبرالي – الديموقــراطي منذ ٢٤ تموز (يوليــو) المنصــرم، ورئيس الحكومة اليابانية منذ ٣٠ منه – رأيه في قول السيدة مادلين أولبرايت له عندما التقته في بانكوك، في أثناء اجتماع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (أسيان): «ان السيد الرئيس يسعده الاجتماع بك قريباً».

وكانت بانكوك غداة انتخاب السيد أوبوشي الى الرئاسة الحزبية تمهيداً لانتخابه البرلماني الى الرئاسة السياسية والإدارية الوطنية، محطة وزير الخارجية السابق الأولى، والمحفل الدولي الأول الذي يدخله لابساً حلة الرئيس العتيد. ولا ريب في أن الرجل الذي حاز ٢٢٥ صوتاً من ٤٠٠ (هي مجموع مندوبي ٤٧ ولاية حزبية و٣٥٣ برلمانياً وشيخاً فازوا على لوائح الحزب الليبرالي – الديموقراطي) منذ الدورة الأولى، وفاز على منافسيه الاثنين، لم ينسَ الحملة الصحافية الساخرة و«الوقحة» التي خصت بها الصحافة الأميركية السياسيين اليابانيين منذ انتخابات نصف أعضاء مجلس الشيوخ، في ١٢ تموز المنصرم. ولا هو نسي حصته من السخرية التي أصابت الطاقم السياسي الحاكم المدعو الى خلافة السيد هاشيموتو، رئيس الحكومة السابق والخاسر.

فلم تبخل الصحافة الأميركية على من كان أحد المرشحين الثلاثة لخلافة رئيس الحكومة بتلقيبه بـ«البيتزا الباردة»، كناية عن ضبط السيد أوبوشي انفعالاته (وهذا بالضبط تهذيب وطني) وعن عودته المنمطة والرتيبة الى جمل يكررها ولا يجدد فيها.

وهذا ما لم يتستر عليه خليفة سلفه في أثناء الأسبوعين اللذين انقضيا بين خسارة حزبه نحو عشرين في المئة من مقاعده في (نصف) مجلس الشيوخ الجديد وبين اجراء انتخابات الخلافة الحزبية. فهو لم يكف عن القول انه، هو المرشح للرئاسة وللتصدي لأثقل أزمة اقتصادية ومالية تضرب «مصرف العالم» و«مدينة» الأول، و«خزان ادخاره» – وكلها نعوت تطلق على اليابان – ليس «خبيراً في الاقتصاد».

وقد يكون الخوف (الأميركي) على نتائج السياسة الاقتصادية اليابانية المنتظرة هو العلة في «الوقاحة» التي صبغت التعليقات الصحافية على السياسة اليابانية والسياسيين اليابانيين. لكن الخوف ليس عذراً «للتشاوف»، على ما رأى سفير اليابان في واشنطن، أو «التعالي». وهو لا يسوغ نعت المرشحين لخلافة السيد هاشيموتو بـ«ضعف الكفاءة»، على رغم زعم بعضهم، ومنهم الخليفة المنتخب. والحق أن بعض الصحافة الأميركية إنما كان يردد آراء بعض الصحافة اليابانية.

فذهبت صحيفة رجال الأعمال «نيهون كايزاي»، على ما نقلت بعض الصحف الأوروبية، الى أن السيد كاجيياما، منافس أوبوشي الأول، هو مرشح أوساط «الأسواق» والمصالح الاقتصادية الكبيرة. وزعمت الصحيفة نفسها ان المنافس الخاسر الاخر، السيد كويزومي، هو المرشح الشعبي، قياساً على الاثنين الآخرين. أما المرشح الثالث، والفائز، السيد أوبوشي نفسه، فهو مرشح كتل الحزب الاكثري وعصبياته. ومعنى هذا التصنيف، إذا صح، أن فوز رئيس الحكومة الجديد بمنصبه إنما هو قرينة على قوة الجهاز الحزبي والانتخابي وتقدمه على المصالح الاقتصادية نفسها في قلب ثاني قوة اقتصادية عالمية.

ولا يبرئ، ما ذهبت اليه صحيفة رجال الأعمال اليابانيين، ولا قول السيد أوبوشي في نفسه، «التعالي الأميركي». لكن الملاحظة المزدوجة، والمتفقة، لا تشفي المراقبين الاقتصاديين، والسيد الآن، غرينسبان حاكم الاحتياط الفيديرالي الأميركي ليس أقلهم شأناً، من القلق جراء الأزمة اليابانية المتمادية غداة سنة تقريباً على بدايات الأزمة الآسيوية. فعلى رغم اجماع المراقبين، أو ما يشبه اجماعهم، على أن الأزمة اليابانية مختلفة اختلافاً عميقاً عن الأزمات الآسيوية الأخرى (المتباينة بدورها)، وتضرب جسماً متماسكاً بلغ مرتبة من النمو تفرض عليه تغيير موازينه (انغلاقه، ضعف توزيعه، «عائليته»، ريعيته)، يحظر الطاقم السياسي الحاكم، وضعف تجديده، باهتمام متعاظم، ويعزى اليه إحجام اليابان، منذ انفجار «فقاعة المضاربة» في أوائل العقد الجاري عن تصفية إرث علاقاته الاجتماعية ومعوقاتها (بعد أن رعت السبق الياباني طوال أربعة عقود).

والسيد أوبوشي يكاد يكون موجزاً عن العلاقات الاجتماعية والسياسية هذه. فهو برلماني قديم وورث، منذ كان في السادسة والعشرين من عمره، أي قبل خمسة وثلاثين سنة، المقعد النيابي عن والده. وشأن رئيس الحكومة الياباني الأخير هو شأن ربع النواب الخمسمئة الذين يعدهم المجلس النيابي (أو «الحجرة المنخفضة»، على ما كان مجلس العموم، على خلاف مجلس الشيوخ، يدعى ويسمى). وما زال ناخبو «المناطق»، البعيدين عن المدن الكبيرة وطبقاتها الوسطى ومن مشاغلها المتصلة بالأطر الاقتصادية الجامعة، ترجح كفتهم في انتداب السياسيين الى المجلسين. والحزب الليبرالي – الديموقراطي، وهو الحزب الحاكم منذ نصف قرن تقريباً باستثناء أشهر قليلة، هو تحالف كتل محلية وأسرية يتزعم الكتلة منها أحد الأعيان الذي غالباً ما يتوج زعامته برئاسة الحزب، أي برئاسة الوزارة، لبعض الوقت.

والسيد أوبوشي يتعهد كتلة رئيس الوزراء الأسبق، تاكيشيتا، أكبر كتل، أو «أسر»، الحزب الليبرالي – الديموقراطي. وقضى ما سبق من عمله السياسي والنيابي، المبكر والمديد، يتقلب بين مناصب وزارية ثانوية. ولعل «ألمع» منصب تولاه، قبل أقل من عقد بقليل، هو منصب الناطق باسم الحكومة. فتولى باسم الحكومة، الإعلان عن اسم الامبراطور الجديد، خليفة هيروهيتو، على شاشات التلفزيون. وأوكلت اليه حقيبة «الشؤون العامة»، وحقيبة التنسيق الإداري. وكان، من قبل، نائباً لوزير البريد والاتصالات.

وتتفق صدارة السيد أوبوشي السياسية، اليوم، مع حاجة اليابان الى تجديد حياة سياسية ما زالت ترزح تحت وطأة التمثيل المحلي الضيق. وليست مصاعب دخول اليابان طوراً اقتصادياً جديداً تدعوها الى دخوله، والتعجيل فيه، أعراض انكماش الاستهلاك، وتعاظم الادخار، وضخامة الديون الفاسدة (وليس



«الصعبة» فحسب، كما يقول الكويتيون)، وهرم السكان، وشراسة المنافسة الآسيوية بعد تخفيض سعر العملات - ليس هذه المصاعب وحدها هي التي تتحدى الحياة السياسية اليابانية. فثمة العزوف عن المشاركة السياسية، أو المشاركة في طرق أخرى غير الاقتراع. وثمة اقبال النساء على المشاركة العامة وطرحهن مشكلات وقضايا لم تعتد الأجهزة التقليدية على تلقفها واستيعابها ومعالجتها.

والى هذا ثمة القضايا الاقليمية الكبيرة، وأولها قضية العلاقات الأميركية - الصينية المتجددة، وقضية القوى الذرية الجديدة بجنوب أسيا. والقضية الأولى قد تستبق انعطافاً في السياسة الأميركية، ينذر بانقلاب دور اليابان، وهي ركن استقرار جنوب شرق أسيا منذ عقود. فإذا اهتز الركن وجب صوغ أركان جديدة لاستقرار لا يتفق مع مطامع الصين القومية ولا مع مزاعمها الاقتصادية والإيديولوجية.

أما القضية الثانية فتضعف مفعول المظلة النووية الأميركية على نحو حاد. وقد تدعو الى تجديد السؤال عن التزام اليابان القبول بتجريد نفسها من السلاح الذري. وهذا الالتزام موضع اجماع وطني وشعبي. فإذا جمعت المسائل السياسية الى ملاحظات مؤشر «موديز» على الدين الياباني (وهي ملاحظات لم تأخذ بها الأسواق على نحو ما لم تأخذ بانتخاب السيد أوبوشي!) - وهي مؤشر على أسوأ الاحتمالات وليس على الوقائع - بدا كاهل رئيس الحكومة الجديد ضعيفاً عن احتمالها. لكن الكاهل الياباني أقوى بكثير.

وضاح شرارة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٨ / ١٩٩٨

طوكيو اكدت وزارة المالية اليابانية زيادة فائض الميزان التجاري بنسبة ٢٧ ٪ في يونيو الماضي مقارنة بنفس الشهر من عام ٩٧ .
سجل فائض الميزان التجاري ١,٢٢ تريليون ين مسجلا زيادة للشهر الخامس عشر علي التوالي .



الحكومة اليابانية تتعهد بالإسراع فى الاصلاح الاقتصادى

أوبوتشى يؤكد لكلينتون اعتزامه خفض ٤٠ مليار دولار من الضرائب

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقي - وكالات الانباء - تعهد الوزراء اليابانيون الذين تم اختيارهم في الحكومة الجديدة برئاسة كيزو أوبوتشى أمس بالعمل على الإسراع فى عملية الاصلاح الاقتصاد الوطني.

وصرح هيرومو نوناكا سكرتير مجلس الوزراء بأن الحكومة الجديدة وضعت على رأس قائمة أولوياتها تنفيذ خفض الضرائب وتقديم مشروع قانون إلى البرلمان مع بدء دورته المقبلة لوقف القانون الحالى الذى يقيد الخيارات المطروحة أمام الحكومة لمواجهة العجز المالي، فضلا عن اعتزامها إنشاء بنك جديد يعمل كجسر بين باقى المؤسسات المالية ويكون هدفه المساعدة في تخفيف الأزمة التى تواجهها البنوك اليابانية.

ومن جانبه أبدى رئيس وزراء اليابان الجديد استعداده الجاد للجوء إلى الخيارات الصعبة اللازمة لإنهاء حالة الركود الاقتصادى التى تعانى منه البلاد.

وأبلغ اوبوتشى الرئيس الأمريكى بيل كلينتون - فى اتصال هاتفى جرى بينهما - انه سيتخلى عن السياسة المالية التى انتهجها سلفه وسيخفض الضرائب بمقدار اربعين مليار دولار على الأقل. وأكد أوبوتشي للرئيس الأمريكى أن معالجة الاقتصاد يمثل أولى أولوياته وأشار إلى أن كلينتون وأوبوتشي اتفقا على أن يبقى وزير المالية الامريكى روبرت روبن على اتصال وثيق بوزير المالية اليابانى الجديد كيتشى ميزاوا الذى كان رئيسا لوزراء اليابان فى السابق الذى يتمتع بخبرة طويلة فى مجال الاقتصاد الدولي.

ومن المتوقع أن يلتقى كلينتون وأوبوتشي خلال شهر سبتمبر المقبل على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك.

ونقلت وكالة أنباء «كيودو» اليابانية عن يوشيرو مورى السكرتير العام للحزب الليبرالى الديمقراطي الحاكم قوله انه يتعين على الحكومة الجديدة تحقيق معدل نمو اقتصادى يبلغ ٢ ٪ للتغلب على ركودها الاقتصادى، غير أن تاتيشى ساكايا المدير العام الجديد لوكالة التخطيط الاقتصادى اليابانية حذر من أن الاقتصاد اليابانى قد يتجه للركود مرة أخرى بعد انكماش بلغت نسبته ٧ ٪ خلال السنة المالية ١٩٩٧.

من جانب أخر اظهر استطلاع للرأى العام اليابانى أن ٣٣٪ فقط يؤيدون حكومة أوبوتشي الجديد. وهى أقل نسبة تأييد تحصل عليها حكومة يابانية عقب فترة وجيزة من تشكيلها منذ مطلع السبعينيات.

وأشار الاستطلاع الذى أجرته صحيفة «يوميورى شيمبون» إلى أن ٥٢٪ لايؤيدون حكم أوبوتشى، كما أعرب ٦٥٪ عن اعتقادهم بعدم قدرة الحكومة اليابانية الحالية على اخراج البلاد من أزمتها الراهنة.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٨

الحكومة اليابانية تتخذ مواقف دفاعية في مواجهة أعلى نسبة رفض شعبي لسياساتها

طوكيو ـ محمد ابراهيم الدسوقي ـ هونج كونج ـ وكالات الأنباء ـ اتخذت الحكومة اليابانية الجديدة موقفا دفاعيا أمس في مواجهة أعلى نسبة رفض شعبي عكستها استطلاعات الرأي التي أوضحت أن ٤٧٪ لا يؤيدون الحكومة التي لم يمض على تشكيلها الا أيام قليلة. وذكرت صحيفة اساهي شيمون، التي أجرت الاستطلاع أن النتيجة تمثل أعلى نسبة سلبية لشعبية حكومة يابانية تسجلها الصحيفة منذ أن بدأت استطلاعاتها في عام ١٩٥٥.

ولايعتقد سوى ١١٪ ممن شملهم الاستطلاع وعددهم ١٧٥٠ شخصا أن بامكان الحكومة تحقيق تقدم سريع في الأوضاع الاقتصادية في ظل قيادة كيزو أوبوتشي بينما طالب ٥٠٪ مجلس النواب بالدعوة الى اجراء انتخابات عامة مبكرة وتضاءلت الفجوة بين شعبية الحزب الليبرالي الديمقراطي الى ٢٣٪ مقابل ٢٠٪ للحزب الديمقراطي بقيادة ناوتوكان.

في محاولتها للتخفيف من الأثر السلبي لاستطلاعات الرأي تعهد هيدومو نواكا المتحدث الرسمي باسم الحكومة باجراء خفض دائم للضرائب وقال إن الحكومة ستسرع باصدار التشريعات اللازمة لمواجهة أزمة تراكم الديون المصرفية ومن المتوقع أن يوضح أوبوتشي برنامج حكومته في خطاب يلقيه أمام الدورة الاستثنائية لمجلس البرلمان يوم الجمعة المقبل.

ووسط حالة الشكوك التي تراود المتعاملين بشأن امكان تخطي اليابان مرحلة الركود العميقة بسرعة هبط مؤشر نيكي للأسهم اليابانية بنحو ٨٩ ٢١٣ نقطة أي بنسبة ٣١ . ١٪ كما هبط سعر الين الى معدل ٦٤ ١٤٥ ين للدولار الأمريكي ومثل ذلك أدنى سعر للدولار منذ ٧ أسابيع، وترتب على ذلك سلسلة من اتجاهات الهبوط للعملات والبورصات الأسيوية كان أكثرها في هونج كونج فقد انخفض موشر هانج سينج بنسبة ٥ . ١٤٪ تأثرا بالهبوط في بورصة وول ستريت وطوكيو وكذلك بعد اعلان عن هبوط شديد في أرباح بنك اتش اس بي سي، التي تمثل اسمه ٣٠٪ من التعاملات في البورصة وقد اعترف البنك بهبوط أرباحه الصامتة بنسبة ١٦٪ الى ٤٠ ٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام الحالي.



المصدر : المســـاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٨

المحالون للمعاش.. مشكلة كبرى للشركات اليابانية!!

٤٢٨ مليار دولار عجزاً.. بسبب طول العمر..!!

مشروع جديد للخروج من الأزمة.. بإعفاء المستحقات من الضرائب

تواجه الشركات اليابانية ازمة من نوع جديد ينظر اليها الخبراء على انها قنبلةموقوتة يصعب التعامل معها وتتلخص الازمة ببساطة فى ارتفاع اعداد المحالين للمعاش وصعوبة توفير المعاشات الشهرية وخاصة فى قطاع البنوك الذى بدات تهدده الازمة قبل غيره من القطاعات الاخرى وسوف تعاني الشركات اليابانية من عجز قدره ٦٠ تريليون ين (٤٢٨ مليار دولار) لتغطية نفقات المعاشات طبقاً للتقديرات التى اعلنها معهد دايوا للبحوث.

محمــد غـــزلان

وهذا الرقم المفزع الذى أعلنه معهد البحوث يعتبر ضعف التقديرات السابقة التى اعلنتها مراكز بحثية مماثلة ويمثل الرقم المطلوب ٧٥٪ من ميزانية اليابان السنوية والسبب كما تقول وكالة رويتر للانباء فى تقرير لها من العاصمة طوكيو يعود الى ارتقاع اعمار السكان فى اليابان والتى توصف بانها امه من كبار السن حيث تشير التوقعات ان اكثر من ربع السكان سيصبح فوق الخامسة والستين من العمر بحلول عام ٢٠٢٥ومع الكساد الاقتصادى وخمول سوق الاوراق المالية وانخفاض معدلات الفائدة البنكية ستعجز الشركات الكبرى عن توفير السيولة اللازمة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه عمالها.

ويعتبر المجتمع اليابانى واحداً من اعلى المجتمعات العالمية المسنة وذلك يرجع

الى الرعاية الصحية المتميزة والتى تساهم فى اطالة متوسطات الاعمار فى الوقت الذى تصل فيه نسبة الخصوبة ومعدلات المواليد الى معدل منخفض حيث سجلت الاحصائيات انخفاضا فى معدل المواليد بلغ ١,٣٩ طفل لكل اسرة.

كما اعتاد اليابانيون قضاء عمرهم كله فى خدمة شركة واحدة املاً فى الحصول على مستحقاتهم دفعة واحدة بعد انتهاء الخدمة مما يمثل مشكلة صعبة امام هذه الشركات لم تجد لها حلاً جذرياً لها قبل تفاقم الوضع. وقد ذكر معهد دايوا للبحوث ان جزءاً من المشكلة يعود للسرية البالغة التى تتعامل بها الشركات الكبرى مع صناديق المعاشات وكيفية استثمار اموالها ومن المنتظر ان تاخذ القضية

شكلاً جديداً ابتداء من عام ٢٠٠٠.

ومع قدوم العام المالى الجديد فى ابريل من عام ٢٠٠٠سيتم اصدار تشريع جديد ولوائح تنظيمية تجبر الشركات على اعلان القيمة السوقية لاصول صناديق المعاشات خاصة وان عجز صندوق المعاشات تتجاهله الشركات الكبرى في ميزانياتها وهذا التشريع الجديد سيلزم مثل هذه الشركات بضرورة اعلان حجم العجز ايضا فى ميزانيتها وهذا مايؤكده شينجى واتاناب من مركز نيكو لبحوث المعاشات.

ورغم اهمية اعلان حقيقة وقيمة اصول صناديق المعاشات الا ان ذلك لايعتبر حلاً للمشكلة المزمنة وتقوم الشركات حالياً بدراسة مشروعات بديلة، منها على سبيل المثال تحويل نظام المعاشات من برنامج مايسمى «معاش العمر كله» الى برنامج اخر يضمن دخلاً سنوياً بعد الاحالة الى التقاعد على ان يتسلم المتقاعد جزءا معيناً من قيمة المعاش لادارة شئونه الخاصة ويتسلم الباقى على اقساط اما سنوية او شهرية وهذا النظام الاخير متبع فى العديد من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية.

● بالرغم من ان الاخذ بالنظام الامريكى قد يتعارض مع العقلية اليابانية التقليدية الا انه قد يعطى فرصة للشركات ببحث افضل الطرق لتسوية عجزها المالى وهذه الفكرة يؤيدها بشدة

الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم الا ان تطبيقها يتطلب تغييراً تشريعياً فى مجال الضرائب معاقد يشجع العاملين على تجنب استلام الاموال نقداً.. وفى ظل الظروف الاقتصادية الحالية يصعب الدخول فى هذه المتاهة الجديدة.

وقد قدم عدد من نواب الحزب الليبرالى الحاكم مجموعة من الاقتراحات بخصوص هذه الازمة الجديدة بهدف تشجيع العاملين على قبول البرنامج الجديد للمعاشات مع جعل الاقساط السنوية او الشهرية غير خاضعة للضرائب الى حين وتعتبر المعاملة الضريبية المميزة لهذا المشروع من اهم عوامل نجاحه كما يؤكد المحللون كما انه يشجع فى الوقت ذاته على تخفيض معدلات الانفاق واستثمار صناديق المعاشات باساليب جديدة تحقق اعلى ربحية وتؤكد الاوساط السياسية اليابانية دعم رئيس الوزراء اليابانى الجديد كيز اوبوتشى لهذه الخطة والتى تسمح لكافة الشركات اليابانية بمعالجة عجز صناديق المعاشات الخاصة بها.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٨

الأمريكيون لاينامون خوفا من العدوى

تهاوى العملاق اليابانى تحت الضربات الا[illegible]ديـة بفعل فـاعل!

فى النصف الثانى من الثمانينيات بلغت اليابان ذروة صعودها الاقتصادى، وهددت شركاتها بابتلاع الأسواق العالمية، وارتفعت الأصوات المذعورة تطالب باحتواء العملاق الآسيوى، ولم يكد يمر عقد واحد على هذا الصعود الصاروخى حتى منى الاقتصاد اليابانى بانتكاسة هائلة يمكن أن تعود به إلى أوضاع ما بعد الحرب العالمية. هل كانت الانتكاسة مجرد صدى للانهيار الاقتصادى الذى اجتاح دول الجوار الشرق اسيوية؟ أم أنها جاءت «بفعل فاعل» فى إطار تخطيط طويل الأمد لاحتواء اليابان؟.

كانت الولايات المتحدة هى أكثر الدول اهتماما باليابان سواء فى مرحلة صعودها التى أصابتها بنوبة قلق من ذلك المنافس الشرس، أو فى مرحلة الانتكاسة التى تنذر بتسرب تداعيات خطيرة إلى السوق التجارية العالمية. لذلك اهتم الإعلام الأمريكى برصد تطورات الوضع الاقتصادى اليابانى التى حولت كثيرا من الشركات من الازدهار إلى الإفلاس، ونزلت بكثير من اليابانيين من الثراء إلى الفقر. واهتم كذلك باستقصاء أسباب الانهيار التى تراكمت خلال عقد التسعينيات أو «العقد المفقود» كما تسميه مجلة «النيوزويك» فى تقرير تفصيلى عن يابان ما بعد الانهيار.

قالت المجلة: إن الذاكرة لاتعى حادثة سقوط دولة ما.. ذلك السقوط المدوى السريع الذى منيت به اليابان، لقد بدت اليابان كقوة اقتصادية ذات مسار متصاعد لايمكن إيقافه وكانت شركاتها فى أواخر الثمانينيات قوة عالمية ضاربة تكتسح بلا شفقة الفوائض التجارية من باقى دول العالم (ومن الولايات المتحدة خصوصا)، كانت اليابان تبدو قوة طاغية لدرجة استدعت حتمية احتوائها كما جاء فى مقالة شديدة التأثير نشرها الكاتب الأمريكى جيمس فولوز عام ١٩٨٩، وبعد عقد تقريبا تحتاج اليابان حقا للاحتواء ولكن الهدف منه هو منعها من تصدير حالة الذعر من الانكماش والركود الذى تعانيه إلى باقى دول العالم.

الآن –كما تقول المجلة– تبدو فائضاتها التجارية الهائلة كعرض إضافى لمرض قاتل، يمكن لنظامها المالى المنهار أن ينشر عدواه فى كل مكان، وهذا ما يجعل الوزير الأمريكى روبرت روبن وفريق مساعديه لاينامون الليل حتى أكثر مما يعلنون عنه، ومنذ ستة أسابيع فقط انهار الين– الذى كان عظيم القوة يوما– انهيارا لاحدود له وكان ذلك تصويتا ضخما ومرعبا بعدم الثقة فى الاقتصاد اليابانى، ووجهت أجراس إنذار لواشنطن أن روبن قد تخلى عن سياسة الدولة المتعلقة بترك أسواق العملات وشأنها ، وتدخل هو ونظراؤه اليابانيون لإنقاذ الين.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٨

الاقتصاد يزداد سوءا

إن الوضع المحفوف بالمخاطر للاقتصاد اليابانى كما تقول المجلة، والعقوبة التى حلت برئيس الوزراء السابق «روتارهاشيموتو» فى الانتخابات الأخيرة، والبيروقراطية المزمنة المثبطة للهمة التى قال عنها مسئول أمريكى إنها مازالت فى حالة إنكار عميق لعمق المشكلات اليابانية: كل ذلك يشكل العناوين الرئيسية عن اليابان والتى لايمكن أن تكون أشد تناقضا لما كانت عليه العناوين فى نهاية الثمانينيات.

فأجراس الإنذار مهمة فى تحليل المجلة، لكنها قد تكون مضللة، لأنها تعتم على مسألة مهمة! هى التأثير المحبط الذى تركه العقد المفقود على اليابانيين أنفسهم،

ومدى ارتباط ذلك الجانب النفسي على ما يجرى فى اليابان الآن من مخاطر. فالأمة التى بلغت ثقتها بنفسها القمة منذ عشر سنوات فقط حتى كاد يعيبها الغرور، تقف الآن فى وضع دفاعي ذليل، ويتساءل اليابانيون أين ذهبت الأيام الحلوة؟ ويعلمون فى داخلهم أنها لن تعود قريبا، ويخشى المستهلكون اليابانيون من أن يزداد الاقتصاد سوءا، لذلك فهم يوفرون أكثر مما ينفقون، والاقتصاد يزداد بالفعل سوءا بسبب تزايد حالات الإفلاس إلى أرقام قياسية، ولعل أعظم مهمة تواجه الدولة الآن هى كيفية السيطرة على هذه الحالة النفسية العميقة، ولاتتوقع المجلة أن تتم تلك المهمة بسهولة، فتأثير العقد المفقود منتشر بوضوح بين صغار رجال الأعمال، وأصحاب الرواتب فى الشركات الكبرى، وربات البيوت وحتى بين كبار المسئولين بالدولة من ذوى الحلل الرمادية الذين كان من الصعب قبل عقد مضى أن يرتكبوا خطأ واحدا ومن الواضح أنه من الصعب الآن أن يفعلوا شيئا واحدا صوابا، والروح التى تحرك فى النهاية الاقتصادات الرأسمالية مفتقدة اليوم فى اليابان.

أما سبب افتقاد هذه الروح فيذكره أحد رجال الأعمال الذى رفض ذكر اسمه الحقيقى قائلا: إن عدداً كبيراً من رجال الأعمال المجتهدين مثله رأوا مشروعاتهم تزروها الرياح، ولم يفق أغلبهم من التجربة الأليمة بينما أكثر منهم سيتعرضون لها سريعا، لقد عمل رجل الأعمال هذا الذى تخير اسم سوزوكى للتعبير عن نفسه فى شركتين قبل أن ينشيء مشروعه الخاص عام ١٩٨٥، وكان اختياره للوقت ممتازا. فبفضل الطفرة فى البناء والاعتمادات الرخيصة وارتفاع أسعار الأراضى كان سوزوكى يعمل أكثر من طاقته، وعندما وصل الأمر إلى قمة الازدهار كانت شركته تتعاقد مع ست شركات أخرى من الباطن، ولكن مع انحسار الطفرة أوقعته إحدى هذه الشركات فى مشكلة، ففى عام ١٩٩٢ احتاج أحد المقاولين من الباطن إلى قرض ليستمر فى العمل فأقرضه سوزوكى ٢ مليون ين كانا يمثلان الجانب الأكبر من ثروته.

وكان اعتقاده أنه سيواصل التعامل مع هذا الرجل ومن ثم سيستعيد ماله، لكن المقترض مات فى حادث وفى الشهر نفسه أفلست إحدى الشركات التى يقترض منها سوزوكى. وفى ذلك الوقت كانت ظاهرة البنوك «غير البنكية» تنتشر بفعل الاقتصاد البالونى، وكانت تقرض الشركات المضاربة فى الأملاك والبورصات بكل حرية، وعندما تهاوت هذه الأسواق فى التسعينيات وجدت البنوك غير البنكية- ومنها بنك ينشيكى- نفسها فى أزمة عميقة، بينما كان سوزوكى مدينا لها بحوالى ١٨ مليون ين واجبة السداد، ومن ثم اضطر إلى إعلان إفلاسه فى ١٩٩٥.

ولأن الإفلاس فى اليابان مجلبة للعار فقد فكر سوزوكى فى الانتحار لولا زوجته التى منعته من ذلك، لكنه -وغيره من المفلسين- لم تعد حياته كما كانت، فقد أصيب



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٨

بالقرحة ويحاول جمع المال بشتى الطرق لسداد ديونه، وأقلع عن التدخين ليوفر عشرين دولارا أسبوعيا أما زوجته فتستيقظ فى الخامسة صباحا لجمع بعض الخضراوات من الحقول القريبة.

ويمكن ضرب حالة سوزوكي فى عشرة آلاف لمعرفة حجم الفشل والإفلاس خلال الأشهر الستة فقط من هذا العام، ومنذ عام ١٩٩١ صفى ١١٠ آلاف مشروع صغير. بينما يتوقع الاقتصاديون أن يلقى ٢٥ ألف شركة المصير نفسه العام المقبل، وتقول المجلة إن تصور حجم الفوضى البنكية لليابان يعنى الرجوع إلى المزيد من القروض كالتى قدمها بنك نيشيكى لسوزوكي وتسببت فى إفلاسه، ورغم الأزمة الخانقة فإن المسئولين اليابانيين ينكرونها وينكرون أن اليابان تمر بدوامة من الركود والانكماش.

صحيح أنه ليس كل الشركات اليابانية قد انهارت ومازال بعضها ينافس بقوة فى الأسواق العالمية، لكن الحفاظ على هذا الوضع فى ظروف التسعينيات سبب المزيد من المشكلات للاقتصاد الياباني. كما أن اليابان خسرت فى المدة من ٩٠-١٩٩٧، ما مجموعه ٦٣٠ ألف وظيفة تصنيعية. والفارق بين اليابان والولايات المتحدة من وجهة نظر المجلة أن الولايات المتحدة ذات اقتصاد مرن ومنظم وقادر على المنافسة إلى أبعد الحدود. وينطبق ذلك على مجال الخدمات الاقتصادية كما ينطبق على التصنيع، ولذلك وجد الكثيرون من العاملين الذين استغنت عنهم الشركات الصناعية وظائف فى مجال الخدمات الاقتصادية، ولكن الوضع ليس هكذا فى اليابان، فقد كان السبب الرئيسى لقدرة الشركات على المنافسة فى السوق العالمية هو تنافسها داخل اليابان، أما مجال الخدمات فقد ظل بعيدا وهذه مشكلة كبرى.

هل تلام الحكومة اليابانية؟ تجيب «النيوزويك» أنه على مدى العقد المفقود تعهدت الحكومة بتنظيم اقتصادها ورفع قبضة البيروقرطية، وقد اتخذت بالفعل خطوات مؤثرة فى مجال الاتصالات مثلا، وفى المجال المالى الآن حيث تقول اليابان إنها ملتزمة بالإصلاحات التى من شأنها أن تفتح الأسواق أمام الشركات الأجنبية، لكن هذا اللغو الكثير لم يترجم إلى أفعال فى الواقع.

لقد بدات الدلائل -منذ مطلع التسعينيات- على أن الامور لاتسير على ما يرام فى اليابان وأن زئير سنوات الثمانينيات وغرورها قد تحولا إلى شيء مختلف تماما، وقد لمسها بعض الصحفيين الذين حضروا احتفالا لشخصية اقتصادية يابانية بمناسبة صدور كتاب له عن الاقتصاد اليابانى مقارنة بالاقتصاد الامريكى الذى كان وقتها يحاول التعافى من حالة الركود، والمفارقة أنه بعد ذلك بخمس سنوات نجح الاقتصاد الأمريكى فى التعافى بينما انفجر البالون الاقتصادى اليابانى.

منى ياسين



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/ ٨/ ١٩٩٨

الحكومة اليابانية الجديدة تحذر من تهاوي «الين»

اتخذت الحكومة اليابانية الجديدة موقفا هجوميا امس الثلاثاء لحماية الين المتهاوى محذرة الاسواق المالية العالمية من تدخل البنك المركزى.

ففى الوقت الذى اظهرت فيه استطلاعات الرأى تدنى شعبية الحكومة الجديدة برئاسة كيزو اوبوتشى الى مستويات قياسية بعد اربعة ايام فقط من توليها السلطة وجه وزراء المجموعة الاقتصادية ومن بينهم وزير المالية كيشى ميازاوا رسالة واضحة بان ضعف الين ليس لمصلحة اليابان او العالم.

وفى اعقاب يوم من التذبذب الشديد فى سعر الين رتب كل من اوبوتشى وميازاوا للاجتماع بالسفير الامريكى توماس فولى.

قال ميازاوا ان الاسواق اساءت تفسيرتصريحات ادلى بها الاسبوع الماضى على انها تعنى ان التدخل فى السوق امر غير ضرورى.

اكد انه من المحتم علينا كمؤسسات مالية ان نتدخل فى اسواق العملات الاجنبية حتى نواجه التحركات التجريبية فى الاسواق فى مؤتمرات صحفية منفصلة ايد رئيس وكالة التخطيط الاقتصادى اليابانى تايتشى ساكايا ووزير التجارة كاورو يوسانو ما قاله ميازاوا .

قال يوسانو ان من الطبيعي ان تلجا الدول الى التدخل المشترك عندما تتعرض احدى العملات لهجوم مضاربين.

اضاف انها المصلحة المشتركة للاقتصاد العالمى.

قال ساكايا من جانبه ان المزيد من ضعف الين لن يكون فى صالح اليابان او العالم لانه سيحدث خللا تجاريا وربما يزيد من تدفق رؤوس الاموال اليابانية الى الخارج.

سجل الدولار اعلى مستوى له امام الين اليابانى فى نيويورك امس الاول الاثنين عند 145,89 ين مما يعكس عدم ثقة الاسواق فى قدرة الحكومة الجديدة على احياء الاقتصاد اليابانى الذى يعانى من الكساد.

اظهرت استطلاعات رأى ضعف التاييد الشعبى لاوبوتشى وحكومته.

جاء فى مسح ان 48 ممن شملهم الاستطلاع قالوا انهم لا يؤيدون اوبوتشى وهى ادنى نسبة تاييد لحكومة جديدة منذ بدء اجراء استطلاعات الرأى عام 1960.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/ ٨/ ١٩٩٧

وزير المال الياباني: سنتدخل في الأسواق لحماية الين

■ طوكيو - رويترز - اتخذت الحكومة اليابانية الجديدة موقفاً هجومياً امس لحماية الين المتهاوي محذرة اسواق المال العالمية من تدخل البنك المركزي.

وقال كييشي ميازاوا وزير المال ان الاسواق أساءت تفسير تصريحات أدلى بها الاسبوع الماضي على انها تعني ان التدخل في السوق أمر غير ضروري.

واضاف: «من المحتم علينا كمؤسسات مالية ان نتدخل في اسواق العملات الاجنبية حتى نواجه التحركات التخريبية في الاسواق».

وارتفع الدولار مقابل الين الى اعلى مستوى منذ سبعة اسابيع، وسجل ١٤٦,٠٥ ين في التعاملات المبكرة في طوكيو امس، ثم هبط الى ١٤٤,٢٠ ين قبل ان ينتعش من جديد بعد الظهر.

واغلق الدولار على ١٤٤,٨٥/١٤٤,٩٥ ين بالمقارنة مع سعر الاغلاق في نيويورك الليلة الماضية على ١٤٥,٨٠ ين.

وقال وسطاء ان الاسهم في بورصة طوكيو للاوراق المالية اغلقت امس منخفضة، اذ أدى الانخفاض الحاد للين في نهاية التعاملات الى تزايد التوقعات المتشائمة.

وانخفض مؤشر «نيكاي» ١٤١,٥ نقطة او ٠,٨٨ في المئة الى ١٦٠٢٣,٥٨ نقطة.



المصدر : الكفـاح العـربـى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧

«تويوتا» تدعو حكومة اليابان الجديدة لحل مشكلة القروض المتعثرة بسرعة

دعا هيروشي أوكودا رئيس شركة تويوتا موتور كورب أمس أنه يتعين على الحكومة اليابانية أن تجد حلاً سريعاً لمشكلة القروض المتعثرة حتى تتجنب احتمال اثارة انخفاضات في أسواق الأسهم العالمية.

وأضاف ان التأخر في معالجة مشكلة القروض قد يأتي على حساب صدقية الين التي قد تثير بدورها مشكلات للعملات الاسيوية بما في ذلك تخفيض قيمة عملتي هونغ كونغ والصين.

وتابع: «هناك احتمال ان تثير اليابان ازمة مالية عالمية تتمثل في انخفاضات حادة في أسعار الأسهم تشمل أسواق أوروبا والولايات المتحدة. ولتجنب ذلك تعتبر معالجة مشكلة القروض المتعثرة مهمة ملحة». ولكنه أعرب عن شكوكه في ما اذا كان استخدام الأموال العامة في انقاذ القطاع المصرفي سيدعم الاقتصاد.

وقال أوكودا «اذا لم تكن المصارف اليابانية قادرة فعلاً على المنافسة فإنه يتعين عليها دعوة مديرين أجانب أكفياء ويتعين على الادارات العليا في المصارف بذل ما في وسعها لإجراء عمليات اعادة هيكلة جذرية».

وأضاف: «اذا لم يحدث ذلك فإنها لن تكسب دعم دافعي الضرائب أو تضمن استقراراً طويل الأجل للنظام المالي». وأشار الى أنه من الاجراءات الاقتصادية المهمة التي يتعين على الحكومة اتخاذها الآن اجراء خفض دائم في ضرائب الشركات والدخل. ومثل هذا الخفض سيدعم الطلب على السيارات والمساكن والتي ستدعم بدورها الصناعات ذات الصلة بها.

وحث أوكودا الحكومة على اجراء اصلاحات ادارية واجتماعية واتخاذ خطوات لضمان الأمان الوظيفي والمساعدة في تبديد مخاوف الرأي العام بشأن المستقبل. (رويترز)



أوبوتشي يقرر خفض الضرائب في اليابان لتشجيع الاصلاح المالي بهدف الانتعاش

هيروشيما - قال رئيس الوزراء الياباني كيزو أوبوتشي أمس ان الخفض الضريبي الذي وعد بتنفيذه ستختلف نسبته وفقاً للشرائح الضريبية للفئات المختلفة.

وفي مؤتمر صحفي أجراه خلال زيارة لغرب اليابان في ذكرى مرور ٥٣ عاماً على إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما قال أوبوتشي انه سيطلب من البرلمان الموافقة على خفض ضريبي قيمته أكثر من ستة تريليونات ين (٤١,٣ مليار دولار).

وأضاف أوبوتشي دون تحديد الفئات التي ستستفيد من ذلك «أعتقد أن الخفض الشامل هو المبدأ العام لكن يتعين أن نأخذ في الاعتبار الفئات ذات الشرائح الضريبية التي تعاني بدرجة أكبر».

وقال أوبوتشي في وقت سابق ان الخفض الضريبي يهدف كذلك لمساعدة أصحاب الدخول المتوسطة الذين يحصلون على ٧ ملايين ين سنوياً.

وأشار الى انه سيطرح تشريعاً في الجلسة التالية للبرلمان المتوقع ان تبدأ في كانون الثاني بتعليق العمل بقانون الاصلاح المالي من أجل توفير الأموال اللازمة لإجراء الخفض الضريبي.

وقال «الفكرة الأساسية هي تشجيع الاصلاح المالي لكن يتعين علينا تركيز جهودنا على الانتعاش الاقتصادي لذلك أرغب في تعليق العمل بقانون الاصلاح المالي في الوقت الراهن». (رويترز)



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧

بعد استقالة هاشيموتو وتولي اوبوتشي

اليابان تلجأ الى السياسة لحل مشكلتها الاقتصادية

استقالة رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو فتحت الازمة الاقتصادية اليابانية على السياسة، رغم انّ المراقبين المختصين كانوا يرون ان الرجل ذا الشعر الاسود والابتسامة المريحة صاحب الشعبية الواسعة هو الجدير بمعالجة الوضع الياباني برمته سياسة واقتصادا. لكن الين الذي راح ينهار بنسبة قياسية كبيرة، اجتاح شعبية هاشيموتو وكل ما لدى حكومته من خبرات قيل انها وضعت في اساس مشروع اصلاحي كبير للاوضاع الاقتصادية برمتها في اليابان.

من هنا وجدت اميركا نفسها تتدخل، على الاقل بالتصريحات في الوضع الياباني ضاغطة لاصلاحه. ولم ينفع ذلك، فاندفع رئيسها بيل كلينتون نحو الصين باحثا عن مرتكزات لاقتصاد اميركا الذي هددته ازمة دول جنوب شرق اسيا، ومعها الازمة اليابانية. وكان كلينتون يجول في الصين لكن عينه وقلبه على اليابان ومعها علها تجتاز محنتها الصعبة باصلاحات هاشيموتو، وهو ما لم يحدث.

وهاشيموتو صاحب تراث عريق هو وحزبه الليبيرالي الديمقراطي. بقي في سدة الحكم منذ العام ١٩٩٦ يتحرك بكل اتجاه محافظا على اقتصاد بلاده ومركزها واستطاع رغم قصر قامته ان يجعل بلاده تطاول في قامتها دولا كبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ان لم نقل روسيا. وكان بالنسبة لليابان كما كان لها يوشيري ناكلسوني في الثمانينات. وهاشيموتو عرفته واشنطن في اكثر من مجال قويا عنيدا من اجل بلاده وخصوصا في المحادثات التي رافقت حرب التجارة في العام ١٩٩٤. لكنه هوى مع الاقتصاد، في حين هناك من يقول انه جعل الاقتصاد الياباني يهوي فهوى معه.

لكن الازمة اليابانية ليست بعيدة عن الازمة الاسيوية برمتها ولا العالمية، وحاول هاشيموتو الفصل بينها وتحييد بلاده ما امكن، ولكنه فشل. فكان لا بد له من ان يفتح الطريق لغيره.

وكان ابرز المرشحين لخلافته، والذي انتخب مكانه رئيسا للحزب الليبرالي الديمقراطي، وزير الخارجية الياباني كيزو اوبوتشي الذي قال ان اليابان بحاجة الى تقليل عبء الديون المتعثرة او التي يصعب ايفاؤها، كما سبق لـ الحوادث، ان اشارت الى ذلك. وتلك الديون نتجت عن اقتصاد الفقاعة في اواخر الثمانينات عندما زادت اسعار العقارات بشكل جنوني ثم عادت لتتراجع. واكد اوبوتشي انه سيشكل مجلس ستراتيجية اقتصادية يمسك باقتصاد البلاد. ويرى اوبوتشي ان لا بد من خفض الضرائب بمعدل ٤٣ مليار دولار وخفض ضرائب الشركات الى ٤٠ بالمائة، والضرائب على الدخل الى خمسين بالمائة.

وكان منافسه على زعامة الحزب هو سيروكو كاجياما (٧٠ عاما)، بينما اوبوتشي يبلغ عمره (٦٠ عاما). وكاجياما له سمعة كبيرة وجيدة في اسواق المال ولهذا اعتقد ان تتقدم اسهمه على اوبوتشي. وكان جونيتشيرو كويزومي وزير الصحة والرعاية الاجتماعية الياباني قد اعلن انه المرشح الثالث وانه سيبذل جهوده ليصبح رئيس الوزراء المقبل قائلا انه يريد التركيز على الحوافز المالية وخفض الضرائب لتنشيط الاقتصاد. وقال في ورقة، اعلن فيها مقترحاته لتذليل المصاعب الاقتصادية لليابان، انه سيراجع قانون الاصلاح النقدي الذي يقضي بأن تخفض اليابان بمرور الوقت العجز الكبير في الميزانية.

وقال كويزومي في الورقة التي تلاها في المؤتمر: سوف اعطي اولوية للانفاق النقدي الى ان يتم التغلب على الازمة. وبعد ذلك سانفذ الاصلاح النقدي طويل الاجل. لكن اوبوتشي، الذي يوصف بأنه اكثر المرشحين التقليديين صرح بأنه سيبذل قصارى جهده لخلق اقتصاد ياباني قوي واعادة بناء المنطقة الاسيوية المضطربة.

من جانبه شدد نائب وزير الخزانة الاميركي لورانس سمرز على ضرورة ان تواصل اليابان تركيزها على اصلاح قطاعها المالي وجهود حفز اقتصادها. وقال اني اكرر كثيرا من الاشياء التي تحدث فيها وزير الخزانة الاميركي روبرت روبن عن اهمية الاصلاح المالي في اليابان، وضرورة معالجة مشكلات النظام المصرفي واهمية اتخاذ اجراءات قوية ومتواصلة لحفز الاقتصاد والاستمرار في رفع القيود وفتح الاسواق.

وسئل سمرز عن اهمية التغير في زعامة الحزب الديمقراطي الحر الحاكم فاكتفى بالتأكيد على اهمية الاصلاحات الاقتصادية الحاسمة والجارية في



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٨

اليابان. وقال سمرز. يبدو ان تبني سياسة قوية سيكون في مصلحة اليابان ومصلحة آسيا ومصلحة الاقتصاد العالمي.

وكان كلينتون في جولته الاخيرة في الصين ألمح لتحقيق انتصارات اقتصادية لكي يعوض الخلل الكبير الذي تسبب به الوضع الأخير للاقتصاد الياباني فتمكن من توقيع سلسلة من العقود التي بلغت قيمتها المليار ونصف المليار دولار في قطاعات الطيران والطاقة والصناعات الاكترونية والاتصالات وحماية البيئة. وجرى التوقيع في حفل كبير كان يتمنى كلينتون لو انه مع هاشيموتو وليس مع قادة الصين الذين هم شركاء جدد وليسوا حلفاء واصدقاء كما اليابان.

لكن كلينتون لم ينس اليابان في جولته فاعلن في مؤتمر ان الولايات المتحدة اتفقت مع الصين على دعم الاستقرار الاقتصادي وسياسات الاصلاح الاقتصادي في اليابان، واشاد بجهود الصين الرامية الى الحفاظ على قيمة اليوان الصيني على الرغم من الهبوط الحاد في قيمة الين الياباني. وقال ان الصين اظهرت قدرة قيادية وقوة عظيمة بتقديم مساهمة قوية لتحقيق الاستقرار ليس فقط من اجل شعب الصين واقتصاده فقط وانما للمنطقة باسرها وذلك من خلال الحفاظ على قيمة عملتها. لكنني اعتقد ان ما اتفقنا على عمله هو مواصلة فعل كل ما بوسعنا لتعزيز الاستقرار ومساندة السياسات المعمول بها داخل اليابان والتي من شانها استعادة الثقة في الاقتصاد. وفي هذا السياق اكد كلينتون ان العنصر الاساسي في هذا المجال هو اصلاح المؤسسات المالية اليابانية واتخاذ خطوات اخرى لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار في اليابان. وهناك الكثير في هذا الصدد ينبغي ان تفعله حكومة اليابان وشعبها ونحن نستطيع ان نؤيد وندعم ولكن عليهم ان يتخذوا القرارات الصحيحة.

ورغم ان كلينتون اراد ان يوضح اهمية الصين واسواقها بالنسبة لبلاده والاقتصاد العالمي الا انه يعرف جيدا ان الصين ما زالت خارج منظمة التجارة العالمية وان خلافات عميقة ظهرت في هذا المجال خلال زيارة كلينتون للصين. واعلنت الادارة الاميركية في بيان رسمي حول هذا الموضوع ان المفاوضات بشانه مستمرة ورغم بعض التقدم الا ان هناك خلافات يجب حلها. لكنها قالت ان الصين طرحت اقتراحا هو الاول من جانبها ويقضي بفتح سوقها في الاتصالات وانها عدلت خططها بتوفير امكانية دخول محدودة لمقدمي الخدمات المالية الاجنبية. كما ان الصين احرزت تقدما في جهودها لتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة. لكن الادارة الاميركية استدركت فاكدت ان كل تلك الخطوات غير كافية لتهدئة مخاوف واشنطن حيال اقتصاد الصين الذي لا يزال منغلقا الى حد كبير.

وتصر الصين على انها قدمت بالفعل تنازلات كبيرة امام فرصة دخول الشركات الاجنبية الى اسواقها وتقول انها لا يمكنها عمل المزيد الآن لان الاصلاحات الكبيرة الرامية لتحديث اقتصادها تسببت في وجود حالة من عدم اليقين. وتواجه الصين مهمة كبيرة لاصلاح نظام شركاتها الحكومية غير الكفء والذي تسبب في خسارة ملايين الصينيين لوظائفهم.

وترى واشنطن ان من المرجح ان يصل العجز التجاري الاميركي مع الصين الى ستين مليار دولار هذا العام مقارنة مع خمسين مليار دولار في العام الماضي. لكن الصين تصر على ان هذه الارقام تبالغ في قيمة العجز التجاري الحقيقي لان هذه البيانات تستثني الصادرات الاميركية الى هونغ كونغ والتي تتم اعادة تصديرها الى الصين. من هنا عادت الصين والولايات المتحدة لاجراء جولة جديدة من المباحثات التجارية في جنيف، بعد جولة كلينتون التاريخية، للوصول الى نقاط مشتركة في التجاذب التجاري بين الدولتين.

وترى مصادر اقتصادية مختصة ان تراجع قيمة العملة اليابانية زاد الضغوط على التجارة الخارجية للصين لان اليابان تمتص اكثر من ١٧ بالمائة من الصادرات الصينية. من هنا لم يتضح الى اي مدى ستظل الصين صامدة امام الازمة المالية الاسيوية وخصوصا امام ازمة اليابان التي لم يتضح ايضا افق حلها رغم دفعها الى المستوى السياسي الذي شهد استقالة رئيس وزرائها هاشيموتو دون ان يتضح الى اين سيقودها الرئيس الجديد وما هي خططه المستقبلية لانقاذ الين من الانهيار لان ذلك يكاد يهز اسس الاقتصاد الياباني اذا استمر طويلا ويهز معه اقتصادات حليفة له ومن بينها الاقتصاد الاميركي الذي يخشى كلينتون ان يتعاظم تاثير الازمة الاسيوية عليه، لذا يتمنى ان تتمكن اليابان من النهوض عله يتعلق بها وباقتصادها بعيدا عن اسيا التي تفجرت ازمتها حادة لا سيما مع اندونيسيا التي لم يستطع البنك الدولي ولا صندوق النقد الدولي عمل شيء لها.■

طوكيو - «الحوادث»



اليابان تدعو لانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان

بيروت ـ أ.ش.أ:

اكد ماتسوهرو هيوريغويني سفير اليابان في بيروت ان بلاده تبذل جهوداً لايجاد حلول لقضية السلام في الشرق الاوسط التي تمر بمرحلة سلبية. وقال ان المجتمع الدولي مستمر في بذل المساعي وصولاً الى الحل الملائم رغم المصاعب.

جاءت تصريحات السفير الياباني بعد لقائه مع فارس بويز وزير الخارجية اللبناني مساء أمس الأول. وقال انه شرح موقف بلاده الداعم لتطبيق القرار ٤٢٥ الخاص بالانسحاب الاسرائيلي غير المشروط من جنوب لبنان. وقال ان اليابان على اتصال دائم بالولايات المتحدة للتنسيق معاً مشيراً الى ان اليابان لم تجر اى اتصال حتى الآن بالاتحاد الاوروبى او بفرنسا في هذا الصدد.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٨

هيروشيما تحيي الذكري ٥٣ لتفجير أول قنبلة ذرية في العالم

هيروشيما - واشنطن - وكالات الانباء: احيت مدينة هيروشيما اليابانية امس الذكرى الثالثة والخمسين لاول هجوم بالقنبلة الذرية فى العالم بدعاء المواطنين من اجل ضحايا الانفجار الذى سوي المدينة بالارض، ودعا الرئيس الامريكى الاسبق جيمي كارتر والزعيم السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف الى اجراء محادثات تهدف الى ازالة الاسلحة النووية مشيرين الي المخاطر العالمية الجديدة التى اثارتها تجارب الهند وباكستان النووية.

بدأ سكان هيروشيما فى التوافد على حديقة السلام التذكارية قبيل فجر امس لاداء الصلاة والدعاء لضحايا القنبلة التى اسقطتها قاذفة قنابل امريكية على المدينة فى السادس من اغسطس ١٩٤٥ مما ادى الى مقتل ماقدر بنحو مائة واربعين الف شخص بحلول نهاية ذلك العام، شارك فى الاحتفالات كيزو اوبوتشي رئيس الوزراء الباكستانى وتاكاشاى هيراوكا عمدة المدينة وسيد هارث سينج السفير الهندى لدى اليابان ونظيره الباكستانى توقير حسين. والقى اوبوتشي كلمة اعرب فيها عن اسفه البالغ من قيام الهند وباكستان باجراء تجارب نووية فى مايو الماضى، وقال ان الحكومة اليابانية تحث بقوة حكومتى الهند وباكستان على الوقف الفورى للتجارب النووية وعلى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية ومعاهدة حظر الانتشار النووى بدون شروط.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ / ٨ / ١٩٩٨

اكد دور طوكيو «القيادي» في مساعدة دول آسيا

اوبوتشي: سنتان لإخراج اليابان من الركود

طوكيو - وكالات - اعلن رئيس الوزراء الياباني كيزو اوبوتشي انه سيحتاج الى عام او عامين لانعاش اقتصاد اليابان، عن طريق خفض الضرائب وزيادة الانفاق في الميزانية واصلاح القطاع المصرفي.

ووعد بان تقدم بلاده اكبر دعم ممكن لدفع دورها القيادي الذي تعتزم القيام به لمساعدة الدول الآسيوية على التغلب على ازمتها المالية والنقدية.

جاء ذلك خلال الكلمة التي القاها اوبوتشي امام البرلمان الياباني امس، وقدم خلالها برنامج حكومته الذي ركز بشكل خاص على السياسية التي سيتبعها لانقاذ اقتصاد اليابان من الركود. واستعرض البرنامج ايضا سياسة الحكومة الخارجية، وخصوصا في علاقتها بالولايات المتحدة وروسيا ودول الجوار، مركزا على اهمية الحوار مع الصين.

ووعد اوبوتشي بخفض ضريبي في العام المقبل تزيد قيمته على ستة تريليونات ين (٤١,٣ بليون دولار) وميزانية تكميلية تحفيزية تزيد قيمتها على عشرة تريليونات ين (٧١ بليون دولار). وقال «قررت ان اضع مصير ادارتي رهنا لبذل اقصى الجهود من اجل اعادة اقتصاد البلاد الى مسار الانتعاش خلال عام او عامين».

واكد ان «المساهمة الكبرى التي يمكن ان تقدمها اليابان الى آسيا والعالم هي تعزيز الاقتصاد مع نظام مالي جيد» مشددا على انه في حال اعلان مصارف جديدة افلاسها فان حماية المودعين ستتواصل.

واستعرض ابوتشي مقترحات الحكومة لاعادة الاستقرار للقطاع المصرفي الذي يرزح تحت وطاة قروض متعثرة وقال «لن اخلق حالة ازمة للنظام المصرفي ككل».

واضاف ان «المال هو دم المجتمع والمصارف المكلفة ادارته تقوم بدور القلب وحتى خلل صغير يمكن ان يخلق ازمة في كل النظام المالي، لن اسمح ابدا بوصول الوضع الى مرحلة دقيقة.

ودعا اوبوتشي مجلس النواب الى تبني اجراءات الاصلاح، لكنه لم يذكر تفاصيل جديدة عن سبل انعاش ثاني اكبر اقتصاد في العالم الذي يمثل الاولوية القصوى لمجلس وزرائه الذي عينه الاسبوع الماضي.

وقال اوبوتشي ان خفض ضريبة الدخل سيبدأ العمل به اعتبارا من يناير المقبل واعلن ضريبة على الدخل ستنخفض بنسبة ١٥ نقطة مئوية الى ٥٠ بالمائة



وستخفض ضرائب الشركات السارية بالفعل بست نقاط مئوية الى ٤٠ بالمائة في العام المالي الذي يبدأ في الاول من ابريل المقبل.

ومن اجل تعويض هذا الخفض الضريبي قال اوبوتشي ان الحكومة ستصدر سندات لتمويل العجز «في الوقت الراهن» واكد مجددا انه سيوقف العمل بقانون الاصلاح المالي عن طريق خفض الميزانية.

دعم دول آسيا

وفي حديثه عن خطة حكومته لمساعدة دول آسيا، قال رئيس الوزراء الياباني ان بلاده ظلت تتعامل مع الازمة في اطار المعونة المقدمة من صندوق النقد الدولي لضمان السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادي «وهو ما يمثل اهم القضايا لسياسة اليابان».

واضاف «سنفعل ما بوسعنا لتقديم المساعدة من اجل انعاش اقتصاد الدول الآسيوية.

السياسة الخارجية

واستعرض اوبوتشي الخطوط العريضة لسياسة حكومته الخارجية، مؤكداً عزمه على التوصل لاتفاق سلام مع روسيا بنهاية هذا القرن، بينما وصف العلاقات اليابانية الاميركيةبانها احد المحاور الهامة في الدبلوماسية الخارجية لبلاده.

وقال «العلاقات الاميركية اليابانية مازالت تمثل احد المحاور الهامة في سياسة بلادنا الخارجية ومن المهم تعزيز العلاقات الثنائية في العديد من المجالات».

وعن العلاقات مع روسيا قال اوبوتشي «سأبذل قصارى جهدي لتوقيع اتفاقية سلام بحلول عام ٢٠٠٠ تتخذ من اعلان طوكيو اساسا لها والعمل على تطبيع جميع العلاقات بين اليابان وروسيا».

واعاق خلاف حول اربع جزر في المحيط الهادي توقيع اتفاق سلام رسمي بين موسكو وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي اجتماع عقد في نوفمبر الماضي في سيبيريا تعهد ريوتارو هاشيموتو رئيس وزراء اليابان في ذلك الوقت والرئيس الروسي بوريس يلتسين بالعمل لتوقيع اتفاق سلام بحلول عام ٢٠٠٠.

ووافق الزعيمان في الاجتماع على التوصل الى اتفاق على اساس اعلان طوكيو الذي تم توقيعه عام ١٩٩٣ وينص على ضرورة حل الخلاف بشأن الجزر على اساس «القانون والعدالة».

وفي ما يتصل بالعلاقات بين طوكيو وواشنطن تعهد ابوتشي بالسعي لاقرار مشروعات القوانين اللازمة لتنفيذ اتفاق دفاع ثنائي وتسوية مشكلة القواعد الاميركية في جزيرة اوكيناوا باقصى جنوب اليابان.

واعلنت الولايات المتحدة واليابان العام الماضي خطوطا عريضة للتعاون الدفاعي وافقت في اطارها اليابان من حيث المبدأ على تقديم مساندة عسكرية للقوات الاميركية في حالة وقوع ازمات في آسيا.

ويعتزم الحزب الديموقراطي الحر الحاكم برئاسة اوبوتشي تقديم مشروعات قوانين بهذا الصدد اثناء الدورة الحالية للبرلمان في حين تعهدت احزاب معارضة باعاقة اقرارها قائلة انها تمثل انتهاكا لدستور اليابان.

وعن الصين قال اوبوتشي مسؤولية الحفاظ على

السلام والرخاء في منطقة أسّيا والمحيط الهداي تقع على عاتق كل من الصين واليابان ودعا الى اجراء مزيد من الحوار بين الجانبين.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٨ / ١٩٩٨

في عرضه لبرنامج الحكومة الجديدة:

أوبوتشي يتعهد بإصلاح جذري للنظام المالي

طوكيو - من محمد ابراهيم الدسوقي ووكالات الأنباء: تعهد كيزو أوبوتشي رئيس الوزراء الياباني الجديد أمس بادخال إصلاحات جذرية على القطاع المصرفي، واتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة لانعاش اقتصاد البلاد الذي يعاني الركود بسبب مشكلة الديون المعدومة أو السيئة البالغة قيمتها حوالي ٥٦٠ مليار دولار، والتي تثقل كاهل القطاع المصرفي الياباني. وأكد أوبوتشي في خطابه عن تحديد ملامح السياسة العامة والخارجية لحكومته الجديدة الذي القاه بمجلس النواب الياباني أن تنشيط الاقتصاد يحتاج إلى عام أو عامين، وعلينا أن نحل أولا بحزم الديون الهالكة لبعض المؤسسات المالية، وتعهد بعدم التسبب في أزمة مالية عالمية. وأضاف أوبوتشي الذي تولى رئاسة الحكومة في ٢٠ يوليو الماضي خلفا لريوتاروهاشيموتو أن المساهمة الكبرى التي يمكن أن تقدمها اليابان إلى آسيا والعالم هي تعزيز الاقتصاد مع نظام مالي جيد، مشددا على انه في حال إعلان أي بنوك يابانية جديدة إفلاسها فإن حماية المودعين ستتواصل.

وأكد رئيس الوزراء الياباني في خطابه في بداية الدورة الاستثنائية للبرلمان التي تستمر حتى أكتوبر القادم أن حكومته ستعد ميزانية تكميلية تبلغ قيمتها عشرة تريليونات ين أي ٧١ مليار دولار للعام المالي ١٩٩٨، وتعهد بتخفيض دائم للضرائب قيمته نحو ٦ تريليونات ين أي ٤٢ مليار دولار، مضيفا أنه سيتم تغطية تكاليف ذلك التخفيض عبر اصدار مزيد من السندات الحكومية، ولذلك فإنه سيلجأ لتجميد العمل بقانون الاصلاح المالي لفترة من الوقت. وقد حدد أوبوتشي برنامجا لتخفيض الضرائب يبدأ في يناير ١٩٩٩ ليشمل ضرائب الدخل، ويطبق في مطلع السنة المالية المقبلة التي تبدأ في أبريل ١٩٩٩ على ضرائب المؤسسات والشركات

وفيما يخص المحاور الرئيسية للسياسة الخارجية اليابانية أكد أوبوتشي أن العلاقات مع الولايات المتحدة تمثل حجر الزاوية لدبلوماسية بلاده، وضرورة تعزيزها في مختلف المجالات.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ / ١ / ١٩٩٧

اليابان: انعاش الاقتصاد سيستغرق سنة أو سنتين

■ طوكيو – رويترز – قال رئيس الوزراء الياباني كيزو اوبوتشي امس إنه سيحتاج إلى سنة او سنتين لانعاش الاقتصاد الياباني عن طريق خفض الضرائب وزيادة الانفاق في الموازنة واصلاح القطاع المصرفي.

وفي حديثه الاول المرتقب عن سياساته أمام جلسة برلمانية استثنائية وعد اوبوتشي بخفض ضريبي في السنة المقبلة تزيد قيمته على ستة تريليونات ين (٤١.٣ بليون دولار) وموازنة تكميلية تحفيزية تزيد قيمتها على عشرة تريليونات ين.

وقال: «قررت ان اضع مصير إدارتي رهناً لبذل اقصى الجهود من أجل اعادة اقتصاد البلاد إلى مسار الانتعاش خلال سنة او سنتين». واستعرض مقترحات الحكومة لإعادة الاستقرار للقطاع المصرفي الذي يرزح تحت وطأة قروض متعثرة وقال: «لن اخلق حالة ازمة للنظام المصرفي ككل».

ولكن اوبوتشي لم يذكر تفاصيل جديدة عن سبل انعاش ثاني اكبر اقتصاد في العالم الذي يمثل الاولوية القصوى لمجلس وزرائه الذي عينه الاسبوع الماضي. وتراجعت اسعار الين والاسهم وعائدات سندات الحكومة اليابانية بعد الخطاب الذي لم يتضمن مفاجات ولم يات بجديد لتاكيد وعوده السابقة. ولكن بعض الاقتصاديين اشاد به باعتباره خطوة أولى جيدة باتجاه انعاش الاقتصاد وإعادة الاستقرار للقطاع المصرفي.

واغلق مؤشر «نيكاي» على انخفاض ٤٧.٠٥ نقطة اي ٠.٣٠ في المئة ليسجل ١٥٨٢٩.١٧ نقطة. وقال متعاملون ومحللون ان خطاب اوبوتشي لم يكن اكثر من اعادة صياغة اجراءات قديمة سمعتها السوق من قبل سواء من اوبوتشي او من اعضاء في حكومته. كما شكوا كذلك من انه لم يتضمن الكثير عن كيفية اصلاح النظام المصرفي المتداعي.

وقال متعاملون إن الدولار تارجح حول مستوى ١٤٥ يناً في اواخر المعاملات في طوكيو امس الجمعة حيث ظلت العملة اليابانية تتعرض لضغوط وسط مخاوف بشأن هونغ كونغ والصين. وبلغ سعر الدولار ١٤٤.٨٨ بالمقارنة مع ١٤٤.٢٥ ين عند اغلاق السوق في نيويورك اول من أمس. وأمام المارك الالماني بلغ سعر الدولار ١.٧٧١٢ مارك مقابل ١.٧٧١٥ مارك عند اغلاق نيويورك يوم الأول من أمس.

وقال مايكل نالدريت من «درسدنر كلينورت بنسون»: «كان (حديثه) متوقعاً بدرجة كبيرة. ليس به جديد... ولكن بعض السياسات ايجابية للغاية».

ولكن ياسوهيسا موريكوني من «بنك اوف أميركا» قال: «اوبوتشي ما زال يفتقر إلى رؤية واضحة ولا تزال هناك شكوك حول كيفية تمكنه من تنفيذ هذه الخطط بفاعلية وسرعة».

وقال اوبوتشي ان خفض ضريبة الدخل سيبدأ العمل به اعتباراً من كانون الثاني (يناير) المقبل واعلى ضريبة على الدخل ستنخفض بنسبة ١٥ نقطة مئوية إلى ٥٠ في المئة. وستخفض ضرائب الشركات السارية بالفعل بست نقاط مئوية إلى ٤٠ في المئة في السنة المالية التي تبدأ في الاول من نيسان (ابريل) المقبل.

ومن اجل تعويض هذا الخفض الضريبي، قال اوبوتشي ان الحكومة ستصدر سندات لتمويل العجز «في الوقت الراهن» واكد مجدداً انه سيوقف العمل بقانون الاصلاح المالي عن طريق خفض الموازنة.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٨ / ١٩٩٨

حكم الأزمة والزمن ..

رئيس الحكومة اليابانية الجديد كيزو اوبوتشي لم يجد مناصا من الاعتراف بان حالة الركود في الاقتصاد الياباني ستعيش سنتين اخريين ايضا. وهو اعتراف مباشر بعمق الازمة، التي يبدو واضحا ان الخطط الموضوعة لا تزال قاصرة عن حلها.

الازمة هي ازمة أسيا وليست ازمة اليابان حصرا. وطوكيو تدرك ذلك جيدا، ولذا فهي تعمل على ايجاد الوسائل التي تتيح لها التدخل لحل ازمات الاخرين، حين تحل ازمتها هي. وبالتالي فالمسؤولية كبيرة، وعبء الدور القيادي اكبر. وحين تكون المسألة بهذا الحجم، فان الارقام الفلكية لخطط الانقاذ تصبح امرا معقولا. فاليابان، ثاني اكبر قوة اقتصادية في العالم، عليها ان تتحرك بحجمها وبالحجم الذي يشمل اقتصادات دول جنوب شرق أسيا، المأزومة منها وغير المأزومة.

ثمة نقطة مهمة تبرز في مسار البحث عن حلول للازمة الآسيوية، تتمثل في قصور البرامج الموضوعة او عدم كفايتها للاتيان بحلول ناجعة. والمقصود هنا الحلول التي لا تكون «مضاعفاتها الجانبية» ازمة كبيرة او مجموعة ازمات صغيرة تبرز مرة واحدة. ففي مجمل الدول التي جربت هذه الحلول ثمة بطالة تتضخم، ومعدلات تضخم تتضاعف، وثمة ازمة نقدية جعلت عملات العديد من هذه الدول مرهفة الحساسية.

اليابان جاءت بحكومة جديدة، انما لم تأت بعقلية سياسية جديدة. فرئيس الحكومة الحالي يخلف رئيس حكومة من الحزب نفسه. واوبوتشي هو اليوم زعيم الحزب الذي كان رئيس الوزراء السابق ريوتادو هاشيموتو زعيمه، لقد سقط هاشيموتو في امتحان الاقتصاد. لكنه لو ملك الحرية في التحرك ومزيدا من الثقة في شخصه، لكان عمد الى الاعلان ان الازمة اكبر من ان تحل في ايام او اشهر.. وهو ما يقوله اليوم خلفه.

هل تعوز أسيا، واليابان خصوصا، العقلية الخلاقة لابتداع الحلول؟

الواقع ان الازمة اكبر من الافكار التي تحيط بها، ولذلك لا بد من ايكال امرها لحكم الزمن، وهذا ما فعله اوبوتشي الذي يبدو انه يملك من الحكمة قدرا اكبر من سلفه.

حسن شامي



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ / ٨ / ١٩٩٨

ناغازاكي أحيت ذكرى ضحاياها

أوبوتشي : اليابان ستبقى تحت مظلة اميركا النووية

طوكيو، بكين ـ وكالات ـ اكد رئيس الوزراء الياباني كيزو اوبوتشي ان اليابان ستظل تحت المظلة النووية الاميركية مناقضا عمدة ناغازاكي الذي دعا الحكومة الى العمل لانهاء اعتماد اليابان امنيا على القدرة النووية الاميركية وقال في مؤتمر صحفي عقده في مدينة ناغازاكي امس ان حكومته لن تغير سياستها المبنية على اساس حقائق الشؤون الدولية.

ولزمت مدينة ناغازاكي الصمت لمدة دقيقة واحدة امس في الذكرى الثالثة والخمسين لتدمير هذه المدينة الساحلية الجنوبية في اليابان التي اختارتها واشنطن هدفا ثانيا لاول سلاح نووي يستخدم في الحرب العالمية الثانية.

وقد انفجرت القنبلة وهي قنبلة هيدروجينية في الساعة الحادية عشرة ودقيقتين من يوم التاسع من اغسطس ١٩٤٥ واوقعت ٧٤ الف قتيل وعددا مماثلا من الجرحى.

وجرى احتفال في هذه الذكرى في حديقة السلام التي اقيمت في المكان نفسه الذي انفجرت فيه القنبلة.

وتضيف بلدية المدينة على لائحة الضحايا كل عام اسماء الذين توفوا لاسباب تتعلق بالاشعاعات .. وقد اضيفت اسماء ٣١٨٦ شخصا الى اللائحة التي باتت تضم حتى الان ١١٨٥٥٥ اسما.

ولا تاخذ اللائحة في الاعتبار حوالي عشرة الاف كوري قتلتهم القنبلة في ناغازاكي من بين عشرين الفا من عمال السخرة في مرفا المدينة.

وندد رئيس بلدية المدينة ايتشو ايتو بالتجارب النووية التي اجرتها في مايو الماضي كل من الهند وباكستان وقال ان هذه التجارب «جرحت قلوب» سكان ناغازاكي ورأى ان الانتشار النووي بات واقعا يهدد العالم «بسباق جديد من التسلح».

واستنكر ايتو موقف القوى النووية الخمس المعروفة وسعيها الى تبرير احتكارها للسلاح النووي وسياسية الردع النووي التي تنتهجها.

وشارك في هذه الذكرى رئيس الوزراء كيزو اوبوتشي الذي دعا الخميس الماضي في احتفال مماثل في هيروشيما كلا من الهند وباكستان الى وقف سباق التسلح النووي والانضمام الى معاهدة حظر الانتشار النووي ومنع التجارب النووية.

«اجتماع نووي» في طوكيو

وانتقد وزير الخارجية الياباني ماساهيكو كومورا كلا من الهند وباكستان لاجرائهما تجارب نووية، واعلن عن خطط لعقد اجتماع على مستوى الخبراء حول عدم الانتشار النووي في طوكيو في وقت لاحق من الشهر الحالي.

وقال كومورا في مؤتمر صحفي عقده في بكين عقب مباحثاته مع نظيره الصيني تانغ جياشوان ان التجارب النووية التي اجرتها الهند وباكستان تعتبر تحديا لحركة حظر انتشار الاسلحة النوية وان اليابان تناشد كلتا الدولتين بوقف التجارب النووية مشيرا الى ان الصين ليس لديها اية مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالانضمام الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية غير ان تجارب الهند وباكستان قد غيرت الوضع.

واضاف المسؤول الياباني ان الصين ستعين سفيرا لحضور الاجتماع المقترح عقده على مستوى الخبراء في اليابان على اساس غير حكومي بمشاركة عشرين خبيرا بهدف اقتراح الوسائل الفاعلة لمناقشة قضية عدم الانتشار النووي ووصف هذا الاجتماع بانه عمل عاجل وملح ينظمه معهدا الدراسات الدولية وهيروشيما لدراسات السلام.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢١/ ٨/ ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موجة انهيار جديدة فى البورصات الدولية

الدولار يسجل أعلى سعر أمام الين منذ ثمانى سنوات

الأسواق المالية تتوقع تخطى العملة الأمريكية لمستوى ١٥٠ ينا خلال الأسبوع الحالى

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقى - العواصم الأوروبية - وكالات الأنباء: فى موجة اضطراب جديدة فى البورصات الدولية، سجل الين اليابانى أدنى مستوى له أمام الدولار منذ ثمانى سنوات، عقب اصدار التقرير الشهرى لوكالة التخطيط الاقتصادى اليابانية، الذى وصف وضع الاقتصاد اليابانى بانه «حرج»، لتقود بورصة طوكيو سائر البورصات الأسيوية والأوروبية إلى الانخفاض. سجل الدولار ١٤٧,٠٥ ين فى الجلسة الختامية فى طوكيو قبل أن يغلق عند مستوى ١٤٦,٨٠ ين، وهو الأمر الذى أدى إلى انخفاض مؤشر نيكى للأسهم الممتازة بمقدار ١,٤٠٪.

وقد ألمح وزير المالية اليابانى كيتشى ميازاوا إلى امكان التدخل فى أسواق المال لدعم الين، مشيرا إلى ان التدهور الزائد لسعر الين يمكن أن يؤثر على البورصات وأسعار الفائدة فى جنوب شرق آسيا. وأعلن تايشى ساكايى وزير التخطيط الاقتصادى اليابانى ان اقتصاد بلاده سيمر بفترة شائكة قبل أن يتغلب على حالة التراجع الحالية، كما تاثرت البورصة اليابانية بشائعات حول احتمال تخفيض قيمة العملة الصينية «اليوان».

ويتوقع المتعاملون فى بورصة طوكيو تجاوز سعر الدولار لمستوى ١٥٠ ينا خلال الأسبوع الجارى.

كما هبطت أسعار الأسهم فى بورصة هونج كونج بصورة حادة عند الاغلاق امس لتصل إلى أدنى مستوى اغلاق خلال خمسة أعوام نتيجة مخاوف بشان استقرار عملتى هونج كونج والصين. وانخفض مؤشر هانج سنج بنسبة ٣,٦٢٪. كما هبط مؤشر بورصة سنغافورة بمقدار ٣,٩٪ ليكسر حاجز الألف نقطة فى أدنى مستوى للمؤشر منذ ١٠ سنوات.

وفى البورصات الأوروبية، واصل الدولار ارتفاعه امام الين فى المعاملات الصباحية امس ليصل إلى ١٤٧,٤٣ ين وهو أعلى مستوى له منذ ٨ سنوات، كما سجل المارك أعلى مستوى له أمام العملة اليابانية منذ خمس سنوات ونصف سنة، وانخفضت الأسهم البريطانية بشدة تحت وطاة انخفاض البورصات الأسيوية وقال السماسرة ان حركة التداول خفيفة مما يعرض السوق لتحركات كبيرة فى الأسعار.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ / ٨ / ١٩٩٨

هبوط حاد فى الاقتصاد اليابانى

اوبوتشى يتعهد بابرام معاهدة السلام مع روسيا عام ٢٠٠٠

تعهد رئيس الوزراء اليابانى كيزو اوبوتشى باتباع نهج سلفه ريوتارو هاشيموتو لابرام معاهدة سلام مع روسيا بحلول عام ٢٠٠٠ مشيرا الى ان الحكومة سوف تسعى جاهدة لذلك بكل قوتها.

واعرب اوبوتشى امام جلسة موسعة لمجلس المستشارين «الشيوخ» أمس عن امله فى تعميق مزيد من الثقة التى تم بناؤها بين هاشيموتو والرئيس الروسى بوريس يلتسين للمساعدة فى حل هذا الموضوع الى جانب تعزيز التقارب بين الشعبين اليابانى والروسى من خلال توسيع مختلف اشكال التبادل فيما بينهما.

واكد اعتزامه اعادة الاقتصاد اليابانى الى مسارة فى غضون عام او عامين كما حث مجلس الشيوخ على تأييد مشروعات القوانين التى ترعاها الحكومة للتخلص من القروض المعدومة بالمؤسسات المالية.

وكرر معارضته لدعوة المعارضة بحل مجلس النواب فى وقت مبكر لاجراء انتخابات عامة مفاجئة منوها فى ذلك بالقضايا المالية والاقتصادية الملحة.

من ناحية اخرى ذكرت وكالة التخطيط الاقتصادى اليابانى ان الوضع الاقتصادى فى اليابان يمر بحالة هبوط حادة بسبب الضعف المستمر فى انفاق المستهلك والارتفاع القياسى فى معدل البطالة.

وعدلت وكالة التخطيط الاقتصادى فى تقريرها لشهر اغسطس الذى صدر أمس تقييمها للاقتصاد اليابانى واستخدمت كلمة هبوط حاد فى اشارة للحالة التى يعانى منها الاقتصاد بدلا من كلمة «ركود» التى اعتادت استخدامها منذ فبراير الماضى.

ونقلت وكالة كيودو اليابانية عن تايشى ساكايا مدير عام وكالة التخطيط الاقتصادى قوله فى مؤتمر صحفى عقب تقديم التقرير الشهرى امام الاجتماع الوزارى أمس اننى اعتقد بان الوضع الاقتصادى الحالى يعد اسوأ من ذلك.

واشار كينزو اوبوتشى رئيس الوزراء الى انه يأخذ التغير الاخير فى التعبير اللفظى المستخدم فى وصف حالة الاقتصاد لتقديم اعتزام الرئيس الجديد لوكالة التخطيط الاقتصادى اعادة الاقتصاد مرة اخرى الى الطريق الصحيح.

واعلن رئيس الوزراء انه سيتم اتخاذ عدة اجراءات لانعاش الاقتصاد اليابانى.

ومن جانبه اكد كيتشى ميازاوا وزير المالية انه سيولى الأولوية فى مخصصات الميزانية للاجراءات التى سيكون لها تأثيرات حفز اقتصادى سريعة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٨ / ١٩٩٨

الدولار يعود إلى مستوى ١٤٦ ينا فى بورصة طوكيو

الأسواق المالية تستبعد التدخل الأمريكى لإنقاذ الين اليابانى

إدارة كلينتون متشائمة من عدم تنفيذ الحكومة اليابانية خطة الإصلاح الاقتصادى

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقى - عواصم العالم - وكالات الأنباء - سجلت العملة اليابانية تحسنا طفيفا فى تعاملات الأمس بعد عودة الين إلى مستوى ١٤٦ ينا أمام الدولار فى بورصة طوكيو نتيجة توقعات بحدوث تدخل رسمى يابانى لانقاذ العملة فى الوقت الذى سادت حالة من التشاؤم فى الأوساط الأمريكية من صعوبة التدخل الأمريكى - اليابانى المشترك فى المرحلة الراهنة لانقاذ الين.

سجل الدولار عند الاغلاق ١٤٥,٤٥ ين بعد أن بلغ سعره ١٤٧,٤٣ ين فى أواخر تعاملات الأمس. كما أنهت بورصة الأسهم فى طوكيو التعاملات بانخفاض قدره ١٨,٠٪ وتأثرت الأسواق الآسيوية الأخرى بتراجع خسائر بورصة طوكيو إلا أن بورصة هونج كونج سجلت تراجعا قدره ٣,٦٪ وهو أدنى مستوى تشهده منذ خمسة أعوام.

وأكد رئيس وزراء اليابان كيزو أوبوتشى أن الانخفاض الحاد فى سعر صرف الين مقابل الدولار أمر غير مرغوب فيه، وقال انه يراقب عن كثب انخفاض أسعار الأسهم فى مختلف أنحاء العالم. وكانت الأسهم الأمريكية الممتازة قد سجلت أدنى مستوى اغلاق منذ خمسة شهور أمس الأول، بينما هوت عائدات السندات طويلة الأجل إلى أدنى مستوياتها على الاطلاق مع هبوط الين إلى أدنى مستوياته منذ ثمانية أعوام فى اليوم الأسود للتعاملات أمس الأول. وهبط مؤشر داو جونز للأسهم الصناعية الممتازة فى بورصة وول ستريت بمقدار ٢٥٠ نقطة قبل أن يغلق منخفضا بنسبة ١,٣١٪ بعد سريان مخاوف من تقلص أرباح الشركات الأمريكية. كما ارتفع



أحد المتعاملين مع بورصة نيويورك يتابع فى قلق شديد «خروج» أسهم وول ستريت من كبوتها أمس الأول بعد هبوط مؤشر داو جونز ١١٢ نقطة فى بداية التعاملات.. (صورة للأهرام من أ.ف.ب)

الدولار ليسجل ١٤٧,٢٧ ين فى اقفال نيويورك. وحققت الأسهم الأوروبية انتعاشا كبيرا فى التعاملات المبكرة أمس بعد خسائرها الضخمة أمس الأول مستفيدة من تحسن الوضع فى وول ستريت، ومن ارتفاع الين قليلا عن الانخفاض القياسى.

وفى واشنطن، ناقش الرئيس الأمريكى بيل كلينتون وكبار المسئولين فى الادارة الأمريكية الوضع المتدهور فى الأسواق المالية فى الوقت الذى قال محللون ان الولايات المتحدة ربما تدع الين يهبط نتيجة حالة الاحباط السائدة فى الأوساط الأمريكية من الوعود اليابانية الخاصة بخطة الإصلاح المالى خاصة الأزمة المصرفية وخفض الضرائب.

وقال محللون ماليون ان المسئولين الأمريكيين يدرسون وضع خطط طوارئ للتعامل مع الوضع المتدهور فى اليابان، الذى يمكن أن يجر متاعب جديدة فى صورة خفض قيمة العملة الصينية وحالة جديدة من عدم الاستقرار فى شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية.

ويشير المحللون إلى صعوبة التدخل الأمريكى - اليابانى المشترك فى الوقت الحالى، نظرا لعدم تنفيذ الحكومة اليابانية لوعودها الخاصة بالإصلاح الاقتصادى. وقال المحلل نارمان بيهرافيش ان قيمة الين يمكن أن تنخفض إلى مستوى يصل إلى ١٦٥ أمام الدولار فى الشهور المقبلة.

ودعت وسائل الإعلام الصينية اليابان والولايات المتحدة إلى اتخاذ خطوات لوقف انخفاض الين، محذرة من أن استمرار تدهوره سيثير موجة جديدة من تخفيض قيمة العملات الآسيوية.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٧ / ٨ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



العملة اليابانية والأزمة الآسيوية

انخفض الين الياباني الى أقل مستوى له أمام الدولار الأمريكي منذ ثماني سنوات كاملة . وأصبح العديد من المحللين الماليين يتنبأون الآن أنه بدون اجراءات حازمة للتغلب على الركود الياباني الذي يعد أعمق وأطول ركود تشهده اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فان الثقة ستتزعزع اكثر في الاقتصاد والعملة اليابانية فان مستوى ١٥٠ - ١٦٠ ينا للدولار ليس أمرا مستبعدا، بل ان البعض ذكر أن مستوى ١٩٠ - ٢٠٠ ين للدولار لايعد من المستحيلات والواقع ان مثل هذا التدهور في سعر الصرف سينعكس لامحالة في شكل زيادة القدرة التنافسية للسلع اليابانية في الأسواق الخارجية .

ولذلك فقد دفع انخفاض سعر صرف الين الى المزيد من المخاوف في بلدان جنوب شرق آسيا التي تمر بأقسى أزماتها الاقتصادية . حيث أن كافة الاجراءات التي اتخذتها العديد من بلدان أسيا للتغلب على أزمتها أصبحت في مهب الريح بفعل انخفاض الين، الذي يعني زيادة القدرة التنافسية للسلع اليابانية في الأسواق الخارجية وزيادة أسعار السلع الأجنبية ومن بينها سلع الدول الآسيوية المستوردة في السوق اليابانية . أضف إلى ذلك أن الصين التي تعهدت من قبل بعدم الاقدام على خفض سعر صرف عملتها لمساعدة الدول الآسيوية الأخرى على الخروج من أزمتها، قد لايكون بامكانها الحفاظ على مثل هذا التعهد اذا ماستمرت العملة اليابانية في التدهور حيث أن ذلك سيضر الى حد كبيربالصادرات الصينية في حدود لايمكن القبول بها.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/٨/١٥

خبراء الاقتصاد: اليابانيون عائدون .. والمسألة مسألة وقت!

■ اعداد:

ايمن سعد

الشمس لن تغرب ابدا عن اليابان!

هذه الحقيقة يؤكدها خبراء الاقتصاد فى العالم وهم يقولون انه على الرغم من الكبوة التى شهدها الاقتصاد اليابانى مؤخرا والتى تمثلت أهم مظاهرها فى السقوط الرهيب «للين» وارتفاع معدل البطالة وتدهور القطاع المصرفى هناك، الا ان ذلك لم يضعف من قوة ارادة اليابانيين وثقتهم بأنفسهم.. هذه الثقة التى جعلتهم يتحولون من أمة منكسرة مهزومة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية الى مارد اقتصادى جبار يغزو جميع أسواق العالم ويهدد اعتى القوى الاقتصادية.

ان الكثيرين فى الدول الغربية بشكل خاص ربما يشعرون بالسعادة بسبب الأزمة الاقتصادية فى اليابان لاعتقادهم بانها ستؤدى الى تحسن الأوضاع فى بلادهم.. ولكن الحقيقة المؤكدة ان اليابانيين سيعودون ربما اقوى واكثر قدرة على التنافس من اى وقت مضى.

وعلاوة على ذلك، فإن السعادة التى غمرت البعض نتيجة الأزمة اليابانية ترجع فى الأساس الى دوافع نفسية. فمن غير المعقول ان تستطيع امريكا واوربا ان تنجو من الآثار السلبية للأزمة المالية الآسيوية بشكل عام والأزمة الاقتصادية فى اليابان بشكل خاص. فمن اهم الآثار المرتبة على هذه الأزمة الاقتصادية انخفاض الطلب على البضائع الاوروبية والامريكية. وعلى النقيض من ذلك تقوم الدول الآسيوية الآن بالتصدير بأسعار رخيصة وكميات كبيرة للحصول على المال الذى يحتاجونه بشدة فى ظل أزمتهم المالية .كما ان انخفاض قيمة العملات الآسيوية ساهم فى زيادة الاقبال على منتجاتهم واكبر دليل على ذلك هو العجز المتضخم فى الميزان التجارى الامريكى.

ان السبب الأساسى وراء الثقة فى قدرة اليابان على اجتياز أزمتها الاقتصادية هو الشعب اليابانى نفسه. ان اليابانيين يتسمون بالمرونة والقدرة على التكيف فى ظل اى ظروف طارئة كما انهم مجتهدون ومثابرون بطبيعتهم. لقد حول اليابانيون بلادهم الى قوة رأسمالية عملاقة بعد ان اصيبت صناعاتهم بالدمار التام فى الحرب العالمية الثانية، وذلك على الرغم من ان موارد بلادهم الطبيعيه محدودة جدا. ان اليابانيين يتسيدون الموقف فى عدد كبير من المجالات الصناعية فى مقدمتها صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونية، والآلات والسيارات، والاتسنان الآلى، وبناء السفن. ولم تحقق اليابان هذه الريادة من فراغ أو عن طريق الحظ، ولكن بالتعليم والاستثمار والنظام. وكل هذه السمات ما تزال موجودة. كما ان المجتمع اليابانى مجتمع متجانس ويتميز بالأمن والاستقرار. بالاضافة الى ذلك فإن اليابانيين لديهم اهتمام فطرى بتحسين معيشتهم وقدرة مذهلة على الادخار والابداع والابتكار.

وتقول الاحصائيات ان أكثر من ثلث اليابانيين يدرسون فى الجامعات ومعظمهم فى تخصصات عملية وفنية.

ويزيد حجم الانفاق على البحث والتطوير فى اليابان بالنسبة للناتج الاجمال بحوالى ٥٠٪ عما يتم انفاقه فى بريطانيا أو امريكا ويسجل اليابانيون براءات اختراع سنويا تبلغ ضعف ما يسجله البريطانيون والألمان معا.

وعلى سبيل المثال، توصلت شركات التصوير ولعب الاطفال اليابانية الى اختراعات استطاعت بفضلها ان تستولى على أسواق العديد من الشركات المنافسة القوية فى امريكا واوروبا. كما ان اليابانيين لا يزالون يتمتعون بأعلى دخل للفرد بين جميع القوى الاقتصادية الكبرى.

كل هذه الحقائق تؤكد ان اليابانيين عائدون وان المسألة كلها قضية وقت ليس اكثر!.

وتواجه الحكومة اليابانية الجديدة بقيادة كيزو اوبوتشى ضغوطا قوية من الأسواق والشركاء التجاريين لاتخاذ قرارات سريعة لتحقيق الاصلاح الذى طال انتظاره. وقد قال رئيس الوزراء الجديد كيزو أوتشى صراحة بعد انتخابه رئيسا للحكومة أواخر يولية الماضى انه يسلم بالحقيقة التى تقول انه لن يكون له مستقبل فى الحكم ما لم ينجح فى إعادة الانتعاش للاقتصاد اليابانى. وقد استخدم اوبوتشى كلمة «السرعة» ومشتقاتها حوالى ١٥ مرة فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بعد أول خطاب يوجهه للأمة اليابانية فى أعقاب توليه رئاسة الحكومة. ويقول المحللون السياسيون ان المائة يوم الاولى فى حكم اوبوتشى سوف تكون حاسمة فى تحديد ما اذا كان فى وسعه التغلب على مشكلات البلاد الاقتصادية. واذا فشل فى ذلك فسوف يقع فريسة لهجمات المعارضة التى يمكن ان تؤدى الى اجراء انتخابات عامة مبكرة.

ويقول مارك هاوارد المدير الادارى لمؤسسة «ماديسون» للادارة المالية وهى مؤسسة استشارية مستقلة ان استقالة ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء السابق كانت شيئا طيبا حيث ادت الى استقرار السوق على المدى القصير، وعلى رئيس الوزراء الجديد البدء فورا فى عملية الاصلاح. ان اليابانيين الآن لديهم للمرة الأولى احساس يشبه الاعتراف بأن بلادهم يجب ان تتغير بشكل جذرى لكى تنجو وتبقى كأحد القوى الاقتصادية الكبرى فى القرن الحادى والعشرين. فبعض العوامل التى كانت ترى فى الماضى على انها مصدر قوة للاقتصاد اصبحت الآن من مظاهر ضعفه.. واصبح التغيير ضرورة لابد منها..

وبالرغم من ذلك، فإن الاقتصاد اليابانى يعانى من حالة ركود وليس من أزمة مفاجئة. وسوف تمضى عملية الاصلاح على طريقة الحياة اليابانية التى تتسم بالتأنى والتنظيم. ان ما حدث فى اليابان يتطلب بداية جديدة.. ولكنها مجرد بداية وسوف يستغرق الأمر سنوات طويلة قبل ان تكتمل عملية الاصلاح. وفى الواقع، فإن المفتاح الحقيقى لحل الأزمة الاقتصادية فى اليابان هو إعادة تنظيم البيروقراطيات الحكومية التى تعوق أى تقدم أو تغيير. كما يجب على الحكومة اليابانية ان تسمح بمزيد من الاندماجات بين الشركات اليابانية وشركات من جنسيات أخرى كما يجب التخلى عن فكرة استمرار العمال فى وظائفهم مدى الحياة ودفع مرتبات اكبر للعمال الأقدم.

ويستطيع اليابانيون ان يتحملوا زيادة فى معدل البطالة عندهم بمقدار ٤٠٪ و٥٠٪ عن المعدل الحالى، ومع ذلك سوف يظل هذا المعدل اقل بكثير من متوسط معدل البطالة فى الدول المتقدمة. كما يجب على اليابانيين ان يحتاطوا للحقيقة التى تقول



ان مجتمعهم يولج بسرعة الى مرحلة الشيخوخة اى تزيد فيه نسبة الشيوخ بشكل سريع ومن أجل تمويل اليابان الى اقتصاد اكثر ديناميكية، يجب اجراء تعديلات في ميزان الضرائب بحيث يوفر المزيد من الدوافع لتحقيق مكاسب، والقليل من الدوافع فى اتجاه الادخار. واذا تم تنفيذ هذه الاجراءات فإن اى تغيير او تطوير سوف يجنى اليابانيون ثماره بسرعة.

ويقول أحد الخبراء ان الأزمة الاقتصادية الحالية فى اليابان تتعلق بالمال والممتلكات، وليست نتيجة خلل عميق فى التكنولوجيا او المجتمع. ان الشعب اليابانى شعب قابل للتكيف والتغيير بصورة غريبة فقد طوروا انفسهم بشكل رهيب خلال العقود الأربعة الماضية، ومع ذلك فقد ظل لديهم الاحساس بأنهم من جنس قديم وعريق ولهم حضارة مميزة.

وعلى اى حال، فإن اليابان فى وضع يسمح بالنمو والنهضة من جديد، ونجاحها فى ذلك سوف يكون مثالا للحقيقة التى تقول: ان قوة الهدف والارادة هى ما تبنى به الأمم.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/ ٨/ ١٩٩٨

اليابان تتعهد لأمريكا بالعمل على إنعاش اقتصادها

أوبوتشي يعين هاشيموتو مستشارا للسياسة الخارجية

واشنطن - طوكيو - وكالات الأنباء: تعهد ماساهيكو كومورا وزير الخارجية اليابانى بأن تبذل بلاده كل ما فى وسعها لانعاش الاقتصاد المحلى والتعاون مع الولايات المتحدة فى احتواء الأزمات المالية المتفاقمة فى جنوب شرقى آسيا وروسيا، وذلك خلال المحادثات التى اجراها امس الاول مع مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية، التى أصرت على أن واشنطن مازالت فى انتظار اجراءات يابانية أكثر سرعة وجرأة. وأعرب الجانبان عن قلقهما ازاء تعثر الإصلاح فى روسيا وتراجع مؤشر أسهم الشركات الروسية فى بورصة موسكو فى الأيام الأخيرة، لكنهما امتنعا عن التعهد بتقديم دعم دولى جديد لروسيا، وطالبا بدلا من ذلك بأن تتخذ موسكو الاجراءات اللازمة لاستعادة الثقة فى اقتصادها.

وقد أجرى اساهيكو كومورا فى أول زيارة لأمريكا يقوم بها منذ توليه منصبه، مباحثات مع ويليام كوهين وزير الدفاع تناولت القوانين المتعلقة بتنفيذ اتفاق التعاون الدفاعى الأمريكى - اليابانى، خاصة القانون الخاص بمشاركة اليابان فى نفقات اقامة الجنود الأمريكيين فى اليابان. من ناحية أخرى، عين كيزو أوبوتشى رئيس الوزراء اليابانى سلفه ريوتارو هاشيموتو كبير مستشاريه للسياسة الخارجية ومن المقرر أن يقوم هاشيموتو بزيارة لموسكو فى الشهر المقبل. وقد بحث أوبوتشى وهاشيموتو فى اجتماعهما أمس مشروع معاهدة السلام المقترح أن توقعها روسيا واليابان، وذلك استنادا إلى خبرة هاشيموتو فى دفع الوفاق بين الدولتين.

وعلى صعيد التعاملات فى الأسواق المالية، تراجع مؤشر داو جونز فى بورصة وول ستريت أمس الأول وهبط بنسبة ٤,٠٪ مسجلا بذلك نسبة انخفاض قدرها ٩,٨٪ منذ أن صعد المؤشر إلى رقم قياسى جديد فى شهر يوليو الماضى. وقد تراجع المؤشر رغم تحسن الأوضاع نسبيا فى البورصات الأوروبية والروسية والآسيوية أمس الأول. ورغم التفاؤل الذى ساد التعاملات فى البداية تأثرا بما نشرته مجلة «بيزنس ديك» من أن مؤسسة «جى بى مورجان» تستعد للاندماج مع مؤسسة أوروبية لم يكشف عن اسمها.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/ ٨/ ١٩٩٨

الحكومة الجديدة تبنت خطة للاصلاح الاقتصادى

الاقتصاد اليابانى هل ينجح فى الخروج من «عنق الزجاجة»؟

□ كتب ـ أسامة سليمان:

يعقد اليابانيون امالاً واسعة على رئيس الوزراء الجديد كيزو أوبوتشي فى انتشال بلادهم من الازمة الاقتصادية الخانقة والتى تمثلت فى الضعف المستمر فى انفاق المستهلك والارتفاع القياسى فى معدل البطالة.

وقد اقر البنك المركزى اليابانى ان الاقتصاد الوطنى مستمر فى التدهور وانه يفتقد إلى اجراءات عاجلة للانعاش الاقتصادى ونقلت نشرة لصندوق النقد الدولى عن رئيس الوزراء اليابانى تعهده بانعاش الاقتصاد اليابانى خلال عامين من توليه مقاليد السلطة.

وأوضحت ان رئيس الوزراء اليابانى اعتمد 413 مليار دولار امريكى لتنفيذ خطة علاج الازمة الاقتصادية كما تعهد بحل قضية الديون المصرفية المعدومة وجعلها فى مكان الصدارة.

وأكد اعتزامه التقدم بموازنة تكميلية خلال العام الجارى تبلغ اعتماداتها 10 مليارات ين وتسعى إلى ضخ التمويلات التى يتطلبها قطاع بالانتاج الالكترونى الذى تتميز به اليابان.

ويأتى هذا القرار انطلاقاً من وعى رئيس وزراء اليابان الجديد باهمية هذا القطاع الذى ظلت اليابان متربعة على عرشه سنوات طويلة. ومن المتوقع ان تواجه منافسة ضارية خلال السنوات القليلة القادمة.

وكان رئيس الوزراء اليابانى شديد الثقة فى خطابه الأول الذى ترقبته جميع الأوساط المالية اليابانية حين اعرب عن ايمانه الشديد بالاجراءات الجديدة وثقته فى قدرتها على تجاوز الازمة الاقتصادية فى البلاد.

وأشارت النشرة إلى ان رئيس الوزراء اليابانى تعهد بان يكون مرناً فى تنفيذ السياسات الخاصة بالاصلاح الاقتصادى بشكل يلبى مطالب العمال والشركات الصغيرة ويضع حلولاً لمشكلة القروض المتعثرة وقد أكد البنك المركزى اليابانى ان اجراءات الاصلاح التى اتخذتها الحكومة حتى الآن غير كافية لاعادة الاقتصاد مرة اخرى إلى طريق الانتعاش محذراً من ان ارتفاع معدل البطالة سيؤدى إلى انخفاض ثقة المستهلك.

وحث على ضرورة التركيز على تاثير التخفيضات على ضريبة الدخل بالنسبة للافراد والشركات على حد سواء.

وتعهد البنك المركزى بان يتم امداد النظام المصرفى بسيولة مواتية بحلول شهر سبتمبر المقبل بعد قيام العديد من الشركات اليابانية باغلاق حساباتها التجارية نصف السنوية وارتفاع الطلب بالنسبة لرؤوس الأموال بصورة طبيعية.. ونقلت النشرة عن وزير الخزانة الامريكى روبرت روبين قوله ان الاسلوب الذى ستتبعه الحكومة اليابانية فى التعامل مع المشكلات الاقتصادية مستقبلاً سيكون معياراً مفيداً لدعم الفرص المستقبلية للاقتصاد العالمى.

وتوقع وزير الخزانة الامريكى ان يطرح رئيس الوزراء اليابانى خططاً تفصيلية لانعاش الاقتصاد اليابانى وقال انه إذا عادت اليابان إلى المسار الصحيح فإن ذلك سيكون مكسباً كبيراً للاقتصاد العالمى ويقول الخبراء ان الولايات المتحدة ربما تقرر عدم التدخل لدعم الين اليابانى مثلما فعلت الشهر الماضى لان طوكيو عجزت عن معالجة اوجه الضعف الاساسية فى الاقتصاد اليابانى.

وتجدر الاشارة إلى ان انخفاض الاسعار فى اسواق العملة والأوراق المالية اليابانية اثر بصورة واضحة على الاسعار فى مثيلاتها من الاسواق الآسيوية وتسبب فى حدوث خسائر كبيرة.

ومن جانبه دعا الرئيس الصينى جيانج تسه الحكومة اليابانية الجديدة لان تساهم فى الاستقرار الاقتصادى بآسيا.. وأبدى استعداد بلاده للتعاون من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى آسيا من خلال بعض الاجراءات الملموسة مثل تثبيت سعر العملة الصينية اليوان.

وأعرب الرئيس الصينى عن أمله فى ان تساهم الحكومة اليابانية الجديدة فى تحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى فى آسيا بالاسراع فى تطبيق اجراءات اقتصادية تخرج الاقتصاد اليابانى من حالة الركود التى يعانى منها حالياً.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٨/١٩٩٨

اندماج عملاق فى القطاع المصرفى لإنقاذ ثانى أضخم بنوك اليابان

الحكومة تقدم تمويلا لانتشال بنك القروض طويلة الأجل من أزمته

طوكيو - من حمد إبراهيم الدسوقى ووكالات الأنباء: فى إطار محاولات إحياء القطاع المصرفى وإنعاش الاقتصاد الراكد، اعلنت الحكومة اليابانية امس عن تأييدها لاندماج بنكى «سوميتومو تراست أند بانكنج» ثانى أكبر بنوك اليابان و«لونج تيرم كريديت بنك» ثانى أكبر ثلاثة بنوك طويلة الأجل، فى مسعى لإنقاذ البنك الأخير من مشكلة الديون المعدومة أو السيئة التى يعانى منها وأدت إلى



المتعاملون فى الأسهم اليابانية يتابعون فى حالة قلق مؤشر نيكى للأسهم فى ظل أنباء الاندماج المقترح بين اثنين من أكبر البنوك اليابانية وهبوط مؤشر بورصة نيويورك بمقدار ٨١.٨٧ نقطة فى تعاملات أمس الأول.

[صورة للأهرام من أ ب]

انخفاض قيمة أسهمه فى بورصة طوكيو فى الفترة الأخيرة.

وقال رئيس الوزراء، كيزو أوبوتشي امام لجنة الميزانية بمجلس المستشارين اليابانى أمس إنه اجتمع أمس الأول مع رئيس سوميتومو تراست وبعض مسئولى حكومته حيث أبلغه بتأييد ودعم حكومته لاندماج البنكين وقرارها استخدام الأموال العامة لساعدة «لونج تيرم» على التخلص من الديون معربا عن أمله فى إتمام عملية الاندماج بيسر بهدف الحفاظ على استقرار النظام المالى فى البلاد وحماية أموال المودعين. ومن المنتظر أن يعلن لونج تيرم - خلال ساعات - عن خطة لإعادة تنظيمه تتضمن استقالة كبار مسئوليه، وقال وزير المالية كيتش ميازاوا إنه عقب تنفيذ ذلك فإن الحكومة ستظهر ما وصفه بالموقف الإيجابى إزاء هذا الموقف.

وتدرس الحكومة اليابانية فى الوقت الحالى استخدام جزء من تمويل قدره ١٣ تريليون ين (٩١ مليار دولار) لمساعدة بنك القروض طويلة الأجل للتخلص من مشكلة الديون المعدومة.

وكانت صحف يابانية كبرى قد أشارت فى الأسبوع الماضى إلى اعتزام حكومة أوبوتشي ضخ ما يصل إلى تريليون ين (٧ مليارات دولار) من الأموال العامة لإخراج بنك القروض طويلة الأجل من أزمته.

كما أعلن مسئولون حكوميون يابانيون أن أوبوتشي يعتزم توفير مزيد من التمويل للبنوك لتشجيعها على زيادة القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة فى الميزانية الإضافية الثانية المقررة للعام المالى الحالى.

وذكرت وكالة أنباء كيودو أن الحكومة قد أتاحت بالفعل ٢٥ تريليون ين للبنوك بينما أشار وزير التجارة الدولية والصناعة اليابانى - بعد اجتماع للحكومة - إلى أنه تقرر زيادة التمويل إلى ٤٠ تريليون ين.

وفى الوقت نفسه انخفضت أسهم طوكيو صباح أمس وسط أنباء عن قيام شركة أوكورا التجارية بإعلان إفلاسها بعد توقف التعامل فى أسهمها قبل بدء جلسة الصباح وقد تكبدت شركات لها علاقة قوية بالشركة السالفة مثل «فوجى بنك» وشركة الإنشاءات العملاقة «تايسى» خسائر كبيرة.

وعلى صعيد التعاملات فى الأسواق المالية، هبط مؤشر نيكى للأسهم فى بورصة طوكيو بمقدار ٩٣.٢١ نقطة أمس ليسجل ١٥٢٩٨.٢٠ نقطة فى الوقت الذى هبط فيه سعر الدولار ليسجل ١٤٢.٧٣ ين.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٨/٢٦

جريمة لاتسقط

تعذيب الانسان وامتهان ادميته جرائم تتكرر باشكال مختلفة ويجب الا تسقط وانما تظل عارا يلاحق الجلادين عاما وراء عام.. كذلك جرائم الحرب ضد الشعوب سواء ارتكبها المنتصرون أو الذين هزموا.. ولقد انكشفت كل جرائم الحرب العالمية الثانية، أو هكذا تصورنا، حتى ظهرت قضية فتيات المتعة مؤخرا ورأينا قبل سنوات قليلة سيدات مسنات من كوريا والصين واندونيسيا وباقى بلاد جنوب شرقى اسيا يصرخن بأعلى الاصوات يطالبن برد شرف وتعويض كما يطالبن بمحاكمة المسئولين عن جريمة اغتصاب بالجملة ارتكبها الجيش الامبراطورى اليابانى فى كل بقعة أرض داس عليها بقدمه وهو يتوغل محتلا مختلف الدول الاسيوية.. رات ادارة الجيش ومنطق الاستعمار والاستهانة بالبشر ان تقدم للجنود فتيات صغيرات جميلات مغلوبات على أمرهن يقمن بالترفيه الاجبارى عن الجنود.. ولقد كانت تلك هى المأساة التى سكت عليها العالم طويلا وربما خجلت الفتيات وقد أصبحن أمهات وجدات أن يعترفن بالماضى المهين، فلما ارتفع صوت من بين الضحايا تشجعت الاخريات.. وطبعا كان رد الفعل فى البداية هو الانكار من جانب اليابان ثم تطور الامر الى نوع مبهم من الترضية مع رفض دفع التعويضات لانها اعتراف.. فلما اشتد الهجوم وتعالت الاصوات وقامت المظاهرات فى وجه المسئولين اليابانيين عند زياراتهم للعواصم الآسيوية، لم يكن هناك سبيل للإنكار، ولكن هناك دائما وسائل للتحايل مثل الايحاء الى جمعيات خاصة غير حكومية تتبنى انسانيا من تشكو من الضحايا وتقدم مساعدات فى اشكال مختلفة لمن بقين على قيد الحياة من الكوريات والصينيات والاندونيسيات والفلبينيات اللواتى ارغمن بحد السلاح على توفير المتعة الجنسية لجنود اليابان قبل قيام الحرب العالمية الثانية واثناءها وحتى لحظة الهزيمة والاستسلام.. وهكذا ظلت اليابان رسميا بعيدة عن المسئولية، بل انها قالت بان كل ما يتعلق بامور الحرب تم تسويته فى اطار معاهدات السلام.. وان كان ولابد فلامانع من بعض الاعتذارات الشفوية!

مازالت الجريمة قائمة تطارد اصحابها فجرائم الحرب لاتسقط بالتقادم، وعندما تم توقيع معاهدات السلام لم تكن قضية استعباد الاسيويات قد عرفت، ولذلك تطالب الامم المتحدة اليابان بتحمل مسئوليتها ودفع التعويض المناسب لعشرين الف فتاة سواء لمن بقين على قيد الحياة أو للورثة.. ولايقتصر الامر على التعويض وانما يمتد الى محاكمة من ساهم فى تنفيذ الجريمة وهو مايعنى توجيه الادانة فى النهاية لحكومة اليابان.. تقول الامم المتحدة ان كل حجج اليابان وتهربها غير مقنع وانه لابد من الاعتراف الكامل بالمسئولية.. ولو ان التعويض والمحاكمة لايضمدان الجراح الا أنهما رد للاعتبار ودرس لعل اغتصاب الانسان بكل الصور لايتكرر!!

محمد العزبى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/ ٨/ ١٩٩٨

غموض خطة الاصلاح اليابانية يثير فزع أسواق المال العالمية

□ إعداد – القسم الخارجي :

لايزال ركود الاقتصاد الياباني يثير مخاوف المستثمرين واسواق المال رغم استقالة رئيس وزراء اليابان السابق هاشيموتو وتولي كيزو ابوتشي لرئاسة الحكومة حيث لم يقدم حتى الآن دليلا ملموسا على قدرته على إخراج البلاد من الركود وخطة واضحة لتحقيق ذلك.

ولقد اصيبت وول ستريت بالرعب من الأزمة الآسيوية لأول مرة من شهر اكتوبر الماضي ولكن التفاؤل سرعان ما أخذ يتقلب ولم تعد وول ستريت تبالي بالأزمة الآسيوية وارتفعت اسعار الاسهم فيها إلى ارقام قياسية جديدة ومع ذلك فقد انخفض سعر الين أمام الدولار بنسبة 10٪ في مارس الماضي ليعود الصراع الأسيوى مرة أخرى إلى وول ستريت ومنذ منتصف شهر يونيو الماضى اصبح التقلب في مؤشر داوجونز صعودا وهبوطا مسألة معتادة ولهذا السبب فإن شركة IBM التى كانت اسعار اسهمها قد ارتفعت إلى عنان السماء قبل ذلك بنحو شهر أو اكثر قليلا انخفض سعر سهمها بنسبة 10٪ بسبب ضخامة حجم نشاطها الأسيوى .. وتتساءل مجلة فورتشن في عددها الاخير هل ستتركنا آسيا في نفس هذا الصراع سريعا مثلما حدث فى اكتوبر الماضى؟

تراجع المشروع اليابانى

وعموما فإن الخبراء الاقتصاديين يرون أن العملات هى اسهم الدول وواضح ان العالم لم

يعد يراهن على المشروع اليابانى واصبح يبيع اسهمه وقليلون فقط من الخبراء هم الذين يتوقعون تغير هذه الحالة في وقت قريب فالاقتصاد اليابانى فى حالة ركود رسمي. ويطلق روب راينر مدير مكتب انترناشيونال ايكوتى فاند فى بريطانيا على 14 مصرفا من بين اكبر 21 مصرفا يابانيا لقب «الموتى الاحياء» أو الموتى العائدون إلى الحياة لأن قيمة ما لديهم من ديون رديئة تفوق قيمة اسهمهم فى البورصة. ومن المفترض أن تعلن اليابان تفاصيل خطتها الشاملة للتعامل مع قضية الديون الرديئة ولكن كثيرين يشكون في إمكان أن تكون هذه الخطة شاملة بالفعل ورغم الدعم الأمريكى

والكميات الضخمة التى تشتريها الحكومة اليابانية من الين فإن قيمته مستمرة في التدهور وإذا اردت ان تقلق او تخاف فما عليك إلا أن تتذكر أن الأزمة اليابانية ستكثف التباطؤ الآسيوى، وستنقل ضربة الموت من هناك إلى أرباح الشركات الأمريكية العاملة فى آسيا.

التفاؤل المدهش

ورغم ذلك لايزال هناك بعض الخبراء يبدون حذرا من التفاؤل وهو امر يثير دهشة الكثيرين ويقول لارى سبايديل الشريك فى نيكولاس ابليجيت انك لو توقعت منذ عشر سنوات مضت أن بنوك العالم الكبرى سوف تضعف

وتذبل وان مؤشر نيكى سيفقد 50٪ من قيمته أو يزيد فربما كنت قد اعتقد أن نتائج هذا الوضع ستكون قاتلة ولكن المأساة الحقيقية والتى تتمثل فى خفض قيمة العملة الصينية لم تزل رغم كل ما حدث غير قابلة للحدوث حتى الآن على الاقل ويضيف راينر إنه لايعتقد إن اليابان هى التى سوف تسحل العالم.

وعموما فإن هناك كما تقول مجلة «فورتشن» بعض الارقام التى تؤيد وجهة نظر المتفائلين كما ان المفارقة الجديرة بالتسجيل هى ان رفض اليابان مطلب امريكا والغرب بفتح اسواقها يبدو الآن ذا تاثير طيب فالصادرات الأمريكية لليابان لاتشكل سوى 1٪ من



اجمالى الناتج المحلى الامريكى وفى نفس الوقت فإن ادوارد كيرتشنر رئيس لجنة سياسات الاستثمار فى باين ويبر يقول إن اليابان لاتساهم سوى بنسبة 4٪ من ارباح اكبر 500 شركة امريكية طبقا لقائمة ستاندارد آندبورز لعام 1997 «واسهام اسيا كلها فى ذلك لايتجاوز 9٪» أما أوروبا فإن أهميتها لربحية الشركات الأمريكية تبلغ مرتين ونصف الاهمية الآسيوية فضلا عن أن اهمية أوروبا آخذة فى التزايد ولنأخذ شركة أفون كمثال ففى عام 1997 جاءت 15٪ من ايرادات أفون من إقليم آسيا - الباسفيك ومبيعاتها الآن هناك ضعيفة دون شك ولكن افون ابلغت وول ستريت أن أوروبا وأمريكا اللاتينية تحلان بقوة محل السوق الآسيوى وأن ارباحها فى عام 1998 ستكون عند الحد الاقصى المتوقع أو حتى أعلى منه.

والشركات التى تنتج سلعا مثل البترول والصلب والألومنيوم وكذلك الشركات التى تتنافس بشكل مباشر مع منتجات اسيوية رخيصة مثل اشباه الموصلات ى ستتحمل الجزء الاكبر من الاثار السلبية للضعف الآسيوى، ورغم أن الوثبة التى حدثت فى السوق فى يونيو الماضى قد رفعت معها شركة IBM فإن الازمة الآسيوية لاتزال تبقيها أقل نسبة 10٪ عند أعلى حد وصلت إليه قيمتها فى البورصة. ومعروف أن 19٪ من ايرادات IBM وكذلك 29٪ من ايراداته جاءت فى العام الماضى من السو ق الآسيوى الباسفيكى وقد انخفضت ايرادت IBM من هذا الإقليم فى الربع الأول من العام الحالى بنسبة 6٪ وبرغم أن وكالات الملاءة الدولية مثل جولدمان ساش وميريل لينش لاتزال تأمل خيرا فى IBM على المدى الطويل إلا أنها انزلتها عن عرش الأولوية التى كانت تحتلها عالميا من قبل.

الرابحون من الأزمة

والمفاجاة الحقيقية هى أن بعض الشركات سوف تستفيد من الاضطراب الآسيوى فالشركات اليابانية الكبرى التى تعيد هيكلة صناعة الخدمات المالية لديها قد استطاعت أن تحقق قفزات مجنونة على حساب الشركات الآسيوية المفلسة وعلى سبيل المثال فإن ميريل لينش اشترت 33 فرعا كانت تابعة لشركة ياماتيش سيكيورتيز وشركة ترافيلرز اشترت 25٪ من ممتلكات نيكو سيكورتيز. وتسير مورجان ستانلى حاليا على نفس الطريق وهم جميعا يجرون وراء الممتلكات اليابانية المعروضة للبيع والتى تبلغ قيمتها عشرة تريليونات دولار وربما امكنهم قضم جزء مهم منها لأن كثيرا من اليابانيين أصبحوا لايثقون فى مؤسساتهم المالية ويشعرون بعدم الرضا على العوائد المزرية التى تقدمها لهم اسواقهم.

ويبقى فى النهاية فى رأى «فورتشن» أن كل هذه نبوءات قد لاتصدق وقد تستطيع السوق اليابانية أن تسترد عافيتها من جديد خصوصا إذا وضعنا العامل النفسى فى الاعتبار فنحن حتى الآن نتعامل مع ارقام دون أن نضع فى الاعتبار اثر التقلبات النفسية على الاسواق.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٨/١٩٩٨

المعجزة اليابانية فى الميزان!

يعانى الاقتصاد اليابانى منذ أكثر من سنتين من حالة من الركود لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الاقتصادى الحديث للبلاد. وقد أدت هذه الظروف الجديدة إلى إعادة النظر فى الأسس والأساليب التقليدية التى استندت إليها المعجزة اليابانية، خاصة تلك المرتبطة بالإدارة العلمية، وقد برزت فى السنتين الأخيرتين بعض الكتابات المهمة التى تلقى الكثير من الضوء على المعجزة اليابانية وأسباب تعثرها.

■ وقد نهض الاقتصاد اليابانى وانطلق من الخراب الذى تركته الحرب العالمية الثانية نهضة غير مسبوقة فى التاريخ المعاصر للأمم . وتعددت الآراء والكتابات حول أسباب هذا النجاح المهول فى جميع مرافق الحياة من تعليم وصحة واقتصاد وبنية أساسية فريدة فى نوعها واتساعها . فمن قائل بأن المساندة الأمريكية الضخمة لليابان بهدف صد المد الشيوعى فى آسيا كانت السبب الرئيسى وراء هذه النهضة.

ومن قائل إن الثقافة «الكنفوشية» وماتحثه من قيم كتقديس العمل وإتقان الصناعة والمعيشة البسيطة التى تشجب الإسراف وتشجع الادخار كانت هى العامل المهم فى هذا النجاح الباهر. أضف إلى ذلك الابتكار والتطوير الادارى الذى أضاف إلى الادارة العلمية زخما غير مسبوق فى القرن العشرين ومن ذلك المشاركة الجماعية فى اتخاذ القرارات وتبنى أفكار الأمريكى (Deming) فى إدارة الجودة والارتقاء بها. والخطط العملية لنشر التكنولوجيات وتطويرها على نطاق واسع فى مختلف الصناعات . وغير ذلك.

■ غير أن هذه الانطلاقة المبهرة أدت فى النهاية إلى كيانات تنظيمية ضخمة لها طابع شبه احتكارى، وتتميز بدرجة عالية من البيروقراطية. وكان هذا التطور فى مجمله على حساب رفاهية الطبقات الشعبية التى لم يواكب مستوى معيشتها هذا النجاح الكبير بدرجة متكافئة . فمستوى معيشة الفرد اليابانى حاليا لايقارن بالمستوى الأمريكى رغم تقارب متوسط دخل الفرد فى البلدين!!

■ وتعطى اليابان مثالا أخاذا للمجتمع الإنتاجى وقد قام هذا المجتمع الاقتصادى الانتاجى تاريخيا على ثلاثة أعمدة هى:

١ - دور الحكومة فى توجيه وتشجيع الصناعة . وأداتها الرئيسية هى وزارة التجارة الخارجية والصناعة.

٢ - الشركات والمنظمات الصناعية العملاقة وتجمعاتها المتنوعة المعروفة باسم الـ (Keretsu).

٣ - قوة عمل على مستوى راق من التعليم والتدريب.

■ والهدف الرئيسى للحكومة والتجمعات العملاقة فى هذا الخضم المتلاطم هو الحصول على أكبر حصة فى الأسواق (MarKet Share) سواء الداخلية أو الخارجية . ولو كان ذلك على حساب التضحية بالأرباح القصيرة المدى . كما تشجع الحكومة الشركات على اقتحام القطاعات الصناعية سريعة النمو بجميع وسائل الدعم والحماية . وقد أسهمت الـ (Keiretsu) فى إيجاد بيئة تنافسية حامية . خاصة فى تلك القطاعات التى تستهدف الأسواق العالمية . وبلغت المنافسة بين الشركات اليابانية أى (Kaisha) حدا من العنف أدى إلى تصفية الضعيف منها. ومكن الزمرة الباقية من غزو الأسواق العالمية بنجاح غير مسبوق. خاصة فى صناعات السيارات والالكترونيات . كما ساعدت هذه المنافسة على استيعاب التكنولوجيات والأفكار وطرق الإنتاج الجديدة بسرعة خارقة وانتشارها بشكل واسع فى مختلف المنشآت اليابانية ومنها: إدارة الجودة الكاملة ونظم الانتاج المرنة. والتعاون الأفقى الوثيق بين مختلف الادارات الوظيفية فى تطوير المنتجات.

■ ويتشكل الجهاز الادارى للشركات اليابانية الـ (Kaisha) من موظفين يتسمون بالإخلاص والولاء للشركة. يشغلون وظائفهم مدى الحياة . ويتفانون فى العمل ساعات طويلة من أجل شركاتهم . ويختار هؤلاء الموظفون من خريجى الجامعة . ويبدأون عملهم من أول خطوة فى السلم الادارى. مع ترقيتهم تدريجيا حسب قواعد الاقدمية . وخلال السنوات الأولى من عملهم يجرى تعريفهم وأقلمتهم على قواعد وأساليب جامدة للعمل تشكل ممارستهم مدى الحياة . ويعزز هذا الجمود استمرار الـ (MITI) فى توجيه نشاط التجمعات والشركات إلى قطاعات محددة ومختارة من جانب البيروقراطيين فى الحكومة. وقد كانت هذه المنظومة فعالة ومثالية فى عالم يتميز بدرجة ملحوظة من ثبات الوتيرة. ولكن ظواهر العولمة والمعلوماتية وثورة الاتصالات وضغوط اتفاقية الجات قلبت الموقف رأسا على عقب وأصبح الموقف الآن يحتاج إلى درجة عالية من المرونة والرؤية البعيدة المدى فى اتخاذ القرارات . وهى سمات لاتتوافر فى النموذج اليابانى التقليدى.

■ وهكذا أصبحت معظم الآليات التى كان يعزى إليها نجاح الادارة اليابانية غير فعالة



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٨/١٩٩٨

د. عبد العزيز الشربينى

أستاذ غير متفرغ بتجارة الإسكندرية

بالقدر اللازم . مثال ذلك الترقية بالأقدمية . والادارة بالاجماع (By Consensus) . وغير ذلك كما أن استراتيجية النقل (Copying) والتقليد التى اعتمدت عليها اليابان طويلا أصبحت غير ممكنة فى الوضع الجديد

فالتطلع إلى الدولة القائدة والرائدة ونقل تكنولوجياتها وتقليد منتجاتها هى سياسة طبيعية لدولة نامية أو صاعدة (Emerging) كدول النمور . ولكن هذه السياسة تبدو غير ذات موضوع بعد أن وصلت اليابان إلى مكان الصدارة. فممن تنقل وماذا تقلد اليابان الآن؟

■ وقد واكبت هذه التطورات المنهجية والمؤسسية ظهور اقتصاد الفقاعات Bubble Econmy فى الثمانينات من هذا القرن . فقد أدت طفرة المضاربات فى الأسهم والعملات والاستثمارات فى دول النمور إلى ديون معدومة تقدر بمئات البلايين من الدولارات . مما أدى إلى انفجار الفقاعات ودخول البلاد فى مرحلة ركود عميق وطويل نسبيا لم ينته بعد هذا فى الوقت الذى يشهد فيه الاقتصاد الأمريكى انتعاشا غير مسبوق طوال السنوات الثمانى الماضية. نتيجة لأخذ زمام القيادات والمبادرة فى ثورة المعلومات والاتصالات وفى تكنولوجيا الفضاء . وعلى الأخص بسبب السياسات المرنة التى تتبعها الحكومة فى مساندة الصناعة الأمريكية. وكلها ميزات تجب البيروقراطية اليابانية على مستوى الـ (Casha)والـ (MITI)



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٨ / ١٩٩٨

الإنتاج اليابانى ينخفض فى يوليو ومازدا تفلت من المأزق

انخفض معدل الانتاج فى معظم شركات السيارات اليابانية خلال شهر يوليو الماضى، تحت ضغط من المبيعات الضعيفة داخليا وتقلص الصادرات إلى جنوب شرق آسيا، بينما كانت مازدا فقط هى التى استطاعت تحقيق مبيعات جيدة جعلتها تحافظ على معدل الانتاج، بينما كان الوضع مختلفا فى يونية الذى سجلت فيه مبيعات الصناعة اليابانية نموا قدره ٦٪ فى المتوسط قياسا إلى الشهر نفسه من العام الماضى.

وقد تدعم موقف مازدا ـ التى تعتبر الصغرى بين أكبر خمس شركات يابانية مصنعة للسيارات ـ بالطلب القوى على موديلها المعدل فاميليا الذى يباع عبر البحار تحت اسم ٣٢٣ والسيارة ديميو واجن التى حققت مبيعات جيدة فى السوق المحلية، وسجلت مازدا زيادة قدرها ٢٢,٣٪ فى المبيعات الداخلية على سيارات الركوب، فى حين استعادت صادراتها معدلها الاعتيادى بعد انخفاض ملحوظ فى شهر يونية، حيث قفزت الصادرات إلى اوروبا خلال شهر يوليو بمعدل ٨٢,٦ مقارنة بمستويات الشهر نفسه من العام الماضى.

أما باقى شركات السيارات الكبرى اليابانية الاخرى فحققت انخفاضا فى الانتاج، وفى مقدمتها تويوتا الصانع الأول التى خفضت انتاجها خلال يوليو بمعدل ١٠,٢ ٪ وإن كانت تتوقع عودة الانتعاش وأن يستعيد الانتاج حالته الطبيعية فى سبتمبر، تحت الطلب القوى للموديلات التى ظهرت حديثا وكذلك الطلب القوى فى سوق الشاحنات الخفيفة بيك أب، وعلى العكس من ذلك كانت تويوتا قد حققت خلال يونية أفضل زيادة فى الربع الثانى من أى عام، حيث باعت فى الربع الثانى من العام ٣٦١,٧٣٣ سيارة تويوتا وليكزس، وفى شهر يونية باعت ١١٧,٠٤٢ سيارة بمعدل زيادة قدره ١٧,٢٪ قياسا إلى الشهر نفسه العام الماضى، وكان يونية هو أفضل شهر بالنسبة للسيارة ليكزس وكامرى سيدان والتى ارتفعت مبيعاتهما بمعدل ٢٣٪ ووصلت إلى ٣٩,٣٤٤، أما هوندا فقد وصلت مبيعاتها إلى ٨٨,٩٢٨ بزيادة قدرها ٧,٧ عن يونية ١٩٩٧ ،وهو معدل فاق الرقم المسجل للأشهر الثلاثة السابقة.

أما نيسان فحدث انخفاض فى صادراتها عبر البحار بمعدل ١٨,٩ فى يوليو، كما سجلت ميتسوبيشى انخفاضا ملحوظا فى جميع الموديلات، كما استمر قطاع الشاحنات ـ بجميع الشركات ـ فى إظهار انخفاض ملحوظ فى الانتاج والمبيعات الداخلية ،وقد ألقى المحللون باللائمة على الشركات لكونها تفتقر إلى الموديلات الجديدة الجذابة





المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٨

اليابان تطلب قمة غربية طارئة لمواجهة اضطراب أسواق المال

شكوك حول قدرة يلتسين على إنهاء الفوضى السياسية والاقتصادية فى روسيا

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقى : فى محاولة لتفادى أزمة اقتصادية عالمية، طالب تاتيشى سكايا مدير وكالة التخطيط الاقتصادى اليابانية بسرعة عقد قمة طارئة لمجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع، لبحث الوضع الاقتصادى المتدهور فى روسيا.

وأوضح المسئول اليابانى أن أسواق المال العالمية تعانى حالة اضطراب بالغ حاليا، وأن أسعار الأسهم فيها تواصل الانخفاض بمعدلات سريعة وغير متوقعة، ووصف ذلك بأنه «وضع مخيف»، وأكد أن رئيس الوزراء اليابانى كيزو أوبوتشى سيبحث هذا الاقتراح خلال لقائه مع الرئيس الأمريكى كلينتون، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وشكك المصدر اليابانى فى قدرة الرئيس الروسى بوريس يلتسين على التعامل مع حالة الفوضى السياسية والاقتصادية التى تسود روسيا حاليا، وحذر من استمرار انعكاسات الأزمة سلبا على الاقتصاد العالمى.

وكان مؤشر «نيكى» للأسهم الممتازة قد انخفض إلى مادون مستوى ١٤ ألف نقطة يوم الجمعة الماضى، وذلك للمرة الأولى منذ ١٢ عاما، مما سبب حالة من البلبلة فى الأسواق الغربية والأسواق الناشئة شرقى أوروبا.

وفى لندن أعلن متحدث باسم رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير أنه يجرى اتصالات بزعماء مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع وموسكو، لبحث الأزمة الاقتصادية الحادة فى روسيا ، وأشار المتحدث إلى وجود إجماع بين القيادات الغربية حول ضرورة التزام روسيا ببرنامج الإصلاح الاقتصادى، وعدم العودة إلى أساليب الاقتصاد المخطط مركزيا لعلاج الوضع الراهن.



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٨ / ١٩٩٨

تراجع واردات اليابان من نفط الخليج

أعلنت وزارة التجارة الخارجية والصناعة في اليابان مؤخرا ان واردات النفط من الشرق الاوسط تراجعت علي نحو طفيف في يوليو الماضي ، بسبب زيادة الواردات من ماليزيا ونيوزيلندا٠ وقالت ان واردات الخام من الشرق الاوسط مازالت تمثل ٨٥ ٪ من اجمالي واردات النفط الي اليابان الا انها تراجعت عن ٨٨.٢٪ في يونيو ٠ وقفزت الواردات من الخام القطري في يوليوبنسبة ٦٣٫٨ ٪الي ٢.٢٢ مليون كيلولتر مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي٠

ومن ناحية اخري زادت الواردات من الخام السعودي في يوليو بسبب ارتفاع الواردات الفورية منه.

وأظهرت بيانات الوزارة ان واردات النفط من الخامين العربي المتوسط والعربي الخفيف شهدت زيادة في يوليو عن شهر يونيو.■



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/ ٩/ ١٩٩٨

□تم توقيعها مع الجانب المصرى:

اليابان تسهم فى حماية البيئة ورصد التلوث

اعلن د.إبراهيم عبدالجليل الرئيس التنفيذى لجهاز شئون البيئة انه تم التوقيع أمس على مذكرة التفاهم الخاصة بالسنة الثانية لخطة عمل المشروع المصرى للتعاون الفنى فى مجال التدرب على الرصد البيئى مع الحكومة اليابانية.

وقال رئيس جهاز شئون البيئة أن المشروع يهدف لتوفير أجهزة الرصد البيئى فى مجالى الهواء والماء بالاضافة لتوفير الخبراء اليابانيين لتدريب العاملين المصريين على تشغيل الاجهزة وتحليل البيانات.

وأضاف أنه سيتم خلال هذا العام تدريب بعض العاملين بالمعمل المركزى بجهاز شئون البيئة وذلك بإرسالهم لبعثة لليابان للتدريب على أحدث أجهزة الرصد البيئى المختلفة والتى تتناسب مع المشكلات البيئية الخاصة بمصر.

وتصل مدة المشروع ٥ سنوات وكانت الاتفاقية الأولى لهذا المشروع فى العام الماضى تم خلالها تدعيم المعمل المركزى بجهاز شئون البيئة بمعدات رصد الهواء والمياه بالإضافة إلى توفير الخبراء اليابانيين لتدريب العاملين بالمعمل إلى جانب تدريب ٣ من العاملين بجهاز شئون البيئة فى اليابان على الرصد البيئى للهواء والمياه إلى جانب الدعم المؤسسى وتوفير معدات الرصد لفروع الجهاز. وقع المذكرة من الجانب المصرى د.إبراهيم عبدالجليل ومن الجانب اليابانى د.كنتالو ايتونى رئيس بعثة الوفد اليابانى.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/ ٩/ ١٩٩٨

اربعة مسؤولين تورطوا فيها

اليابان: فضائح الفساد تطال مؤسسة الدفاع

طوكيو - أ.ش.أ - ق.ن.أ - ألقت السلطات اليابانية القبض على اربعة اشخاص من بينهم مسؤول كبير في مجال المشتريات في وكالة الدفاع للاشتباه في قيامهم بتبديد أموال الدولة في ما يتعلق بمشتريات معدات عسكرية.

وذكرت وكالة أنباء (كيودو) اليابانية انه ألقي القبض امس على كينيشي يونو (٥٩ عاما)، وهو نائب رئيس وكالة المشتريات السابق وشينيشي ايتو (٦٦ عاما)، رئيس شركة لمعدات الاتصال وياسونوري ناغاموتو (٦٦ عاما)، من الشركة نفسها وهيديو آراي (٥٧ عاما) متعهد العقود الدفاعية في شركة «ان. اي. سي».

واضافت الوكالة ان السلطات داهمت مكاتب وكالة الدفاع وشركة تويو للاتصالات وهي شركة لصناعة معدات الاتصالات تابعة لشركة «ان. اي. سي» وقامت ايضا بغارة على منزل يونو بحثا عن ادلة.

وجاءت عملية الاعتقال بعد ان حصلت وكالة الدفاع اليابانية على ادلة تثبت ان شركة تويو تقاضت مبالغ تزيد عن القيمة الحقيقية لمعدات اشترتها الوكالة من الشركة من موازنات عام ١٩٨٩ و١٩٩٣.

وطالبت وكالة الدفاع الشركة باعاد بليوني ين ياباني مع فوائدها الى خزينة الدولة، وهي المبالغ التي كان مسؤول المشتريات السابق في الوكالة كينيشي يونو الذي تم اعتقاله قد خفضها في مطلع عام ١٩٩٤ الى ٨٧٤ مليون ين بناء على طلب من الشركة.

وقالت مصادر التحقيق اليابانية ان يونو ضغط على شركة تويو لتعيين اثنين من المسؤولين المتقاعدين في الوكالة مقابل خفض المبلغ على مايبدو.



المصدر : القبس

التاريخ : ٤ / ٦ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الزعيم الياباني المسلم كومورا في ذمة الله

فقد العالم الاسلامي الزعيم الياباني المسلم الحاج مصطفى كومورا الذي وافاه الاجل المحتوم عن عمر يناهز التسعين.

والحاج مصطفى كومورا من اهالي مدينة كيوتو عاصمة اليابان القديمة وخريج جامعة كيوتوس الامبراطورية. اسلم في الثلاثينات وخدم المسلمين في الصين قبل الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب شارك في تاسيس جمعية مسلمي اليابان وترأس عدة جمعيات اسلامية وخيرية، وارسل العشرات من الطلبة المسلمين اليابانيين الى المملكة العربية السعودية وباكستان وماليزيا واندونيسيا لدراسة الاسلام، وهم يتولون حاليا وظائف تعليمية وثقافية في اليابان.

وشارك مع المرحوم عمر ميتا في ترجمة معاني القرآن الكريم في مكة المكرمة بدعم من رابطة العالم الاسلامي في الستينات، والف موسوعة عن تاريخ الاسلام في اليابان تتخذها الجامعات ومراكز البحوث مرجعا لها. وهو احد المؤسسين الرئيسيين للمركز الاسلامي في اليابان.

وكان رئيسا له لدورات عديدة واصبح فيما بعد مستشارا له.

كما ان له تفسيرا شاملا للقرآن الكريم تميز بخصوصيته في مخاطبة الشعب الياباني ليسهل عليه استيعاب معاني القرآن الكريم.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ٩ /١٩٩٨

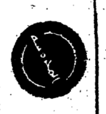
اليابان تهدد بتوجيه ضربة عسكرية لكوريا الشمالية إذا اطلقت صاروخا آخر

طوكيو - وكالات الأنباء - هددت الحكومة اليابانية أمس بتوجيه ضربة عسكرية لكوريا الشمالية اذا ثبتت صحة الانباء القائلة بان بيونج يانج بصدد إطلاق صاروخ باليستى أخر اليوم بعد الصاروخ الذى أطلقته يوم الاثنين الماضى، وعبر اجواء اليابان.

وصرح توكشيرو نوكاجا رئيس وكالة الدفاع اليابانية بان الضربة العسكرية تمثل أحد الخيارات الكثيرة التى تدرسها الحكومة اليابانية لمعالجة الموقف مشيرا إلى أنها افضل من الجلوس وانتظار الموت - على حد قوله.

ومن جانبها حذرت الولايات المتحدة كوريا الشمالية من انها ستغير سياستها تجاهها اذا اقدمت على إطلاق صاروخ أخر مما سيكون له عواقب خطيرة.

ونقلت وكالة أنباء - «كيودو» اليابانية عن نائب مساعد وزير الدفاع الامريكى لمنطقة شرق أسيا والمحيط الهادى كورت كامبل قوله أن واشنطن من خلال متابعاتها تتوقع أن تطلق بيونج يانج صاروخا ثانيا يتزامن مع التعيين المنتظر لكيم جونج ايل رئيسا للبلاد قريبا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٥/٩/١٩٩٨

اليابان تهدد بضرب قواعد الصواريخ فى كوريا الشمالية

الطائرات والسفن اليابانية فى حالة تأهب .. وواشنطن تحذر بيونج يانج

سول - طوكيو - وكالات الانباء:

نفت كوريا الشمالية ما تردد بانها اطلقت يوم الاثنين الماضى صاروخا ذاتى الدفع بعيد المدى عبر الاجواء اليابانية وسقط فى المحيط الهادى. ونددت بيونج يانج بالولايات المتحدة واليابان لانهما شنا حملة انتقادات ضدها. واكد بيان للخارجية الكورية الشمالية ان ما تم اطلاقه صاروخ يحمل اول قمر صناعى علمى كورى شمالى الى الفضاء.

وهددت اليابان امس بضرب قواعد اطلاق الصواريخ فى كوريا الشمالية اذا سقط صاروخ كورى شمالى فى الاراضى اليابانية .. واكد فوكوشيرونوكاجا المدير العام (وزير) لوكالة الدفاع اليابانية ان الدستور اليابانى السلمى لايمنع شن اى هجوم اذا تعرضت اليابان لإطلاق صاروخ على ارضها.

وقال نوكاجا فى مؤتمر صحفى بطوكيو امس ان اى عمل دفاعى يمكن السماح به بدلا من البقاء مكتوفى الايدى وانتظار الموت وان هذا الخيار الوارد فى اعلان الحكومة اليابانية عام ١٩٥٦.

فى الوقت ذاته نقلت وكالة «كيودو» اليابانية عن مسئول امريكى تحذيره لبيونج يانج من العواقب الخطيرة التى ستواجهها اذا اطلقت صاروخا آخر.

وكان متحدث باسم الحكومة اليابانية قد اعلن امس الاول ان طوكيو وضعت سفنا وطائرات فى حالة تأهب تحسبا لإمكان قيام كوريا الشمالية بإطلاق صاروخ ثان بعد الصاروخ الذى اطلقته يوم الاثنين الماضى وسقط فى بحر اليابان بعد ان مر فوق الاجواء اليابانية واشار الى ان لدى اليابان معلومات مفادها انه يمكن ان يتم اطلاق صاروخ ثان ربما اليوم السبت.

وفى سول اعلن شيون يونج تايك وزير الدفاع الكورى الجنوبى ان كوريا الجنوبية تفكر فى اجراء مناورات عسكرية مشتركة مع اليابان ردا على جهود التسلح التى تقوم بها كوريا الشمالية .. وتعهدت طوكيو وسول بزيادة وتقوية أواصر التعاون العسكرى بينهما بعد تزايد التكهنات حول احتمال قيام كوريا الشمالية باطلاق صاروخ ذاتى الدفع - باليستى - ثان.

واعلن كانج ان دوك وزير الوحدة الوطنية فى كوريا الجنوبية ان كوريا الشمالية طلبت اموالا من الولايات المتحدة الامريكية مقابل وقف تصدير الصواريخ التى تنتجها وقال ان بيونج يانج قدمت هذا الطلب لواشنطن خلال المباحثات التى جرت مؤخرا بين البلدين فى نيويورك والتى استغرقت مساء امس الاول بعد توقفها نتيجة لاطلاق كوريا الشمالية صاروخا عابرا يوم الاثنين الماضى.

١٢١٢



اليابان تهدد بضرب القواعد الكورية .. وواشنطن تحذر بيونج يانج

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقي: صرح وزير الخارجية الياباني ماساهيكو كومورا بان اليابان سوف تدرس اتخاذ مزيد من الاجراءات العقابية ضد كوريا الشمالية فى حالة اقدامها على اطلاق مزيد من الصواريخ الباليستية فى اتجاه اليابان وذلك فى أعقاب حصول الحكومة اليابانية على معلومات تفيد باحتمال قيام بيونج يانج بذلك اليوم مع بداية اجتماع البرلمان الكورى لانتخاب كيم جونج ايل رئيسا للبلاد يوم الاربعاء القادم الموافق للذكرى الـ ٥٠ لتأسيس الدولة.

غير ان كومورا أشار فى مؤتمر صحفى عقده أمس الى ان طوكيو لم تحصل بعد على المعلومات الكافية التى تؤكد احتمال اطلاق صواريخ جديدة باتجاه اليابان فى غضون الأيام القليلة القادمة. يذكر أن اليابان كانت قد قررت عقب اطلاق صاروخ باتجاه بحر اليابان يوم الاثنين الماضى وقف محادثات تطبيع العلاقات مع حكومة بيونج يانج وتجميد المساعدات الغذائية والمبلغ الذى تعهدت بدفعه لتمويل اقامة مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف فى كوريا الشمالية بالاضافة الى وقف رحلات الطيران بين البلدين.

ومن جانبه، أعلن فوكوشيرو نوكاجا مدير وكالة الدفاع اليابانية ان طوكيو ستحتفظ لنفسها بالحق فى ضرب اية قاعدة صواريخ كورية اذا ما اطلقت بيونج يانج مزيدا من الصواريخ.

وأشار الى ان الحكومة اليابانية لن تقف مكتوفة الايدى أمام التهديدات الكورية. وذكر مسئولون أمريكيون ان الصاروخ الكورى الذى سقط قبالة السواحل اليابانية يعد تهديدا خطيرا لأمن اليابان. وأكدوا ان واشنطن حذرت بيونج يانج من تكرار هذا العمل، وأوضحوا ان واشنطن وطوكيو ستنسقان العمل فيما بينهما لمواجهة اى تطور مفاجئ.

وفى الوقت ذاته، أعلنت الولايات المتحدة انها ستطرح مسألة اطلاق الصاروخ الكورى على مجلس الأمن الدولى. وذكرت مصادر الوفد الامريكى لدى الأمم المتحدة ان الوفد سيعرض هذا الامر على المجلس نظرا للخطورة البالغة لإطلاق الصاروخ وسقوطه فى المياه الاقليمية لليابان.

ومن ناحية أخرى رحبت اليابان بالاتفاق الامريكى - الروسى الخاص بتبادل المعلومات حول اطلاق الصواريخ والانذار المبكر الذى تم التوصل اليه بين البلدين إبان زيارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون للعاصمة الروسية. وأشار بيان أصدرته وزارة الخارجية الى تقدير اليابان للمبادرة الأمريكية - الروسية بهذا الشأن والتى تستهدف الحفاظ على استقرار المجتمع الدولى وتعزيز الجهود المبذولة للحد من انتشار الصواريخ.

وذكرت صحيفة «يوميورى شيمبون» فى عددها الصادر أمس ان اليابان وكوريا الجنوبية توصلتا الى اتفاق باجراء محادثات مع الولايات المتحدة على مستوى وزراء الخارجية لبحث كيفية التعامل مع حادث اطلاق الصاروخ الكورى نحو اليابان وذلك لدى مشاركة الوزراء الثلاثة فى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/٩/١٩٩٨

تحمي العملة من مخاطر المضاربة

هونغ كونغ تتخذ اجراءات لتعزيز نظام الصرف

■ الزام البنوك بتحويل العملة المحلية بسعر ثابت الى دولار اميركي

هونغ كونغ - رويترز - اعلنت هيئة النقد في هونغ كونغ امس عن سبعة اجراءات تستهدف تعزيز نظام الصرف والحد من تقلبات اسعار الفائدة.

وتشمل هذه الاجراءات قواعد محددة لتحويل العملة وخطوات لتعزيز السيولة ووصفها مسؤولون بانها «تطهير» لنظام الصرف في هونغ كونغ.

مخاطر المضاربة

وصرح جوزيف يام المدير التنفيذي لهيئة النقد في مؤتمر صحفي بان الاجراءات ستجعل نظام الصرف في هونغ كونغ اقل عرضة لمخاطر المضاربة.

وقال «هذه الاجراءات تستهدف تعزيز الترتيبات الخاصة بالعملة في هونغ كونغ وتوفير قدر اكبر من الشفافية.. كما ستساعد في الحد من التقلبات المفرطة في اسعار الفائدة».

وعملة هونغ كونغ مرتبطة بالعملة الاميركية بسعر ٧,٨ للدولار الاميركي منذ عام ٨٣. وفي الشهر الماضي بدأت حكومة هونغ كونغ تتدخل في السوق بهدف احباط المضاربين الذين اتهمتهم بممارسة ضغوط على الدولار المحلي لرفع اسعار الفائدة وخفض الاسهم وتحقيق أرباح من المراكز قصيرة الاجل في اسواق الاسهم والمعاملات الآجلة.

وفي واحد من اهم الاجراءات اعلنت هيئة النقد انها ستلزم جميع البنوك المرخصة في هونغ كونغ بتحويل ما لديها من عملة محلية في حسابات المقاصة بسعر ثابت هو ٧,٧٥ دولارات هونغ كونغ مقابل الدولار الاميركي.

التزام بالتدخل

وتبرز هذه الخطوة حرص هيئة النقد على التدخل في اسواق المال عند ذلك السعر، وتظهر التزامها بارتباط العملة المحلية بالدولار الاميركي.

واضافت الهيئة ان الحكومة ما زالت ملتزمة تماما بنظام ربط سعر الصرف بالعملة الاميركية واكدت انه «لن توجد قيود على الصرف الاجنبي» في هونغ كونغ.

وابدت بنوك هونغ كونغ الكبرى ترحيبا بتلك الاجراءات قائلة انها ستحد من التقلبات في الاسواق المالية.

وقال مرفن ديفيز المدير ببنك ستاندرد تشارترد «هذه اجراءات معقولة ستعزز ترتيبات مجلس العملة في هونغ كونغ وستشيع الاستقرار في سوق الصرف الاجنبي واسواق المال».

وقال ستيوارت جاليفر ببنك هونغ كونغ ان الاجراءات «ستحد بقوة من تقلبات اسعار الفائدة في هونغ كونغ» واضاف ان هيئة النقد استشارت صندوق النقد الدولي قبل الاعلان عن هذه الاجراءات كما استشارت بنك انكلترا المركزي.

وقال محلل كبير ان الاجراءات تستهدف فيما يبدو «تحقيق مناخ يتيح التعامل بسعر فائدة منخفض».

وارتفعت اسعار الفائدة بين البنوك الى ٣٠٠ في المائة في اكتوبر الماضي، خلال هجوم للمضاربين. وانخفضت الفائدة بقوة منذ ذلك الحين وان ظلت عند مستويات مرتفعة.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٦ / ١٩٩٨

اليابان فقدت اتزانها !!

الصواريخ الكورية تثير الرعب فى جنوب شرق آسيا!!

هل تشهد المنطقة حربا شاملة؟!

فجاة وعلى غير المعتاد صدرت من طوكيو تصريحات يمكن ان نطلق عليها نارية، تحوى تهديدا ووعيدا لكوريا الشمالية، الأمر الذى اذهل المراقبين السياسيين الذين يؤكدون ان اليابان ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تنتهج سياسة سلمية تقوم على تجنب التصعيد العسكرى مع جاراتها والبعد عن التحالفات العسكرية، فما هو الذى دفع هذا البلد الذى يعد صاحب اقوى الاقتصاديات العالمية وقدرات تقنية عالية يلجا الى لغة التهديد؟!

السبب فى ذلك هو تنامى القوى العسكرية لكوريا الشمالية بشكل غير مسبوق، وهذا التنامى بات يشكل خطورة على البلدان المجاورة خاصة اليابان.. بجانب اطلاق بيونج يانج صاروخا «باليستى» مر فوق اليابان دون أن تتمكن الدفاعات والرادارات اليابانية من رصده ومن ثم التصدى له.

وما أن أذيع هذا النبأ حتى أصبحت الحركة داخل وزارة الدفاع اليابانية أشبه بخلية نحل، حيث أسرع الجميع الى توجيه الاتهام والقصور للقيادات العسكرية، مؤكدين أن سماء البلاد أصبحت مفتوحة وأنه لابد من تدارك خطر الصواريخ الكورية.

تقدم تكنولوجى

تجدر الاشارة إلى أن كوريا الشمالية متقدمة تكنولوجيا فى صناعة الصواريخ وتقدم يد المساعدة الى بعض بلدان الشرق الأوسط مثل سوريا والعراق بجانب ايران.. وكثيرا ما هددت أمريكا كوريا وطالبتها بوقف تصدير تكنولوجياتها المتقدمة الى منطقة الشرق الاوسط.

المد الكورى

المهم ان اليابان قالت انها بصدد تنفيذ خطة لتقليص المد الكورى ولم يستبعد المسئولون اليابانيون توجيه ضربة عسكرية لكوريا الشمالية بمساعدة كوريا الجنوبية.

الجدير بالذكر أن اليابان لديها طائرات وسفن حربية فى المحيط الباسفيكى فى حالة تأهب دائم.. وعدم قدرة هذه الاجهزة على رصد الصاروخ لها معنيان أولهما ان هذا الصاروخ متقدم جدا ولديه امكانيات تضليل عالية والثانى ان السفن والطائرات اليابانية اقل قدرة على كشف مثل هذه الصواريخ.

والمعروف ان الصاروخ الذى اطلق فوق اليابان من طراز تيبو دونج ١ويتراوح مداه ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ كيلو متر. وقد سقطت احدى أجهزته فى بحر اليابان فى حين أن الصاروخ نفسه سقط فى الباسفيك

أحمد عبداللاه

بعد تحليقه فوق اليابان.

يؤكد أحد المحررين العسكريين باحدى الاسبوعيات اليابانية أن الصواريخ الكورية السابقة لم تبلغ مثل هذا الحد، ولم تصل الى اليابان من قبل وهذا يعنى أن بيونج يانج طورت من هذا الصاروخ وزودته بأجهزة عالية الأمر الذى مكنه من الوصول الى سماء طوكيو.

قمر صناعى

يشار إلى أن كوريا الشمالية لم تنف خبر الصاروخ حيث قالت انه كان يحمل قمرا صناعيا ، واكدت وسائل الاعلام فى بيونج يانج ان الصاروخ نجح فى مهمته ويعد انجازا غير مسبوق للعلماء الكوريين.

والحقيقة أن كوريا الشمالية تعد لاطلاق صاروخ يحمل اسم تيبو ـ دونج ٢، وهو أكثر تقدما من سابقه ومن المنتظر أن يتراوح مداه بين أربعة آلاف وستة آلاف كيلو متر.. وتم تصنيعه بأيد كورية مع بعض التقنيات الاجنبية.

ويمكن لتيبو ـ دونج ١، أن يحمل «رؤوسا نووية» أو كيماوية أو بيولوجية وطوله نحو ٣٠ مترا ويمكن اطلاقه من منصة أرضية وهو أكثر تقدما عن الصواريخ الكورية الاخرى من نوعية «رودنج» بأشكالها المختلفة غير انها لم تكن بنفس الدقة والكفاءة.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٩/١٩٩٨

خبراء روس

والواقع أن برنامج الصواريخ الكورى جرى دعمه من قبل الاتحاد السوفيتى السابق لدرجة أن خبراء سوفيت كانوا يقومون بالاشراف عليه الامر الذى مكن كوريا الشمالية من انتاج أنواع متعددة منه ردات مدى مختلف. ولدى كوريا نحو ٤٨ صاروخا على الاقل أرض - أرض بما فى ذلك صواريخ سكود، وقرابة عشرة الاف أرض جو بجانب عدد اخر غير معروف من الصواريخ أرض - أرض المضادة للصواريخ الاخرى التى يمكن أن تنطلق من السفن الحربية.

والمعروف ان حالة من التوتر العسكرى تسود حاليا منطقة جنوب شرق أسيا بعد تجربة اطلاق الصاروخ الكورى، حيث تقف كل من اليابان وكوريا الجنوبية فى جانب وكوريا الشمالية بمفردها فى جانب اخر وان كانت تتلقى دعما من روسيا.



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٩ / ١٩٩٨

تقرير من اليابان...!

ما إن عادت بعثة الأهرام إلى أسيا بقيادة الأستاذ إبراهيم نافع إلى مصر حتى كان هناك الكثير من التساؤلات عن عدم وجود اليابان ضمن الرحلة التي قادت إلى خمس دول، رغم ما هو معروف عن المكانة المركزية لطوكيو في السياسات الآسيوية خاصة في هذه المرحلة التي اختلطت فيها الانفجارات النووية بالانهيارات الاقتصادية. وفي الحقيقة فإن ذلك لم يكن غائبا عن ذهن فريق العمل وقيادته، بل إن المقابلات التي أجريت في العواصم الخمس : إسلام أباد ونيودلهي وسنغافورة وجاكرتا وبكين جعلت من السياسات اليابانية الحاضر الغائب في فهمنا لما يجري في القارة العملاقة، فقد كانت حاضرة لأنه لم يكن هناك مسئول أسيوي واحد لم يلق لوما على اليابان ويحملها قدرا من المسئولية عن الأزمات المالية الأسيوية، وكانت غائبة لأننا لم نعرف مباشرة من اليابانيين رأيهم في التطورات الدرامية التي تجري حولهم.

على أي الأحوال، وبعد ثلاثة أسابيع من العودة، وجدت على مكتبي دعوة مشتركة من معهد اليابان للشئون الدولية ومعهد هيروشيما للسلام للانضمام إلى مجموعة من الخبراء الدوليين في منع انتشار الأسلحة النووية لوضع تقرير تتبناه الحكومة اليابانية في المحافل الدولية لمواجهة عملية الانتشار النووي التي طرحتها بقوة التفجيرات الهندية والباكستانية. ومع التأييد المعتاد للأستاذ إبراهيم نافع وتشجيع سفيرنا القدير في طوكيو نبيل فهمي قبلت الدعوة ووجدت نفسي في الطريق إلى اليابان وحيدا هذه المرة وبدون الصحبة الحميمة لمجموعة الأهرام التي جعلت من الرحلة السابقة أكثر من مهمة عمل لتكون متعة حقيقية. ولكن مع وجودي في عاصمة بلاد الشمس المشرقة زادت المهمة عن مجرد المشاركة في مجموعة العمل الممتازة التي صار اسمها بعد اللقاء الأول منتدى طوكيو لمنع انتشار السلاح النووي ونزع السلاح، وإنما بات علي وبدعوة من المعهد الياباني لدراسات الشرق الأوسط أن ألقي محاضرة عن الرؤية العربية للتحديات التي تواجه العالمين العربي والإسلامي في القرن الحادي والعشرين، وإجراء مقابلات مع معهد نيرا المرموق وصحيفة ميرومورى اليابانية وعدد من الدبلوماسيين والصحفيين لكي يسمعوا مني عن الشرق الأوسط وأسمع منهم عن اليابان.

وفي الطائرة التي طارت سبع عشرة ساعة رجع بي الخاطر إلى رحلة بعثة الأهرام إلى أسيا ووجدت أنه رغم قصر المدة التي مضت منذ العودة إلى مصر فإن الدنيا حدث فيها الكثير ، فقد قامت جماعات إرهابية بتوجيه ضربة مزدوجة للسفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام، وردت عليها واشنطن بضربة مماثلة في أفغانستان والسودان، وفي الوقت نفسه تصاعدت الأزمة الروسية ووصلت إلى أقصى درجات الحدة باستقالة أو إقالة سيرجي كيريينكو رئيس الوزراء، واستدعاء فيكتور شيرنومردين لقيادة الحكومة في وقت انهارت فيه العملة الروسية كلية ومعها بدأ الاقتصاد العالمي يترنح وهو ما ظهر بعد ذلك في الانهيارات المتتابعة في أسواق المال العالمية.

كان ذلك هو حال العالم عندما وصلت إلى طوكيو، ولكن اليابانيين لا يدعون أحدا يتأمل كثيرا في أحوال الدنيا فقد كان على المجموعة التي دعوها إلى أن تبدأ العمل فورا في المهمة التي حددوها. وبعد ساعتين من وصولي، وبعد دقائق من وصول آخرين، كان افتتاح اللقاء في حضور كيزو أبوتشي رئيس الوزراء الذي كان وزيرا للخارجية حتى شهر يونيو الماضي حيث تولى رئاسة الوزارة، وخلال منصبه السابق قام بهذه المبادرة لجمع مجموعة من الخبراء الدوليين للنظر في هذه القضية التي تقض مضاجع الإنسانية وتهددها، خاصة مع التفجيرات الهندية والباكستانية، نظرا لموقع اليابان الخاص من الأسلحة النووية باعتبارها الدولة الوحيدة حتى الآن التي نكبت بالقنابل الذرية التي دمرت هيروشيما ونجازاكي في الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية. ولم تكن المبادرة سوى انعكاس لحالة الانزعاج والقلق التي عمت الشعب الياباني إزاء هذه التفجيرات وطالب حكومته بالتحرك لمواجهة هذا الخطر.

وهكذا بدأت الاجتماعات ولكن المهمة لم تكن سهلة بالمرة خلال اليومين التاليين، فالمجموعة التي تكونت من ثمانية عشر خبيرا انتمت إلى خبرات واتجاهات ودول مختلفة، وعندما تتجمع مجموعة من نوعية جوزيف ناي أستاذ العلوم السياسية الأشهر في الولايات المتحدة والعميد الحالي لكلية جون كيندي لدراسة الحكومة في جامعة هارفارد، ورالف أكيوس سفير السويد لدى واشنطن والرئيس الأسبق للجنة مجلس الأمن للتفتيش على العراق، وروبرت أونيل أستاذ التاريخ في جامعة إكسفورد ورئيس مجلس أمناء المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، وباتريشيا لويس مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والسفيرة الكندية السابقة لدى فرنسا بجي ميسون والرئيسة الحالية للمجلس الكندي للسلام والأمن الدولي، وجاسجيت سنغ مدير معهد تحليلات ودراسات الدفاع في نيودلهي، والجنرال أحمد نشأت مدير معهد الدراسات الإقليمية في إسلام أباد، فإن هؤلاء جميعا لابد أن تتعدد بهم الطرق وتتفرق بينهم المذاهب في قضية منع انتشار الأسلحة النووية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ٩ / ١٩٩٨

وكان هناك سؤال محدد طرحه الداعون إلى الاجتماع في اليابان وهو ماذا يفعل المجتمع الدولي إزاء قضية انتشار الأسلحة النووية بوجه عام، وإزاء الهند وباكستان اللتين قامتا بالتفجيرات النووية بوجه خاص؟. ويمكن القول مع قدر من التبسيط إن ثلاث مدارس طرحت نفسها في الاجتماع: أولاها رأت أن التفجيرات الهندية والباكستانية هي فتح لباب جينو «الانتشار النووي»، ومن ثم فإنه لا يجب إطلاقا رفع العقوبات عن الدولتين بل ينبغي تشديدها، وفي كل الأحوال فإن الهند وباكستان لا ينبغي لهما الحصول على المكانة التي تصبوان إليها من الإعلان عن أسلحتهما النووية وفيما يخص الهند تحديدا فإنه لا ينبغي لها اقتحام مجلس الأمن والحصول على مقعد دائم فيه استنادا إلى هذه الخطوة. وفي الوقت نفسه فإنه ينبغي مضاعفة الجهد الدولي للإسراع بعملية نزع السلاح النووي من الدول الكبرى وفقا لبرنامج محدد وظيفيا أو زمنيا أو كلاهما معا. ومن الملاحظ أن أكثر من تبني وجهة النظر هذه وبأكثر قدر من التشدد جاءوا من الدول التي كان لديها قدرات نووية واختارت طوعا التخلي عنها والانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

المدرسة الثانية رأت أن الهند وباكستان لم تقوما بأكثر من إجراء التجارب على أسلحة كانت موجودة لدى الهند منذ عام ١٩٧٤ ولدى باكستان منذ عام ١٩٨٧ وهما في ذلك لا تختلفان عن إسرائيل التي لديها هذه الأسلحة بالفعل ولم يفرض عليها أية نوعية من العقاب الدولي، ولذا فإن فرض العقوبات عليهما يعد نوعا من النفاق الدولي وفرضا لمعايير مزدوجة للتعامل بين الدول، ومما يؤكد ذلك أن أكثر الدول غضبا من إسلام آباد ونيودلهي هي إما دول حاصلة بالفعل على السلاح النووي أو أنها تقع تحت المظلة النووية لدولة أخرى. ولما كانت الهند تحديدا قد سعت دوما إلى نزع السلاح النووي على المستوى العالمي ومادام لم يتحقق ذلك فإنها قامت بتفجيراتها النووية فإن معالجة الوضع تبدأ من اتخاذ خطوات جادة على مستوى الدول الكبرى أولا لنزع سلاحها وبعد ذلك يمكن مطالبة الهند بهذه الخطوة التي اتخذتها استجابة لاحتياجات أمنية أقلها مجاورتها لدولة نووية كبرى توجه ٩٦٪ من سلاحها النووي نحو الهند وهي الصين.

المدرسة الثالثة كانت الأكثر واقعية من المدرستين الأخريين، ورغم الاتفاق على أنه لا ينبغي ألا تعطى التفجيرات الهندية والباكستانية مزايا خاصة بالمكانة، إلا أن امتلاك الهند وباكستان للسلاح النووية بات أمرا واقعا ينبغي التقليل من آثاره السلبية من خلال وضع نهاية للتجارب النووي بتوقيع الدولتين على معاهدة وقف إجراء التجارب الذرية والمشاركة في المفاوضات الخاصة بمعاهدة المواد المشعة، وقيام الدولتين بفصل الرؤوس النووية عن وسائل نقلها، وتقديم العون العلمي والتكنولوجي الذي يكفل تأمين هذه الأسلحة ومراقبتها بحيث يستحيل الحصول عليها من جماعات إرهابية.

وبين هذه المدارس جرى النقاش والحوار، ولم يكن سهلا على البعض المتشدد في مسألة منع انتشار الأسلحة النووية تقديم العون العلمي والتكنولوجي للدول التي قامت بنشر هذا السلاح المدمر. كما لم يكن سهلا على البعض الآخر أن تفرض عقوبات على الهند وباكستان . بينما تفلت إسرائيل منها. كما لم يكن واقعيا لدى البعض تصور رهن مسألة الانتشار بنزع الدول الكبرى لسلاحها، ولا كان مقبولا من البعض منع حضارة كبيرة مثل الحضارة الهندية من التمثيل الدائم في مجلس الأمن عند إصلاحه وتوسيعه. ولكن بقدر ما كان هناك خلاف كان هناك اتفاق على أن العالم قد دخل منعطفا جديدا يحتاج إلى معالجة جديدة أيضا. وهو ما أصبح على «منتدى طوكيو» التعامل معه في اجتماعات قادمة.

ولكن زيارة اليابان كان فيها ما هو أكثر من البحث في انتشار الأسلحة النووية، فقد كان فيها ما يهمنا مباشرة خاصة ما يتعلق بالأوضاع الحالية في منطقتنا. ولذا فإن الحديث متصل!".

د. عبد المنعم سعيد



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ / ٩ / ١٩٩٨

كابوس صواريخ بيونج يانج

كوريا الشمالية تستعرض عضلاتها على اليابان!

«إعلان حرب» اسم رواية جديدة صدرت أخيرا في اليابان لمؤلف يدعى ايكو أسو وتدور أحداثها حول إرسال كوريا الشمالية مجموعة من القوات الخاصة في غواصة إلى شمال اليابان لتدمير محطة للطاقة النووية وكيفية مواجهة الحكومة اليابانية لذلك، الرواية السابقة احتلت مكان الصدارة على قائمة الروايات الاكثر مبيعا في وقت بدأت فيه أرفف المكتبات اليابانية تزدحم بالكتب والروايات التي تناقش نفس الفكرة تقريبا، وهي الخطر الداهم الذي تمثلهم كوريا الشمالية التي توصف دائما في التقرير السنوي لوزارة الدفاع اليابانية بانها تشكل أكبر تهديد للسلام والاستقرار في منطقة شمال شرق أسيا. وظاهرة شيوع الكتب الخاصة بكوريا الشمالية واقبال اليابانيين على قراءتها في حقيقتها لاتعدو كونها انعكاسا لحالة القلق المزمن المسيطر على طوكيو ازاء تصرفات وافعال حكومة بيونج يانج الشيوعية غير المتوقعة ثم جاء حادث إطلاق كوريا الشمالية صاروخا باليستيا عابرا للقارات من طراز «تايبودونج ـ ١» باتجاه بحر اليابان ليزيد

رسالة طوكيو

محمد إبراهيم الدسوقي

وواقع الأمر يشير إلى ان كوريا باطلاقها الصاروخ يوم ٣١ أغسطس الماضي اختارت استعراض عضلاتها مع اليابان، وأثارة زوبعة لم تهدأ بعد باليابان، ومن قراءة مابين سطور بيانات التنديد والأسف الرسمية للحكومة اليابانية وتصريحات كبار مسئوليها سنصل إلى نتيجة مفادها ان طوكيو من الناحية الظاهرية شعرت بان الحادث كان مفاجئا وان أول سؤال طرح بحثا عن اجابه هو لماذا اقدمت بيونج يانج على هذا التصرف في وقت تطحن وتعتصر فيه المجاعة الشعب الكوري المسكين؟

لكن قبل محاولة الاجابة على السؤال السابق ينبغي التأكيد ان الحادث من الناحية الاستراتيجية والأمنية يعد خطيرا للغاية ولايجب الاستهانة به أو التقليل من شأنه لان مدى الطراز الجديد «تايبو دونج ـ ١» الذي يعد نسخة مطورة من الصاروخ «رودونج» متوسط المدى الذي اختبر عام ١٩٩٣ يصل إلى مابين ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ كيلومتر وهو مايعني عمليا قدرته على الوصول إلى كل أجزاء اليابان بما في ذلك القواعد الأمريكية المتمركزة في جزيرة أوكينا واليس هذا فحسب ولكنه قادر ايضا على الوصول إلى أجزاء من روسيا والصين بل وتايوان.

ونعود إلى اجابة السؤال لنوضح ان اطلاق الصاروخ ـ كوريا أعلنت فيما بعد انه كان تجربة لاطلاق أول اقمارها الصناعية ـ لايستهدف في المقام الأول اليابان التي يفصل بينها وبين كوريا الشمالية بحر اليابان وانما الولايات المتحدة.

فبورقة تجربة الصاروخ تريد بيونج يانج امتلاك ورقة ضغط قوية بيدها في مفاوضاتها مع الإدارة الأمريكية بخصوص تجميد البرنامج النووي الكوري بحيث تحصل على تنازلات أكثر من واشنطن واقناعها بالتخفيف قليلا من الحصار المفروض عليها.

كذلك ينبغي النظر بدقة لاختيار توقيت الاطلاق الذي جاء قبل أيام قليلة من مناسبتين هامتين في كوريا الشمالية أولهما اجتماع البرلمان وثانيهما الاحتفال بالذكرى الـ ٥٠ لتأسيس الدولة، وتوقع معظم المراقبين ان يجرى خلال أحد المناسبتين انتخاب كيم جونج ايل رئيسا للبلاد خلفا لوالده الزعيم الراحل كيم ايل.

ويبدو أن حكومة بيونج يانج رغبت في اعطاء دفعة معنوية للمؤسسة العسكرية في المقام الأول مع الاستعداد لاختيار الزعيم الجديد للبلاد وفي ذات الوقت تهيئة الأجواء الملائمة لانتخابه.

اما عن السبب الثالث وراء الحادث فيتعلق بان بيونج يانج ربما رغبت في القيام بحملة تسويق للصاروخ الجديد لدى دول الشرق الاوسط عبر تجربته بنجاح، وقد تحدثت بعض الصحف اليابانية عن تمويل بعض الدول الشرق أوسطية ـ دون تحديد بالاسم ـ لتجربة اطلاق الصاروخ في حين تحدثت صحف اخرى عن حضور مندوبين من سوريا وإيران اثناء عملية الاطلاق.

ننتقل من الأسباب الثلاثة السابقة إلى رد فعل اليابان على الحادث وما أثاره من انتقادات داخلية لأسلوب معالجته من جانب حكومة كيزو أوبوتشي . أول انطباع ستخرج به من رد فعل الجانب اليابان ان الحادث كان مفاجأة كبيرة وخطيرة تستدعي الرد عليها بحسم ودون تباطؤ ولهذا قررت وقف محادثات تطبيع العلاقات اليابانية الكورية ووقف المساعدات الغذائية ورحلات الطيران وتجميد مساهمتها المالية في تمويل مشروع اقامة مفاعلين يعملان بالماء



الخفيف فى كوريا إلى أجل غير مسمى ، علاوة بالطبع على تقديم احتجاج رسمى إلى الجانب الكورى تسلمه نائب السفير الكورى لدى الامم المتحدة نظرا لعدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين.

أما اقوى رد فعل فقد جاء على لسان فوكوشيرو توناكا مدير وكالة الدفاع ـ وزارة الدفاع الذى أكد حق بلاده فى الرد فى حالة اطلاق كوريا الشمالية صواريخ جديدة باتجاه اليابان استنادا إلى ان الحكومة تقدمت عام ١٩٥٦ لمجلس النواب بموقفها بهذا الخصوص والقائم على انه من حق طوكيو الرد على أى هجوم صاروخى تتعرض له وان ذلك يتماشى مع حقها فى الدفاع عن النفس.

ويجب القول بان الحادث لم يكن مفاجئة تماما للحكومة اليابانية لانها كانت بحوزتها مؤشرات تفيد بذلك، ففى ٢٠ أغسطس الماضى أبلغت الولايات المتحدة اليابان وبالتحديد وزارة الدفاع بان كوريا الشمالية تجرى استعدادات لاطلاق صاروخ جديد وظن مسئولو الوزارة بان هدف واشنطن من وراء ذلك الضغط عليها لاقناعها بالاشتراك معها فى اقامة نظام مضاد للصواريخ يتكلف تنفيذه ملايين الدولارات، كما نشرت صحيفة «سانكى» قبل الحادث بساعات قليلة تقريرا يفيد ذلك ايضا .

اذن فإن طوكيو كانت بها معلومات مسبقة بهذا الموضوع وعلى الرغم من ذلك سنجد ان التخبط والاضطراب كان سيد الموقف خلال الساعات التالية للاعلان عن اطلاق الصاروخ.

فاليابان لم تعلم بإطلاقه الا عن طريق بعض المسئولين العسكريين الامريكيين وبعدما مر فوق أراضيها وقدمت المبرر لذلك بانها لاتمتلك شبكة رصد تمكنها من معرفة اطلاق اية صواريخ باتجاه أراضيها خصوصا وانه من المفترض ان القوات الأمريكية هى المنوط بها الدفاع عن اليابان طبقا للمعاهد الأمنية الموقعة بين طوكيو وواشنطن.

الاهم ان وزارة الدفاع اليابانية احتاجت إلى حوالى خمس ساعات بعد اذاعة خبر الصاروخ فى شبكات التليفزيون العالمية لتاكيد الحادث واعطاء تفاصيله، وكشف الحادث بشكل واضح ان اليابان كلها حتى وهى واقعة تحت مظلة الحماية الأمريكية غير آمنة من التعرض لهجوم صاروخى، جزء من الصاروخ سقط ببحر اليابان و آخر بالمحيط الهادى ـ ولهذا فانه من المتوقع ان يصب الحادث فى مصلحة الولايات المتحدة التى تلح على اليابان منذ خمس سنوات لاقامة نظام مضاد للصواريخ يعرف اختصارا باسم TmO

والحادث سوف يمنح حكومة طوكيو المبررات اللازمة لاقناع الرأى العام بالاشتراك فى هذا النظام وتخصيص جزء من الميزانية لهذا الغرض، وقد سارعت الحكومة اليابانية بالفعل إلى الاعلان عن عزمها دراسة الموضوع مع الادارة الأمريكية لكى تحصل على الدفاعات التى تمكنها من الذود عن أراضيها.

كذلك جدد الحادث الحديث داخل اليابان حول جوانب القصور العديدة القائمة فى أسلوب ادارة الحكومة للأزمات وتدفق المعلومات من الوزارات المعنية إلى صناع القرار بدليل ان كوريا الجنوبية هى التى أعلنت أولا عن اطلاق الصاروخ وليس اليابان.

ولذلك تعرضت وزارة الخارجية ووكالة الدفاع لانتقادات حادة لفشلهما فى اعطاء المعلومات الصحيحة فى الوقت المناسب لمكتب رئيس الوزراء مما تسبب فى اصدار ثلاثة بيانات مختلفة عن الحادث يوم وقوعه، وبالتالى لم يكن من المستغرب ان يعلن المتحدث الرسمى باسم الحكومة فى مؤتمر صحفى عقده بعد يومين من اطلاق الصاروخ شعوره بالاحباط والأزمة لعدم القدرة على إصدار بيانات متسقة على الرغم من كل المعلومات التى توافرت لدى الجهات المعنية.

ووجه توناكا أصابع اللوم والانتقاد إلى وزارتى الخارجية والدفاع لاخفاقهما فى ابلاغ مسئولى الحكومة بتفاصيل الحادث، فبعد حوالى عشر ساعات من اطلاق الصاروخ ابلغ توناكا بان الصاروخ عبر الاجواء اليابانية وسقط فى المحيط الهادى بل ان كاتسوتوجو سيكيا وزير التعمير صرح بانه عرف بالخبر خلال مشاهدته نشرة الاخبار المسائية وانه كان يجب على الاقل ان يتلقى مكالمة تليفونية لابلاغه بالحادث، وفى كل الاحوال فإن تلك ليست المرة الاولى التى يثار فيها هذا الموضوع الحساس والذى يحتاج بالفعل إلى اهتمام أكثر لكى تستطيع الحكومة اليابانية الرد بسرعة على مايستجد من أزمات.

وبعد فإن بروفة استعراض العضلات من الجانب الكورى لم تجد سوى الغضب من جهة اليابان التى بدأت تبحث كيفية حماية اجوائها من صواريخ كوريا الشمالية الباليستية الطائشة وسيكون عليها الاسراع بإقرار مشاريع القوانين الخاصة بتنفيذ اتفاق التعاون العسكرى الجديد المبرم مع الولايات المتحدة مع الاكتفاء فى الوقت الراهن بزيادة حجم التنسيق مع واشنطن وسول فى مواجهة كابوس برنامج تطوير الصواريخ لكوريا الشمالية التى تحاول ايضا تطوير قدراتها النووية، وتعتمد طوكيو فى تحركها بهذا الخصوص ليس على رغبتها فقط فى الحفاظ على أمنها القومى وانما ايضا من أجل سلام واستقرارشمال شرق آسيا، ويبدو ان قدر اليابان ألا تتخلص من قلقها من كابوس الصواريخ الكورية فى



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٨ / ٩ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحسن طفيف فى أسواق المال الآسيوية:
اليابان ترفض تخصيص مزيد من الأموال العامة لدعم قطاعها المصرفى

طوكيو - محمد ابراهيم الدسوقى اعلن هيرومو فوناكا المتحدث الرسمى باسم الحكومة اليابانية ان حكومة رئيس الوزراء الياباني كيزو اوبوتش لاتعتزم فى الوقت الراهن تخصيص المزيد من الأموال العامة لدعم القطاع المصرفى بخلاف مبلغ الـ ١٣ تريليون ين المخصص بالفعل لهذا الغرض، وذلك على الرغم من مطالبة الولايات المتحدة بزيادة المبلغ.

وقال فوناكا فى مؤتمر صحفي عقده أمس أن الحكومة لا تدرس هذا الأمر فى الوقت الحالي، وكان المسئول الياباني يرد بذلك علي ما أعلنه أمس الأول يوشيدو مورى السكرتير العام للحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم بانه يجب زيادة مبلغ ١٣,١ تريليون اذا استدعت الضرورة ذلك. وقد طرح مورى الرأى السابق في برنامج تليفزيوني بعد الاعلان عن مطالبة الادارة الأمريكية بأن تخصص طوكيو المزيد من الأموال العامة لدعم القطاع المصرفى المثقل بعبء الديون المعروفة - حوالى ٥٧٠ مليار دولار - وذلك خلال المباحثات التى جرت بمدينة سان فرانسيسكو الأمريكية قبل أيام بين وزير المالية كيتش ميازاوا ووزير الخزانة الأمريكية روبرت أوين. وكان الجانب الامريكى قد اتهم اليابانيين بأنهم لايتقبلون الرأى الذى يقول ان الخسائر الضخمة للبنوك فى اليابان هى السبب الرئيسى فى الهبوط الشديد فى بورصة «وول ستريت» الأمريكية فى الأسبوع الماضى وهبوط اسعار البورصة فى أمريكا الجنوبية وعدم استقرارها، كما زادت من حدة ازمة الاقتصاد الروسى، وهبوط سعر الروبل بنسبة ٦٣٪ من قيمته منذ ١٧ اغسطس الماضى. وقد أثارت هذه الاتهامات غضب الجانب اليابانى الذى اعتبر انه من المطلوب اختيار اليابان «كبش فداء» لمشكلات لاتمت بصلة لمشكلات الادارة الاقتصادية فى اليابان والتى بدأت منذ سبع سنوات. جاء ذلك فى الوقت الذى شهدت فيه الأسواق المالية الاسيوية تحسنا طفيفا أمس، خاصة فى اليابان، حيث ارتفعت اسعار الأسهم بنسبة ٥,٣٪ عند الاقفال أمس فى بورصة طوكيو. كما بلغت نسبة التحسن فى اسواق ماليزيا ٢٥٪ وفى سنغافورة ٦٪، واقتربت النسبة فى اسواق هونج كونج من ٨٪ إلا أن هذا الارتفاع لم يحد من حذر المتعاملين على المدى البعيد، مؤكدين أن الإجراءات الاقتصادية التى اتخذتها حكومات الدول الاسيوية لمواجهة هذه الأزمة من شأنها اصلاح الوضع على المدى القصير فقط. ومن ناحية اخرى تم أمس تعيين محافظ جديد للمصرف المركزى الماليزى فى خطوة من شأنها احكام قبضة الدكتور محاضر محمد رئيس الوزراء على اقتصاد ماليزيا. والمحافظ الجديد هو على أبو الحسن سليمان رئيس وحدة التخطيط الاقتصادى التابع لمكتب رئيس الوزراء.

وكان المحافظ السابق ونائبه قد استقالا فى الشهر الماضى بسبب خلافاتهما السياسية مع الدكتور محاضر محمد، كما يأتى تعيين المحافظ الجديد للمصرف المركزى الماليزى فى أعقاب اقالة وزير المالية السابق انور ابراهيم الذى عارض قرار رئيس الوزراء بفرض قيود نقدية صارمة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ / ٩ / ١٩٩٨

١٠ آلاف يابانى يتخطون الـ ١٠٠ عام هذا الشهر

طوكيو - مكتب الأهرام: ذكر تقرير لوزارة الصحة اليابانية أن عدد المواطنين اليابانيين الذين تبلغ أعمارهم مائة عام أو أكثر سوف يتجاوز ١٠ آلاف شخص خلال الشهر الحالى لأول مرة.

وأوضح التقرير أن هذا العدد يزيد ١٦٦٧ معمرا على ما كان عليه الحال منذ عام وأن ٨٢.٢٪ منهم نساء. والمعروف أن «تاسى ماتسرناجا» تعتبر أكبر معمرة يابانية حيث تبلغ من العمر ١١٤ عاماً.

يذكر أن من بين المشاكل التى تخشى اليابان من آثارها فى المستقبل هى تزايد أعمار اليابانيين فى وقت تتضاءل فيه نسبة المواليد بشكل كبير لدرجة أن رئيس الوزراء السابق ريوتارو هاشيموتو طلب بشكل غير مباشر من المواطنين انجاب مزيد من الأطفال.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/ ٩/ ١٩٩٨

اليابان تؤكد استمرار العقوبات على كوريا الشمالية وتسعى للتعاون مع أمريكا لمواجهة خطر الصواريخ الكورية

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقي - في الوقت الذى استمر فيه التوتر بشبه الجزيرة الكورية، أكدت اليابان - على لسان وزير خارجيتها «ماساهيكو كومورا» أمس - أنها لن ترفع العقوبات التى فرضتها على كوريا الشمالية، عقب إطلاقها صاروخا باليستيا عابرا للقارات باتجاه بحر اليابان يوم ٣١ أغسطس الماضى، حتى لو ثبت صحة ما أعلنه بيونج يانج بشأن إطلاقها قمرا صناعيا وليس صاروخا.

وقال كومورا أمام لجنة الشئون الخارجية والدفاع بمجلس المستشارين إن عملية الإطلاق تمت بدون سابق إنذار، وان امتلاك كوريا الشمالية لصواريخ طويلة المدى يشكل تهديدا لليابان. يذكر أن طوكيو قررت بعد الحادث تجميد مفاوضات تطبيع العلاقات اليابانية - الكورية، ووقف المساعدات الغذائية ومشاركتها فى المشروع الخاص بإقامة مفاعلين نوويين يعملان بالماء فى كوريا الشمالية. وصرح المتحدث الرسمى باسم الحكومة اليابانية بأن بلاده تحتاج لبحث موضوع إطلاق قمر صناعى متعدد الأغراض مع الولايات المتحدة، بعد حادث إطلاق الصاروخ الكورى، على أن يخصص القمر لاغراض عسكرية ولأغراض سلمية أيضا. وقال - فى مؤتمر صحفى - إنه ينبغى على اليابان بحث سبل جمع المزيد من المعلومات حول منظومة الصواريخ الكورية، وإقامة نظام محكم مضاد للصواريخ.

فى الوقت نفسه، أصدر الزعيم الكورى الشمالى كيم - جونج إيل قرارا أمس بتعيين كيم - إيل تشول قائد سلاح البحرية فى منصب وزير الدفاع الذى ظل شاغرا منذ وفاة الوزير السابق تشوى كوانج عام ٩٧.. الأمر الذى اثار المزيد من التكهنات فى كوريا الجنوبية، حول اعتزام شقيقتها الشمالية تدعيم سطوتها العسكرية خاصة فى سلاح البحرية.

وقد نفت إيران ما تناقلته وكالة الأنباء اليابانية من أن بعثة إيرانية حضرت عملية إطلاق كوريا الشمالية للصاروخ الباليستى.



اليابان تبحث إطلاق قمر صناعى للتجسس بعد تجربة الصاروخ الكورى الشمالى

توقع استئناف المحادثات الرباعية لتوقيع معاهدة سلام في شبه الجزيرة الكورية

طوكيو - سيول - وكالات الانباء: اعلنت اليابان امس اعتزامها اطلاق قمر صناعى خاص للمراقبة والتجسس وذلك ردا على اطلاق كوريا الشمالية صاروخا عبر الاراضى اليابانية مؤخرا. اوضح هيرومو موناكا المتحدث باسم الحكومة اليابانية ان طوكيو تفكر جديا بامتلاك قمر صناعى لاغراض المراقبة وذلك بعد قيام كوريا الشمالية باطلاق صاروخ عبر الاجواء اليابانية لم تتمكن وسائل الرصد الموجودة من تتبعه.

واشار المتحدث إلى ان القمر يستهدف جمع المعلومات بطريقة شاملة وتجنب المتحدث استخدام كلمة قمر للتجسس بطريقة مباشرة واكتفى بذكر انه قمر مدنى متعدد الاغراض. مشيرا إلى ان الحكومة اليابانية يجب ان تأخذ فى الاعتبار قرارا برلمانيا فى البلاد يشدد على الطبيعة السلمية لاى عمليات استكشاف فى الفضاء وعدم استغلالها للاغراض العسكرية.

واعرب وزير الخارجية اليابانى مازاهيتو كومورا عن ترحيبه بالفكرة واكد ان القمر يستخدم لحماية البيئة ودراسة المصادر الطبيعية. وكان مسئول يابانى بارز قد اكد قيام الحكومة اليابانية بدراسة اقامة نظام صاروخى ودفاعى متقدم وتطوير نظم الرقابة العسكرية بالاقمار الصناعية وذلك ردا على تجربة كوريا الشمالية واطلاقها صاروخا نحو الاراضى اليابانية. وكان اجراء كوريا الشمالية لتجربة صاروخ باليستى عبر اجواء اليابان وسقوطه فى المحيط الهادى الاسبوع الماضى قد اثار ردود فعل دولية متفاوتة بين الدهشة والتشكيك واعلنت بيونج يانج ان الصاروخ قام بحمل قمر مدنى ووضعه فى مدار حول الارض.

فى الوقت نفسه نفت ايران امس ان تكون قد حضرت عملية اطلاق الصاروخ الكورى الشمالى فى بيونج يانج الاسبوع الماضى. اوضح بيان للسفارة الايرانية فى اليابان ان اى وفد لايران لم يكن حاضرا اثناء التجربة الكورية. ووصف البيان الانباء التى رددتها مصادر يابانية بهذا الشأن بانها «عارية من الصحة».

على صعيد اخر اعلنت مصادر قريبة من حكومة كوريا الجنوبية ان كوريا الشمالية والولايات المتحدة اتفقتا على استئناف المحادثات الرباعية الشهر المقبل لابرم معاهدة سلام فى شبه الجزيرة الكورية. اوضحت المصادر ان بيونج يانج وافقت ايضا خلال الاتصالات الاخيرة التى جرت فى نيويورك اواخر الشهر الماضى على ان تبدأ مع واشنطن محادثات لوقف تصدير صواريخها. وتهدف المحادثات الرباعية بين الولايات المتحدة والكوريتين بالاضافة إلى الصين إلى توقيع معاهدة سلام تطوى نهائيا صفحة الحرب الكورية التى اندلعت بين الكوريتين بين عامى ١٩٥٠ و١٩٥٣.

وكانت المفاوضات قد توقفت عندما اشترطت بيونج يانج انسحاب القوات الامريكية المتمركزة فى كوريا الجنوبية لاستئنافها. وحرصا منها على استئناف المفاوضات اقترحت واشنطن تسليم كوريا الشمالية التى تعانى مجاعة وأزمة غذائية نحو ٣٠٠ الف طن من المساعدات الغذائية بدلا من الـ ٢٠٠ الف التى قدمتها من قبل.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/ ٩ /١٩٩٨

التشكيك الثلاثي بـ «قصة القمر الصناعي مستمر

تقرير: تحدث عن غزو كوري شمالي لليابان!

طوكيو ـ سيئول ـ رويترز، ا.ف.ب، ا.ش.ا ـ لاتزال اليابان وكوريا الشمالية والولايات المتحدة الاميركية تشكك في صحة اعلان كوريا الشمالية انها اطلقت قمرا صناعيا يوم ٣١ اغسطس الماضي.

وفيما رجحت طوكيو الا تطلق كوريا الشمالية صاروخا ثانيا عابرا للقارات في الوقت الحالي، اعد مسؤولو الامن في اليابان تقريرا يقوم على افتراض ان كوريا الشمالية سوف تغزو اليابان في اي ازمة عسكرية.

ونقلت وكالة انباء «كيودو» عن مصادر مقربة من المسؤولين الامنيين في اليابان ان التقرير استند الى معلومات حصلت عليها طوكيو من الاجهزة المخابراتية والعسكرية الاميركية.

واشار التقرير الى ان قوات كوريا الشمالية التي تستهدف كوريا الجنوبية اساسا قد تشن هجوما بحريا على المطارات وخطوط انابيب البترول اليابانية بدلا من شن هجوم على قواعد القوات اليابانية والاميركية التي تخضع لحراسة مشددة.

وقد اعد التقرير المسمى «قوة خاصة لكوريا الشمالية» ومؤرخ بتاريخ ٣١ يوليو مع تصاعد حدة التوتر في بحر اليابان عقب تسلل غواصة كورية شمالية الى المياه الاقليمية لكوريا الجنوبية واوضحت المصادر ان اكتشاف الغواصة «دفع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية الى توخي اقصى درجات الحذر».

وذكر التقرير ان قوام القوة الخاصة لكوريا الشمالية يتراوح ما بين ٨٠ الفا الى مائة الف جندي من وحدات المشاة الخفيفة في الجيش والبحرية والقوات الجوية الكورية الشمالية. وتخضع هذه القوات لقيادة مكتب وحدات المشاة الخفيفة في وزارة قوات الشعب المسلحة.

ويفترض التقرير ان القوة الكورية الشمالية ستغزو اليابان من البحر نظرا لان نطاق العمليات سيكون في اطار ٥٥٠ كيلو مترا بسبب المدى المحدود للطائرات الكورية الشمالية، فضلا عن غياب الخطورة البالغة التي تشكلها مثل تلك القوة على اليابان.

وجاء في التقرير ان القوة ستنفذ خطة تقوم بمقتضاها بدفع زوارق صغيرة الى السواحل اليابانية يقل كل منها مابين ثلاثة الى اربعة جنود مسلحين باسلحة خفيفة تحملها سفينة كبيرة، وذلك بدلا من استخدام غواصات صغيرة.

واكد التقرير ان الهيكل القيادي للقوة غير مشكل جيدا لعدم كفاءة العتاد رغم ارتفاع القدرة القتالية الفردية لافراد القوة.

ويفترض التقرير ان القوة الكورية الشمالية ستعتمد على نظام اتصال محدود ومحدود المدى. غير ان التقرير اشار الى محدودية القوة في دفع عناصرها ووحداتها لضعف شبكة الامداد ووحدات النقل.

التشكيك

وفي سيئول، قررت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية امس انها لم تستطع حتى الآن رصد اي اشارات من قمر صناعي قالت كوريا الشمالية انها اطلقته قبل تسعة ايام.

وقالت الوزارة في بيان «تحاول وزارة الدفاع بالتعاون مع الولايات المتحدة واليابان التحقق من صحة مزاعم كوريا الشمالية اطلاق قمر صناعي، لكن لم يرصد اي قمر صناعي في المسار الذي تزعمه كوريا الشمالية كما لم ترصد اي اشارات بالراديو.

واعلنت كوريا الشمالية يوم الجمعة الماضي انها نجحت في اطلاق قمر صناعي يوم الاثنين من الاسبوع الماضي وهو اليوم الذي



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/ ٩ /١٩٩٨

اتهمتها اليابان باطلاق صاروخ فوق اراضيها.

وفي تغير مفاجئ لمجريات الواقعة التي اثارت توترا عسكريا في اليابان وحولها اعلنت كوريا الشمالية ان ما قالت طوكيو وواشنطن انه «صاروخ ذاتي الدفع» كان في واقع الأمر الصاروخ «كوانجميونغ سونغ١» (النجم الساطع) الذي حمل قمرا صناعيا في ٣١ اغسطس.

وقالت وسائل الاعلام الكورية الشمالية الرسمية ان القمر الصناعي وصل إلى مداره المقرر بعد اربع دقائق و٥٣ ثانية من اطلاقه من الاراضي الكورية الشمالية وانه «بث اناشيد ثورية».

واعلنت الولايات المتحدة ايضا انها اخفقت في رصد القمر الصناعي.

وقال كين بيكون المتحدث باسم وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) خلال مؤتمره الصحفي الاسبوعي «حتى الان لا نستطيع تأكيد صحة نجاحهم (الكوريين الشماليين) في اطلاق قمر صناعي» واشار إلى ان ادارة الفضاء في البنتاغون والمخابرات الاميركية لا تزال تدرس الموقف.

واضاف «طبقا لمعلوماتنا لم يتسقبل اي جهاز اميركي بثا بالراديو».

واكدت وكالة الفضاء الروسية، رغم ذلك، اطلاق كوريا الشمالية قمرا صناعيا يوم ٢١ اغسطس.

ويقول مسؤولون في اليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ان الصاروخ الذي اطلقته كوريا الشمالية هو الصاروخ «تايبو دونغ» وان مداه يصل إلى ٣٠٠٠ كيلومتر.

استبعاد الاطلاق الثاني

ولا تزال الدول الاقليمية في حالة ترقب وتقوم بمسح مستمر للفضاء انتظارا لاطلاق بيونغ يانغ لصاروخ ثان قيل ان كوريا الشمالية كانت ستطلقه امس، لمناسبة الذكرى الخمسين لقيامها.

لكن الحكومة اليابانية استبعدت ان تطلق كوريا الشمالية صاروخا عابرا ثانيا في الوقت الحالي مستندة إلى تقارير من اجهزة الاستخبارات.

فقد سأل صحافيون رئيس الوزراء الياباني كييزو اوبوتشي ان كان من الممكن ان تطلق بيونغ يانغ صاروخا ثانيا في مناسبة احتفالاتها امس بالذكرى الخمسين لتاسيس كوريا الشمالية فرد قائلا «لم تبلغني معلومات في هذا الشأن».

من جهته، اوضح المتحدث باسم الحكومة هيرمو نوناكا «جمعنا معلومات من الولايات المتحدة ومن مصادر اخرى وخلصنا إلى ان الظروف الحالية لا تشير إلى عملية اطلاق ثانية».

وكانت وكالة الانباء الروسية «ايتار - تاس» اكدت ان كوريا الشمالية كانت تستعد لاطلاق صاروخ ثان امس نقلا عن مصادر دبلوماسية لم تحددها.

في الأمم المتحدة قدمت اليابان احتجاجا لمجلس الأمن على حادث اطلاق الصاروخ الكوري الشمالي.

وقال هياسشي اوادا مندوب اليابان لدى الأمم المتحدة في رسالة بعث بها إلى هانز دالجرين الرئيس الحالي لمجلس الأمن «ترى حكومة اليابان ان الفعل الذي اقدمت عليه جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية يؤثر على امن اليابان وعلى امن واستقرار منطقة شمال شرق اسيا كلها (...) هذا إلى جانب انه يثير مخاوف حقيقية من انتشار اسلحة الدمار الشامل».

ولم يطلب مندوب اليابان من المجلس اتخاذ اجراء بعينه كما لم يشر إلى زعم كوريا الشمالية انها اطلقت قمرا صناعيا لا صاروخا.

واعلنت الولايات المتحدة احراز تقدم في محادثاتها مع كوريا الشمالية التي ركزت على قضية الصاروخ وما تردد عن انشاء بيونغ يانغ لمجمع نووي تحت الأرض.

وقال جيمس روبن المتحدث باسم الخارجية الاميركية في مؤتمر صحفي امس الأول ان مفاوضي الولايات المتحدة وكوريا الشمالية التقوا في نيويورك الاسبوع الماضي وانهم عادوا إلى واشنطن وبيونغ يانغ للتشاور.

وصرح بان واشنطن حريصة على التزام بيونغ يانغ التزاما كاملا بالاتفاق المبرم بين الجانبين عام ١٩٩٤ والذي تعهدت فيه كوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجها النووي في مقابل الحصول على مفاعلين نووين وكميات من المازت ورفع للعقوبات الاميركية المفروضة على بيونغ يانغ في نهاية المطاف.

واضاف ان محادثات نيويورك تطرقت ايضا «إلى الحد من انتشار الصواريخ وقضية الارهاب واستئناف محادثات تستهدف خفض التوتر وتحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية».

وفي سيئول قالت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية امس ان ممثليها وممثلي الولايات المتحدة يعتزمون الاجتماع في واشنطن يوم الاثنين المقبل لمناقشة قضايا متعلقة بكوريا الشمالية على رأسها قضية الصاروخ.

● ابلغت وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت وزير خارجية اليابان ماساهيكو كومورا ان الولايات المتحدة ستواصل الضغط على كوريا الشمالية لوقف تصدير وتطوير الصواريخ.

ونقلت وكالة انباء «كيودو» عن مسؤولين في الخارجية اليابانية قولهم ان اولبرايت عرضت في مكالمة هاتفية مع نظيرها الياباني امس نتائج المباحثات الكورية الشمالية - الاميركية رفيعة المستوى التي اجريت في نيويورك.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٤/ ٩/ ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليابان مرة أخرى

فى مطار القاهرة الدولى وقبل أن تحط قدمى فى الطائرة المتجهة إلى طوكيو، ذكرنى قائد محطة شركة مصر للطيران بالآثار البشعة لحادث الأقصر الإرهابى عندما قال إنه فى اليوم التالى مباشرة للحادث ألغى اليابانيون حجوزات قدرها عشرون ألف تذكرة قيمتها ١٠٠ مليون جنيه ، خسرتها الشركة الوطنية فى خط واحد ، من خطوطها وبضربة إرهابية واحدة. وإذا كان ذلك هو الحال بالنسبة لشركة واحدة فكيف كانت الخسائر على جميع الجبهات الأخرى، وإلى أى حد عوق هذا العمل الضال من مسيرتنا التنموية التى لم تعد تتحمل تأخيرا أو إعاقة؟ هذه الأسئلة طرحت نفسها بشدة على الطائرة خاصة أن الضربات الإرهابية والأمريكية خلال شهر اغسطس كانت لا يزال صداها يدوى فى العالم، ومعها يتم إعادة التذكير بما جرى من قبل مع توارد أسماء عدد من الإرهابيين المصريين العتاة كمساعدين ومعاونين لأسامة بن لادن، ومن ثم بات التساؤل مطروحا إلى أى حد سوف تكلفنا هذه الأحداث من قوت شعبنا وفرص العمل فيه؟.

ولكن ما أن وصلت الطائرة إلى مطار ناريتا الدولى، ودار الحديث مع الزملاء الممتازين من أعضاء السفارة المصرية حتى تبين لى أن حجم المشكلة أكثر مما قدرت ، فالواقع أن الجهود المصرية كانت هائلة لجذب الإستثمارات والسياحة اليابانية، وبالفعل بدأت بعض ثمارها فى الظهور، فتم الانتهاء من المفاوضات الخاصة ببناء الكوبرى العملاق على قناة السويس، الذى يعد فى حد ذاته معجزة هندسية، وبلغ عدد السياح اليابانيين إلى مصر ١٠٠ ألف فى العام، بينما يتطلع الجانبان المصرى واليابانى لمرحلة تتعمق فيها العلاقات بأكثر من أى مرحلة سابقة. حدث حادث الأقصر الرهيب الذى سقط فيه ١١ يابانيا صريعا ضحية للإرهاب الأسود. وكان هذا الفعل مدعاة لانهيار السمعة المصرية فى الأمن والأمان وحسن الضيافة لدى اليابانيين، ولم يكن ذلك بسبب أن هذه كانت المرة الأولى التى يسقط فيها يابانيون فى الخارج، فقد حدث ذلك أكثر من مرة من قبل وفى دول كثيرة منها الولايات المتحدة، ولكن الفارق هذه المرة أن القتل حدث بدعوى أسباب سياسية، كما جرى التمثيل بالجثث التى كانت لشباب فى عمر الزهور منهم ثمانية كانوا قد قرروا بدء حياتهم الزوجية فى ظلال أقدم حضارة فى التاريخ. وجاء الحادث كالمطرقة على رأس الجهود المصرية التى تضع التنمية على قمة أولوياتها ، ورغم ذلك لم ييأس أحد وبدأت المحاولات من جديد بالاعتذار والشرح والإقناع، وبدأت الساحة اليابانية فى الاستجابة بالتدريج وكانت النتيجة كما قال لى مسئولون فى وزارة الخارجية اليابانية إنهم أرسلوا بعثة فنية لتقصى الأحوال الأمنية، وجاءت النتيجة إيجابية تماما وبات متوقعا أن تقوم الحكومة اليابانية بتخفيف الحظر على سفر السياح إلى مصر. ولكن فجأة حدثت عملية التفجيرات للسفارتين الأمريكيتين فى نيروبى ودار السلام، والضربات الأمريكية المضادة فى أفغانستان والسودان، وتكهرب المناخ فى الشرق الأوسط مرة أخرى بفعل التصريحات والتصريحات المضادة بين أسامة بن لادن والمتحدث باسمه الإرهابى المصرى أيمن الظواهرى وممثلى الإدارة الأمريكية، مما جعل إعادة النظر فى الموضوع ومراجعته أمرا واجبا، ومع هذا التطور الدامى كان على الجهود المصرية أن تبدأ من جديد.

كانت القصة أشبه بأسطورة سيزيف الشهيرة والتى يدفع فيها سيزيف الصخرة إلى قمة الجبل فتسقط منه فيعود لدفعها من جديد، وبالنسبة لسيزيف المصرى فقد كان الإرهاب فى الداخل أو فى الخارج هو السبب الذى يمنع وصول الصخرة إلى قمة الجبل. وفى اليابان، فإن الصخرة تبدو متضخمة إلى أقصى حد بحكم تاريخ اليابان ومنهجها فى التعامل مع العالم، ومن حيث التاريخ فإن كونها الدولة الوحيدة التى ضربت بالقنابل الذرية يجعلها ذات حساسية لكل ما يتعلق بعمليات القتل الجماعى، ولذا فإن الإنصات اليابانى المتسم بالوجل تزايد عندما عرضت ورقة خلفية فى «منتدى طوكيو» لمنع انتشار الأسلحة النووية، ذكرت فى وضوح كامل أن مشكلة الانتشار لا تتعلق فقط بدول مثل الهند وباكستان واسرائيل وكوريا الشمالية، وإنما أيضا بإمكانية حصول جماعات إرهابية على هذه الأسلحة، وقالت الورقة أنه رغم أنه لم يثبت حتى الآن أن جماعة إرهابية قد نجحت فى بناء أو شراء أو سرقة سلاح نووى، فإن هناك ما يكفى من البراهين التى تدل على أن بعض هذه الجماعات



حاولت الحصول عليه من مصادر في دول الاتحاد السوفيتي السابق، ومع تدهور الأوضاع فى روسيا وانتشار الجماعات الأصولية فى الجمهوريات الإسلامية فى أسيا الوسطى، فإن خطر الإنتشار النووى لجماعات إرهابية أو إجرامية يصير محتملا.

وإذا كان ذلك كافيا لكي تقشعر الأبدان اليابانية بحكم معرفتهم الدقيقة بماذا تعنى الأسلحة النووية ، والتى لا يزالون يعانون آثارها حتى اليوم، فإنهم أيضا بحكم منهجهم «الاقتصادى» فى التعامل مع العالم يجدون صعوبة كبيرة فى فهم منطق لا يضع التنمية الاقتصادية على رأس أولويات الدول خاصة النامية منها ومن ثم يرونه دلالة على التخلف الشديد، وظهر لى ذلك بجلاء كامل عندما القيت محاضرة فى المعهد اليابانى لدراسات الشرق الأوسط عن وجهة النظر العربية فى التحديات التى تواجه العالمين العربى والإسلامى فى القرن الحادى والعشرين ، والتى بعد أن أوضحت التطورات العالمية المعاصرة المرجح استمرار تأثيرها خلال القرن القادم، صنفت التوجهات الفكرية العربية إزاءها إلى ثلاثة أولها محافظة تنكر هذه التطورات أو ترفضها وتدعوا إلى مقاومتها، وثانيها ليبرالية تقبل بوجودها وتدعو للتكيف والتلاؤم معها، وثالثها برجماتية عملية تتعامل معها وفق ما يقع من إغراءات وضغوط. وفى الخاتمة ذكرت أن التفاعل بين هذه التوجهات الثلاثة وما ينجم عنها من نتائج سوف يتوقف على أربعة عوامل: الصراع العربى الإسرائيلى، والنفط والتطورات الاقتصادية والسياسية العالمية، والخلافة السياسية للقيادات الحالية فى العالم العربى فى القرن القادم.

جاء السؤال الأول موحيا بشدة عن الحالة اليابانية إزاء قضايانا حينما جاء من سفير يابانى سابق حيث أعاد التذكير بحادث الأقصر، وفاجأنى بالقول ان المشكلة لا تكمن فى الإرهابيين إنما فى وجود تأييد شعبى لهم وراح يقدم الدلائل من مواقف الأحزاب وصحف مصرية تؤيد الطالبان وإيواءهم للجماعات الإرهابية بما فيها تلك التى ارتكبت المجزرة ضد مواطنيه فى معبد الدير البحرى. كان الرجل هادئا ومهذبا، إلا أن المرارة والغضب كانا قاطعين كحد سيف الساموراى. وبدأت إجابتى بالاعتذار عما حدث فى الأقصر وأبديت مخالفتى لرأى السفير مقدما الدلائل على الرفض المصرى لهذه الظاهرة، وأن ما أشار إليه لا يعدو أن يكون تيارا وحيدا ضمن تيارات أخرى، بالإضافة إلى حجج رأيت أنها مناسبة تتعلق بالإرهاب فى العالم وما يتعرض له المسلمون من مجازر ومذابح فى مناطق مختلفة.

وبعد انتهاء اللقاء تبين لى أن سيزيف المصرى لا يحمل على كاهله الأثقال اليابانية فقط، وإنما أيضا أثقالا مصرية كثيرة، وأكد لى ذلك كله ما قاله لى مستشارنا الإعلامى جلال حبيب من أن ينقل إلى الرأى العام اليابانى عن مصر، وما يتعلق بالإرهاب تحديدا يأتى دوما من الصحافة المصرية الأيديولوجية وحسب قوله فإن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام هو الجهة الوحيدة فى مصر التى تقدم للصحافة وجهات البحث اليابانية من المعلومات والتحليلات الموضوعية ، ما يوازن الصورة التى تقدمها جماعات سياسية مصرية فى مقالاتها وعناوينها الصحفية. وبقدر ما سعدت بالجهد الذى يقدمه الزملاء فى المركز فإن الحزن فى القلب كان كبيرا، وزاد الحزن كثيرا عندما عدت للقاهرة فى ساعات الصباح الأولى وكما هى العادة تلقفت صحف الصباح لأجد فى صحيفة مصرية إشادة بجماعات الطالبان «وقدراتها الجهادية» ودعوة حارة لكيلا تقع أفغانستان الطالبانية وإيران الثورية فى فخ الفتنة الأمريكية.

ورغم أنه يبدو أن الولايات المتحدة استجابت لدعوة زميلنا العزيز فى اليوم التالى مباشرة عندما حذرت مصادر أمريكية بشدة إيران من الاعتداء على أفغانستان، وبالتالى دفعت عن نفسها تهمة الفتنة، فإننى وجدت فى القلب غصة لأننى لم أجد استنكارا ولا رفضا ولا ملامة لقيام الطالبان باعتقال الدبلوماسيين الإيرانيين، والتى ثبت بعد ذلك أنها قامت بقتل تسعة منهم، ولا لعمليات القتل الجماعى التى قامت بها الطالبان ضد الأفغان الشيعة. ورجع بى الخاطر إلى الأصدقاء اليابانيين الذين قلت لهم «سايونارا» منذ ساعات، وفكرت فيما سوف يعتقدون ويظنون بنا!! كان ذلك هو ما يخصنا فى رحلة اليابان، فماذا كان يخص العالم؟!

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٩ / ١٩٩٨

كامديسو يحذر من أزمة اقتصادية عالمية تهدد بانهيار النظام الرأسمالى

الدول الصناعية الكبرى تضع خطة لتحقيق استقرار أسواق المال

طوكيو - محمد ابراهيم الدسوقى - واشنطن - وكالات الأنباء - أعلن ميشيل كامديسو مدير صندوق النقد الدولى أن مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع ستعلن على الأرجح فى مطلع الشهر القادم عن خطة عمل مشتركة لتحقيق الاستقرار لأسواق المال العالمية.

فى الوقت نفسه أجرى الرئيس الأمريكى بيل كلينتون اتصالات هاتفية بزعماء كندا والبرازيل والمكسيك لبحث السياسات الاقتصادية لدولهم وأفاق النمو الاقتصادى العالمى عموما. وقال مسئول أمريكى إن كلينتون أراد أن يحصل من أولئك القادة على تقويم مباشر عن أداء اقتصاداتهم فى ظل التهديدات التى تحيق بأمريكا اللاتينية من جراء الأزمة المالية الآسيوية.

وصرح المتحدث باسم البيت الأبيض بأن كلينتون سيجتمع مع رئيس الوزراء اليابانى كيزو أوبوتشى فى نيويورك يوم الثلاثاء القادم لبحث تداعيات الأزمة المالية الآسيوية.

ومن جانبه أكد كامديسو - فى حديث نشرته صحيفة نيهون كيزان شيمبون «اليابانية» أمس - أن هناك اجماعا بين قادة الدول الصناعية الكبرى على أن الوقت قد حان للتنسيق المشترك فيما بينهم لأن الوضع الراهن قد يؤدى لتفجر أزمة اقتصادية عالمية، وأن القرار الخاص بخطة العمل المشتركة سيتخذ فى اجتماع وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية بالدول الصناعية السبع والذى يعقد فى واشنطن.

وأضاف أن الخطة تتضمن تدعيم النمو الاقتصادى فى الدول الكبرى ومواجهة مشكلة الديون فى الدول النامية مشيرا إلى أن بوسع أوروبا وأمريكا اتخاذ بعض الاجراءات مثل اقدام واشنطن على خفض سعر الفائدة.

وبالنسبة للمشاكل التى تعانى منها روسيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ذكر كامديسو أنه سيتم التركيز على منح دور أكبر للقطاع الخاص للمشاركة فى مواجهتها.

ومن جهته أعلن وزير الخزانة البريطانى جوردون براون أن الدول الصناعية تركز الآن على الحاجة إلى نمو عالمى وتبحث كذلك خفض أسعار الفائدة لتحقيق هذا الهدف.

وقد أدت التوقعات المتزايدة باعلان آلان جريتسبان رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالى الامريكي عن احتمال خفض أسعار الفائدة فى كلمته التى يلقيها خلال ساعات أمام لجنة الشئون المصرفية بالكونجرس. إلى ارتفاع الاسهم الامريكية لليوم الثالث على التوالى مما دفع الاسهم الأوروبية أيضا نحو الارتفاع فى تعاملات امس.

وقد حذر رجل الأعمال الأمريكى الشهير جورج سوروس من انهيار النظام الرأسمالى العالمى وقال إن خطر تقلص الاعتمادات بشكل عام فى غياب أى تحرك ديناميكى من جانب الدول الصناعية الكبرى سيؤدى حتما إلى تفكك هذا النظام.

وقال سوروس - فى كلمته أمام لجنة الشئون المصرفية بالكونجرس - إن النظام الرأسمالى العالمى الذى حقق ازدهارا ملحوظا خلال السنوات العشر الأخيرة بات على وشك التفكك.

وأكد سوروس وجود هلع اقتصادى عام فى أمريكا اللاتينية مما يعني وجود دلائل على جمود شامل للقروض، وأشار إلى أن ظاهرة هروب رءوس الأموال آخذة فى الاتساع فى البرازيل التى اذا انهارت ستكون الأرجنتين فى خطر.

وفى طوكيو حذر المدير العام لوكالة التخطيط الاقتصادى اليابانى من أن اقتصاد طوكيو سينكمش بما يزيد على واحد فى المائة خلال العام المالى الذى ينتهى فى ٣١ مارس ١٩٩٩.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٩ / ١٩٩٨

فائض اليابان

● ارتفع اوسع مؤشر للنشاط التجاري الياباني بنسبة ٣٥ في المائة في شهر يوليو عما كان عليه في شهر يوليو ٩٧.

وجاء في بيان لوزارة المالية اليابانية ان الفائض في الحساب الجاري وصل الى ١٠,٣ بلايين دولار في يوليو. وهذه الزيادة، وان كانت اقل من تنبؤات الخبراء الاقتصاديين اليابانيين، تمثل الزيادة السادسة عشرة على التوالي في الفائض لشهر يوليو.

ويقيس الحساب الجاري الفارق بين العوائد من المصادر الاجنبية والتزامات السداد الى الخارج باستثناء الاستثمار في صافي رأس المال.

ومع ارتفاع هذا الفائض، فان التوترات السياسية تتصاعد مع شركاء اليابان التجاريين. وبدأت ادارة كلينتون بمضاعفة الضغوط على اليابان لتفتح اسواقها من اجل تقليص الفائض التجاري الياباني المتنامي.

واظهر تقرير صدر مؤخرا ان الصادرات اليابانية زادت بنسبة ٥,٩ في المائة ووصلت الى ٣٣,٩ بليون دولار في شهر يوليو في حين تراجعت وارداتها بنسبة ٥,٦ في المائة لتصل الى ٢٢,٥ بليون دولار.

وبالمقابل سجلت اليابان على صعيد تجارة الخدمات عجزا وصل الى ٤,٤ بلايين دولار في يوليو مقارنة بعجز وصل الى ٤,٥ بلايين دولار في يوليو من العام الماضي.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٩ / ١٩٩٨

المعارضة تطالب بإقالة الوزير

اليابان : فضيحة الفساد تطيح رؤوس ال... ار

طوكيو - وكالات - تفاعلت فضيحة الفساد في وكالة الدفاع اليابانية (وزارة)، والتي تورط فيها مسؤولون كبار في الوزارة والشركات الضخمة المرتبطة بعقود توريد اجهزة ومعدات دفاعية.

وقد رفضت الحكومة الاستجابة لطلب المعارضة اقالة رئيس وكالة الدفاع (الوزير) فوكيشيرو نوكاجا، واعتباره متورطا في الفضيحة.

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء هيرومو نوناكا، ردا على هذا الطلب انه وبقدر المعلومات «المتاحة حاليا» حول التحقيق في هذه القضية «فانني لا اعتقد ان الفضيحة قد حدثت في وقت يتعين فيه توجيه اللوم الى نوكاجا بوصفه مديرا عاما لوكالة الدفاع». ونقلت وكالة «كيودو» اليابانية عن المتحدث قوله ان الفضيحة وقعت فترة تولي حكومتي رئيسي الوزراء موريهيرو هوسوكاوا وتسوتومو هاتا، في وقت كان الحزب الليبرالي الديموقراطي فيه خارج السلطة.

كان هوسوكاوا وهاتا قد شكلا حكومتين ائتلافيتين في الفترة ما بين شهري اغسطس عام ١٩٩٣ ويونيو ١٩٩٤. اما رئيس وكالة الدفاع الحالي نوكاجا فهو تولى حقيبته الوزارية مع مجيء كيزو اوبوتشي لرئاسة الحكومة في الثلاثين من يوليو الماضي (قبل شهر و١٨ يوما).

وتشمل الفضيحة اتهامات وجهت لمقاول دفاعي بشركة عملاقة لمعدات الاتصالات للسماح له بتنزيلات على اقساط سداد مبالغ باهظة مقابل الاستعانة بخدمات مسؤولين متقاعدين بوكالة الدفاع.

وكان قد ألقي القبض في وقت سابق الشهر الحالي على مسؤولين سابقين في مجال الدفاع وعدد من المسؤولين التنفيذيين بشركتين للاتصالات فيما يتعلق بهذه الفضيحة.

وكشفت مصادر حكومية يابانية عن ان الحكومة سوف تقيل نائب وزير وكالة الدفاع اليابانية للشؤون الادارية ماساهيرو اكاياما من منصبه بسبب شكوك عن الوكالة اتلفت وثائق لتغطية حالات تزييف في مشتريات دفاعية.

ونسبت وكالة «كيودو» الى هذه المصادر قولها ان فريق مهام من سلطات الادعاء العام قام بتفتيش مقر الوكالة في طوكيو ومنازل مسؤولين آخرين في الوكالة اثر اتلاف عدد من الوثائق بشكل منتظم بناء على تعليمات من مسؤولين كبار في الوكالة.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ٩/ ١٩٩٨

بعد مساجلات طويلة بشأن اداء الاقتصاد الياباني

اوبوتشي يلتقي كلينتون وبيده مشروع للاصلاح المالي

طوكيو - وكالات - توصل رئيس الوزراء الياباني كيزو اوبوتشي الى تسوية بشأن المصارف، جاء توقيتها عشية مغادرته الى الولايات المتحدة، مقترنا بالتنازل عن جوانب كاملة من مشروعه الاصلي.

فبعد اسابيع من المواجهات العنيفة، اتفقت الحكومة والمعارضة على العمل معا لتعديل المشروع الحكومي الرامي الى اصلاح القطاع المالي الذي يبحث حاليا في البرلمان.

ويشكل الاتفاق الذي تم التوصل اليه خلال قمة عقدت بين اوبوتشي وزعيم المعارضة ناوتو كان نقطة تحول في المسعى الذي تبذله الحكومة بغية اصلاح القطاع المصرفي.

ذلك ان هذا الاتفاق سبقه فشل حكومة ريوتارو هاشيموتو (سلف اوبوتشي المباشر) في تمرير مشروعه، الا ان حكومة اوبوتشي التي عادت واعتمدته، قدمت تنازلات للمعارضة من اجل تمريره.

وستعتمد الحكومة موقفا اكثر صرامة من المصارف من خلال وضع مصرف «لونغ تيرم كريديت بنك اوف جابان» الذي يمر بفترة حساسة، وذلك بوضع المصارف الضعيفة تحت وصاية الدولة. كما سيطرح اصلاح وزارة المالية الذي يقضي برفع وصايتها عن البنوك، على البرلمان اثناء دورته العادية المقبلة التي ستبدأ في مطلع العام ١٩٩٩.

وكانت المعارضة انتقدت المشروع الذي اعدته ادارة هاشيموتو لكونه يغض النظر عن الاخطاء الادارية التي ارتكبتها المصارف في السابق، اذ لا يرى كان ومناصروه اي مانع في ان تفلس المصارف الضعيفة.

وكان الحزب الليبرالي الديموقراطي (الحكومي) وافق على الغاء مبلغ ١٣ الف بليون ين (مائة بليون دولار) خصص في فبراير الماضي لزيادة رساميل المصارف السليمة التي تعاني من مشاكل.

وقد برر رئيس الوزراء التنازلات التي قدمها بضرورة «تثبيت النظام المالي» الياباني. كما وعد بان يتم التوصيت على القوانين المعدلة قبل نهاية الجلسة النيابية المقررة في ٧ اكتوبر الامر الذي سيكون «تشجيعا للجميع».

سلاح في المباحثات

وقال اوبوتشي في تصريحات صحفية ادلى بها عقب نجاحه في اختتام اجتماعه مع ناوتو كان: «انني سعيد حاليا بامكان مناقشة اجراءات اليابان مع الرئيس كلينتون».

وقد جاء الاتفاق قبل يومين فقط من مغادرة اوبوتشي اليابان متوجها الى نيويورك لحضور اجتماعات دورة الجمعية العامة للامم المتحدة والاجتماع مع كلينتون.

وصرح هيرومو نوناكا المتحدث باسم الحكومة اليابانية بان اوبوتشي سوف يناقش مع كلينتون كيفية بث الحيوية في الاقتصاد الياباني الذي يعاني الركود وهو المطلب الذي كررته واشنطن مرارا وكذلك كيفية اعادة بناء النظام المصرفي الياباني المتدهور.

ويناقش اوبوتشي كذلك مع المسؤولين الاميركيين قضية اطلاق كوريا الشمالية مؤخرا لصاروخ مر عبر المجال الجوي الياباني.

وذكرت وكالة كيودو اليابانية ان مصدرا حكوميا اقر بان ثمة تشاؤما متناميا بان اجتماع اوبوتشي مع كلينتون لن يكون ذا مغزى وان اوبوتشي لن يتمكن من التوجه الى نيويورك ما لم يتم التوصل الى ذلك الاتفاق. غير انه ليس من المحتمل ان يرحب كلينتون بالاتفاق بالكامل، ذلك لان واشنطن دعت طوكيو الى اتخاذ اجراء سريع لايجاد حل للازمة المصرفية التي تعاني منها ولتعزيز الاقتصاد المتداعي.

واشار مسؤول حكومي الى ان اوبوتشي سوف يتعهد لكلينتون بتمرير مشروعات قوانين من خلال البرلمان (الدايت) ويشرح له اتخاذ اجراءات اضافية على وجه السرعة تشمل تنفيذ اجراء تخفيضات على ضرائب الشركات والدخل بقيمة ٧ تريليونات ين ووضع ميزانية تكميلية بقيمة ١٣ تريليون ين.

واضاف ان اوبوتشي سوف يتعهد لكلينتون بالتعاون مع الولايات المتحدة لمساعدة الاقتصادات المضطربة في روسيا واميركا اللاتينية وآسيا.

المطالبة الاميركية

وتواجه حكومة اليابان وضعا حرجا مع مضي الوقت، اذ تطالبها الادارة الاميركية باستمرار، كما تطالبها الدول الآسيوية الاخرى، باجراءات حاسمة لتحسين ادائها الاقتصادي، وانهاء حالة الانكماش التي يمر بها الاقتصاد الياباني منذ فترة.

وقد كشف السفير الياباني في واشنطن كونهيكو سايتو، ان مستشار الامن القومي الاميركي صموئيل بيرغر حث اليابان على ضرورة القيام بدور هام في اعادة بناء الاقتصاد العالمي، وذكر كونهيكو سايتو ان المستشار الاميركي اكد له ان اليابان تشارك في تحمل مسؤولية اصلاح حال الاقتصاد العالمي. كما ان تشارلز دالارا، وهو مسؤول كبير سابق في وزارة الخزانة الاميركية اكد ان على اليابان اتخاذ خطوات قوية لدعم الطلب الداخلي والنمو الاقتصادي العالمي.



اتفاق مهم بين الحكومة والمعارضة في اليابان حول إصلاح القطاع المالى

طوكيو ـ من محمد إبراهيم الدسوقى ـ عواصم العالم ـ وكالات الأنباء: توصل رئيس الوزراء اليابانى كيزو أوبوتشى لاتفاق مهم مع زعيم المعارضة ناوتوكان للعمل معا من أجل تعديل المشروع الحكومى الرامى إلى اصلاح القطاع المصرفى.

وينظر لهذا الاتفاق بأنه حاسم لمستقبل ملف قطاع البنوك اليابانى الذى يرى شركاء اليابان أن تسويته من الاولويات وقال المحللون ان أوبوتشى خضع لمطالب الحكومة ليحقق انجازا يعزز موقفه فى اجتماعه الأسبوع المقبل مع الرئيس الامريكى بيل كلينتون فى نيويورك.

وبعد أن قدمت الحكومة اليابانية تنازلات كبيرة في الأيام الأخيرة فإن مصير البنك الكبير «لونج تيرم كريديت بنك أوف جابان» الذى يواجه صعوبات مازال معلقا، كما أن الدور الذى ستلعبه وزارة المالية فى هذه العملية الهادفة إلى اصلاح القطاع المصرفى اليابانى لم يتحدد بعد.

وذكرت وكالة جيجى برس اليابانية أن الطرفين اتفقا على وضع المصرف المذكور تحت مراقبة خاصة من الدولة، كما سيطرح الاقتراح الخاص بإصلاح وزارة المالية ورفع وصايتها عن البنوك على البرلمان أثناء دورته العادية المقبلة فى مطلع عام ١٩٩٩.

وقد انخفضت أسهم لونج تيرم كريديت بنك بواقع ٢ ينات لتصل إلى معدل قياسى مقدراه ١٨ ينا فى تعاملات بعد ظهر أمس قبيل اعلان الاتفاق.

غير أن الاسهم اليابانية عموما حققت ارتفاعا مقداره ٠,٩٪ لتنتعش بعد الانخفاض القياسى أمس الاول الذى كان الأكبر منذ ١٢ عاما.

وكانت الولايات المتحدة قد حثت اليابان على ضخ المزيد من الأموال فى القطاع المصرفى المتعثر لإعادة الاستقرار اليه وقالت ان ذلك ضرورى للغاية.

وقد سجلت الأسواق الآسيوية انخفاضا عاما تأثرا بالتراجع الكبير فى اسعار الأسهم الاوروبية واللاتينية أمس الاول نتيجة الغموض الذى يحيط بمصير الرئيس الامريكى بيل كلينتون واحتمال الإفراج عن شريط الفيديو الذى يتضمن شهادته فى قضية مونيكا لوينسكى.

وفى باريس أكد وزير المالية الفرنسى دومينيك شتراوس أن تراجع اسعار الاسهم الاوروبية أمس الاول ليس مقدمة لانهيار شامل يطول كل شىء وقال ان الاسواق حساسة وان هناك الكثير من الغموض لكننا لن نواجه انهيارا شاملا.

وفى نيويورك حذر على العطاس وزير الخارجية الاندونيسى من أنه لاتوجد دولة بمنأى عن الاضطرابات الاقتصادية وقال فى كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ان التحليل الأخير للأزمة الآسيوية يؤكد أنه لاتوجد دولة فى العالم تأمن مخاطر العولمة والاضطرابات الاقتصادية العالمية.

وفى كوالالمبور دعا وزير الخارجية الماليزى عبدالله أحمد بدوى إلى اصلاح النظام المالى الدولى ليأخذ فى اعتباره مصالح الدول النامية.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٩/١٩٩٧

الأحزاب اليابانية تتفق على خطة لاصلاح القطاع المصرفي المتعثر

● طوكيو - رويترز - اتفق الحزب الديموقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان امس الجمعة مع حزب المعارضة الرئيسي على خطة لاصلاح القطاع المصرفي المتعثر. ويمهد ذلك السبيل امام التوصل الى اتفاق متعدد الاطراف تشارك فيه احزاب اخرى لتسوية مشكلة القطاع المصرفي، قبل سفر رئيس الوزراء كيزو اوبوتشي الى الولايات المتحدة الثلثاء المقبل للاجتماع مع الرئيس بيل كلينتون. وقال ناوتو كان زعيم الحزب الديموقراطي، وهو حزب المعارضة الرئيسي، للصحافيين بعد اجتماعه مع أوبوتشي، انهما توصلا الى «اتفاق أساسي».

ولم يعط تفاصيل، لكن الحزب الديموقراطي اشار الى ان الاتفاق يشمل وضع مصرف «لونغ تيرم كريديت بنك أوف جابان» تحت سيطرة الدولة لتسوية مشاكله.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٩ / ١٩٩٨

منطقة تجارة حرة لإنقاذ طوكيو وسول

في تحرك مفاجيء دعت اليابان الي اقامة منطقة للتجارة الحرة مع كوريا الجنوبية اعتبره المحللون انه سيواجه بعراقيل من مشاعر العداء الكورية الجنوبية نحو طوكيو.

ولكن السفير الياباني كازو اوجورا لدي كوريا الجنوبية قال يجب ان تبحث سول وطوكيو اقامة شكل ما من اشكال التكتل الاقتصادي لتحسين العلاقات في وقت المصاعب الاقتصادية خاصة ان البلدين يعانيان من كساد اقتصادي . كما يجب عليهما دراسة امكانيات تكامل اقتصاديهما أو انشاء منطقة للتجارة الحرة في المؤسسات الخاصة أو الحكومية.

ومن ناحية اخري قالت وزارة الشئون الخارجية والتجارة في كوريا الجنوبية انها ليس لديها رد فوري علي المقترحات الا ان اقتصاديين اعتبروها صدمة ،ووصفوها بانها فكر راديكالي في ضوء العلاقة بين اليابان وكوريا.

تعد اليابان ثاني أكبر شريك تجاري لكوريا الجنوبية حيث بلغ حجم التجارة بين البلدين ٤٢,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٧. ■



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٩/١٩٩٧

اوبوتشي : اليابان لن تتبنى "اقتصاد الحرب" للخروج من الركود

■ واشنطن - رويترز - قال كيزو اوبوتشي رئيس وزراء اليابان في مقابلة مع صحيفة «واشنطن بوست» نشرت امس ان اليابان تتخذ بالفعل كل الاجراءات لإخراج نفسها من الركود، باستثناء تبني «اقتصاد الحرب» الذي يقوم على اساس زيادة الانفاق العسكري بشكل كبير.

وعشية مغادرته الى نيويورك حيث يعقد اول اجتماع قمة مع الرئيس الاميركي بيل كلينتون غداً، قال اوبوتشي ان اليابان خفضت بالفعل اسعار الفائدة والضرائب وضخت بلايين الدولارات من عائدات الضرائب في الاقتصاد في محاولة لوقف الانكماش.

وقال للصحيفة ان من المحتمل ان «العلاج» التقليدي الوحيد الذي لم تتطرق اليه اليابان سيكون هو الاعتماد على «اقتصاد الحرب» مع زيادة الانفاق الدفاعي الذي يؤدي الى توفير فرص عمل جديدة ونمو صناعي.

وقال انه لن يفكر ابداً في هذا الخيار، لكن الصحيفة قالت انه اثار هذا الموضوع وناقشه بشكل مطول في المقابلة التي استمرت ساعة في مقر اقامته الخاص.

واوضح اوبوتشي ان انتعاش اميركا من الكساد العظيم كان الحافز اليه الى حد ما الوظائف التي وفرتها الصناعة الدفاعية استعدادا للحرب العالمية الثانية، وان الولايات المتحدة ما زالت اكبر مصدر للسلاح في العالم.

وقال اوبوتشي «نود ان نوضح جداً اننا لا ننوي اللجوء اليه (زيادة الانفاق العسكري) واننا مصممون بشدة على اصلاح الاقتصاد من دون ذلك».



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٩/٢١



اليابان مرة أخيرة..!

حوار مع كيزو أوبوتشى رئيس وزراء اليابان

- المبادرة المصرية- الفرنسية يمكن أن تشكل أساسا قويا للسلام
- اليابان تقدم أكبر برنامج فى العالم لمساعدة الدول الآسيوية قدره ٤٣ مليار دولار
- نرحب بالمشاركة الصينية ـ الأمريكية ونأمل أن تسهم فى استقرار ورخاء منطقة آسيا ـ الباسيفيك



المصدر : الأهـــــــرام

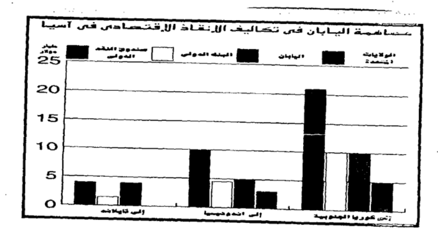
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ / ٩ / ١٩٩٨

عندما عادت بعثة الأهرام- الى آسيا بقيادة الأستاذ ابراهيم نافع فى شهر يوليو الماضى- الى مصر كان الشعور السائد بين أفراد البعثة انه كان واجبا ان تشمل الرحلة اليابان أيضا نظرا لأهميتها المركزية فى التطورات الاقتصادية والأمنية فى شرق وجنوب شرق آسيا. ولكن ارتباط الأستاذ ابراهيم نافع باجتماعات اتحاد الصحفيين العرب فى بيروت أوجد استحالة عملية لمد الرحلة شرقا الى طوكيو، ولذا عندما حادثته تليفونيا فى الولايات المتحدة فى نهاية شهر اغسطس لأخبره بالدعوة الموجهة الى من المعهد اليابانى للشئون الدولية ومعهد هيروشيما للسلام لحضور الاجتماع الخاص بمجموعة من الخبراء الدوليين فى منع انتشار الأسلحة النووية كانت موافقته حماسية وفورية، على ان أقوم باستكمال ما بدأته الأهرام فى استجلاء جوانب الصورة الآسيوية ولكن من منظور يابانى هذه المرة بعد ان قامت بعثة الأهرام باستجلائها فى باكستان والهند وسنغافورة وإندونيسيا والصين.

حوار أجراه فى طوكيو

د.عبد المنعم سعيد





وهكذا قمت بالاتصال بسفير مصر القدير في طوكيو نبيل فهمي وطلبت منه تحديد موعد مع كيزو أوبوتشي رئيس وزراء اليابان أو مع ماساهيكو كومورا وزير الخارجية فوعد ببذل جهوده في هذا الصدد. ورغم أنني كنت أعلم بالصعوبة البالغة لتحقيق ما طلبت لأن طلبي جاء متأخرا للغاية، ولأن الوزارة اليابانية كانت مشكلة حديثا ومن المؤكد أن أمامها من المهام العضال المتعلقة بالأزمة الاقتصادية في اليابان بالاضافة الى التطورات الدرامية في اسيا ما هو أكثر أهمية من الادلاء بالأحاديث الصحفية، إلا أنه كان لدى ثقة في قدرات دبلوماسيينا في طوكيو وفي أن مانشرته الأهرام عن اسيا سوف يحث القيادة اليابانية على الإدلاء برأيها في أكبر صحيفة في الشرق الأوسط.

ولكن حتي موعد السفر لم أكن قد تلقيت من سفارتنا في طوكيو ما يفيد بتحديد أي من الموعدين، وبعد رحلة طويلة للغاية، ومع نزولي مشتتا بفعل قلة النوم وفارق التوقيت من الطائرة في مطار ناريتا الدولي، وجدت الصديق بدر عبدالعاطي الباحث النابه سابقا في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والدبلوماسي المتميز الآن في سفارتنا بطوكيو يجذبني بعيدا ويهمس في أنني ان موعدا قد تحدد لي للقاء رئيس الوزراء بعد إلقائه خطاب الإفتتاح في حفل استقبال اجتماع خبراء منع انتشار الأسلحة النووية.

جاء هذا الخبر صاعقا لأن افتتاح الاجتماع سوف يتم بعد ساعتين بالضبط، وهي فترة كانت تكفي بالكاد للوصول الى الفندق والذهاب الى صالة حفل الاستقبال، فكيف يمكن اذن استعادة التوازن البدني والنفسي والاستعداد لمقابلة رئيس وزراء بلاد الشمس المشرقة؟ وبينما أجمع شتات ذهني في الطريق من المطار الى الفندق عبثت يدي بجيوبي فوجدت ورقة مطوية وفتحتها، فاذا بها مجموعة من الأسئلة كان الزميل الصديق ورفيق بعثة الأهرام الى أسيا د. حسن أبوطالب قد أعدها واعطاني اياها ونسيت أمرها تماما مساهمة منه في الرحلة وللتأكد انني لن أنسي شيئا من جوانب الصورة الأسيوية التي تعبت بعثة الأهرام بقيادة الأستاذ ابراهيم نافع في استجلائها.

ومع هذه الصحبة التي لم تكن متوقعة مع ورقة الأسئلة شعرت باطمئنان نسبي، ووقفت أترقب انتهاء رئيس الوزراء من خطابه، وبعدها ربت على كتفي أحد معاونيه ليطلب مني الانتظار في أحد أركان قاعة خارجية لكي يحدث اللقاء المرتقب مع كيزو أوبوتشي الذي يبلغ من العمر واحدا وستين عاما وتخرج في جامعة واسيدا اليابانية عام ١٩٦٢ بدرجة في الأدب الانجليزي، وبعد ذلك بعام واحد انتخب كأصغر نائب في مجلس النواب الياباني (الدايت) وكان عمره وقتها ٢٦ عاما، واستمر عمله النيابي حتى الوقت الراهن نتيجة انتخابه ١٢ مرة متتالية. هذه المدة الطويلة من العمل البرلماني جعلته يصعد ليس فقط في المناصب البرلمانية المختلفة في لجان المجلس التشريعي، ولكن أيضا اعطته حضورا ونفوذا داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي وهو الحزب المهيمن على السياسة اليابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى لعب دورا مؤثرا للغاية في انتخاب سلفه هاشيموتو كرئيس للحزب ورئيس للحكومة عام ١٩٩٦، وقام الأخير باختياره وزيرا للخارجية في شهر سبتمبر ١٩٩٧ وهو المنصب الذي أهله بعد ذلك لكي يكون رئيسا للوزراء في شهر يوليو الماضي وسط أكبر أزمة اقتصادية عرفتها اليابان منذ خرجت من ازمتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وربما كان أهم ما يميز كيزو أوبوتشي انه ربما كان أكثر رؤساء الوزارة في اليابان معرفة بالشرق الأوسط حتى أنه ألف كتابا عن المنطقة بعنوان «البترول والصحراء والشعب» أكد فيه أهمية المنطقة الاستراتيجية بالنسبة لليابان، ولكنه في نفس الوقت وجه لوما للساسة اليابانيين لأنهم لايبدون الاهتمام الكافي بدول المنطقة ودعا الى ضرورة الخروج من هذه الحالة وتوثيق الصلة مع قيادات دول المنطقة، والاضطلاع بدور أساسي في تحقيق الاستقرار والسلام الشامل فيها من خلال تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي وحل المشكلة الفلسطينية وتقديم الدعم الكامل للشعب الفلسطيني.

وفيما يلي نص الحوار:

□ الأهرام: ما هي عناصر خطتك لعلاج اختلالات الاقتصاد الياباني؟ وما هو الجديد فيما يتعلق بخطتك مقارنة بخطة سلفك؟

□□ أوبوتشي: انني أبذل جهودا قصوى لتفعيل تطبيق سلسلة من الاجراءات في أسرع وقت ممكن لاحياء الاقتصاد الياباني، وكمثال فان الأولوية المطلقة ممنوحة لتنفيذ حزمة من السياسات الاقتصادية الشاملة التي تم اقرارها في ابريل الماضي، وهي الأكبر من نوعها اذ تتجاوز قيمتها ١٦ تريليون ين، كذلك فان الحكومة تعمل جاهدة لتنفيذ الخطة الشاملة للاحياء المالي والتي تمت صياغتها مشاركة بين كل من الحكومة والحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم لحل مشاكل القروض التي يمكن استيفاؤها بالنسبة لمؤسسات التمويل اليابانية. علاوة على ذلك، فان الحكومة تعد ميزانيتين، الميزانية التكميلية الثانية لهذا العام بمشروعات لاتقل قيمتها الاجمالية عن ١٠ تريليونات ين، والميزانية الاعتيادية للعام المالي ١٩٩٩، وفي الوقت ذاته لانتعامل مع احداهما بمعزل عن الأخرى، في محاولة منا لتسريع وتيرة الانتعاش في الاقتصاد، وهذا يمكن من تفعيل هذه الخطط دونما اعاقة على مدار العام المالي ١٩٩٩.

وفيما يتعلق بالسياسة الضريبية، فسوف أطبق تخفيضات دائمة في الضرائب، والتي تتخطى فعليا ٦ تريليونات ين في الاجمالي، بينما نقوم بمراجعة جذرية للنظام الضرائبي، لانشاء نظام آخر أفضل ومتسق مع مستقبل بلدنا، في الوقت ذاته الذي يولي فيه الاعتبار المطلق لاسترداد عافية الاقتصاد. في الوقت ذاته فان قانون الاصلاح المالي الهيكلي الذي تم انجازه خلال فترة الادارة السابقة يجب تجميده مؤقتا لافساح المجال لاجراءات أخرى أكثر أهمية للانتعاش الاقتصادي. ومع ذلك، أرجو أن تدون انني لن اتخلي عن الموقف الأساسي المتعلق بحفز اصلاحات الهيكل المالي، فعبر تطبيق الاجراءات الرامية للاحياء المالي فإنني مصمم على بذل اقصى الجهد، وحتى على حساب المخاطرة بحياة الوزارة لجلب الاقتصاد الياباني الى مسار النقاهة فيما لايزيد على عام أو عامين.

□ الأهرام: لماذا فشلت خطط رئيس الوزراء السابق هاشيموتو؟، وما هي الضغوط الداخلية والخارجية التي يبدو أنها تؤجل الانتعاش؟

□□ أوبوتشي: ان اضراب الأسواق المالية وأسواق العملات في أسيا، وانهيار المؤسسات المالية قد تسبب بدرجة كبيرة في تاكل ثقة حائزي الأسهم والشركات اليابانية بخصوص مستقبلهم، ان تقلص الثقة العامة بشكل كبير يضعف الانفاق الاستهلاكي ويؤثر على الانتاج، والعمالة، وكمحصلة لذلك ظل الاقتصاد راكدا، ونحن نجابه وضعا صعبا للغاية، ومع ذلك فانني اتوقع ان الصفقة الاقتصادية الشاملة ذات الـ ١٦ تريليون ين، والتي تمت صياغتها في ابريل الماضي بواسطة سلفي سوف تنتج بشكل تدريجي أثارا مرغوبة في مسارات



المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ٢١ / ٩ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

متعددة من الحياة اليابانية وفي اطار تعزيز مثل هذه الآثار فسوف أتحرك بشكل حاسم لتطبيق الاجراءات الاضافية التي ذكرتها من قبل لتسريع وتيرة الانتعاش الاقتصادي. انني أعلم أن المجتمع الدولي لديه اهتمام جدى بثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأنا أؤمن بأن احياء الاقتصاد الياباني سوف يسهم في النهاية ليس فقط في احياء اقتصاد دول أسيوية أخرى، ولكن بقية العالم. انني أطلق على اداراتي اسم وزارة الاحياء الاقتصادي، وأنا مصمم على بذل قصارى جهدي لتحقيق ذلك.

□ **الأهرام: بشكل أكثر تحديدا، هل ضغطت الولايات المتحدة على اليابان لتقوم بالاصلاح الاقتصادي؟**

□□ أوبوتشي: بينما أقوم بأداء المهام الملحة لاحياء الاقتصاد وتدعيم نظامنا المالي فسوف أدفع في سياق إجراء اصلاحات على مدى أوسع تتضمن اصلاحات اقتصادية هيكلية سعيا وراء مجتمع افضل يمكنه التجاوب مع العولمة الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن التغييرات الاجتماعية المحلية، فمن أجل مستقبل هذا الوطن فان حفز مثل هذه الاصلاحات ذو أهمية قصوى. صحيح ان هناك دولا عديدة من بينها الولايات المتحدة مهتمة للغاية بأداء الاقتصاد الياباني وأثره على أسيا وبقية العالم، وسوف أضع هذه المصالح والاهتمامات الدولية نصب عيني وأنا أنفذ الاصلاحات، ولكنني لاعتبرها بمثابة ضغوط.

□ **الأهرام: إذا تجاوزنا الوضع الحالي، ما الخطأ الذي حدث في التجربة اليابانية؟ فعلى مدار عقود تم تقويم الاقتصاد الياباني باعتباره ليس أقل من معجزة، أما الآن فإن البعض قد يذهب الى حد وصفه «باقتصاد الفقاعة»؟**

□□ أوبوتشي: لقد حقق اقتصادنا بعد الحرب نموا سريعا، وقد تحقق ذلك بفضل الكم الهائل من التراكم الرأسمالي كنتيجة لمعدل الادخار المرتفع للشعب الياباني، والتطور التكنولوجي الذي تحقق بواسطة سياسات البحث والتطوير النشيطة، اضافة الى جهود تطوير المنتجات بواسطة الشركات اليابانية، والموارد البشرية المالية عالية المستوى كنتيجة للانفاق العائلي الضخم على التعليم. ان الأسس الاقتصادية لهذه الدولة تظل قوية للغاية. بناتجها المحلي الضخم، والاصول المحلية والخارجية، ووجود مصنعين منتجين على مستويات تنافسية على أعلى مستوى. وبعد انهيار اقتصاد الفقاعة في أواخر الثمانينات، فان النمو على المدى المتوسط للطاقة الانتاجية الممكنة بدأ في التراجع، وانتشرت حالة من الشك بالنسبة للمستقبل تركت آثارها على كل من المستهلكين ومديري الشركات، وذلك في الأمة كلها. وأصبح الاقتصاد الياباني نتيجة لذلك يعاني من الركود.

ولكي نتغلب على مثل هذه الصعوبات الاقتصادية، فانني اخطط للاستعانة بحكمة الشعب الياباني بأكمله للاحياء الاقتصادي وفي هذا الصدد فإن انشاء المجلس الاقتصادي الاستراتيجي التابع لي مباشرة يعد دليلا على مثل هذه الجهود.

□ **الأهرام: الى أي مدى تأثر الاقتصاد الياباني بالأزمات المالية في كل من روسيا، وجنوب شرق أسيا؟**

□□ أوبوتشي: حتى الآن، فان قطاع التصدير هو الأكثر تأثرا بانهيار العملات والأزمة الاقتصادية في أسيا، فقد انخفضت الصادرات الى دول الآسيان وكوريا الجنوبية بشكل حاد، أما بالنسبة للأزمة المالية في روسيا، فان تداعياتها ضئيلة على الاقتصاد الياباني، في الوقت الحالي نظرا للانخفاض النسبي لمستويات التبادل التجاري والاستثمار فيما بين اليابان وروسيا، وعلى الرغم من ذلك فسوف استمر في المتابعة اللصيقة لتطورات الوضع الاقتصادي والمالي الروسي. وفي ظل هذه الظروف، أعلنت اليابان عن أكبر خطة انقاذ تبلغ قيمتها ٤٣ مليار دولار لمساعدة الدول الآسيوية، والخطة يتم تطبيقها بشكل تدريجي، وعلاوة على ذلك فسوف تسهم اليابان في علاج أزماتهم عبر خطة نمو اقتصادها الذاتي. أما فيما يتعلق بمساعدة روسيا، فقد أعلنت اليابان بالفعل عن قرض موحد تبلغ قيمته ٥ ١ مليار دولار من بنك التصدير والاستيراد، على أساس ثنائي، بالاضافة الى المساعدة المالية عبر صندوق النقد الدولي، وهذا القرض جزء من خطة انقاذ تبلغ قيمتها ٦ ٢٢ مليار دولار مقدمة من صندوق النقد الدولي ومؤسسات أخرى وقد تم الاعلان عنها في ١٢ يوليو ١٩٩٨.

□ **الأهرام: ما هي رؤيتك بخصوص الأزمة الاقتصادية الحالية في أسيا؟ وما هو الخطأ الذي لحق «بالنموذج الأسيوي» للتنمية؟ وهل تتفق أو تختلف على ان الازمة الاقتصادية الحالية تبرهن ـ كما يدعي البعض ـ على انه فيما يتعلق بالاقتصاد فإن هناك نموذجا واحدا فقط وهو النموذج الانجلوساكسوني الذي يعمل بنجاح حقيقي على المدى الطويل؟**

□□ أوبوتشي: ان الاقتصادات الآسيوية والتي تشمل تايلاند وكوريا الجنوبية واندونيسيا تعاني ظروفا حرجة، وقد تسبب هذا في مشاكل خطيرة ليس في الاقتصادات الآسيوية وحدها وانما في الاقتصاد العالمي أيضا. لقد أعلنت اليابان سابقا وهي ماضية في التطبيق التدريجي لأكبر خطة انقاذ على مستوى العالم تبلغ قيمتها ٤٣ مليار دولار لمساعدة هذه الدول الأسيوية. ان اليابان تبذل قصارى جهدها للتبكير بعلاج اصلاحات الاقتصاد الياباني، انطلاقا من ان ضخ الدم في أوصال اقتصادنا هو الطريقة المثلى لمساعدة المجتمع الدولي، ومن ضمنها الدول الآسيوية. أما فيما يتعلق بصحة وملاءمة «النموذج الأسيوي» للتطور الاقتصادي، فان هناك العديد من الرؤى والأفكار، يمكن القول انه في اطار المدى الطويل فإن الدول الآسيوية تمر بمرحلة تكيف حيث تتم معادلة آثار التوترات التي نجمت عن معدل نموها الاقتصادي العالي. انني مقتنع ان الاقتصادات الآسيوية بمعدلات ادخارها المرتفعة، وقوة العمل المؤهلة تقنيا وفنيا، واجتهاد شعوبها، سوف تحقق مستوى أعلى من النمو الاقتصادي عندما يتم استكمال الاصلاحات الاقتصادية الضرورية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ / ٩ / ١٩٩٨

□ **الأهرام: هل يمكنك أن تشرح لقرائنا المشاكل المتعلقة بالنظام المالى اليابانى؟ فغالبا ما تصفه الصحافة الغربية بالفساد، وخاضع للتاثيرات السياسية، وعلى ذلك فهو مسئول عن إرجاء الاصلاحات؟**

□□ أوبوتشى: ان المشكلة الاكبر فى نظامنا المالى فى اللحظة الحالية هى مشكلة القروض غير المحصلة، فعقب انهيار اقتصاد الفقاعة، ظلت أسعار العقارات راكدة، ونتيجة لذلك فان نسبة مهمة من القروض المضمونة بالاصول العقارية اصبحت غير قابلة للاسترداد، وقد أدى ذلك لتدهور الاداء المالى للمؤسسات التمويلية، مما أدى الى انهيار عدد من هذه المؤسسات، وأدت الى أزمة فى الائتمان، وعلاوة على ذلك أدى احساس المواطنين اليابانيين بعدم الأمان الى تأجيل الانتعاش الاقتصادى، ان هذا ليس فسادا فى نظامنا المالى، ولكن مشكلة نبعت من المعاملات الاقتصادية الكلية. ولكى نحل مشكلة القروض غير المحصلة، فمن الضرورى ان نبحث عن حل جذرى عبر اسقاط تلك القروض من حسابات الموازنة فى المؤسسات التمويلية، ولكى نحقق ذلك يجب أن نحل مشاكل العقارات وضماناتها التى تسببت فى مشاكل البنوك، وربما تقع بعض المؤسسات التمويلية فى مشاكل مالية فى أثناء تخلصها كلية من القروض غير القابلة للاستيفاء، ولكى نتمكن من التعامل مع مثل هذه الحالات المحتملة يجب على النظام ان يتطور لكى يكون فى استطاعته ارساء معايير مناسبة للمقترضين الموثوقين بنية حسنة، فى الوقت ذاته الذى يؤمن فيه حماية المودعين واستقرار نظامنا المالى. ان الخطة الشاملة للاحياء المالى تحتوى على كل الآليات الضرورية لحل مشكلة القروض غير القابلة للاستيفاء، وتطبيق الخطة هو إحدى أولويات حكومتنا المهمة.

□ **الأهرام: أثناء زيارة بعثة الأهرام للصين فى يوليو الماضى اتهم عدد من المسئولين الصينيين ومنهم رئيس الوزراء اليابانى بالاستفادة من الازمة الاقتصادية الآسيوية عبر قيامها بتخفيض قيمة الين، كما اتهموا اليابان بعدم طرح أى مساعدة جدية لتحسين الأوضاع الصعبة للاقتصادات الاسيوية، فما هو تعليقك؟**

□□ أوبوتشى: لقد أكدت مرارا ان الخفض المفرط فى قيمة الين غير مرغوب فيه بالنسبة لاقتصادنا، انه خطأ ان نقول ان استفادة اليابان من خفض قيمة الين نجمت عن الازمة الاقتصادية المالية فى اسيا. بالاضافة لذلك، أود توضيح ان معدل سعر صرف الين اليابانى يتحدد عبر التعاملات الحرة فى أسواق العملات الأجنبية، وهذا يختلف بالضرورة من حيث طابعه عن اليوان الصينى والذى يتحدد سعره فى نظام تعويم متحكم فيه، بالاضافة الى القيود الصارمة المفروضة على التبادلات الرأسمالية. وعلى الرغم من الوضع الاقتصادى القاسى داخليا فان اليابان أعلنت، وتطبق بشكل تدريجى أكبر خطة عالمية لمساعدة الدول الآسيوية حيث تبلغ قيمتها الاجمالية حوالى ٤٣ مليار دولار للمساعدة فى التغلب على الأوضاع الصعبة فى الاقتصادات الآسيوية التى نجمت عن أزمة العملات. اننا نلعب دورا رائدا فى هذه المسألة وسوف نستمر فى مساعدة المنطقة قدر استطاعتنا، وأنا اعتقد كذلك ان اليابان يمكن ان تسهم فى النهاية فى دعم الدول الآسيوية مع المجتمع الدولى عبر التفعيل الصحيح للنظام المالى اليابانى واحياء اقتصاد اليابان. ولمواجهة هذه التحديات، فقد صممت وزارتى على أساس أنها وزارة الاحياء الاقتصادى، وأنا مصمم على بذل كل جهد ممكن لضخ الدم فى أوصال اقتصادنا.

□ **الأهرام: ما هى طبيعة العلاقات الأمنية اليابانية - الأمريكية فى الوقت الحالى؟ وهل تعتقد أن هذه العلاقات سوف تستمر فى الحقبة القادمة كما كانت فى الماضى؟**

□□ أوبوتشى: حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، فان المجتمعات الدولية ومن ضمنها شرق أسيا لاتزال تحتوى عناصر عدم أستقرار. وفى ظل هذه الظروف فان الترتيبات الأمنية اليابانية الأمريكية لايمكن الاستغناء عنها للأمن اليابانى. كما انها تمثل قاعدة سياسية لعلاقات تعاونية ثنائية واسعة المدى فى المجتمع الدولى، وعلاوة على ذلك فإنها تلعب دورا مهما فى تأمين وجود الولايات المتحدة فى المنطقة الأسيوية الباسيفيكية، وهو الأمر الضرورى لسلام واستقرار المنطقة. ان الترتيبات الأمنية اليابانية الأمريكية تظل غير قابلة للاستغناء عنها لضمان أمن اليابان والحفاظ على السلم والاستقرار فى هذه المنطقة وذلك فيما يتعلق باللحظة الحالية وكذلك بالنسبة للمستقبل المنظور. وأعاد الاعلان اليابانى الأمريكى المشترك بخصوص الأمن فى ابريل ١٩٩٦ والذى أصدره كل من رئيس الوزراء هاشيموتو والرئيس كلينتون تاكيد القيمة العالية للتحالف ما بين اليابان والولايات المتحدة وأعادا تاكيد ان العلاقة الأمنية اليابانية الأمريكية المرتكزة على اتفاقية التعاون الثنائى والأمن بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تظل حجر الزاوية لتحقيق الأهداف الأمنية المشتركة، وللحفاظ على بيئة مستقرة فى منطقة أسيا - الباسيفيك بينما ندلف الى القرن الحادى والعشرين. وفى لقاءات تالية بين البلدين سواء على مستوى القمة، أو فى لقاءات وزارية أو أى مستوى آخر أعاد الجانبان تاكيد أهمية الترتيبات الأمنية والحاجة الى تعميقها مستقبلا، ان حكومة اليابان ملتزمة بتعميق الترتيبات الأمنية اليابانية- الأمريكية التى تتسم بهذه الأهمية فى المستقبل ارتكازا على اعلان الأمن المشترك بين كل من اليابان والولايات المتحدة.

□ **الأهرام: ما هو تقييمك للشراكة الصينية الأمريكية والتى تم الاعلان عنها خلال زيارة الرئيس كلينتون الى الصين فى يوليو الماضى؟**

□□ أوبوتشى: ان شراكة أستراتيجية بناءة تم الاتفاق عليها بين الولايات المتحدة والصين عندما قام الرئيس الصينى جيانج زيمين بزيارة الولايات المتحدة فى خريف العام الماضى، وقد تطورت الفكرة الى سياسات محددة وملموسة عندما زار الرئيس كلينتون الصين فى يوليو من هذا العام. ان اليابان ترحب بالحوار الأمريكى- الصينى الذى يشجع على تطوير علاقتهما الثنائية. ان العلاقة الثلاثية بين كل من اليابان - الولايات المتحدة - الصين ليست مباراة صفرية، بل ان كلا منها يستفيد من الأخرى، وأتصور ان علاقات جيدة، مستقرة بين الدول الثلاث هو شرط أساسى لاستقرار ونماء منطقة أسيا والباسيفيك برمتها، ووفقا لهذا المنظور فانا أتمنى أن تتطور العلاقات الأمريكية- الصينية بوتيرة أسرع وأن تسهم فى استقرار ورخاء منطقة أسيا - الباسيفيك.

□ **الأهرام: كيف ترى التجارب النووية الهندية والباكستانية؟ والى أى حد يمكن أن تؤثر هذه التجارب على الاستقرار فى آسيا، وباية طريقة؟**

□□ أوبوتشى: لقد كانت التجارب النووية الهندية والباكستانية بمثابة تحد خطير للنظام الدولى السائد لحظر الانتشار النووى، ومن ناحيتى فلن أقرهما مطلقا، وارتكازا على مبادىء ميثاق المساعدات التنموية الرسمية، فقد قامت اليابان باتخاذ اجراءات مشددة ضد الدولتين تضمنت تعليق مساعدات ضخمة، وقروض للمشروعات الجديدة بالاضافة الى ذلك فان اليابان مستمرة فى الالحاح على كل من الهند وباكستان للتوقيع على معاهدتى منع انتشار الأسلحة النووية ومنع التجارب النووية بدون أية شروط، وعدم قيامهما بنقل المواد



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والتكنولوجيا التي يمكن ان تسهم فى تصنيع الأسلحة والصواريخ النووية، واليابان من جانبها لن تقلع أبدا عن هذه الجهود، ولكن هناك بعض الموضوعات محل اهتمامنا، ومن ضمنها النزاع حول كشمير الذى يكبح تطبيع العلاقات بين الهند وباكستان. كما ان تجاربهما النووية قد فاقمت من حدة التوتر فى جنوب أسيا، وقد أعربت اليابان عن قلقها من تلك التجارب النووية. والمجتمع الدولى ومن ضمنه اليابان يحث الدولتين على الاستمرار فى الحوار للبحث عن تسويات سلمية لمثل هذه الموضوعات، وأنا على استعداد للمساعدة بغية خفض التوتر فى جنوب اسيا، بالتعاون مع بقية البلدان المعنية.

□ **الأهرام: لقد استثمرت اليابان بشكل كبير فى مسيرة التسوية السلمية العربية - الاسرائيلية خاصة على مسار المفاوضات المتعددة الأطراف، والآن تواجه المسيرة السلمية طريقا مسدودا. كيف تقيم الموقف، وماذا يمكن لليابان أن تفعل؟**

□□ أوبوتشى: اننى ادرك ان مسيرة التسوية السلمية فى الشرق الأوسط تواجه حاليا لحظة حرجة، واننى اتخوف من تفاقم التوتر فى الشرق الأوسط اذا لم يتغير الوضع الحالى. والأطراف المنخرطة فى المسيرة السلمية يجب أن تتفهم مدى خطورة الوضع. وبالنسبة للمسار الفلسطينى على وجه الخصوص، فاننى أمل بشدة فى أن يتخذ كلا الطرفين قرارا شجاعا وان يمنحانا قوة دفع لمسيرة التسوية المتعطلة. فى الوقت ذاته، فاننى لا اعتقد ان مساهمة اليابان فى مسيرة التسوية الشرق أوسطية بما تتضمن من دعم للفلسطينيين، ومساهمتها فى المفاوضات المتعددة الأطراف، كانت «استثمارا كبيرا». ان اليابان سوف تراقب بعناية التطور فى المفاوضات الثنائية، كما ان اليابان سوف تستمر فى المساهمة فى مسيرة التسوية بطريقة نعتقدها ملائمة.

□ **الأهرام: اذا تم اعلان وفاة المبادرة الأمريكية فى الشرق الأوسط هل ستدعم اليابان المبادرة المصرية- الفرنسية لعقد مؤتمر دولى للتوصل الى منظور آخر للتعامل مع الصراع العربى - الاسرائيلى؟**

□□ أوبوتشى: ان اليابان تتمنى جديا أن تؤدى مفاوضات الاطراف المعنية وجهود الولايات المتحدة كوسيط الى نتائج مثمرة، واليابان تسهم بشكل غير مباشر قدر ما تستطيع لتحقيق هذه الغاية. ومن منطلق استكمال جهود الولايات المتحدة المذكورة سابقا ، فاننى اعتقد ان فكرة عقد المؤتمر الدولى التى تم اقتراحها مشاركة من مصر وفرنسا، يمكن ان تمثل آلية قوية لتحقيق السلام فى المنطقة. ان المجتمع الدولى ككل يجب ان يؤازر مسيرة التسوية السلمية الشرق اوسطية، ومن جانبها فإن اليابان جاهزة لأن تلعب أدوارا ملائمة لتحقيق هذه الغاية.

□ **الأهرام: كيف تقيم العلاقات اليابانية المصرية؟ وكيف يمكن تعزيزها فى اعتقادك؟**

□□ أوبوتشى: لقد تمتعت اليابان ومصر تقليديا بعلاقة ممتازة، واليابان تعتقد ان استقرار ورخاء مصر باعتبارها قوة رائدة فى الشرق الأوسط وافريقيا سوف يسهم ليس فقط بالنسبة لمصر ولكن للمنطقة برمتها، ونحن نعتبر العلاقات اليابانية- المصرية مهمة للغاية بالنسبة لنا. ان مصر تلعب دورا رائدا فى العالم العربى والعالم الاسلامى وحركة عدم الانحياز، كذلك انشأت قنوات متعددة مع المجتمع الدولى، ولذلك فان الحفاظ على وتقوية العلاقة مع مصر تعد حجر زاوية بالنسبة للدبلوماسية اليابانية فى الشرق الأوسط. اننى أود الاستمرار فى التشاور الوثيق مع مصر ليس فقط بخصوص الموضوعات الاقليمية ذات الاهتمام الدولى مثل سلام الشرق الأوسط والذى تسهم فيه مصر كطرف رائد، وأزمة العراق، ولكن كذلك فى القضايا العالمية مثل اصلاح الأمم المتحدة، وخفض التسلح والاجراءات المناهضة للارهاب.

وعلى ذلك فان سياستنا الرسمية لدعم التنمية تعتبر مصر أحد أكثر الدول أهمية فى منطقة الشرق الأوسط وافريقيا. وفى واقع الأمر فإن مصر هى أكبر متلق لمساعدات برنامج دعم التنمية، بغض النظر عن نوعية المساعدة فى المنطقة، ان برامج التدريب فى مصر والمعروفة باسم «تدريب دولة ثالثة» يتم الاشادة بها باعتبارها نموذجا ناجحا لتعاون الجنوب - الجنوب. ومن ناحية أخرى يجرى حاليا تشييد كوبرى علوى فوق قناة السويس والمخطط أن يتم الانتهاء منه فى عام ٢٠٠١ ان هذه أمثلة للعلاقات المتميزة اليابانية- المصرية، والسلام والتنمية فى منطقتى الشرق الأوسط وافريقيا. اننى اعتقد ان هذه العلاقة المتميزة بين البلدين يجب ان يتم تعزيزها أكثر عبر زيارات متبادلة لمسئولين حكوميين على مستوى عال، وتبادل اقتصادى فعال يقوم به القطاع الخاص. وأنا أرغب أن أدعو رئيس الوزراء كمال الجنزورى لزيارة اليابان، أملا فى أن نتحاور حول كل العلاقات الثنائية التى تربط ما بين اليابان ومصر.

أما بالنسبة للتبادلات الاقتصادية فى القطاع الخاص، فقد يكون من الصعب أن نأمل فى تقدم سريع وسط الوضع المتأزم حاليا للاقتصاد اليابانى، واننى اعتقد انه من المهم أن نعطى مجتمع الاعمال اليابانى الفرصة لكى يعلم أبعاد الأوضاع الاقتصادية الأخيرة فى مصر، والتطورات التى لحقت بالبيئة الاستثمارية وأنا أتوقع أن تدرس الحكومة المصرية اعداد برنامج على شاكلة منتدى الاستثمار فى مصر والذى تم تأجيله فى فبراير الماضى.

لقد قمت شخصيا بزيارة الاقصر فى يناير من العام الماضى بصحبة عائلتى، وحظيت بذكريات جميلة هناك، لقد كان اعتداء الارهابيين على السياح فى الاقصر فى نوفمبر من العام الماضى حادثا مؤسفا، وانا أتوقع أن تتخذ مصر اجراءات قاطعة فى مواجهة الارهاب وان تقوم بضمان أمن وسلامة السياح، وأنا أود أن نعمل معا لتحسين تلك الأوضاع الصعبة.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٩/١٩٩٨

لأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى

اليابان لم تعد من البلدان الأكثر أماناً للاستثمارات

طوكيو – وسط معاناة اليابان من تردي مشكلاتها الاقتصادية والارتباك بشأن كيفية معالجة نظامها المصرفي أعلنت أمس أنباء تراجع تقييم سنداتها الحكومية بحيث لم تعد تنتمي لفئة الاستثمارات الأكثر أمانا في العالم. وأصبحت مؤسسة فيتش ايبكا ومقرها لندن وهي من كبريات المؤسسات التي تتولى تقييم قدرة الحكومات والشركات على دفع مديونياتها أول من يقول ان السندات اليابانية بالعملات الأجنبية لم تعد تستحق فئة التقييم «إيه.إيه.إيه».

وتعتبر هذه المرة الأولى التي يخفض فيها تصنيف اليابان منذ بدأت مؤسسات التقييم العالمية النظر في أدائها الاقتصادي بعد الحرب العالمية الأولى.

وأفادت الشركة أنها خفضت تقييم السندات اليابانية الى «إيه.إيه.بلاس» بسبب المشكلات المصرفية والشلل السياسي وتنامي الدين العام.

واستقبل النبأ ببعض الارتياب والاعتقاد بأن آثاره لن تعدو كونها نفسية وليست عملية.

واليابان أكبر دائني العالم وتصل أصولها التي تمتلكها الحكومات والأفراد في الخارج الى ١٢٤ تريليون ين (٩٣٢ مليار دولار).

واليابان ربما لا ينافسها من حيث الأداء الاقتصادي والقوة الصناعية سوى الولايات المتحدة ويتدفق عليها سنويا مبالغ طائلة من النقد الأجنبي ويدعمها فائض تجاري بلغ ١١.٤٤ تريليون ين في السنة المالية ٩٧/١٩٩٨.

وجاء رد فعل الأسواق على تقرير مؤسسة التقييم متواضعا فقد ارتفع الدولار إلا أنه تراجع عن بعض مكاسبه. وأعلن التقرير بعد إقفال معاملات الأسهم في بورصة طوكيو أمس.

ولاحظ بعض المحللين ان فيتش إيبكا أعادت تأكيد تقييمها للعملة المحلية عند إيه.إيه.إيه فتركت الجانب الأكبر من السندات الحكومية اليابانية عند أعلى فئات التقييم.

ويقول محللون أنه لو صدر تقييم فيتش بما يمس هذا الجانب لتأثرت سوق السندات. (رويترز)



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ / ٩ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شريط اعترافات كلينتون يهبط الاسهم اليابانية منذ 12 عاما

واصلت الاسهم في البورصات الاسيوية خسائرها في تأكيد تفاقم الازمة المالية وفشل الخروج معها وبعد الخسائر الضخمة التي منيت بها الاسهم اليابانية التي تجددت الكارثة لها حيث شهدت ادنى مستوى هبوط لها منذ 12 عاما وكانت البورصة اليابانية قد سجلت هذا المستوى يوم الخميس الماضي ليشير الى الازمة التي تعيشها اليابان ومازالت الاسواق متأثرة بفضيحة الرئيس الامريكي بيل كلينتون والمتدربة السابقة بالبيت الابيض مونيكا وتنتظر الاسواق اذاعة شريط الفيديو اليوم الذي يصور شهادة كلينتون في فضيحته الجنسية.

ففي طوكيو هبطت اسهم طوكيو الى ادنى مستوى لها منذ 12 عاما بحلول الظهر الوقت الذي بدا فيه ان اتفاقا بين الحزب الحاكم والمعارضة بشأن مشروعات قوانين الاصلاح المصرفي يواجه صعوبة وبانتهاء جلسة التعامل الصباحية نزل مؤشر نيكي المؤلف من 225 سهما ممتازا 321,13 نقطة او بنسبة 2,30٪ الى 13661,99 نقطة.

وانخفضت العقود الاجلة لمؤشر نيكي 225 لشهر ديسمبر كانون الاول 380 نقطة الى 13570 نقطة.

وبانتهاء جلسات التعامل نزل مؤشر نيكي الرئيسي المؤلف من اسهم 225 مؤسسة يابانية كبرى 385,82 نقطة اى بنسبة 2,76٪ الى 13597,30 نقطة.

وهذا هو ادنى مستوى للاغلاق في بورصة طوكيو منذ 25 فبراير عام 1986.

وانخفضت العقود الاجلة لمؤشر نيكي 225 لشهر ديسمبر 460 نقطة الى 13490 نقطة.

وقال كيكو كوندو الخبير بمؤسسة ميريل لينش اليابان مالم يتم تسوية مشروعات القوانين المالية فان الحكومة لن تتمكن من السير قدما في مساعي تعزيز الاقتصاد وقد ركز السوق على الفجوة بين الحزب الحاكم وفي المعارضة.

وفي كوالالمبور اضافت الاضطرابات الحالية الناجمة عن اقالة واعتقال وزير المالية ونائب رئيس الوزراء تجديدا لحكومة مهاتير محمد وتأثرت اسعار الاسهم خلال افتتاح الجلسة الصباحية بهذه الاضطرابات وانخفض المؤشر المركب الرئيسي بنسبة 53٪ وبمقدار 2,08 نقطة لتصل الى 391,22 نقطة وبلغ حجم التعاملات التجارية 36,8 مليون سهم لمدة 4 ساعات وخسائر 175 سهما مقابل ارباح 124 سهما فقط.

وفي سيول انخفضت اسعار الاسهم تأثرا باستمرار تفاقم الازمة المالية الاقليمية وذكر سماسرة ان المؤشر الرئيسي انخفض بمقدار 5,21 نقطة وبنسبة 1,73٪ ليصل الى 296,02 نقطة خلال جلسة الظهيرة.

وفي بورصة سيدني انخفضت اسعار الاسهم خلال جلسة الظهيرة وسط مخاوف المستثمرين بعد الخسائر الضخمة للاسهم اليابانية وذكر سماسرة ان مؤشر جميع الاسهم العادية قد هبط بمقدار 8,3 نقطة ليصل الى 2536 نقطة بحجم تعاملات تجارية وصل الى 251,8 مليون دولار.

وفي بورصة جاكرتا يسيطر التشاؤم على الجميع وتوقع سماسرة ومتعاملون ان تخفض الاسهم بمقدار 280 نقطة هذا الاسبوع وبعد ان القت الازمة المالية الاقليمية بظلالها .

وذكر سماسرة ان مؤشر الاسهم المركب قد انخفض خلال افتتاح الجلسة الصباحية بمقدار 5,12 نقطة وبنسبة 1,9٪ لتصل الى 266,56 نقطة.



وفى بورصة سنغافورة هبطت اسعار الاسهم خلال افتتاح الجلسة الصباحية متأثرة بخسائر طوكيو والازمة المالية الاسيوية وقد انخفض مؤشر ستريت تايمز بمقدار 11.54 نقطة وبنسبة 1.26٪ ليصل الى 901.20 نقطة.

وفى تايبيه قال سماسرة ان عمليات نشطة جرت فى وقت متاخر لجنى ارباح ادت الى انخفاض حاد فى اسعار الاسهم مما حد من المكاسب التى حققتها فى وقت سابق كرد فعل على الانخفاضات التى شهدتها الاسهم فى بورصتى طوكيو وهونج كونج واشار هؤلاء الى ان مؤشر الاسهم انخفض بمقدار 120.19 نقطة او بنسبة 1.68٪ الى 7.029 نقطة يوم امس.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧/٩/١٩٩٨

قبل اجتماعه بالرئيس الأمريكى فى نيويورك

أوبوتشي: سنعيد الاقتصاد اليابانى إلى مساره الصحيح خلال عامين

طوكيو ـ من محمد إبراهيم الدسوقي ـ نيويورك ـ وكالات الانباء: وسط هجوم داخلي وخارجي متزايد على حكومته بسبب سياستها الاقتصادية، تعهد كيزو أوبوتشى رئيس الوزراء اليابانى امام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالعمل على عودة الاقتصاد اليابانى الى مساره الصحيح فى غضون عامين على الاكثر ورغم تعهد أوبوتشى فان هناك شكوكا متزايدة حول التزام حكومته بالاسراع فى اصلاح النظام المصرفى فى اليابان خاصة في وجود دلائل على انهيار الاتفاق بين الحزب الحاكم والمعارضة بشأن تسوية الخلاف حول مشاريع القوانين التى قدمتها الحكومة لاصلاح القطاع المصرفي. وقد جاءت تأكيدات أوبوتشى والحزب الليبر الى الديمقراطى الحاكم قبل ساعات من اجتماع رئيس الوزراء اليابانى والرئيس الامريكى فى نيويورك. وقال أوبوتشى ان حكومته تبذل جهوداً لاعادة انعاش الاقتصاد اليابانى وإنه يعتبر الانعاش أهم اسهام تؤديه الحكومة اليابانية لصالح اقتصاديات آسيا والعالم.

وفى طوكيو قال يوشيرو حورى سكرتير عام الحزب الحاكم إن الحكومة سوف تتمسك بالخطة الخاصة بوضع «لونج تيرم بنك» تحت السيطرة الحكومية بدلا من استغلال الأموال العامة للحيلولة دون انهياره وذلك فى تغيير واضح لموقفه الذى أعلنه فى برنامج بثه التليفزيون قبل يومين، وأشار خلاله إلى ان الحزب الحاكم يرغب فى منحه المزيد من الخيارات بالاضافة إلى السيطرة الحكومية على البنك.

وكان ناوتو كان زعيم الحزب الديمقراطى أكبر أحزاب المعارضة ـ قد صرح قبل يومين بانه ينبغي الاستعداد لانهيار اتفاق الجمعية الذى قدمت الحكومة العديد من التنازلات لابرامه قبل توجه رئيس الوزراء كيزو أوبوتشى إلى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة والالتقاء مع الرئيس بيل كلينتون حتى لا يذهب ويده خالية فى وقت لا تتوقف فيه المؤسسات الدولية والإدارة الأمريكية عن مطالبة اليابان بالعمل من أجل تحفيز اقتصاد البلاد الراكد لتجنب الآثار السلبية الناجمة عن استمرار ذلك على الاقتصاد العالمى.

وفى أسواق المال، ارتفعت الاسهم اليابانية فى نهاية تعاملات الامس فى بورصة طوكيو بعد ان هبطت فى وقت سابق الى أدنى مستوياتها منذ ١٢ عاماً. وارتفع مؤشر نيكاى بنسة ٤٢,١٪، كما ارتفع الدولار امام الين فى نهاية التعاملات حيث تأثرت العملة اليابانية بالتوتر السياسى حول معالجة مشكلة بنك القروض طويلة الأجل اليابانى وسجل الدولار ١٣٤,٧٠ين عند الاغلاق.



اقتصاد عالمي اليابان.. ودوامة الركود

نادية جادو

بعد أسابيع من المواجهات العنيفة والمفاوضات المضنية توصل رئيس الوزراء الياباني «كيزو اوبوتشي» إلى اتفاق مع أحزاب المعارضة لتعديل المشروع الحكومي الرامي إلى إصلاح القطاع المالي والمصرفي.. وكان أهم بنود هذا الاتفاق خضوع البنك الياباني للائتمان طويل الاجل لإشراف الدولة بغية تسوية مشاكله إلى جانب بعض المؤسسات المالية المتعثرة الأخرى، بالإضافة إلى إلغاء مبلغ ١٣ بليون ين (حوالي مائة بليون دولار) كانت قد خصصت لزيادة رءوس اموال هذه المصارف فاليابان أكبر دائني العالم وتصل أصولها التي يمتلكها الحكومات والأفراد في الخارج إلى ١٢٤ تريليون ين (٩٣٢ مليار دولار). كما سعت المعارضة أيضا إلى الحد من نفوذ وزارة المالية بل واتهمتها بأنها السبب وراء تردي الأوضاع المالية للبنوك المفلسة وشركات البناء والشركات الأخرى ذات الصلة الوثيقة بالقوى الديمقراطية الليبرالية.

ورغم المقاومة الشديدة إلا أن الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم ارغم على تقديم تنازلات كبيرة للمعارضة حتى تتم الموافقة على الخطة الجديدة وذلك لعدة أسباب أهمها الانتقادات الحادة داخليا وخارجيا لحكومة أوبوتشي بسبب سياساتها الاقتصادية وثانيها حاجة الحزب الحاكم لكسب العدد اللازم من الأصوات المؤيدة للخطة الجديدة في البرلمان حيث لايتمتع الحزب بالأغلبية فيه بالإضافة إلى ضرورة التوصل لحل كان لابد وأن يحمله معه رئيس الوزراء الياباني عند لقائه بالرئيس الامريكي في أول لقاء قمة بينهما خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدةولايخفى الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة خلال الاسابيع الأخيرة لسرعة إصلاح النظام المصرفي الياباني معتبرة أن الاستقرار الاقتصادي فيها هو المفتاح الرئيسي لتهدئة الأسواق العالمية المهتزة.

ووسط هذه المعاناة جاءت المفاجاة الجديدة حين أعلن عن تراجع تقييم السندات الحكومية اليابانية بحيث لم تعد تنتمي لفئة الاستثمارات الاكثر أمانا في العالم وهي المرة الأولى التي يخفض فيها تصنيف اليابان منذ بدات مؤسسات التقييم العالمية النظر في ادائها الاقتصادي بعد الحرب العالمية الأولى ورغم كونها ثاني أفضل دولة في العالم من حيث الأداء الاقتصادي والقوة الصناعية بعد الولايات المتحدة كما يتدفق عليها سنويا مبالغ طائلة من النقد الاجنبي ويدعمها فائض تجاري بلغ ١١,٤٤ تريليون ين في السنة المالية الماضية. ورغم تفاؤل اوبوتشي بخطته التي يامل أن تنتشل إقتصاد بلاده من عثرته إلا ان الطريق أمامه لايزال محفوفا بالمخاطر فالاتفاق المبدئي على الخطة لم يمنع زعيم الحزب الديمقراطي المعارض «ناوتوكان» من الامتعاض على بعض تطبيقاتها وحذر من إمكانية إجراء إنتخابات مبكرة مشيرا إلى أن عدم الاستقرار الحكومي قد يزيد من فرص حل البرلمان.

فهل يستطيع اوبوتشي الصمود وحده أمام كل هذه الضغوط خاصة مع بوادر الانهيار الكبير في بورصات آسيا واوروبا ووسط تكهنات المحللين الاقتصاديين بدخول العالم في حالة كساد عميق قد يستمر حتى عام ٢٠٠٠؟ هذا ماننتظر الإجابة عنه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : القبس

التاريخ : ٢٧/ ٩/ ١٩٩٨

بعد اتفاق الحلول المصرفية مع المعارضة

الحكومة اليابانية تأمل «انت[illegible]ل» البلاد من أسوأ ركود ا[illegible]ادي

نيويورك، طوكيو - رويترز - اتفق الحزب الحاكم في اليابان مع مجموعات المعارضة الرئيسية على تاميم مصرف كبير مترنح والسماح باستخدام الاموال العامة في مساعدة القطاع المصرفي المنهك.

واقر الحزب الديموقراطي الحر الحاكم مع الحزب الديموقراطي المعارض ومجموعة هيوا كايكاكو، امس، نقاط الاتفاق العريض الذي من المتوقع ان يمهد الطريق امام موافقة البرلمان على مشاريع قوانين بشأن القطاع المالي بحلول السابع من اكتوبر المقبل.

واشاد رئيس الوزراء الياباني كيزو اوبوتشي بالاتفاق ووعد باتخاذ خطوات لانتشال اليابان من أسوأ ركود اقتصادي تتعرض له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقال «لن ينتعش الاقتصاد ابدا من دون وجود نظام مالي مستقر.

وعليه فسنجعل النظام المالي يستقر ثم نتعامل باطراد في حل المسائل الاخرى».

واضاف «حقيقة أود ان يوافق البرلمان على مشروعات القوانين في أسرع وقت ممكن».

ونقلت وكالة «جيجي» عن تيتسوزو فيوشيبا الامين العام لحزب السلام الجديد، وهو أحد اجزاء مجموعة هيوا كايكاكو، القول «نريد اجازة مشروعات القوانين بحلول نهاية الفصل التشريعي الحالي».

وسعت المعارضة بقوة لوضع سيناريو يقدم حلا قاسيا للبنوك اليابانية المنهكة، وعرقلت اي ضخ للأموال العامة في البنوك التي يعتقد انها لن تستطيع تسديد ديونها.

غير ان ناوتو كان زعيم الديموقراطيين قال لصحيفة نيهون كيزاي شيمبون «تم الاتفاق على عدم القبول مبدئيا، بمناقشة طرق لاعادة هيكلة المصارف من دون اعلان افلاسها».

وبدا ان الاطراف المعنية كانت على وشك التوصل لاتفاق مماثل قبل اسبوع لتاميم بنك اليابان للائتمان طويل الاجل (لونغ تيرم كريدت» وتجريد وزارة المالية من سلطات رسم السياسة المالية وتطبيق نظام آخر محل صندوق بقيمة ١٣ تريليون ين (٩٧ بليون دولار)، تأسس بهدف اعادة رسملة البنوك، لكن الاتفاق فشل بعدما اتضح ان الحكومة لا تزال تريد ضخ أموال عامة في «لونغ تيرم كريدت»، والمضي قدما في خطط لدمجه مع بنك «سوميتومو تراست».

وتقضي الخطة الجديدة بتأميم البنك المتعب مع ترك الباب مفتوحا للاندماج مع «سوميتومو تراست» بعد ان يعيد البنك المترنح هيكلة نفسه تحت اشراف حكومي.

وتقضي خطة التاميم باجبار «لونغ تيرم» على شطب قروضه المتعثرة وبيع اصول سليمة.

وينظر البعض الى التوصل الى حل وسط بشأن قوانين القطاع المالي ومستقبل «لونغ تيرم كريدت بنك» على انه مفتاح اعادة ترتيب وتدعيم المصارف اليابانية التي ترزح تحت وطأة ديون مشكوك في تحصيلها وتقدرها الحكومة بنحو ٨٧ تريليون ين.

ويتعين على الحزب الحاكم التوصل لاتفاق في هذا الصدد بالتعاون مع احدى مجموعات المعارضة لانه يفتقر الى الاغلبية في مجلس الشيوخ الذي يستطيع اعاقة معظم القوانين.

اتفاق الحكومة والمعارضة اليابانية على خطة إصلاح النظام المصرفى

تراجع أوبوتشى عن استخدام الأموال العامة لانقاذ البنوك المتعثرة

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقي: بعد مفاوضات مطولة بدأت أمس الأول واستمرت حتى ظهر أمس توصل الحزب الليبرالى الحاكم فى اليابان إلى اتفاق مع أحزاب المعارضة الرئيسية من شأنه فتح الطريق أمام اقرار التشريعات الخاصة باصلاح النظام المصرفى من مجلسى البرلمان فى مطلع شهر اكتوبر المقبل.

وجاء الاتفاق بعد أن تراجعت الحكومة عن عزمها استخدام الأموال العامة لانقاذ بنك «لونج تيرم كريديت بنك» من الانهيار وخضعت لضغوط المعارضة بوضع البنك تحت سيطرة الدولة مما يفتح الطريق أمام امكانية بيع أسهمه أو ادماجه فى أحد البنوك الكبرى. وذكرت المصادر اليابانية ان المعارضة أصرت على إلغاء القرار الحكومى الخاص بتخصيص مبلغ ١٣ تريليون ين - ٩٥.٥ مليار دولار - من الأموال العامة لاعادة الهيكلة البنوك المتعثرة وذلك مقابل تأييد المعارضة تمرير التشريعات اللازمة لاصلاح النظام المصرفى فى مجلس الشيوخ. وكانت الحكومة تأمل فى استخدام هذه الأموال لاعادة الهيكلة البنوك التى تواجه مشكلة ديون معدومة قفزت قيمتها الى ٨٧.٥ تريليون ين وفقا للتقارير الرسمية.

ورغم التوصل الى اتفاق فمازال الخلاف مستمرا حول قضية نقل صلاحيات وزارة المالية التى اتفق الجانبان على الانتهاء من التفاصيل الخاصة بها قبل نهاية الدورة الاستثنائية للبرلمان التى ستنتهى فى أواخر الشهر القادم وتأجيل عرضها فى شكل قانونى الى الدورة القادمة.

وتطالب المعارضة بتقليص سلطات وزارة المالية وقصر هذه السلطات على تقرير السياسة المالية العامة ونقل الاختصاصات الأخرى إلى لجنة أو وكالة مستقلة فى موعد غايته منتصف العام المقبل، فى حين يرغب الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم - يؤيده فى ذلك حزب «هيوا كايكاكو» المعارض الصغير - فى تنفيذ هذه الاصلاحات فى اطار زمنى أكثر مرونة والاحتفاظ بأكبر قدر من الصلاحيات لوزارة المالية على أن يحال الى اللجنة المستقلة سلطة التعامل مع مشكلة الديون الثقيلة الاعباء على البنوك.

وقد تعرضت حكومة كيزو أوبوتشى لضغوط متصاعدة من الادارة الأمريكية للاسراع بإصلاح القطاع المصرفى لما يمثله التباطؤ فى ذلك من خطر على الأسواق المالية اليابانية والعالمية فى وقت يتعرض فيه الاقتصاد العالمى لمشكلات متزايدة.

وعلى صعيد آخر ناشد الرئيس الأمريكى بيل كلينتون الكونجرس الإسراع إلى زيادة الاعتمادات المخصصة لمساهمة الولايات المتحدة فى صندوق النقد الدولى وقال - خلال اجتماع ضم كبار المساهمين فى الحزب الديمقراطى عقد فى مدينة سان خوزيه بولاية كاليفورنيا أمس الأول: إنه إذا لم تمارس الولايات المتحدة مسئولياتها فى تحقيق استقرار الاقتصاد العالمى فلن تتمكن من البقاء واحة مزدهرة فى محيط من التفكك العالمى.



المصدر : الحيــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٩/١٩٩٧

أكبر حالة إفلاس في اليابان تتزامن مع اتفاق لانقاذ المصارف

■ طوكيو - ا ف ب، رويترز - أعلنت شركة «جابان ليسينغ» المتفرعة من المصرف الياباني «لونغ تيرم كريديت بنك أوف جابان» إفلاسها. وقال المراقبون في طوكيو امس الاثنين ان هذا الافلاس الأسوأ في تاريخ اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويتزامن مع توصل الاحزاب الرئيسية الى اتفاق على تشريع لانقاذ المؤسسات المالية المنهارة.

وكانت «جابان ليسينغ»، وهي شركة متخصصة في الخدمات المالية طلبت أول من أمس الاحد حماية القانون الياباني بعدما خلفت ديوناً تبلغ قيمتها ٢٤٤٤ بليون ين (١٨ بليون دولار).

واكد ناطق باسم محكمة البداية في طوكيو امس تسجيل حالة الإفلاس في وقت متأخر من يوم الاحد. وتتخطى ديون «جابان ليسينغ» بكثير ديون «كراون ليسينغ»، وهي مجموعة مالية اخرى اعتبر افلاسها حتى امس الاسوأ في تاريخ اليابان الحديث (١٣٠٠ بليون ين في نيسان/ ابريل ١٩٩٧).

وادى هذا الإفلاس الى تراجع الين في الأسواق المالية اليابانية، حيث سجل الدولار ١٣٤,٦٣/٧٦ ين في اليوم نفسه في طوكيو.

لكن مؤشر بورصة طوكيو للاوراق المالية ارتفع لدى الاغلاق امس بعدما عززت صناديق المعاشات الاسعار قبل اغلاق دفاتر نصف السنة يوم الاربعاء.

وقال محللون ان صناديق المعاشات قدمت دعماً للسوق بعد اعلان نبأ انهيار «جابان ليسينغ».

واغلق مؤشر «نيكاي» القياسي المؤلف من ٢٢٥ سهماً ممتازاً مرتفعاً ١٨٥,٥٣ نقطة، أي ١,٣٥ في المئة عند ١٣٩٠٩,٣٧ نقطة.

وتزامن اعلان افلاس «جابان ليسينغ» مع توصل رئيس الوزراء كيزو أوبوتشي وأحزاب المعارضة الى اتفاق على تشريع في شأن كيفية استخدام أموال حكومية لانقاذ المؤسسات المالية.

وكانت «جابان ليسينغ» تأسست عام ١٩٦٣ وقدمت قروضاً ضخمة لم تُسدد بعد على عمليات ايجار تشمل طائرات وسفناً ومعدات وأراضي زراعية.

وفي إجراء آخر قد يعيد الاقتصاد الياباني الى مساره ذكرت وكالة انباء «كيودو» ان الحكومة تفكر في إقراض بعض سندات الخزانة الاميركية التي تملكها للمصارف اليابانية كإجراء طارئ لمساعدتها في جمع الدولارات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٩/ ٩/ ١٩٩٨

«أوبوتش» طرحها فى أمريكا

خطة يابانية جديدة للاصلاح المصرفى

اعتاد اليابانيون على تغليف حتى هداياهم المتواضعة بأجمل الاغلفة فى محاولة لترك اثر طيب عند متلقى الهدية حتى قبل فتحها. ويبدو أن رئيس الوزراء اليابانى كيزواوبوتشى لايخرج عن هذا التقليد اليابانى.

فبينما تتزايد مخاوف الاسواق المالية الدولية من تعثر القطاع المصرفى اليابانى وما يتبعه ذلك من عمل ثقيل على الاقتصاد الدولى الهش، حمل أوبوتشى معه إلى واشنطن فى الاسبوع الماضى خطة اقتصادية لا يوجد فيها سوى الغلاف الجميل بعض النظر عن المضمون.

فلم تتضمن الخطة سوى مجموعة من التشريعات الهادفة لاصلاح النظام المصرفى اليابانى والتى يصعب بل ويستحيل فى بعض الحالات تطبيقها.

وتبعا لخطة أوبوتشى يجب ان تلتزم البنوك اليابانية بالافصاح عن ميزانياتها الفعلية وهو ما قد يدفع البنوك التسعة عشر الكبرى والتى تحتل 70٪ من مجموع اصول القطاع المصرفى اليابانى إلى تاميم اعمالها أو المطالبة بضخ اموال ضخمة إلى مواردها لانقاذها من الافلاس.

وبما أن الخيارين مستبعدان، فقد لجأ قطاع البنوك اليابانية إلى شريعة الغاب، فقد تم اغلاق سوق التعاملات بين البنوك والذى تقوم البنوك اليابانية باقراض بعضها البعض من خلاله فى وجه البنوك ذات المراكز المالية الضعيفة والتى أصبحت تعتمد فى وجودها على قروض البنك المركزى.

وفى الاسبوع الماضى وصل سعر سهم بنك لونج تيرم كريديت إلى واحد من أدنى حدوده حيث فقد 99,1٪ من أعلى سعر وصل إليه. كما أشارت مؤسسة «موديز» الامريكية للتصنيف الائتمانى إلى أن هناك سبع مؤسسات مالية اخرى - تتضمن ساكورا ونيبون كريديت بنك - تستطع الاستمرار دون اللجوء إلى مساعدات خارجية.

وفى ضوء هذه الاوضاع فقد لجأ المصرفيون إلى تقليص محافظ الاقراض للشركات وهو ما اسفر عن ازدياد عدد حالات الافلاس خلال اغسطس والذى مثل الشهر الخامس عشر على التوالى الذى يشهد ارتفاعا فى حالات الافلاس.

كما تسببت موجة الركود الاقتصادى فى تراجع حجم الناتج المحلى الاجمالى بنسبة 3,3٪ خلال فترة الثلاثة الأشهر المنتهية فى يونيه - فى اضافة ديون جديدة إلى تل الديون المعدومة الذى ترزح تحته البنوك اليابانية والتى تقدر قيمتها بـ 1 تريليون دولار اى ما يوازى 30٪ من الناتج المحلى الاجمالى.

وفى ظاهرها، فإن خطة اوبوتش كانت ستمهد الطريق لايجاد حل أكثر عملية للمشكلة. وكان اقتراح الحزب الذى يرأسه وهو الحزب الليبرالى الديمقراطى هو تناول مشاكل قطاع البنوك الكبيرة والصغيرة كل على حدة.

ففى الوقت الذى اقترح الحزب ان يتم وضع البنوك الصغيرة تحت الإدارة العامة أى تاميمها تم تخصيص ميزانية بـ 30 تريليون ين يابانى لاصلاح البنوك الكبرى والتى قد يتسبب انهيارها فى مشكلة قومية. وكانت هذه الخطة قادرة على الابقاء على البنوك الكبرى والشركات المقترضة منها فوق سطح المياه ولكنها لم تكن ستنقذها من الغرق على المدى البعيد.

وقد تصدى ائتلاف من احزاب المعارضة مدفوعا بغضب جماهيرى - لهذه الخطة . وبعد التوصل لتسوية مع ثلاث من هذه الاحزاب أذعن الحزب الذى يقوده أو بوتشى لمطلبهم الرئيسى هو عدم تحصيل أى ضرائب من اليابانيين إلى بعد حل مشكلة البنوك اما بافلاسها أو تاميمها.

وكان اقتراح الحزب الليبرالى الديمقراطى والذى يرأسه أبوتشى لحل الازمة هو تناول مشاكل قطاع البنوك الكبيرة والصغيرة الحجم كل على حدة. فبينما كان المقترح ان يتم تاميم البنوك صغيرة الحجم، كانت البنوك الضخمة والتى قد تسبب انهيارها فى مشكلة قومية ستحظى بميزانية تقدر بـ 30 تريليون ين يابانى لضخ اموال إليها وتسديد اموال المودعين. وكانت هذه الخطة قادرة على انقاذ البنوك الكبرى والشركات المقترضة منها من الغرق.

ولكن تصدت عدة أحزاب معارضة مدفوعة بغضب جماهيرى لهذه الخطة. ويبدو أن اوبوتش وحزبه قد اذعن للتهديد الرئيسى لهذه الاحزاب وهو انه لن يتم تحصيل اى ضرائب من اليابانيين إلا بعد اصلاح أو تاميم البنوك اليابانية.

وسيضيف هذا الشرط بعدا اقتصاديا مهما عند تنفيذ السياسات الخاصة باسقاط الديون المعدومة وضخ رؤوس اموال جديدة إلى البنوك التى تتمتع بفرص للتعافى ويعتمد نجاح هذه الخطط على كون القائمين على تنفيذها منصفين ومستقلين وهو الأمر غير المؤكد على الاطلاق.

وحتى لو كان ذلك العنصر موجودا، فمن المستبعد ان تتم عملية تطهير سريعة للقطاع المصرفى.

فلن تمضى إدارة أوبوتشى فى تنفيذ هذه الخطة بأى حماس حيث أن الحزب يتكون اساسا من اصحاب العقارات والشركات والمحال المتعثرة والتى تعتمد فى الاساس على الاقتراض من البنوك المتعثرة.

وبافتراض أن عمليات المراجعة التى تجريها حاليا هيئة الرقابة المالية المتخصصة فى الرقابة على البنوك، قد كشفت النقاب عن الاوضاع الحقيقية للبنوك فإن ذلك لن يكن له اثر واسع.

ففى الوقت الذى كانت اسهم لونج تيرم كريديت بنك تحقق انخفاضات قياسية كل يوم كان رئيس هذه الهيئة يؤكد أن البنك اوضاعه جيدة وبعيد عن الافلاس.

عن الايكونومست



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٩/١٩٩٨

الأمن.. قضية الساعة فى اليابان

الأمن أصبح قضية الساعة فى اليابان والهاجس الأكبر الذى يؤرق حكومتها ،بالاضافة إلى الأزمة الاقتصادية بعد الصاروخ الذى أطلقته كوريا الشمالية باتجاه بحر اليابان قبل أسبوعين، وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) قبل أيام انه لم يكن سوى محاولة لاطلاق قمر صناعى صغير فشل فى الوصول إلى مداره.

رسالة طوكيو

محمد إبراهيم الدسوقى

وسواء كان ما أطلق صاروخا أو قمرا صناعيا، فإنه لاينفى حقيقة ان بيونج يانج باتت تمتلك القدرة والكفاءة اللازمة لتطوير الصواريخ بعيدة ومتوسطة المدى التى تجعل اليابان وبعض أجزاء من روسيا والصين وتايوان فى متناولها، كما لاينفى ان اليابان الواقعة تحت مظلة الحماية الأمريكية كانت مكشوفة تماما أمام «هجوم صاروخى» واخيرا لاينفى ان اليابان تفتقر لوسيلة مستقلة تمنحها معلومات كافية تمكنها من معرفة إطلاق صاروخ باتجاه أراضيها لانها لاتزال حتى هذه اللحظة تعتمد اعتمادا كليا فى الحصول على «المعلومات المخابراتية» على الجانب الأمريكى، علاوة على حصولها على معلومات من شركة فرنسية تزودها بصور أقمار صناعية كل عدة أيام.

ومن ثم كان من الطبيعى ان يتجه تفكير الحكومة اليابانية إلى دراسة كيفية تجنب تعرضها لحادث مماثل فى المستقبل خصوصا وان حادث الاطلاق وضعها فى موقف حرج للغاية نظرا لعدم ادراكها بتحليق صاروخ فى مجالها الجوى إلا بعد ابلاغها بذلك من الطرف الأمريكى، وبالتالى تركز الحديث سواء من جانب المسئولين الحكوميين أو وسائل الاعلام بمختلف اتجاهاتها على ضرورة إطلاق قمر صناعى يابانى يخصص لأغراض التجسس ودراسة التعاون مع الشقيق الأكبر الولايات المتحدة لاقامة نظام مضاد للصواريخ.

وفى هذه الحالة ربما يقول قائل :ان ذلك يتعارض مع دستور البلاد السلمى ورضا اليابان عن قناعة بالتزام جانب السلم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفى جانبه الظاهرى يبدو ذلك صحيحا، ولكن فى نفس الوقت يوجد لدى اليابان الحجج والاسانيد الكافية التى تبرر اقدامها على مثل هذه الخطوة ـ اطلاق القمر ـ لانه يندرج تحت بند الدفاع عن النفس وهو مايخوله دستور البلاد الذى وضعته قوات الاحتلال الأمريكية وأقر عام ١٩٤٧.

وثانيا لكون أمنها وسلامة مواطنيها محل تهديد من كوريا الشمالية التى تمتلك رابع أكبر جيش فى العالم وترسانة كبيرة تحتوى على كميات من الصواريخ، وثالثا لان كل تحركاتها بهذا الشأن غير موجهة للاضرار بأحد من جيرانها الذين أصيبوا منذ فترة طويلة بحساسية مزمنة تجاه تزايد القدرات العسكرية اليابانية ايا كانت صورها حتى ولو كانت فى شكل قمر صناعى الهدف منه امدادها بمعلومات دقيقة لحظة بلحظة لكى لا تفاجأ بأن أراضيها تتعرض للهجوم وهى غافلة.

وعندما بدأ اثارة موضوع القمر الصناعى تردد ان الولايات المتحدة غير متحمسة لهذه الخطوة على أساس أن امتلاك طوكيو القدرة من الحصول على المعلومات العسكرية سيفقدها بعض نفوذها وسيطرتها فى هذا المجال، ولكن يبدو ان الادارة الأمريكية أرادت ان تثبت عدم صحة ذلك الادعاء بتأكيدها استعدادها للتعاون مع الحكومة اليابانية اذا قررت بالفعل اطلاقه، وان القرار النهائى بهذا الخصوص بيد الحكومة اليابانية.

هذا التأكيد أو التأييد ورد على لسان توماس فولى السفير الأمريكى لدى طوكيو خلال لقاء مع المراسلين الأجانب بالعاصمة اليابانية قبل أيام ، كما ورد ايضا على لسان مسئولين عسكريين أمريكيين اثناء مباحثات أمنية أمريكية يابانية عقدت بالعاصمة الأمريكية مؤخراً.

وعلى الرغم من حصول اليابان على الضوء الأخضر من واشنطن، فان هناك صعوبات قد تواجه عملية التنفيذ، أولى هذه الصعوبات مالية اذ تبلغ تكاليف المشروع ٢١٠ مليارات ين ١.٦ مليار دولار، بينما تبلغ تكاليف تشغيله وصيانته السنوية ٤ ملايين ين.

وليت الأمر يقتصر على الناحية المادية، ففي حالة إطلاق القمر، وتحليقه على ارتفاع متوسط بهدف التقاط صور جيدة دقيقة كان عمره في الفضاء الخارجي لن يتجاوز إلى ٤ سنوات يتعين بعدها تغييره اما اذا كان على ارتفاع أعلى فان عمره سوف يمتد إلى عشر سنوات غير ان صوره لن تكون بالجودة المطلوبة اضف لهذا مسألة ما اذا كان سوف يثبت فوق منطقة بعينها مثل شبه الجزيرة الكورية ام سيدور دول الأرض وبالنسبة لثالث الصعوبات فيرتبط بقرار أصدره مجلس النواب عام ١٩٦٩، بخصوص قصر برنامج الفضاء الياباني على الأغراض السلمية وفي محاولة لتخطي تلك العقبة ، فان الخطاب الرسمي للحكومة تحول من الحديث عن قمر صناعي للتجسس إلى قمر متعدد الأغراض من بينها التجسس بطبيعة الحال ، بالاضافة إلى بعض الاستخدامات السلمية مثل الوقوف على التغيرات البيئية ورصد السفن التي تحاول التسلل إلى داخل المياه الاقليمية اليابانية إلخ، لكيلا يتم الاصطدام بقرار البرلمان لدى بدء الخطوات العملية لإطلاقه.

أما رابع الصعوبات فيتعلق بالخشية من ان يثير القمر حفيظة واعتراض جيران اليابان، وبصفة خاصة الصين التي لاتحبذ في الاساس تدعيم التعاون العسكري الأمريكي الياباني، أيا كانت الذرائع والمبررات لأن ذكريات الماضي والآلام التي تعرض لها التنين الصيني على يد الجيش الامبراطوري خلال الفترة من ١٩٣٧ ـ ١٩٤٥ لاتزال حية نابضة في وجدان وعقل الشعب الصيني.

والآن فان النية بالفعل متجهة نحو اعادة تقييم تفكير اليابان الخاص بانها بعيد عن أن خطر يهدد أراضيها، والاهم كيفية الرد على هذا الخطر، فأحداث الأيام الماضية كشفت ان اليابان كانت على علم مسبق باحتمال اقدام كوريا الشمالية على القيام بتجربة صاروخ جديد.

ويلقي ساداكي نوماتا المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية اليابانية في حديث مع «الأهرام» الضوء على خلفيات هذه الجزئية بقوله انه منذ منتصف شهر أغسطس الماضي توافرت مؤشرات لدى طوكيو بصدد احتمال اقدام بيونج يانج على خطوة اطلاق الصاروخ، وفي نهاية اغسطس وبالتحديد يوم ٢٩ قبل ٤٨ ساعة من انطلاق القمر الصناعي التقى مسئول ملف شبه الجزيرة الكورية بوزارة الخارجية مع نظيره الكوري الشمالي في العاصمة الصينية بكين ، حيث أبلغه بانه في حالة اطلاق بلاده للصاروخ فسوف يتعين على طوكيو التعامل والنظر بجدية لذلك لأنه يؤثر على اليابان، وعلى السلام والاستقرار في منطقة شمال شرق أسيا.

ولكن ماحدث ان كوريا أطلقت الصاروخ بدون سابق انذار وداخل نطاق منطقة تستخدمها السفن التجارية مما دفع اليابان إلى تقديم احتجاج قوى للجانب الكوري على الحادث علاوة على لفت نظر المجتمع الدولي اليه عبر مجلس الأمن الدولي.

وقد اعطانا الحادث الحق في إعادة تقييم نظام جمع المعلومات ، وفي ذات الوقت كان له تأثيره على مشاركتنا النشيطة في المساعي المبذولة لتجميد البرنامج النووي الكوري مقابل اقامة مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف، وهو المشروع الذي كنا نعتزم المساهمة بمبلغ مليار دولار من تكاليف تنفيذه البالغة ٤.٦ مليار دولار لاننا وجدنا انه من الصعوبة بمكان الاستمرار في ذلك في ظل عدم الحصول على تفسيرات مقنعة من كوريا الشمالية لأسباب اطلاقها الصاروخ.

أما النقطة الثانية التي تطرق اليها المسئول الياباني فهي حول اعتزام اليابان تغير سياستها ازاء كوريا الشمالية حيث أشار إلى أنه ينبغي تغيير بعض جوانبها، فعلى سبيل المثال ظلت طوكيو لفترة طويلة تعلن استعدادها لاستئناف محادثات تطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية بدون شروط مسبقة ، ولكن مع المستجدات الجديدة قررنا وقفها في الوقت الراهن، وكذلك وقف مساعدات الغذاء.

أضف لذلك ان الاجواء غير مناسبة لتحسين العلاقة مع بيونج يانج نظرا لعدم تسوية بعض المشاكل القائمة بين البلدين مثل مسألة الاشتباه في قيام بعض عملاء كوريا الشمالية باختطاف عشرة مواطنين يابانيين لايعرف مصيرهم بعدة علاوة على الخلاف الخاص بالزوجات اليابانيات اللائي تزوجن من مواطنين كوريين وزيارتهن لاسرهن في اليابان.

وعندما سألته عن أهداف التنسيق بين اليابان والولايات المتحدة وكوريا الشمالية قال نوماتا ان الدول الثلاث يساورها نفس القلق ازاء تأثير اطلاق الصاروخ على سلام واستقرار منطقة شمال شرق أسيا ، ولهذا ينبغي بحث رسالة إلى كوريا الشمالية مفادها عدم قدرتها على الافلات ـ بدون عقاب ـ من حادث اطلاق الصاروخ وضرورة عدم استمرارها في تطوير ونشر الصواريخ وعدم إطلاق المزيد منها.

وبالتالي كان من الأهمية بمكان التنسيق بين طوكيو وواشنطن وسول



خصوصا في اطار مجلس الأمن لايصال الرسالة السابقة. هذه النقطة قادت للحديث عما اذا كانت هناك بدائل تدرسها اليابان لمواجهة خطر كوريا الشمالية على أمنها وأمن المنطقة. وفى رده أكد نوماتا ان التركيز في الوقت الراهن ينصب على الجهود الدبلوماسية ، وان الإجراءات التى اتخذتها اليابان ضد بيونج يانج حتى الآن هي «إجراءات دبلوماسية» ودراسة اتخاذ اجراءات الذى يتوقف على التطورات فى المستقبل.

ولكن وزير الدفاع نوتاجا فوكوشيرو تحدث عن حق الرد اذا تعرضت البلاد لهجوم صاروخي جديد؟! هنا يلفت المتحدث باسم الخارجية النظر إلى ضرورة النظر لتصريح وزير الدفاع بهذا الصدد فى سياقه الصحيح لأنه كان اجابة على «سؤال قانوني» يتعلق بانه عند الحديث عن الدفاع عن النفس ماهو الموقف القانوني للحكومة، وما اذا كان ضرب اليابان - اذا تعرضت لهجوم - لصاروخ سيندرج تحت اطار الدفاع عن النفس ؟!

والوزير في رده رجع إلى الاجابة التى أعطيت في البرلمان عام ١٩٥٦ بانه من الناحية القانونية وفى حالة الهجوم وبدلا من الجلوس بانتظار الموت يجب الرد، ومن الناحية النظرية فان هذا الخيار قد يكون قائما.

وإلى أن تحسم اليابان امرها بشكل واضح فى مواجهة معضلة الأمن فسوف يتعين عليها اعادة النظر فى العديد من نقاط الخلل القائمة فى تعاملها مع الأزمات ، والتى تتكشف بمرور الوقت مع كل أزمة جديدة تتعرض لها وكان أخرها حادث الصاروخ الكوري، والمثال الذى نسوقه على ذلك هو نشوب خلاف بين وزارة الخارجية ووكالة الدفاع - ووزارة الدفاع - حول توقيت الاعلان عن الحادث وكيفية القيام بذلك، ناهيك عن احتياج الطرف الاخير لعدة ساعات لكي يعلن تفاصيل الحادث «وموقع سقوط الصاروخ.



المصدر : الــــوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ٩ / ١٩٩٨

أسوأ حالة إفلاس في اليـــابان منذ الحـــرب العالميـة الثانيـة

طوكيو ـ وكالات الانباء: اعلنت امس احدى الشركات المتفرعة من المصرف اليابانى افلاسها الذى يعتبر أسوأ حالة افلاس فى تاريخ اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. طلبت جابان ليسينج وهى شركة متخصصة فى الخدمات المالية حماية القانون اليابانى حول الافلاسات بعد ان بلغت ديونها ١٨ مليار دولار. لتزيد عن ديون شركة كراون ليسينج وهى مجموعة مالية اخرى والتى بلغت قيمتها ١٣٠٠ مليون ين عام ١٩٩٧. وادت اكبر حالة افلاس تشهدها اليابان إلى تراجع الين فى الاسواق المالية اليابانية. وسجل الدولار ٧٦ ـ ٧٣ ـ ١٣٦ ينا بعد بدء المداولات وكان سعره ٣ ـ ١٣٦ ينا فى نيويورك الجمعة الماضى.

كما انخفضت اسهم احد البنوك اليابانية إلى ادنى مستوياتها فى بورصة طوكيو بعد اعلان التوصل إلى اتفاق بين الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم والمعارضة حول تأميمه.. وبدأت اجراءات اكبر عملية اشهار افلاس فى اليابان فى الوقت الذى تم التوصل فيه لاتفاق بشأن تشريع قد ينقذ اليابان ثانى اكبر اقتصاد فى العالم من اكبر حالة ركود تشهدها منذ الحرب العالمية الثانية.

وبدأت مؤسسة اليابان للايجار اجراءات اشهار افلاسها وتشمل ديونا تبلغ ١٦,١ مليار دولار. واتفق رئيس الوزراء اليابانى كيزو اوبوتشى مع احزاب المعارضة على تشريع بشأن كيفية استخدام اموال حكومية فى انقاذ المؤسسات المالية المنهارة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/٩/٢٩

اتفاق حول إصلاح النظام المصرفي يهدئ المخاوف من إعلان أكبر إفلاس لشركة يابانية

جهود دولية مكثفة لتعزيز قدرات صندوق النقد على التصدي للأزمات القادمة

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقي - واشنطن - وكالات الأنباء: في تطور يمكن أن يشكل بداية لخروج اليابان من أزمتها الاقتصادية الحادة، توصل الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم إلى اتفاق مع اثنين من أحزاب المعارضة الرئيسية بشأن إقرار مشاريع القوانين الخاصة بإصلاح النظام المصرفي، مما خفف كثيرا من الأثر السلبي الذي خلفه إعلان شركة «جابان» المتخصصة في تأجير الأراضي والعقارات ومنح القروض والخدمات المالية إفلاسها أمس الأول مخلفة وراءها ديونا معدومة تقدر قيمتها بنحو ١٦ مليار دولار، فيما وصف بأنه أكبر حالة إفلاس تشهدها الشركات اليابانية طوال تاريخها.

وقد انتعشت التعاملات في بورصة طوكيو وتبعتها غالبية البورصات الآسيوية والأوروبية مبددة المخاوف من تأثيرات نتائج الانتخابات الألمانية على مسار الاتحاد الأوروبي، وسجل مؤشر نيكي للأسهم اليابانية الممتازة ارتفاعا بنسبة ٤،١٪ مع إعلان اثنين من أكبر البنوك التجارية اليابانية، وهما «توكاي بنك» و«أساهي بنك» عن اتفاق وشيك للدمج وإبرام تحالف استراتيجي تعلن تفاصيله خلال ساعات.

وجاء اتفاق الأحزاب الحاكمة والمعارضة بعد مفاوضات مطولة حول التشريعات الخاصة بإصلاح النظام المصرفي، أمكن خلالها التوصل إلى حلول وسط حول القضايا الرئيسية، ويقضي الاتفاق بوضع البنوك المتعثرة تحت سيطرة الدولة وقيام الحكومة بشراء أسهمها مع السماح بإقصاء المديرين المتسببين في تدهور أوضاعها على أن تتولى الهيئة الحكومية إعادة بيع هذه البنوك إلى مؤسسات خاصة بعد التخلص من ديونها المعدومة وتصحيح أوضاعها.

كما اتفق الجانبان على أن تشترك وزارة المالية واللجنة المستقلة التي سيتم تشكيلها في مراقبة أوضاع النظام المصرفي في اتخاذ القرارات الواجبة بشأن علاج مشكلة الديون المعدومة التي تقدر قيمتها بما يقرب من ألف مليار دولار. وكان تقليص اختصاصات وزارة المالية من النقاط محل الخلاف التي تمت تسويتها في المفاوضات التي جرت أمس الأول، ومن المتوقع أن يتم مد الدورة التشريعية الاستثنائية أسبوعا لإقرار القوانين بصفة نهائية.

وقد هبطت قيمة أسهم بنك الائتمان طويل الأجل إلى ١٨ سنتا أمس بعد إعلان إفلاس شركة «جابان» التي تتبع البنك في الوقت الذي أصبح فيه من المحتم خضوع البنك لسيطرة الدولة وفقا للاتفاق الجديد.





آثار انهيار أكبر شركة يابانية في مجال التأجير تظهر بوضوح على موظفي بورصة طوكيو

من ناحية أخرى، تكثفت الجهود الدولية من أجل بلورة مقترحات جديدة لإصلاح صندوق النقد الدولي وتمكينه من مواجهة الأزمات المالية في آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية، وذلك استعدادا للاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدولي في واشنطن الأسبوع المقبل. وقال ميشيل كامديسو مدير صندوق النقد الدولي - في مقال نشرته صحيفة «واشنطن بوست» - إن الصندوق يعمل مع الحكومات والمؤسسات الدولية للاتفاق على مقترحات تهدف إلى تعزيز هياكل النظام المالي الدولي. وأكد كامديسو أهمية اتخاذ إجراءات سريعة للتقليل من مخاطر الأزمات المستقبلية والاستعداد بشكل أفضل لحل الأزمات التي لا يمكن التكهن بوقوعها بسرعة بأقل كلفة. وركز كامديسو على أهمية حصول صندوق النقد على دعم مالي إضافي لتقديمه للدول التي تحتاج إليها. وكان الرئيس الفرنسي جاك شيراك قد دعا يوم الخميس الماضي إلى عقد اجتماع قمة للدول الأعضاء الممثلة في اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي للنظر في الإصلاحات الواجبة، وأعرب عن استعداد فرنسا لاستضافة مثل هذا الاجتماع، لكن الولايات المتحدة مازالت تفضل قصر نظر هذه الإصلاحات على وزراء مالية ٢٢ دولة من كبريات الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي.

اليابان تقترح إنشاء صندوق لمساعدة الدول الآسيوية

أدنى مستوى للأسهم ببورصة طوكيو منذ ١٣ عاما

طوكيو ـ نيويورك ـ من محمد إبراهيم الدسوقي ووكالات الأنباء ـ
ذكرت مصادر حكومية يابانية مطلعة أن اليابان سوف تقترح اقامة صندوق لمساعدة الدول الآسيوية على تجاوز أزمتها المالية الراهنة، وانها سوف تنتهز فرصة انعقاد عدد من المؤتمرات الدولية المهمة ابان الشهر الجارى، مثل اجتماع وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية بالدول الصناعية السبع الكبرى فى واشنطن بعد غد بالاضافة إلى اجتماع صندوق النقد الدولي لطرح اقتراحها فى الوقت الذى واصل فيه مؤشر بورصة طوكيو خسائره ليسجل أمس أدنى مستوى له منذ ١٣ عاما.

ونقلت صحيفة «ماينيتش» اليابانية عن المصادر قولها ان طوكيو تعتزم المساهمة بمبلغ ١٠٠ مليار ين لاقامة الصندوق، وسوف تحث الصين على المساهمة فيه. وأضافت ان الصندوق يستهدف تشجيع المؤسسات المالية الآسيوية على منح قروض للشركات الآسيوية بغية تعزيز ودعم التجارة فيما بين الدول الآسيوية.

وفى بورصة طوكيو، تراجع مؤشرنيكاى بصورة حادة أمس ليسجل انخفاضا قدره ٣٪ وهو أدنى مستوى له منذ ١٢ عاما تقريبا. وقال أحد السماسرة ان المستثمرين يبيعون أسهمهم بسبب التوقعات الاقتصادية السيئة قبل نشر التقرير نصف السنوى للأوضاع الاقتصادية الذى يصدره البنك المركزى اليابانى.

كما تجاوز الدولار مستوى ١٣٥ ينا فى طوكيو أمس نتيجة موجة شراء جديدة من جانب المستثمرين اليابانيين فى نهاية النصف الأول من السنة المالية.

وفى لندن انخفض مؤشر الأسهم البريطانية عن مستوى ٥١٠٠ نقطة فى أوائل معاملات سوق لندن للأوراق المالية أمس، وسط احباط من حجم الخفض الذى أعلنته الولايات المتحدة فى أسعار فائدتها.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٨ / ١٠ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليابان تقترح إجراء محادثات سداسية حول كوريا الشمالية

٣ مليارات دولار من طوكيو لمساعدة سول على تجاوز مشكلاتها الاقتصادية

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقي ووكالات الأنباء -

أعلن متحدث باسم رئيس الوزراء الياباني كيزو أوبوتشي أنه سيقترح على الرئيس الكوري الجنوبي كيم داي يونج اجراء محادثات سداسية بشأن الموقف في كوريا الشمالية، بعد اطلاق بيونج يانج صاروخا باليستيا فوق الأراضي اليابانية يوم ٣١ أغسطس الماضي.

وقال المتحدث ان المحادثات المقترحة ستضم كلا من اليابان وأمريكا وروسيا والصين وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية. وأضاف ان كيم سيتلقى أيضا اعتذارا رسميا من اليابان عن فترة حكمها الاستعماري لكوريا بين عامي ١٩١٠ و١٩٤٥.

وكان الرئيس الكوري الجنوبي قد وصل إلى طوكيو أمس في مستهل زيارة تستغرق ٤ أيام هي الأولى التي يقوم بها مسئول كبير لليابان منذ تولى أوبوتشي رئاسة الحكومة اليابانية في يوليو الماضي، وفي ظل توقعات متزايدة بأن تمثل الزيارة بداية صفحة جديدة في العلاقات اليابانية - الكورية.

وقال المتحدث ان الاعتذار سيوجه إلى شعب كوريا الجنوبية، وان حكومة سول ستكتفي بذلك، وأضاف ان الاعتذار سيجيء بنفس الصيغة التي جاء بها اعتذار رئيس الوزراء الياباني توميتشي موراياما للشعوب الآسيوية عام ١٩٩٥ عن دور اليابان في اشعال الحرب.

ومن المقرر أن يوقع كيم وأوبوتشي على عدد من الاتفاقات الخاصة بتعزيز العلاقات بين البلدين في مجالات مثل الأمن علاوة على منح كوريا الجنوبية مبلغ ٣ مليارات دولار في صورة قروض من بنك الاستيراد والتصدير لمساعدتها على تجاوز مشاكلها الاقتصادية الراهنة، وذلك في اطار مبلغ الـ ٣٠ مليار دولار الذي قررت اليابان تخصيصه لمساعدة الدول الآسيوية على تجاوز الأزمة الاقتصادية الحالية.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٨

ثورة الشركات في اليابان تؤجج على نار هادئة

اليابانيون لا يريدون شراكة الأجانب.. فهل يستطيعون ذلك؟

الغرب يسرق حصة كبيرة من الادخارات التقليدية ويحيي بعض الشركات المنهارة

■ نصف الشركات اليابانية تعاني من الانهيار

مع سماع جلجلة الطبول التي تندد بالاخبار السيئة الصادرة عن اليابان في هذه الأيام، يتوقع سماع الكثير من الأصوات المنادية بتغيرات جذرية. وبدلاً من ذلك غالباً ما نسمع جدلاً حول الوضع القائم وذلك من أناس مثل كنتارو ايكاوا ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة الذي قال في مقابلة له مع جريدة نيكاي سانغيو شمبون الصناعية، في منتصف يناير الماضي: «سنوقع في مشاكل اذا وصلت نظريات كلية التجارة في هارفارد الى اليابان... انني دائما اقول ان ادارة ميتسوبيشي تقيّم الاعمال قبل الارباح.

وقد تاكدت مؤخراً اكثر فاكثر من ان هذا الاعتقاد صائب، اننا سوف لا نولول على اشياء مثل عائدات الاسهم».

نموذج الشراكة اليابانية

ويضيف أيكاوا قائلاً: «من المهم جداً ان ممارساتنا التجارية تاخذ المؤثرات الاجتماعية بعين الاعتبار. وعندما قيل له ان المساهمين الاميركان قد يشتكون من مثل هذه الاستراتيجية أجاب: «هذا هو السبب الذي يجعلني اتفاخر بصراحة بانني لا اعمل على استرضاء المساهمين.. لسنا بحاجة لأن نعلن للأجانب لكي يشتروا اسهمنا فإذا كان المساهمون لا يريدوننا، يجب ان يسرعوا في التخلص منا».

كل التيارات والتوجهات موجودة في اليابان: الاهتمام بالعمال وعدم المبالاة بالمساهمين، التطلع نحو شريحة اوسع من الاهداف الاجتماعية جنباً الى جنب مع الخوف من الغرباء. وبالنسبة للعديد من القول المفكرة، تعتبر هذه النوعيات هي التي تحدد معالم نموذج الشراكة الياباني. وصحيح انها تبقى هي السائدة علي نطاق واسع، وهذا هو السبب الذي جعل من اليابان في منتصف التسعينات اقل الدول الغنية كفاءة في نشر رؤوس الاموال، وذلك بناء على مقدار عائدات قطاع الشركات من الأسهم.

ثورة تجارية باتجاه أميركا

ومع ذلك، وعلى الرغم المحافظة الحصينة، وعلى الرغم من السجل المالي الحكومي البائس في الأونة الاخيرة مع الادارة المالية السيئة، وعلى الرغم من الشك المنتشر على نطاق واسع بأن اليابان تتغير فعلاً، هناك ثورة شراكة تتحرك، وينتظر لها ان تعيد تشكيل



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ / ١٠ / ١٩٩٨

الثقافة التجارية لليابان، ومعظم التغير سيكون في اتجاه الصورة الاميركية.

ما الذي يكمن خلف كل ذلك التحول غير المرئي حتى الآن؟ يشير شينتشي يو وياما، المستشار لدى مكتب مكنزي في طوكيو الى تراكم تدريجي للعديد من الضغوطات، مثل:

● اليابان تفتح قطاعها المالي ببطء، ولكن بصورة لا مفر منها. فعلى سبيل المثال، تتوسع الآن ميريل لينش بصورة نشطة نحو تجارة العمولة بالتجزئة.

● ثماني سنوات من الأداء الضعيف لسوق الأسهم بدأيجعل المدراء ضيقي الأفق يفكرون اكثر بمستوى أسعار أسهمهم. على سبيل المثال، تتبنى شركة البصريات هويا مقاييس تكلفة رأس المال لترفع من ثروة المساهمين.

●على مدى العقد الماضي، والبيروقراطيون اليابانيون يتخلصون شيئا فشيئا من قيود الأسواق، وكذلك مراقبة بعض الاسعار. وعلى سبيل المثال، نفضت شركة موبيل عن كاهلها قوانين اليابان لصناعة الغازولين ومبيعاتها بالتجزئة.

● ان تدني جميع المنتجات في العالم قد أدى الى انكماش الشركات اليابانية بصورة كبيرة مما دفعها، مثل شركة أيوا، الى البحث عن وسائل لتخفيض التكاليف ومن ذلك نظام العمل القاسي الذي توصلت اليه مؤخراً، وهو نظام العمل مدى الحياة.

لا مجال للعودة إلى الوراء

هل جميع هذه التغيرات حقيقية؟ في الماضي، وعدت اليابان باصلاح نظامها ولكن فقط من اجل تدعيم موقفها طالما كان ذلك ملائماً لها لتفعل ذلك. ولكن اليوم قد يكون الوضع مختلفاً. لقد كان تأثير المحنة الآسيوية على اليابان عميقاً لدرجة انه يمكن القول بانه لا سبيل امامها للعودة الى الوراء.

لقد كانت اليابان تستثمر بشكل كبير في باقي آسيا خلال التسعينات، اما الآن فهناك العديد من شركاتها في حاجة للتغير بسرعة أو انها ستعاني بشكل سيىء. ومن البوادر المبكرة لانكشاف تلك الشراكة ما حصل في فبراير الماضي لشركة «دايدو كونكريت»، وهي ثاني اكبر شركة يابانية لانتاج مواد البناء، والتي أجبرت على

الافلاس بعد ان عجزت فروعها الآسيوية ان تعالج ديونها من خلال البنوك اليابانية.

أكيو ميكوني الذي انشأ اول وكالة خاصة لتسعير الديون في الثمانينات يوافق على ان هناك تحولاً كبيراً وشيكاً، ويقول ان احد هذه التحولات سيأتي: « عندما ينفجر ضغط التناقضات في الأنظمة الاقتصادية والمالية الى وجهات نظر. عندها ستكون النتيجة مدهشة. هناك من الشركات اليابانية العامة، والتي تصل الى حوالي ٣٠ شركة من بينها من ١٠ الى ١٥ مصرفاً، اما ستنهار او انه سيتم الاستحواذ عليها».

معسكرين مختلفين..

بدأت هذه الضغوطات المتراكمة تشق الشركات اليابانية الى معسكرين مختلفين. المقاومون، مثل ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة يميلون لأن يكوّنوا شركات كبيرة ذات أسس ممتازة في مناطق الصناعات القديمة دون الحاجة الكبيرة للأسواق او الطرق الاجنبية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك: المصارف التجارية، البناء، وتجارة السلع الواسعة مثل الفولاذ، الورق، والاسمنت.

اما المتكيفون الذين يتكيفون مع الواقع فهم على النقيض من ذلك، إذ انهم يميلون الى ان يكونوا ضمن اعمال تجارية سريعة، وهم منفتحون اكثر على العالم في أسواقهم ونظرتهم. يقول يو وياما موضحاً ان الرئيس التنفيذي لجميع

الشركات التي تتمتع بعقل اصلاحي، مثل سوني، توشيبا، ونومورا سيكيوريتز لديها خبرات وتجارب في الخارج.

وتميل هذه الشركات كذلك الى جذب المساهمين الاجانب. وعلى سبيل المثال، ٤٠ في المائة من أسهم سوني يملكها أجانب، وقد

أصدرت بورصة طوكيو حكمها على المعسكرين: أسهم الاصلاحيين تتصاعد بصورة ثابتة، بينما المقاومون، وبالاخص في مجالات البناء، التمويل، والصناعات الثقيلة، قد ساعدت على جر السوق الى الاسفل.

يقول النقاد ان ضيق الافق في معايير الشراكة اليابانية، ابتداء من التوظيف مدى الحياة الى التركيز على الارباح العالية لاسهم السوق، غالباً ما يقف حائلا في وجه المنافسة العالمية الحقيقية للشركة. هناك واحدة من الشركات تعمل على التملص من ذلك التوجه، هي أيوا لتصنيع الالكترونيات مثل تلفزيونات وما شابه ذلك، وهي مملوكة لسوني بنسبة ٥٠ في المائة ومسجلة بشكل منفصل في سوق الاسهم.

هذه الشركة قد انهارت تقريبا في الثمانينات عندما ارتفع الين بصورة حادة بعد اتفاق بلازا لسنة ١٩٨٥. وقد استجابت أيوا باسلوب غير ياباني تماماً وذلك بتحويل انتاجها وبصورة كبيرة للخارج والذي كان ٩٠ في المائة منه آنذاك في اليابان وقد اعتمدت على التقاعد المبكر لتخفيض مجموع عمالها البالغ في اليابان عندها ٣٦٠٠ الى ٢٣٠٠ موظف. واليوم ٩٠ في المائة من انتاج أيوا يصنع في الخارج، وهو يغمر أسواق آسيا، وثلاثة ارباع موظفيها في الخارج و٨٨ في المائة من مبيعاتها هناك ايضاً وبدلاً من السعي الأعمى وراء أسهم السوق، كان مدراء أيوا يهدفون بصورة محددة الى عوائد



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩/١/١٩٩٨

الأسهم.

وقد أتى هذا التحول ثماره. على مبيعات قدرها ٢.٧ بلايين دولار للسنة المالية ١٩٩٧، كانت عائدات أيوا على الأسهم حوالي ١١ في المائة، وذلك يساوي حوالي ضعف اكبر شركة يابانية منافسة لها.

المطلوب إدارة مالية اكثر تطوراً..

اذا كان هناك المزيد من الشركات اليابانية تريد ان تصبح منافسة عالمياً، فهي بحاجة لتبني ممارسات ادارية اكثر تطوراً واكثر تعقيداً. واكبر مثال على ذلك شركة هويا، وهي شركة يابانية في طوكيو للتقنيات البصرية العالية بلغت مبيعاتها السنة المالية الماضية ١.٦ بليون دولار. رئيسها تتسوو سوزوكي، مهندس يبلغ من العمر ٧٣ عاماً، وهو يشبه اكيو موريتا، مؤسس سوني في اكثر من وجه. سوزوكي يشبه موريتا في ايامه حيث كان يعتبر ثائرا من قبل المؤسسة التجارية.

وانه من اكثر اليابانيين المنادين بان الشركات توجد لتزيد من قيمة المساهم. ويصف سوزوكي اسلوب اهداف الادارة التقليدية اليابانية بانها مبنية على فكرة ان المساهمين «اناس خارج الشركة»، وهو يقول ان «ذلك خطأ فاحش».

ان شركة هويا التي تأسست قبل ٥٠ سنة مضت لتصنيع المنتجات البللورية، وتحولت فيما بعد الى صناعة النظارات، اقراص الكمبيوتر، ومعدات جراحة الليزر، قد تضررت بشكل كبير جراء انفجار فقاعة اليابان الاقتصادية سنة ١٩٩٠، واول شيء عمله سوزوكي هو تخفيض العمليات غير المربحة، وعمل على بيع الموجودات غير الاساسية مثل العقارات.

وحول بعض العمليات الى الخارج، والبطالة انخفضت في اليابان من ٥٢٠٠ سنة ١٩٩٣ الى ٤٠٠٠ السنة الماضية، بينما في الخارج زادت في نفس السنة من ٣٨٠٠ الى ٥٥٥٠.

منطق السوق..

هناك خلف تلك التحركات دافع قوي لرفع قيمة المساهم وارضاء ما يطلق عليه سوزوكي «منطق السوق»، وبصورة خاصة توقعات الـ ٢٠ في المائة من مساهميه والذين هم اجانب.

ومع ذلك، لو كان هناك مئات الشركات اليابانية مثل ايوا وهويا فانها لا تساوي اليوم بضع نقاط في بحر الشركات اليابانية. اذن، ما هي الاسباب التي تدعونا لان نعتقد بان الحركة الاصلاحية ستتخطى اولئك الخارجين عن التقاليد المرعية الى التيار الرئيسي في البلد؟ الجواب على هذا السؤال ذو شقين: التغيير الجذري المقبل في الادارة المالية اليابانية، والبرنامج الانقلابي الواسع للتحلل من الانظمة التجارية.

من ناحية ما، يمكن القول بان التغيير الجذري للادارة المالية اليابانية قد بدأ فعلا، فبعد الانهيارات الدرامية التي حصلت السنة الماضية لبعض المصارف ومؤسسات الاوراق المالية، قامت موجة لاعادة تنظيم تلك الصناعة. لقد اعلن في فبراير الماضي كريديت بنك الياباني للاجال الطويلة بانه سيبدأ قريبا بتنفيذ خطة تقضي بتقليص مجلس ادارته الى الثلث، وتخفيض جميع العاملين لديه بنسبة ٢٠ في المائة.

مع العلم بان كريديت بنك هذا عضو في اكبر المؤسسات المالية المحافظة في اليابان.

الاستثمارات الاجنبية تتسلل إلى اليابان

وفي غضون ذلك التسلل الاجنبي الذي يتسارع لغزو الصناعة المالية اليابانية. افتتحت فيدليتي انفستمنتس مكاتب لها مع ثلاثة بنوك يابانية لتبدأ مبيعات مشتركة للصناديق الاستثمارية، وسيتي بنك اقتطع حصة له في اعمال الصيرفة، وقد اعلن كذلك جي اي كابيتال عن عملية مشروع مشترك مع طوهو ميوتيوال لايف الذي يعاني من فترة سكون.

اما الاكثر اهمية في التحركات الاجنبية فهي انغماس ميريل لينتش في اعمال العمولة بالتجزئة وذلك بامتلاكها لفرع من شبكة يضم ٢٠٠٠ سمسار من دار الاوراق المالية يامايتشي، رابع اكبر دار للعمولة في اليابان سابقا، وهي الان تعتبر ميتة ، حتى ادخارات البنوك التقليدية لم تسلم من الغزو اذا قدر للانفجار الكبير ان يعمل كما هو مقصود فانه سيساعد كذلك على قلب باقي الشركات اليابانية رأسا على عقب، في الماضي كانت البنوك اليابانية سعيدة لان تسلف الشركات باسعار فائدة منخفضة اذا كان ذلك سيعمل على ابقاء الشركات بحالة جيدة.

مع انخفاض قيمة العملة، كان باستطاعة الشركات اليابانية ان تتحمل انتاج عائدات منخفضة على رأس المال، وتقدم وظائف لمدى الحياة، وان تتابع عقلية اسهم السوق. الا ان الانفجار الكبير سيغير تلك المعادلة. ففي غضون السنوات القليلة المقبلة ستقوم الشركات الغربية بسرقة حصة كبيرة، وكبيرة جدا من مخزون الادخارات اليابانية الواسع الموجود في البنوك التقليدية. ويرى العديد من المراقبين ان هذه الشركات الغربية قد تمتلك حوالي ٣٠ في المائة من الموجودات المالية اليابانية في غضون خمس سنوات، وذلك ابتداء من لا شيء تقريبا اليوم في الوقت الذي يكون فيه المدخرون اليابانيون منهمكين بالسندات والصناديق المشتركة ذات الفوائد الاعلى. عند تلك النقطة سيكون من غير



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٨

الممكن للشركات اليابانية ان تتجاهل الطلب على صناديق التقاعد الكبيرة وشركات التامين وغيرها من اجل عائدات اعلى مما كانوا معتادين عليه.

عند تلك النقطة ستبدأ الطريقة القديمة للتعامل التجاري بالاختفاء، والسعي من اجل الحصول على عائدات اعلى للمساهمين سوف يحظى بدفعة اخرى من قبل الحركة اليابانية نحو التحرر من القيود. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية بدأت اليابان شيئا فشيئا تعفي الصناعات من ضرائب التوزيع، النقل، والاتصالات للاسكان، للعمل. والاسواق، بالاضافة الى العناية الصحية.

تغيرات القوانين وآثارها

ان ابسط واوضح مثال على ما يمكن ان تفعله مجموعة تغيرات [illegible] باتينا من صناعة بيع [illegible] بالتجزئة في سنة ١٩٩٦، [illegible] ستار تعديل كان يهدف الى اعادة توازن الاسعار بين البنزين والكيروسين والمواد المقطرة والصادرات والواردات ومواد البترول المكررة، جرى خلالها إعفاء هذه المواد من الضرائب ولم يعد هناك رقابة على الاسعار. كانت النتيجة انذاك درامية.

يشرح هذا الوضع وآثار ايان سكوبل، وهو استرالي يدير اعمال شركة موبيل في اليابان، فيقول: «كان بيع البنزين بالتجزئة في اليابان منظما، مريحا، ومربحا». كل شخص جنى اموالا طائلة من البنزين، ونتيجة لذلك تعددت محطات البنزين وكان هناك اسراف في الخدمة والانتاج كان منخفضا.

لقد كانت محطات الخدمة البالغ عددها ٦٠٠٠٠ محطة تضخ فقط ربع نظيراتها الاميركية، ومع ذلك كانت هوامش ارباحها اعلى منها بحدود خمسة الى سبعة اضعاف.

وليس عجبا ان تتحمل كل محطة سبعة موظفين باللباس الرسمي لخدمة الزبائن.

الهوامش تنهار إلى النصف..

في اقل من سنتين على التحرر من القوانين، هبطت اسعار البنزين وهوامش الارباح الى النصف. ويقدر سكوبل انه في غضون ثلاث سنوات سينخفض عدد شركات البترول ومحطات البنزين الى النصف، والاغلبية سيكون لها علاقة ما مع شركة زيت غربية.

على اية حال، يقول يوشيرو ميوا الذي يراس اللجنة الحكومية لدفع التحرر من القوانين ان العقبة في وجه الاصلاح في اليابان ليست البيروقراطية المريضة وانما القوة المكونة من اللوبي الصناعي ذي الاهتمامات الخاصة والذي من خلال الرشاوى يضع اعضاء من البرلمان في جيبه. ويضيف ميوا: «ان الناس والصحافة متشائمون جدا من مستقبل البلد».

■ عن فورتشون ■



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/١٠/١٩٩٨

اليابان تحذر من خطر الانهيار المفاجئ للدولار على الاقتصاد العالمى

طوكيو - من محمد ابراهيم الدسوقى ووكالات الانباء:
حذرت اليابان أمس من خطورة الارتفاع الحاد للين مقابل الدولار الأمريكى على الاقتصاد العالمى فى الوقت الذى أكد التقرير الشهرى لوكالة التخطيط الاقتصادى اليابانية أن حالة الاقتصاد اليابانى فى طريقها لمزيد من التدهور وانها فى موقف شديد الحرج. وقد هبطت أسعار الأسهم فى طوكيو بنسبة ١٪ عند الاغلاق أمس لتسجل من جديد ادنى مستوى لها خلال ١٣ عاما حيث تأثرت الأسعار بتدهور الدولار أمام العملة اليابانية فى معظم البورصات وفى غضون ذلك. أعرب تايتشى ساكايا مدير وكالة التخطيط الاقتصادى عن قلقه ازاء تقلب سعر صرف العملة وقال ان التقلب الزائد على الحد فى سعر الصرف سوف يكون له أثاره السلبية البالغة على الصادرات اليابانية والبنوك مضيفا ان الاقتصاد اليابانى سوف يتأثر بشدة اذا استقر الدولار عند مستوى ما بين ١١٠ و١١٥ ينا.

لكن وزير المالية اليابانى كيتشى ميازاوا قال انه لاتوجد حاجة فى الوقت الراهن للتدخل فى أسواق المال وقال ان سعر الصرف سوف يستقر عند نقطة معينة برغم الانزعاج الذى يثيره تدهور الدولار. يذكر ان الدولار شهد اكبر انخفاض خلال يوم واحد منذ حوالى ٢٥ عاما خلال تعاملات أمس الأول فى البورصات العالمية بوصوله الى مستوى ١١٢ ينا فى الوقت الذى سجل ١١٧ ينا خلال تعاملات الأمس.

وأكد تقرير الوكالة ان استثمارات الشركات وبالذات الصغيرة ومتوسطة الحجم قد انخفضت فى الوقت الذى وصل فيه معدل البطالة الى رقم قياسى قدره ٤.٣٪ علاوة على تدهور ثقة الشركات اليابانية بشأن المستقبل القريب لأوضاع ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم.

وقال متعاملون فى بورصة طوكيو إن هبوط الدولار بمقدار أربعة ينات فى مرحلة ما يعنى ان الشركات العالمية الكبيرة ستخفض توقعاتها للأرباح التى تم حسابها فى الأصل بأسعار تتراوح بين ١٢٠ و١٣٠ ينا للدولار.

فى الوقت نفسه، فإن انخفاض الدولار يجعل الصادرات اليابانية أعلى سعرا مما يحد من مبيعاتها فى الخارج.

من ناحية أخرى، تتعرض خطة القطاع المصرفى اليابانى لخطر الانهيار من جديد بعد تزايد احتمالات انهيار اتفاق الحزب الليبرالى الحاكم مع الأحزاب الصغيرة لضمان مساندتها المشروع فى البرلمان.

وفى واشنطن، أعلن الزعماء الجمهوريون فى الكونجرس الأمريكى ان صندوق النقد الدولى يجب أن يقدم قروضا بأسعار السوق ويقلل فترات تقديم القروض وينشر محاضر موجزة للاجتماعات السرية لمجلس الادارة كى يحصل على تمويل قدره ١٨ مليار دولار من الولايات المتحدة، وسيقدم الزعماء الاقتراح فى وقت لاحق لوزير الخزانة الأمريكى.

وكان البيت الأبيض قد عارض مقترحات مماثلة فى الماضى قائلا انه سيستحيل تنفيذها فى الصندوق.



بحث تخصيص ٦٧ تريليون ين لإصلاح القطاع المصرفى باليابان

الاقتصاد اليابانى يتجه للانكماش للعام الثالث على التوالى

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقي: صرح نايتش ساكايا مدير وكالة التخطيط الاقتصادى في اليابان بأن الاقتصاد اليابانى قد يحقق معدل نمو سلبيا خلال العام المالى ٩٩ الذى ينتهى في ٣١ مارس عام ٢٠٠٠ استمرارا لحالة الانكماش التى يعانى منها منذ عدة سنوات، واذا حدث ذلك بالفعل فسيكون العام الثالث على التوالى الذى تحقق فيه ثانية أكبر قوة اقتصادية فى العالم معدل نمو سلبيا حيث بلغ العام الماضى ٠,٧٪ فى حين أعلنت الوكالة قبل أيام عن تغيير تقويمها للوضع الاقتصادى وتوقعت أن يكون المعدل ناقص ١,٨٪ خلال العام المالى ٩٨.

وقال ساكايا - في حديث بثه التليفزيون اليابانى أمس - ان هناك قلقا كبيرا بهذا الصدد وذلك ردا على سؤال حول المخاوف المثارة بشأن تحقيق معدل نمو اقتصادى سلبى فى العام المالى ٩٩, ٢٠٠٠ مضيفا انه ينبغى على الحكومة اليابانية اتخاذ اجراءات لإصلاح الهيكل الاقتصادى للبلاد على المدى القريب والبعيد للحيلولة دون تدهور الأوضاع الاقتصادية أكثر فى العام المالى المقبل واعادة الاقتصاد ثانية إلى مسار النمو، واعتبر المسئول اليابانى أن الأشهر القليلة المقبلة ستكون حرجة.

وكانت الحكومة اليابانية قد اعترفت الأسبوع الماضى بأن اليابان تعانى من أطول حالة ركود اقتصادى تشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفى غضون ذلك، أشارت تقارير صحفيةيابانية إلى أن الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم يدرس تخصيص مبلغ ٦٧ تريليون ين من الأموال العامة لإصلاح القطاع المصرفى وذلك استنادا إلى اقتراح طرحه الحزب الديمقراطى أكبر أحزاب المعارضة بشأن استغلال مبلغ ٢٠ تريليون ين لوضع البنوك المتعثرة تحت سيطرة الدولة بشكل مؤقت وشراء اسهمها و٣٠ تريليونا لدعم القاعدة المالية للبنوك التى تحتاج ذلك بالاضافة إلى مبلغ ١٧ تريليونا مخصصة بالفعل لرد أموال المودعين فى البنوك المنهارة.

ومازال الجدل محتدما بين المعارضة وحكومة كيزو أوبوتشى بخصوص قوانين اصلاح القطاع المصرفى والتى أصبح اقرارها يمثل أهمية قصوى على أمل أن يؤدى ذلك لاستعادة جزء من الثقة المفقودة فى القطاع المالى للبلاد.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٣/١٠/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشيوخ اليابانى يقر ثمانية قوانين لإصلاح النظام المصرفى

البنك الدولى يدعو الى زيادة رأسماله لإقراض الدول النامية

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقى - لندن - وكالات الأنباء: أقر مجلس الشيوخ (مجلس المستشارين) اليابانى بشكل نهائى أمس، ثمانية قوانين تهدف إلى إصلاح القطاع المصرفى، فى الوقت الذى يتجه فيه الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم إلى التوصل إلى اتفاق مع احزاب المعارضة بشأن خطة لإنشاء صندوق بقيمة ٦٧ تريليون ين يابانى (٥٧٧ مليار دولار) لتغذية البنوك الضعيفة برؤوس أموال جديدة، وإنقاذ البنوك المتعثرة، ورد أموال المودعين فى البنوك المفلسة. وأدى التفاؤل بشأن التوصل إلى حلول لأزمة القطاع المصرفى بعد مفاوضات استغرقت شهورا، والتقارير بشأن اتجاه الحكومة إلى إقرار خطة لخفض الضرائب إلى انتعاش التعاملات فى البورصات اليابانية والآسيوية ثم الأوروبية، وقفز مؤشر (نيكى) بنسبة ٢٤,٥٪ بعد انخفاضه إلى أدنى مستوى له منذ ١٣ سنة يوم الخميس الماضى.

فى الوقت نفسه، كشف جيمس ولفنسون رئيس البنك الدولى عن مشاورات يجريها مع المساهمين من الحكومات بشأن احتمال زيادة رأسمال البنك، حتى يمكنه مساعدة اقتصادات الدول النامية التى تواجه خفضا فى الاستثمارات الخاصة المتدفقة عليها. وقال ولفنسون - فى تصريحات لصحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية - إنه إذا طلب من البنك الدولى أن يكون مستعدا لتقديم قروض تتراوح قيمتها ما بين ٤٠ و ٥٠ مليار دولار، فلابد من زيادة رأسمال البنك بمقدار الخمس، وقد أقر مجلس الشيوخ اليابانى أمس ثمانية قوانين كان مجلس النواب قد أقرها فى بداية الشهر الحالى، وتقضى بتأميم البنوك المفلسة ووضعها تحت سيطرة الدولة، وبيع أسهمها وأصولها الجيدة إلى مستثمر خاص من البنوك والمؤسسات المالية، وسينطبق ذلك على بنك «لونج تيرم كريديت بنك»، ثانى أكبر البنوك اليابانية المانحة للقروض طويلة الأجل. كما تقضى القوانين بتشكيل هيئة مستقلة لتصفية الديون المعدومة المتراكمة على البنوك اليابانية، والتى تقدر قيمتها بـ ٨٧,٥ تريليون ين



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤/ ١٠/ ١٩٩٨

اليابان ترغب فى الاعتذار للصين عما ارتكبته فى الحرب خلال زيارة الرئيس الصينى لطوكيو الشهر القادم

طوكيو من محمد إبراهيم الدسوقى، سول ـ ر: ألمح أمس وزير خارجية اليابان ماساهيكو كومورا بأن بلاده من المحتمل أن تعتذر للصين عما إرتكبه الجيش اليابانى إبان الحرب الصينية اليابانية (١٩٣٧ ـ ١٩٤٥) وذلك حين يزور الرئيس الصينى جيانج تسه مين العاصمة اليابانية طوكيو فى الشهر القادم. وقال كومورا فى مؤتمر صحفى أن بلاده ترغب فى التقدم بإعتذار مكتوب ضمن البيان المشترك الذى يصدر فى ختام القمة الصينية اليابانية. ويذكر أن اليابان قد قدمت اعتذارا مكتوبا إلى كوريا الجنوبية قبل أيام عما إرتكبته أثناء حكمها الإستعمارى لشبه الجزيرة الكورية من ١٩١٠ إلى ١٩٤٥.. وقد كانت تلك هى المرة الأولى التى تعتذر فيها طوكيو لدولة أسيوية بعينها .. بعد أن دأبت فى السنوات الماضية على إصدار بيانات بهذا المعنى موجهة للشعوب الآسيوية بصفة عامة.

ومن ناحية أخرى، يزور رئيس كوريا الجنوبية كيم داى جونج الصين خلال الشهر القادم لعقد قمة مع نظيره الصينى جيانج تسه مين. وصرح وزير الخارجية الكورى هونج سوون يونج للمراسلين الأجانب أمس بأنه يتم حاليا إعداد معاهدات خاصة بمصايد الأسماك والبيئة وضمانات للإستثمار يوقعها الرئيسان خلال القمة. وأضاف أن هدف القمة هو تعزيز المناخ من أجل بناء علاقة مشاركة للقرن الحادى والعشرين .. مشيرا الى أن البلدين يتعاونان حاليا فى الشئون الإقتصادية والثقافية فقط إلا أن هذا التعاون سيمتد ليشمل مجالى السياسة والدبلوماسية. ويذكر أن الصين والولايات المتحدة ستنضمان الى الكوريتين الشمالية والجنوبية فى جنيف يوم ٢١ أكتوبر الجارى لاستئناف المباحثات الرباعية الخاصة بالتوصل الى إتفاق سلام دائم فى شبه الجزيرة الكورية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/١٠/١٩٩٨

فى إطار خطة إنقاذ البنوك المتعثرة

اليابان تخصص ٦٠ تريليون ين للقطاع المصرفى

طوكيو- مكتب الأهرام: فى محاولة جديدة لمواجهة المشاكل الصعبة التى يتعرض لها القطاع المصرفى بسبب الديون المعدومة أو المشكوك فى تحصيلها وافق مجلس النواب اليابانى أمس على مشروع قانون قدمته حكومة كيزو أوبوتشى بعد الاتفاق بشأنه مع المعارضة. والذى يقضى بتخصيص مبلغ ٦٠ تريليون ين من الأموال العامة- ٥١٠ مليارات دولار- لمساعدة البنوك التى لحقت بها اضرار بسبب الأزمة الاقتصادية التى تعانيها البلاد منذ فترة ، ويذكر ان مجلس المستشارين كان قد أقر أمس الاول ٩ قوانين لاصلاح القطاع المصرفى.

وصرح «هيرومو نوناكا» المتحدث الرسمى باسم الحكومة قبيل اقرار القانون بأنه سيتم تخصيص ١٨ تريليون ين من المبلغ السابق لوضع البنوك المتعثرة مؤقتا تحت سيطرة الدولة بالاضافة إلى ٢٥ تريليون ين لدعم القاعدة المالية للبنوك المنهارة وشراء اسهمها مع الابقاء على مبلغ ١٧ تريليون ين لحماية أموال المودعين فى البنوك المنهارة أو التى تخضع لسيطرة الدولة.

وعقب موافقة الحكومة على تخصيص مبلغ الـ٦٠ تريليون ين خلال اجتماع عقدته أمس صرح وزير المالية كيتشى ميازاوا بأن الحكومة لم تقرر بعد ما اذا كانت ستلجأ إلى ضخ الأموال العامة فى البنوك المنهارة بشكل اجبارى، وطبقا للقانون الجديد فان الحكومة سوف تبدأ ضخ الأموال العامة فى البنوك فى حالة اذا طلبت ذلك.



وزير الخارجية اليابانى «كيتشى ميازاوا» يتصفح بعض الاوراق خلال جلسة مجلس النواب اليابانى أمس [أ.ف.ب]

وأشار ميازاوا إلى ثقته فى ان تنفيذ القانون الجديد سوف يساعد فى ازالة الشكوك المحيطة بأوضاع القطاع المصرفى فى الوقت الذى صرح فيه تايتشى ساكايا مدير وكالة التخطيط الاقتصادى بأن اقرار القانون يمكن أن يؤدى إلى تفادى حدوث أزمة مالية، وقال ان الحكومة تعكف منذ الأسبوع الماضى على بحث اجراءات جديدة لتنشيط الركود الاقتصادى فى البلاد.



ارتفاع قياسي للجريمة في اليابان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية

طوكيو - ر - أظهر تقرير حكومي نشر أمس أن الجريمة في اليابان وصلت العام الماضي إلى أعلى معدل لها فيما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث زاد عدد الجرائم على مليوني جريمة.

وأشار التقرير الذي أصدرته وزارة العدل بعنوان «ورقة بيضاء عن الجريمة» إلى أن عدد الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٩٧ وصل إلى ٢,٥٢ مليون جريمة بزيادة قدرها ٥٣ ألفا عن عام ١٩٩٦.

وتصدرت السرقة الجرائم في اليابان برصيد ٦٦,١٪ تلتها الجرائم المرورية بنسبة ٢٤,٦٪، وارتفعت الجرائم التي ترتكبها النساء اذ مثلت المرأة ٢٢,٤٪ ممن اعتقلوا بسبب جرائم في اليابان، ويظل معدل الجريمة في اليابان مع ذلك اقل من المستويات العالمية.



اليابان تؤكد أن اقتصادها يحتاج الى ثلاث سنوات للخروج من الكساد

لجنة حكومية تطالب بضخ إجبارى للأموال العامة فى البنوك اليابانية

طوكيو - من محمد ابراهيم الدسوقي ووكالات الأنباء: فى مؤشر جديد يعكس استمرار تعثر الاقتصاد الياباني، توقع وزير شئون مجلس الوزراء اليابانى هيروميو نوناكا أن يحقق اقتصاد بلاده انتعاشا بعد ثلاث سنوات وليس بعد عامين كما كان متوقعا فى السابق. وقد أكدت تصريحات المسئول اليابانى التوقعات الحكومية السابقة باستمرار الانكماش الاقتصادى فى اليابان.

فى الوقت نفسه، أعلن مجلس الاستراتيجية الاقتصادية الذى يرأسه كيزو أوبوتشى رئيس الوزراء، أمس عن اقتراحات عاجلة تستهدف الاسراع بعلاج المشاكل الاقتصادية الراهنة وتتضمن مطالبة الحكومة اليابانية بأخذ زمام المبادرة لضخ مبلغ عشرة تريليونات ين من الأموال العامة فى البنوك التى تتسم أوضاعها بأنها جيدة أو قابلة للتحسن، وذلك طبقا لبرنامج يتم تنفيذه خلال ثلاث سنوات كحد أقصى. وحذرت اللجنة من أن عدم توافر السيولة لدى البنوك يهدد بالمعاناة من حالة انكماش اقتصادى ويمكن أن يؤدى لحدوث ما وصفته «بهلع مالى» ولذلك طالبت بضخ الأموال العامة بشكل اجبارى فى البنوك المتعثرة حتى ولو لم تطلب ذلك خشية تعرضها لعقوبات بسبب سوء ادارتها.

كما طالبت اللجنة باتخاذ اجراءات مالية اضافية لتحفيز الاقتصاد قيمتها عشرة تريليونات ين تشمل اجراء خفض دائم كبير للضرائب، ومن المتوقع أن تتبنى الحكومة الاقتراحات السابقة لدى اعدادها برنامجا عاجلا لتحفيز الاقتصاد مطلع الشهر المقبل، والذى ينتظر أن يتضمن ميزانية تكميلية ثالثة سوف تتجاوز اجمالها العشرة تريليونات ين وخفض الضرائب.

وفى غضون ذلك قال نوناكا ان الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة سوف تدرس تنفيذ اقتراحات اللجنة، مشيرا إلى أن الحكومة تعتزم حث البنوك على طلب ضخ الأموال العامة فيها فى أقرب وقت ممكن، فور اقرار البرلمان لمشروع القانون الخاص بهذا الشأن، وانها سوف تدرس اعداد مشروع قانون بضخ الأموال فى البنوك المتعثرة اجباريا.

وقد أعلنت وكالة الرقابة المالية عزمها مطالبة البنوك الرئيسية بتقديم هذا الطلب بينما أشار المراقبون فى العاصمة اليابانية إلى أن البنوك غير متحمسة تماما للاقدام على مثل هذه الخطوة بسبب الشروط الصارمة التى وضعتها الحكومة.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ١٠ / ١٩٩٨

«ضعف القطاعين الخاص والمصرفي يفاقم المشكلة»

الاقتصاد الياباني يتوغل نحو الكساد

■ تقلبات العملات تزيد الضغوط على الاقتصاد

طوكيو - أ.ف.ب - اكد بنك اليابان المركزي في تقريره الشهري امس ان الاقتصاد الثاني في العالم يستمر في توغله نحو الكساد مشيرا الى وجوب عدم توقع حصول اي تحسن في المدى المنظور حسب ما اوردته المؤشرات.

واوضح البنك المركزي ان الاقتصاد الياباني يعاني بشكل اساسي من مشكلتين، الضعف المستمر في القطاع الخاص والنقص في القروض المصرفية للمؤسسات الناجم عن الازمة التي يمر بها القطاع المصرفي في البلاد حاليا.

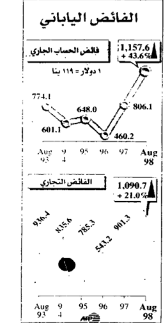
واضاف تقرير المصرف انه نتيجة لذلك، سيكون من «الصعب جدا على الاقتصاد معاودة الانتعاش في المدى المنظور».

وجاء في التقرير ان المؤسسات المالية «باتت تتوخى الحذر في منح القروض بسبب الوضع الخطير للقطاع المصرفي والامكانات الضعيفة بتحقيق الشركات الارباح المنتظرة».

تقلبات العملات

تشكل التقلبات في سوق العملات ضغوطا اضافية على اقتصاد اليابان. واشار التقرير الى ان الين حقق قفزة مذهلة اذ ارتفع سعره مقابل الدولار من ١٣٥ مطلع الشهر الحالي الى ١١٨ ينا للدولار الواحد حاليا بسبب «الشكوك المحيطة بما سيحصل للاقتصاد الاميركي».

الا ان ينا قويا مترافقا مع انخفاض في الرواتب سيدفع بالاسعار الى الهبوط مما يقوي الضغوط باتجاه الانكماش. واشار التقرير الى ان «الاسعار ستبقى باتجاه الهبوط خلال بعض الوقت».



واضاف ان استثمارات القطاع الخاص «تراجعت بشكل مؤثر بسبب الضغوط المالية في حين سجلت الاستثمارات في قطاع البناء مستوى متدنيا للغاية».

تباطؤ وتيرة التدهور

ورغم ذلك، توقع التقرير حصول انفراج في الفصل الثاني من السنة المالية اكتوبر ٩٨ - مارس ٩٩ لان «وتيرة التدهور ستتباطأ».

وقال التقرير ان تراجع وتيرة التدهور سينجم عن الصدمة الايجابية المتوقعة من الخطة الحكومية لانعاش الاقتصاد ويبلغ حجمها ١٦ الف بليون ين (٦. ١٣٥ بليون دولار) اضافة الى تليين السياسة النقدية للبنك المركزي الذي خفض مطلع الشهر الماضي معدل الفائدة اليومية الى ٠.٢٥ في المائة.

واضاف التقرير انه نظرا لهذين العاملين فان «تدهور الاقتصاد سيتمهل تدريجيا في الفصل الثاني من السنة المالية «المنتهية في مارس المقبل».

ويشير الاستمرار في تراجع الواردات اليابانية الى ان الاقتصاد الياباني مازال معطلا.

وهكذا فان الفائض الشهري في عمليات اليابان الجارية خلال شهر اغسطس الماضي الذي اعلنته وزارة المال ناجم في الدرجة الاولى عن تراجع الواردات بنسبة ٥.٥ في المائة. وهذا الفائض هو السابع عشر على التوالي وقدره ١١٥٧.٦ بليون ين اي بزيادة نسبتها ٤٣.٦ في المائة.

ارباح الشركات

لكن رئيس الاقتصاديين في الشركة المالية للاستثمارات «سالومون سميث بارني»، جيفري يونغ قال «لدينا شكوك ازاء قدرة الاقتصاد الياباني على تحقيق اي نمو كان اثناء السنة المالية المقبلة».

وتوقع يونغ «انخفاضا هائلا في ارباح الشركات اليابانية» عند الاعلان عن نتائجها في نهاية السنة المالية في مارس المقبل.

واضاف يونغ في تقريره الاخير عن الاحوال الاقتصادية ان مشاريع القوانين التي اقرت الاسبوع الحالي لاصلاح الوضع المالي للمصارف اليابانية المثقلة بالديون المشكوك بتحصيلها «لن تفعل الشيء الكثير لحل المصاعب الهيكلية للنظام المصرفي الياباني».



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/ ١٠/ ١٩٩٨

فضيحة مشتريات الدفاع اليابانية

الوزير لن يستقيل رغم «لومه» رسمياً

طوكيو - أ.ش.أ - اعتمد مجلس الشيوخ الياباني قرارا بتوجيه اللوم الى رئيس وكالة الدفاع اليابانية (الوزير) فوكوشيرو نوكاجا، بعد ان ثبت للمجلس تقصير الوزير في معالجته فضيحة المشتريات الدفاعية، التي تورط فيها اثنان من كبار المسؤولين في الوكالة (وزارة الدفاع)، أدت الصفقات المشبوهة التي ابرماها الى تكبيد الوكالة خسائر تجاوزت المائة مليون دولار.

ويبقى قرار مجلس الشيوخ غير ملزم للحكومة باتخاذ اجراءات في حق الوزير فوكوشيرو.

وقد اكد الاخير انه سيستمر في القيام بمهامه، وانه ملتزم بالمضي في التحقيقات الجارية في فضيحة المشتريات الى نهايتها، وتنفيذ اجراءات صارمة في حق من تثبت ادانته.

وجاء تأكيد الوزير الياباني مباشرة بعد اجتماع عقده مجلس الوزراء برئاسة كيزو اوبوتشي، لتدارس الموقف في ضوء قرار مجلس الشيوخ الذي تسيطر عليه المعارضة.

وابدى مجلس الوزراء الياباني تضامنه مع الوزير الملام، واستبعد اوبوتشي امكانية خروج الوزير فوكوشيرو من الحكومة، وقال «لا اعتقد ابدا انه يتوجب على فوكو شيرو التخلي عن منصبه»، مؤكدا انه «سيواصل جهوده في الاشراف على التحقيقات الجارية في وكالة الدفاع بشأن الفضيحة، وصولا الى استعادة ثقة الشعب في الوكالة وقوات الدفاع الذاتي اليابانية».

لكن لوحظ ان رئيس الوزراء الياباني لم يوضح، بجلاء، رأيه في ما اذا كان على وزير الدفاع ان يستقيل من منصبه بعد انتهاء اشرافه على التحقيقات.



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٨

ويتبقى المصالحة مع التاريخ

اليابان وكوريا الجنوبية... وداعا للماضي مرحبا بالمستقبل

رسالة طوكيو:

محمد إبراهيم الدسوقي

«لننس الماضي ونطو صفحته الى الأبد ولنهتم بالمستقبل».. تلك كانت خلاصة البيان التاريخي المشترك الصادر في ختام القمة اليابانية - الكورية التي عقدت أخيرا في العاصمة اليابانية طوكيو الذي يمكن اعتباره الاساس الجيد لاستقرار العلاقات بشكل طبيعي بين كوريا الجنوبية واليابان بعد ٥٣ عاما من انتهاء الحرب العالمية الثانية و ٣٣ عاما من استئناف العلاقات الدبلوماسية بين طوكيو وسول.

فالرئيس الكوري كيم داي جونج خرج من أول زيارة رسمية يقوم بها لليابان منذ توليه السلطة في فبراير الماضي بوثيقة تاريخية مهمة سترتبط باسمه ممثلة في البيان المشترك الذي اشتمل على أول اعتذار مكتوب تقدمه اليابان لدولة بعينها في أسيا عما ارتكبته قوات الجيش الامبراطوري في حق شعبها اثناء استعمارها. فرئيس الوزراء الياباني كيزو أوبوتش أعرب عن ندم بلاده العميق واعتذارها من القلب عما لحق بالشعب الكوري من ألام ومعاناة ابان الاستعمار الياباني لكوريا خلال الفترة من ١٩١٠ - ١٩٤٥، نفس صيغة الاعتذار السابقة استخدمها رئيس الوزراء الأسبق توميتش موراياما في بيانه الشهير الصادر في اغسطس ١٩٩٥ بمناسبة مرور نصف قرن على نهاية الحرب العالمية الثانية للاعتذار للشعوب الآسيوية بصفة عامة عما لاقته على يد اليابان قبل واثناء الحرب العالمية. واستجابة كوريا الجنوبية كانت فورية اذ أعلن كيم داي جونج قبوله الاعتذار أو بمعنى أخر اعلان الصفح عن اليابان التي كان من الواضح تماما رغبتها في اغلاق صفحة الماضي بتقديم الاعتذار، لانها اكتشفت فيما يبدو أن بيانات الأسف التي كانت تضطر لاصدارها بين الحين والآخر اثر ادلاء مسئولي الحكومة بتصريحات من الماضي تثير استياء وغضب الشعب الكوري باتت عديمة المفعول. وهناك ملاحظة مهمة يتعين ايرادها بخصوص قمة داي جونج - أو بوتشي هي ان التركيز كله انصب على النظر للمستقبل والعمل من أجل اقامة مشاركة بين البلدين في القرن الـ ٢١ بعد تسوية ما وقع في القرن الـ ٢٠... الاعتذار عن افعال الماضي - قبل استقبال آخر جديد. ولا شك في أن النتائج الايجابية للقمة التي حرصت الصحافة اليابانية على تأكيد اعتبارها بداية عهد جديد في العلاقات تعزى في جانب منها الى شخصية الرئيس الكوري الذي كان رابع رئيس كوري يزور اليابان رسميا وحقق ما فشل اسلافه في انجازه، نظرا لحرصه على عدم تقييد نفسه بمنح الأولوية للحديث عن الماضي وكيفية التعامل معه، واضاعة وقت ثمين في قتله بحثا بدون عائد يذكر، والدلائل تشير إلى أن كيم داي جونج بادر منذ اعتلائه السلطة بتقديم غصن الزيتون الى اليابان، معلنا منذ اللحظة الأولى رغبته في تحسين العلاقات بين طوكيو وسول معتبرا ان ذلك يشكل أهمية لأمن ورخاء بلاده، وذلك على عكس سلفه كيم يونج سام الذي دأب على اللعب بورقه عداء الشارع الكوري لليابان للتغطيه على ما يتعرض له من أزمات ومشاكل داخلية. وفي الواقع فإن كيم داي جونج على دراية جيدة باليابانيين وكيفية اكتسابهم، لأنه عاش لفترة في اليابان اثناء انخراطه في صفوف المعارضة ضد المؤسسة العسكرية الحاكمة في كوريا الجنوبية واختطف من احد فنادق طوكيو عام ١٩٧٣ في حادث يعتقد انه من تدبير المخابرات الكورية، وهذه المعركة جعلته يعرف كيفية التعامل مع طوكيو بشكل يتوافر فيه قدر لا بأس به من الثقة.

ومن بين المؤشرات الجادة والخالصة على رغبته الفعلية في فتح صفحة جديدة مع اليابان عدم تطرقه الى الموضوع الحساس المتعلق بإجراء تحقيق في حادث اختطافه أو قضية الفتيات الكوريات اللائي أجبرن على الترفيه عن جنود الجيش الامبراطوري اثناء الحرب العالمية الثانية، وما يرتبط بدفع اليابان تعويضات «لفتيات المتعة»، كما لم يصر على ان يتضمن الاعتذار ذكر بعض الافعال التي ارتكبتها سلطات الاحتلال اليابانية مثل اجبار الكوريين على تغيير اسمائهم واستبدالها بأخرى يابانية وتعلم اللغة اليابانية، في اطار محاولة محو الهوية الثقافية الكورية. أضف لذلك حرصه الشديد في كل الخطب التي القاها اثناء زيارته التي استمرت ٤ أيام على الاشادة بما حققته اليابان من تقدم اقتصادي وتكنولوجي منذ نهاية الحرب العالمية، وهو ما يمثل تحولا كبيرا في السياسة الكورية تجاه اليابان، علاوة على تعهده بفتح أبواب بلاده تدريجيا للثقافة اليابانية التي لا تزال السلطات الكورية تفرض حظرا عليها اذ من الممنوع استيراد السيارات اليابانية والافلام والاغاني.... الخ ووصفه أوبوتشي بالشريك.

وفي ذات الوقت فان الرغبة في تحسين العلاقات كانت متوافرة وقائمة لدى اليابان وللانتقال بالعلاقات مع كوريا الجنوبية التي تستغرق الرحلة اليها بالطائرة من طوكيو حوالي ساعتين الى مرحلة جديدة، وحاولت تهيئة المناخ المناسب لزيارة الرئيس الكوري ونجاحها عبر التوصل الى اتفاق جديد للصيد مثلا لتفادي جوانب الخلاف التي يمكن ان تصطدم القمة بها وتحول دون الخروج بنتائج ايجابية منها.

وبطبيعة الحال فإن ما سبق كان له أثره الواضح على سير وقائع القمة، ولكن ما هي الأسباب التي دفعت باليابان وكوريا الجنوبية الى التركيز على المستقبل والحرص على إقامة مشاركة بين البلدين؟!

العنصر الأول الذي شكل في اعتقادنا نقطة الالتقاء بين الطرفين عند هذا الهدف كان اقتصاديا إذ تعاني كوريا الجنوبية من أزمة اقتصادية حادة وتحتاج إلى اليابان التي تعاني بدورها من أزمة مماثلة لتجاوزها، فمن المعروف ان اليابان تعد ثاني أكبر شريك تجاري لسول حيث بلغ حجم التبادل التجاري عام ١٩٩٧ ٦ ٤٢



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ / ١٠ / ١٩٩٨

مليار دولار، ولهذا كان من بين ما اتفق عليه خلال القمة منح مبلغ ٣ مليارات دولار فى صورة قروض سيقدمها بنك الاستيراد والتصدير اليابانى إلى كوريا.

وبالنسبة للعنصر الثانى فان له صلة بالناحية الأمنية، فحادث اطلاق كوريا الشمالية صاروخا باتجاه بحر اليابان فى ٣١ أغسطس الماضى شكل تهديدا مشتركا للجانبين لأنه كان بيانا عمليا بقدرة بيونج يانج على تطوير صواريخ متوسطة وبعيدة المدى يجعل الأراضى الكورية واليابانية فى متناولها بسهولة وهو ما يمثل تهديدا بالتبعية لاستقرار أمن منطقة شمال شرق اسيا.

ومواجهة ما يمكن تسميته بالحظر الصاروخى الكورى يستلزم التنسيق الأمنى بين طوكيو وسول لاسيما أن الطرفين تربطهما علاقات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة بالإضافة إلى تعاونهما لتنفيذ مشروع اقامة مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف فى كوريا الشمالية نظير تخليها عن برنامجها النووى.

ولهذا ورد فى البيان المشترك تاكيد على ضرورة تعزيز تعاونهما الأمنى وهو ما يشكل فى حد ذاته تطورا مهما للغاية لأن هذا النوع من التعاون كان محل تردد من جهة كوريا الجنوبية بسبب الشكوك التى لا تزال مثارة حول نوايا اليابان والخوف من عواقب تنامى قدراتها العسكرية ولكن التطورات فى شبه الجزيرة الكورية حتمت التعاون فضلا عن حصول الطرفين فيما يبدو على مباركة واشنطن لهذه الخطوة خصوصا أن الولايات المتحدة تريد التخفف قليلا من تحمل عبء الحفاظ على استقرار المنطقة بمفردها من خلال محاولة منح دور أكبر لليابان بهذا الشأن

وفى الحقيقة فإن التعاون الأمنى طرح خلال القمة ليس فى الإطار الثنائى فحسب وإنما فى إطار جماعى يضم بالإضافة للبلدين الطرف الرئيسى فى المعادلة الأمنية الولايات المتحدة والصين وروسيا وكوريا الشمالية بهدف إجراء مشاورات بين الأطراف السابقة فيما يخص القضايا الأمنية للمنطقة، وربما كان ذلك ضمن خطة أوسع وأكبر لإقامة نظام جديد فى أسيا استنادا لافتتاحية نشرتها صحيفة «يوميودى شيمبون» قبل أيام وذكرت فيها أن انتهاء الحرب الباردة أزال الكثير من الحدود الفاصلة بين الدول وأن هناك تحركات جادة لإقامة نظام جديد فى أسيا تتركز محاوره فى اليابان والولايات المتحدة والصين وروسيا، ولعل المحور الكورى اليابانى يكون الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه حتى ولو كانت فى صورة مناورات مشتركة لعمليات الانقاذ والتى ستتبعها بالتاكيد خطوات أكبر ونعود ثانية إلى البيان المشترك لنشير إلى اشتماله على خطة عمل للقرن الـ ٢١ لتعزيز التعاون فى ٤٠ مجالا مختلفا بالإضافة إلى مضمونه المتركز فى المستقبل والبناء له وليس الماضى. ونتساءل هنا هل سيخلق الاعتذار اليابانى والصفح الكورى صفحة الماضى نهائيا وكأنها لم تكن؟!. من الصعب الجزم بذلك لأن الشعب الكورى يحتاج إلى وقت لا يدرى أحد كم سيطول لكى ينسى ما تعرض له خلال ٣٥ عاما من الاحتلال اليابانى ومن ثم فإن عبارات وجمل الترحيب والثناء المتبادلة بين الحكومتين ستكون غير كافية لاقناعهم بالنسيان. والامر يحتاج لمزيد من التواصل بين الشعبين.

وفوق هذا وذاك على اليابان أن تحقق المصالحة مع التاريخ، فحتى اليوم لايزال يشتعل الجدل داخل اليابان حول أحداث تاريخية معينة وقعت بالدول التى احتلتها اليابان والدائر حول إنكار حدوث مذابح وجرائم معينة أو عدم ايرادها بشكل سليم مع المبالغة فى عدد ضحاياها وما إلى ذلك وهذا الجدل أو الخلاف ينعكس فى كتب التاريخ المقررة على طلبة المدارس والتى تحرص بعض الجهات اليابانية على عدم ذكرها فيها ناهيك عن إعلان بعض المسئولين عن فوائد الاحتلال اليابانى لآسيا. وبالتالى فإن اليابان لكى تقنع جيرانها بالفعل بأن صفحة الماضى أصبحت وراء ظهرها عليها أن تتصالح مع التاريخ والاحتذاء بالنموذج الألمانى فى مناقشة ما فعلته بالماضى بصراحة. كذلك هناك بعض النقاط التى تركت بدون حل وتشكل عوامل محركة للخلافات بين الحين والآخر مثل دفع تعويضات لفتيات المتعة الكوريات والنزاع الناشب حول السيادة على جزر تاكيشيما الواقعة فى بحر اليابان، كل ذلك يؤكد حقيقة أن القمة اليابانية ـ الكورية تعتبر خطوة بناءة على الطريق الصحيح لتحسين العلاقات وبدء عهد جديد ولكنها تحتاج لمزيد من الخطوات لتدعيمها وترسيخها لكى يمكن البناء فوقها فى المستقبل وإقامة الشراكة المطلوبة والخطوة التالية فى هذا الإطار يجب أن تكون فى المصالحة مع التاريخ. ومن يدرى فربما تسهم تلبية الامبراطور اكيهيتو لدعوة زيارة كوريا الجنوبية علاوة على استضافة البلدين نهائيات كأس العالم عام ٢٠٠٢ فى إذابة الكثير من الحواجز النفسية القائمة لدى الشعب الكورى والتى لا يمكن أن يتجاهلها الرئيس الكورى عند اتخاذ قرار ما بصرف النظر عن قناعاته الشخصية.





المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ١٠ / ١٩٩٨

لحل مشكلة جزر الكوريل

بدء ترتيبات عقد القمة الروسية ـ اليابانية فى موسكو الشهر المقبل

موسكو ـ عبدالملك خليل ووكالات الانباء : اكد ماساهيرو كومورا وزير خارجية اليابان امس تمسك بلاده بمبادىء العلاقات الثنائية التى ارساها الرئيس الروسى بوريس يلتسين ورئيس الوزراء اليابانى السابق ريوتارو هاشيموتو .

جاءت هذه التصريحات عقب اجتماع الوزير اليابانى مع رئيس الوزراء الروسى يفجينى بريماكوف فى اطار الزيارة التى يقوم بها كومورا حاليا لموسكو، بهدف وضع ترتيبات عقد القمة الروسية ـ اليابانية التاريخية الشهر القادم بين يلتسين ورئيس الوزراء اليابانى كيزو اوبوتشى .

وصرح وزير الخارجية الروسى ايجور ايفانوف لوكالة انباء «كيودو» اليابانية بأنه يتعين على اليابان وروسيا بدء انشطة اقتصادية مشتركة حول مجموعة جزر الكوريل المتنازع عليها بين البلدين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، باعتبار ان هذه هى الوسيلة الفعالة لإيجاد اجواء مواتية للجانبين لاجراء مفاوضات للتوصل الى ابرام معاهدة سلام بين البلدين.

إلا ان اليابان مازالت تتوخى الحذر حتى الان بشأن ذلك الاقتراح، نظرا لانه يشمل مسألة السيادة على الجزر، والتى تطالب اليابان باستردادها .

وأعرب ايفانوف عن امله فى تحقيق خطة التعاون الاقتصادى وتوسيع نطاقها، وهى الخطة التى اتفق عليها يلتسين وهاشيموتو فى نوفمبر الماضى، وخاصة بالتوقيع على اتفاقية لحماية الاستثمارات.

وعلى صعيد اخر، دعا البرلمان الروسى امس الى تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع ايران، وذكر بيان صادر فى هذا الصدد ان موسكو وطهران يمكنهما التعاون لتسوية النزاعات فى افغانستان وطاجيكستان واستغلال الثروات الطبيعية فى بحر قزوين وتبادل الخبرات فى مجالات صناعية عديدة.

ومن فيينا ـ مصطفى عبدالله ذكر التليفزيون النمساوى ان هناك تكهنات عن احتمال الغاء زيارة الرئيس يلتسين المقررة الى فيينا الاسبوع المقبل للمشاركة فى قمة دول الاتحاد الاوروبى التى ستنعقد بمنطقة «بورت شاخ» النمساوية .

وقال التليفزيون ان رئيس الوزراء الروسى يفجينى بريماكوف هو الذى سيمثل روسيا فى اجتماع القمة بدلا من يلتسين، الا ان دوائر الكرملين اشارت الى استمرار التحضيرات لزيارة يلتسين للنمسا، كما ان ديوان رئاسة الجمهورية فى فيينا اعلن انه لا يعلم شيئا عن الغاء الزيارة. من جانب اخر، اكد وزير الخارجية الروسى الاسبق اندريه كوزيريف ان بلاده لن تعود الى ماوصفه بالافكار الاقتصادية «القبيحة» او الافكار السياسية العقيمة للماضى الشيوعى، مشيرا الى ان روسيا ابتعدت بالفعل عن ماضيها الشيوعى بدرجة لاتستطيع معها الحكومة الجديدة ان تعكس اتجاه مسار الاصلاح . وقال كوزيريف فى كلمة القاها بامستردام فى مأدبة عشاء اثناء مؤتمر اقتصادى إنه يعرف ٩٠٪ من اعضاء الحكومة الجديدة، وبالرغم من انها ليست الحكومة التى كان يحلم بها فإنه يرى انها لن تغير التوجهات السياسية الرئيسية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ١٠ / ١٩٩٨

مجرد رأى

الجنازة حارة..

لسنين طويلة ظلت صورة المرأة اليابانية فى خيال كثير من الرجال حلما يتمنونه.. فهى اذا جلست فعند قدميه فى انتظار أوامره.. واذا اشار فهى تسابق الفيمتو ثانية فى تلبية طلباته.. واذا ابتأس فهى تغنى له وتسليه. واذا جاع فهى تقدم له بيديها اشهى المأكولات.. وكان مشهورا عن المرأة اليابانية أنها تعيش تحت أمل لقاء الرجل الذى ستتزوجه وتضعه فى عينيها وتنجب منه الأولاد الذين ستحسن تربيتهم وتجعلهم ينحنون أدبا بمعدل عشرين مرة فى الدقيقة.. ولكن كل هذا على مايبدوأصبح من تراث الماضى.. ففى السنوات الأخيرة قل عدد الزيجات فى اليابان بسبب رياح الغرب التى عصفت بالتقاليد اليابانية المتوارثة.. فقد اصبح فى قدرة الفتاة اليابانية ان تخرج من بيتها وحدها، وتسافر وحدها وتلتقى بمزاجها بالشاب الذى تصادقه، وتضع ذراعها فى ذراعه وتدخل به بيتها دون أن يسالها والداها: مين ده؟

وفى قدرة الفتاة اليابانية أن تتعلم التعليم الذى تريده، وتعمل وتكسب، وتستقل بحياتها اذا ارادت، وهو ما أصبح يجعلها تسأل نفسها اذا ما جاءها العريس: ما الذى ساخسره اذا تزوجته بعد ان كانت تحسب ما الذى ستكسبه من هذا الزواج..

وقد انعكس ذلك على نسبة المواليد فى اليابان فانخفضت هذه النسبة كثيرا وتأثرت الحياة الاجتماعية هناك وانتشرت ظاهرة اصبحت سائدة فى اليابان، وهى ظاهرة اقتناء الحيوانات الأليفة لتعويض الحرمان العاطفى الذى أصبح البيت اليابانى يعانيه.. وقد استمعت أخيرا الى تقرير ذكره مراسل اذاعة لندن فى طوكيو يعلن فيه ان متوسط ما ينفقه اليابانى على القطط والكلاب يفوق كثيرا ما ينفقه على أولاده.. وقال المراسل إنه إذا ماتت قطة او كلب شيعها اليابانى فى جنازة حارة يصل مايدفعه على تكاليفها من الف الى أربعة آلاف دولار وهى بالمصرى بين ٤٠٠٠ و ١٥ ألف جنيه!!

ولكن هذا الذى يفعله اليابانيون مع الحيوانات يفعل بعض الامريكيين ماهو اكثر منه.. ففى لوس انجلوس فى أمريكا ينظر القضاء حاليا دعوى مقامة من امرأة اقامت ست سنوات مع احد الامريكيين إلى ان توفى فى ١٠ فبراير الماضى. وكانت المفاجأة عند قراءة وصيته أنه وهب كلبة كانت تعيش معهما خمسة ملايين دولار بينما اختص المرأة بـ٦٠ الف دولار فقط اشترط ان تنفقها على رعاية الكلبة! وقال الامريكى فى وصيته «إننى حريص على توفير الحماية للرفيقة التى خففت عنى طوال ١٣ سنة ولا أريد ان تعانى من أى حرمان فى حياتها»! وذكر الرجل فى وصيته ماهو أغرب فبعد وفاة الكلبة تئول الثروة إلى أى إحدى الجمعيات الخيرية المتخصصة فى رعاية الحيوانات، وتفقد المرأة الـ٦٠ الف دولار التى خصصها لها لأنه لم يعد لها مبرر!!

صلاح منتصر



المصــدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/١٠/١٩٩٨

من يعرقل الاصلاح المصرفى فى اليابان ؟!





المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/١٠/١٩٩٨

أحيانا يشعر المرء بأن الاحساس بخيبة الأمل والإحباط ولا نقول اليأس يترسب الى الدول الكبرى بسبب عدم قدرة اليابان ثاني أكبر قوة اقتصادية فى العالم على تجاوز أزمتها الاقتصادية على الرغم من كل النداءات الدولية التى تطالبها باتخاذ كل الاجراءات المناسبة لاخراج الاقتصاد من «غيبوبة الركود» التى طالت وترتيب بيت النظام المالي وخصوصا قطاعه المصرفى لكى يتجنب الاقتصاد العالمى الذي لديه مايكفيه حاليا من المشاكل الآثار السلبية الناتجة عن استمرار هذه الحالة، وربما كان الاجتماع الذى عقده وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى فى العاصمة الأمريكية بالاضافة الى اجتماع صندوق النقد الدولي آخر مناسبة تكرر فيها المطلب السابق.

ولكن كيف ترد اليابان على النداءات الدولية؟! الحكومة اليابانية لا تتوقف عن تكرار تعهدها ببذل اقصى ما فى وسعها للتغلب على مشاكلها الاقتصادية وتعيد التذكير بما اتخذته من إجراءات سابقة بهذا الشأن وأهمها خطة تحفيز الاقتصاد المعلن فى ابريل الماضى والبالغ قيمتها ١٦ تريليون ين. كذلك نلمس من رد الفعل اليابانى على الضغوط الدولية التى تتعرض لها بوجود اقتناع لدى الجانب اليابانى بانه يقدم أفضل ما لديه ادراكا منه بضرورة إنهاء الأزمة حتى لا تتسبب فى اندلاع أزمة اقتصادية عالمية خانقة حتى فى ظل اتهامه دائما بالتحرك فى وقت متأخر ولهذا تريد طوكيو دائما القول بأنها تحاول إيجاد الحلول اللازمة لمشاكلها المالية وبالذات فى القطاع المصرفى الذي يئن من وطأة مشكلة الديون المعدومة أو المشكوك فى تحصيلها التى تقدر بـ ٦٠٠ مليار دولار. اليابان انفقت حوالى ٦٠٠ مليار دولار منذ مطلع التسعينات لتنفيذ خطط تستهدف انعاش الاقتصاد بعد انفجار «اقتصاد الفقاعة». منذ أيام قليلة أقر مجلس النواب اليابانى مشاريع القوانين الخاصة باصلاح القطاع المصرفى بعد مفاوضات صعبة مرهقة استمرت عدة أسابيع بين الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم وأحزاب المعارضة التى أعلنت رفضها لها بالشكل الذى قدمته الحكومة نظرا لاصرارها على استخدام الأموال العامة لانقاذ البنوك المتعثرة أو المنهارة. الحكومة اليابانية خصصت مبلغ ١٣ تريليون ين لهذا الغرض.

ولم يكن هناك بديل أمام حكومة كيزو أو بوتش سوى التفاوض مع المعارضة للتوصل الى حل وسط لتسوية نقاط الخلاف بين الجانبين لا سيما ان المعارضة تمتلك الاقلية فى مجلس المستشارين مما يمكنها من تعطيل اقرار القوانين لمدة قد تصل الى شهرين، وتلك مدة طويلة لا تقدر الحكومة على تحملها بسبب الضغوط المتواصلة من جانب الادارة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى لاصلاح النظام المالى كشرط لازم لتجاوز الأزمة الاقتصادية الحالية.

وأثمرت المفاوضات من رضوخ حكومة أوبوتش للعديد من مطالب واقتراحات المعارضة من بينها اقامة تدست كوبوريشن على غرار تلك التى اقيمت فى الولايات المتحدة لدى تعرضها لأزمة مالية فى الثمانينات على ان تتولى شراء الديون المعدومة واعادة طرحها للبيع بالاضافة الى تقليص النفوذ الطاغى لوزارة المالية فى وضع السياسات المالية للبلاد وتحديد أى البنوك التى يتم تصفيتها أو إعادة هيكلتها بالاضافة الى وضع البنوك المتعثرة أو المنهارة تحت سيطرة الدولة - تأميمها - لفترة مؤقتة والغاء مبلغ الـ ١٣ تريليون ين السابق الاشارة إليه.

ولا شك ان اقرار القوانين بعد تعديلها استجابة لاقتراحات المعارضة يعد انتصارا كبيرا للمعارضة لأنها الحالة الأولى من نوعها وحتمتها الاوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة فى البلاد. وعلى الجانب الآخر فان الاقرار بمنح رئيس الوزراء كيزو أوبوتش فرصة لالتقاط انفاسه قليلا اذا ان استمرار الشد والجذب مع المعارضة حول القوانين كان يهدد بدفع حكومته التى تشكلت قبل أكثر من شهرين نحو حافة الخطر ومن ناحية اخرى منحه ذلك أيضا فرصة بعث رسالة الى مواطنيه وللسبعة الكبار بأن حكومته جادة فى مواجهة الأزمة الإقتصادية.

وبحسابات المكسب والخسارة فان احد الاطراف الخاسرة فى معركة قوانين اصلاح القطاع المصرفى كان كيتش ميازاوا وزير المالية - ميازاوا شغل من قبل منصب رئيس الوزراء - لأن السياسى المخضرم - ٧٨ عاما - اخذ زمام مبادرة اعداد الخطط للحزب الحاكم حول كيفية التخلص من الديون المعدومة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ١٠/ ١٩٩٨

السيف المصلط على رقبة البنوك اليابانية بما فيها تلك المتعلقة بانقاذ لونج يقدم كريديت بنك ثانى أكبر البنوك اليابانية المانحة للقروض طويلة الأجل والمعتمدة على ضخ الأموال العامة فيه لانتشاله من على حافة الانهيار.

وبالتالى فان الرجل لم يقدم المنتظر منه بحكم خبرته للمساهمة فى التغلب على الأزمة بعدما كان من المأمول ان يكون النسخة المعدلة من رئيس الوزراء الراحل تاكاهاش الذى شغل منصب وزير المالية عام ١٩٢٧ بعد تركه رئاسة الوزراء لاخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية التى عانت منها أنذاك ونجح فى مهمته وكانت الآمال معقودة على ان يسير ميازاوا على نفس الطريق.

والنقطة الأهم والجديدة بالتوقف عندها بخصوص هذه القوانين ان اقراها لا يعنى انتهاء مشاكل القطاع المصرفى أو لعبة القطة والفأر بين الحكومة والمعارضة لأن الأمر كله يتوقف على عملية تنفيذها والجهات التى ستتولى ذلك وتوقيت البدء فيها وتلك مسألة لا يتوقع ان تكون فى القريب العاجل، كذلك فان الخلاف لم يحسم بشكل قاطع بين المعارضة والحكومة التى لا تزال ترى ضرورة استغلال الأموال العامة لانقاذ البنوك بالاضافة الى اجراءات وموعد الحد من نفوذ وزارة المالية وكيفية انجاز ذلك.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٩٩٨/١٠/١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطة لإنقاذ النظام المصرفى اليابانى

تعتزم الحكومة اليابانية ضخ نحو ٥٠٠ مليار دولار فى البنوك وذلك لإقالة هذه البنوك من عثرتها. بل إن الحكومة تعتزم ضخ المزيد من الأموال العامة فى البنوك حتى ولو لم تطلب ذلك توقيا لحدوث حالة من الهلع المالى. والواقع أن أزمة البنوك اليابانية تعود إلى طبيعة عمل النظام الاقتصادى اليابانى.

فمن المعروف ان هناك عالميا نوعين بارزين من النظم فى مجال تاسيس وإدارة المشروعات: أولهما النظام الموجه داخليا مثل النظام اليابانى، والثانى هو النظام الذى توجهه السوق المفتوحة مثل النظام الامريكى - الانجليزى. والتفرقة بين النظامين تتم على أساس ما إذا كانت البنوك تلعب دورا مسيطرا او ما إذا كانت البورصة هى المركز الرئيسى للمراقبة والسيطرة. وهذا أيضا مرتبط بما إذا كانت هناك سوق نشيطة لتسهيل استحواذ الشركات على بعضها البعض. حيث يعد ميكانيزم الاستحواذ هو المسيطر فى نموذج السوق المفتوحة الأمريكية - الانجليزية، إذ بوسع أى شركة أن تزايد للحصول على حصة مسيطرة من الاسهم فى أى شركة أخرى مسجلة فى البورصة. أما فى النظام الموجه عن طريق البنك، فإن البنوك باعتبارها مقدما كبيرا للائتمان تمارس الوظيفة نفسها بالتدخل المباشر حينما تتدهور أوضاع الشركة التى قدم لها الائتمان. ويعد هذا نمطا من الاستحواذ ولكنه لا يستند إلى توافر ساحة للصراع (أى السوق) لتبادل حقوق التحكم فى الشركات.

فالشركاء الداخليون المعروفون مسبقا يقومون بهذا العمل وهؤلاء هم غالبا البنوك ،ولكن فى العديد من الحالات شركات أخرى مساهمة كبيرة تسمى بالشركات الأم. وقد بقيت العديد من الشركات اليابانية على قيد الحياة بفضل النظام المالى الذى شجع لفترة طويلة الاستثمارات بأكثر من الحاجة الحقيقية لها. والذى شجع على الاقتراض بأكثر مما ينبغى فى قطاعات لم يكن من المنتظر أبدا أن تحقق سوى عائدات محدودة.

ولذلك كان من الطبيعى أن القطاع الأول الذى شعر بالازمة كان القطاع المصرفى حيث كانت البنوك قد قدمت مبالغ كبيرة من الائتمان. ولذلك فإنها تعانى الآن من أوضاع لم تشهدها منذ انهيار البورصة وأسعار الأراضى فى أوائل هذا العقد.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ / ١٠ / ١٩٩٨

٨٢ دولة فى مؤتمر طوكيو للتنمية بإفريقيا

مصر واليابان توقعان اتفاقا للتعاون فى القارة

طوكيو - من محمد ابراهيم الدسوقي: تبدأ بالعاصمة اليابانية اليوم أعمال مؤتمر طوكيو الدولى الثانى للتنمية بإفريقيا الذى يستمر لمدة ثلاثة أيام بمشاركة وفود ٨٢ دولة و٤٠ منظمة دولية وأكثر من ١٥ رئيس دولة بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان. وستتركز مناقشات المؤتمر - الذى تنظمه اليابان بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة التحالف الدولى من أجل إفريقيا - على بحث القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومنع نشوب المنازعات وتأكيد أن المؤتمر فرصة لإقامة مشاركة بين افريقيا وآسيا وليس الحصول على المساعدات.

وصرح نبيل فهمى السفير المصرى لدى اليابان أمس بأنه سيتم توقيع اتفاق بين وزارتى الخارجية المصرية واليابانية اليوم بشأن التعاون بين البلدين فى مشروع التنمية بافريقيا وسيوقع الاتفاق من الجانب المصرى السفير ابراهيم حسن رئيس وفد مصر بالمؤتمر ومن الجانب اليابانى نائب وزير الخارجية.

ومن المنتظر أن يتم إقرار برنامج عمل للتنمية فى إفريقيا نحو القرن الـ ٢١ الذى يتضمن العديد من الأسس أهمها تخفيض نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر بالقارة إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥ وإدماج إفريقيا فى الاقتصاد الدولى بالإضافة إلى الاتفاق على إجراء المتابعة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ / ١٠ / ١٩٩٨

طوكيو مستعدة لإبرام معاهدة سلام مع روسيا

مجلس النواب الروسى يصوت الشهر المقبل على عزل يلتسين

موسكو - من عبدالملك خليل - ووكالات الأنباء : اختتم ماساهيرو كومورا وزير خارجية اليابان أمس زيارته لموسكو بالاتفاق مع نظيره الروسى ايجور إيفانوف ورئيس وزراء روسيا يفجينى بريماكوف على قيام رئيس الوزراء الياباني كيزو أوبوتشى بأول زيارة من نوعها لموسكو لرئيس حكومة يابانى منذ أكثر من ٢٥ عاماً.

وألمح كومورا إلى أن بلاده على استعداد لتوقيع معاهدة سلام مع روسيا تنهى حالة الحرب التى أعلنها الاتحاد السوفيتى السابق ضد اليابان فى أغسطس سنة ١٩٤٥.

فى الوقت نفسه ذكرت الأنباء أن مجلس النواب الروسى «الدوما» قد يصوت الشهر المقبل على عزل الرئيس الروسى بوريس يلتسين. وصرح جينادى سيليزنيوف رئيس المجلس بأنه من المرجح أن يركز المجلس الذى يسيطر عليه الشيوعيون على ٣ اتهامات ليلتسين حول دوره فى حرب الشيشان واخماد تمرد عام ١٩٩٣ وانهيار الاتحاد السوفيتى السابق. ونقلت وكالة انترفاكس الروسية للأنباء عن سيليزنيوف قوله إن الدوما مستعد أيضاً لاعتماد قوانين الاصلاح «غير الشعبية» التى تقترحها الحكومة لإخراج البلاد من أزمتها المالية والاقتصادية، شريطة أن يتلقى وعوداً بأن روسيا سترى ضوءاً فى نهاية النفق.





المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٩ / ١٠ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسبب أسوأ كساد منذ الحرب العالمية الثانية

اليابان تودع أيامها الحلوة!

ولت الايام عندما كان اليابانيون ينفقون ببذخ وباتوا الآن يتحسسون جيوبهم فى أسوأ كساد تعيشه اليابان منذ الحرب العالمية الثانية ولجأ الاف الى المحاكم طلبا للحماية من دائنيهم.. ويزيد من كآبة الجو كما يقول خبراء انه لا توجد مؤشرات حتى الآن على تحسن الانفاق الاستهلاكى الذى يشكل عادة ٦٠ فى المئة من إجمالى الناتج المحلى فى اليابان..

كما بلغت نسبة البطالة رقما قياسيا

قالت هيروكو ميزاهارا الأمين العام لجمعية المستهلكين فى اليابان انهم الان يعرضون عن الكماليات ويشترون الأساسيات فقط بلغت نسبة البطالة فى اغسطس ٤.٣٤ فى المائة حيث وصل عدد العاطلين الى ٢.٩٧ مليون فى أعلى رقم منذ بدأت الحكومة اصدار احصائيات عن البطالة فى ١٩٥٣.. قالت هاتسوكو يوشيوكا المدير العام لاتحاد جمعيات ربات البيوت فى اليابان فى أيام الطفرة الاقتصادية كان اليابانيون ينفقون ببذخ تحت شعار استمتع الان وادفع فى وقت لاحق. وأعلنت الحكومة أن الانفاق المنزلى محرك النمو الاقتصادى هبط بنسبة ٢.٤ فى المائة حيث بلغ المتوسط فى أغسطس ٣٢٣٣١٩ ينا. ٢٤٢٨ دولارا. بالمقارنة مع الشهر نفسه فى العام الماضى..

ويزداد المستهلكون عصبية أمام تنبؤات حكومية أكثر قتامة للسنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٩ حيث تتوقع انكماش اجمالى الناتج المحلى مع اخذ التخضم فى الاعتبار الى ١.٨ فى المائة بدلا من معدل نمو مقداره ١.٩ فى المائة.. وتعرب كيكو فورو كايا عن تذمرها وتقول انها وزوجها اضطرا الى التقتير تحسبا لمواجهة احتمالات الوضع فى اليابان قالت رغم أن زوجى لا يزال يعمل وأنا أعمل نصف الوقت فاننا نسمع أخبارا سيئة عن الاقتصاد يوما بعد يوم. أشعر أننا سنواجه وضعا سيئا. قال مسئولون فى المحكمة العليا ان نحو ٦٤ ألف شخص حصلوا على حصانة قضائية من الدائنين فى السبعة أشهر الأولى من العام الحالى.

ويبلغ اجمالى القضايا من هذا النوع لكل عام ١٩٩٨ نحو ٧١ ألف قضية.. يقول محامون يقدمون استشارات قانونية لزبائن يعانون من وطأة ديون ضخمة إن عدد قضايا الافلاس قد يصل الى ١٠٠ الف قضية هذا العام. ويضيفون أن نحو ١.٥ مليون يابانى اى أكثر من واحد فى المائة من اجمالى عدد سكان اليابان عليهم ديون بوجه أو بأخر.

قال كيتشيزو ساكاموتو المدير العام لجمعية الاستشارات القانونية احدى ادارات وزارة التجارة حتى بداية التسعينات كانت اغلبية الذين اعلن افلاسهم فى العشرينات من العمر. ولكن تغير الوضع فى الوقت الراهن..



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٨ / ١٩٩٨

دعم العلاقات البرلمانية والمشروعات المشتركة مع اليابان

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقى:

يزور وفد برلمانى يابانى مصر غدا ولمدة يومين فى إطار جولة تتضمن سوريا والأردن وإسرائيل. يلتقى الوفد مع السيد عمرو موسى وزير الخارجية والدكتور محمد عبداللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب وتتناول المباحثات الأزمة المالية الآسيوية واليابانية وسبل تعزيز التبادل البرلمانى بين البلدين والتعاون الثنائى فى تنفيذ بعض المشروعات المشتركة مثل كوبرى الفردان.



افتتاح مؤتمر طوكيو الدولى للتنمية الإفريقية

تنسيق برامج المساعدات اليابانية مع مصر لدعم التنمية المستمرة فى افريقيا

طوكيو ـ من محمد إبراهيم الدسوقى: تعهد رئيس الوزراء اليابانى كيزو اوبوتشى امس بان تواصل بلاده تقديم مساعدات التنمية لدول القارة الافريقية بالرغم من المصاعب الاقتصادية الحادة التى تواجهها اليابان فى المرحلة الراهنة.

واكد اوبوتشى ـ فى افتتاحه مؤتمر «طوكيو الدولى الثانى للتنمية فى افريقيا» ان اليابان قررت تنفيذ برنامج طموح للتعاون مع القارة يعتمد على ايفاد الفى افريقى إلى أسيا وشمالى افريقيا. لتلقى دورات تدريبية خاصة لرفع مهاراتهم خلال الاعوام الخمسة المقبلة واشار إلى استمرار اليابان فى استقبال الف افريقى سنويا لتلقى مختلف صور التدريب الفنى.

واضاف ان حكومته ستعمل على تشجيع التعاون بين دول افريقيا واسيا وحث الدول المتقدمة الاخرى على تقديم العون لافريقيا والمساعدة فى فض المنازعات الاقليمية بافريقيا وتفادى وقوعها،لانها تعوق حركة التنمية بالقارة بصورة مقلقة.

وفى الوقت ذاته وقعت مصر واليابان اتفاقا للتعاون الثلاثى بين الدولتين وافريقيا. واعلن شونجى ياناى نائب وزير الخارجية اليابانية أن الاتفاق ينص على تنفيذ برنامج للتعاون ما بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا والوكالة اليابانية للتعاون الدولى «جايكا». وستتحمل اليابان بمقتضى الاتفاق جانبا من نفقات ايفاد خبراء مصريين الى الدول الافريقية وتنسيق المنح اليابانية مع البرنامج المصرى.

واشاد ياناى فى تصريحات "للاهرام" بالاتفاق واثنى على خبرة مصر فى تنمية الموارد البشرية الافريقية التى تعد ركيزة للتنمية الاقتصادية بشكل عام.

ويشارك فى المؤتمر الذى بدا اعماله امس بالعاصمة اليابانية ٨٢ دولة و٤٢ منظمة دولية ويستمر ثلاثة ايام تحت رعاية الحكومة اليابانية والامم المتحدة ومنظمة التحالف الدولى من اجل افريقيا. يبحث المؤتمر التخفيف من حدة الفقر بالقارة خاصة فى اقليم جنوبى الصحراء (افريقيا السوداء) وبرنامج عمل للتنمية فيها خلال القرن الحادى والعشرين.

ويراس الوفد المصرى فى المؤتمر السفير على حسن مساعد وزير الخارجية للشئون الافريقية واكد رئيس الوزراء الماليزى محاضر محمد انه بوسع دول افريقيا الاستفادة من تجربة التنمية والنجاح الذى حققته الدول الآسيوية والتعلم من الاخطاء التى شابت هذه التجربة لتفادى الوقوع فيها واضاف ـ فى كلمته ـ ان اليابان وفرنسا وماليزيا مؤهلة لمساعدة افريقيا كما ان القارتين الاوروبية والآسيوية ستستفيدان من استقرار افريقيا السوداء وتحقيق التنمية المستديمة فيها.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١٢/١٩٩٨

ناوتو كان زعيم المعارضة اليابانية

فى أول حديث يدلى به لصحيفة عربية:

حكومة أوبوتشى سوف تصل إلى طريق مسدود فى وقت قريب

مازال هناك الكثير لكى تفعله اليابان لمساعدة الدول الآسيوية على تجاوز أزمتها المالية

ناوتو كان زعيم الحزب الديمقراطى أكبر احزاب المعارضة اليابانية أصبح الآن أكبر سياسى يتمتع بشعبية وقبول لدى المواطن اليابانى العادى فما من استطلاع للراى العام اجرى فى غضون الأشهر الماضية إلا ويظهر انه الاختيار الأول المفضل لدى اليابانيين لتولى رئاسة الوزراء لاسيما أن حكومة كيزو أوبوتشى التى تشكلت منذ أكثر من شهرين لاتحظى بالتاييد والثقة اللازمين من جانب الرأى العام اليابانى لقيادة البلاد خارج نطاق الازمة الاقتصادية الحالية التى تمر بها البلاد.

لقد تمكن كان ـ ٥٢عاما ـ بجهده وذكائه السياسى من بناء قاعدة من الثقة بينه وبين المواطنين بسبب جراته وشجاعته فى الانتقاد وخصوصا العناصر البيروقراطية التى بيدها مقاليد الأمور فى الهيئات والادارات الحكومية، والبداية كانت عندما اختاره رئيس الوزراء السابق ريوتارو هاشيموتو وزيرا للصحة فى حكومته الأولى التى شكلها مطلع عام ١٩٩٦، ففى أول بادرة تكشف عن شخصيته واسلوبه رفض قراءة نص الخطاب الذى كتبه مسئولو الوزارة له لكى يلقيه.

وفى أول لقاء مع الصحفيين عقب تعيينه اطلق مدفعيته الثقيلة باتجاه العناصر البيروقراطية عندما أعلن انه ينبغى ان يكونوا فى خدمة المواطنين وصالحهم وليس العكس، ولم يكتف بهذه الخطوة ولكنه اقدم على اخرى غير معهودة فى الوسط السياسى اليابانى حينما أعلن صراحة ان المسئولين بوزارته حاولوا اخفاء الحقائق الخاصة بفضيحة توزيع دعم ملوث بفيروس الايدز منتصف الثمانينات مما أدى إلى اصابة العشرات بالمرض القاتل واعتذر لاسر الضحايا.

ومن ثم طرح كان نفسه بوصفه من الاصوات الجديدة القوية على الساحة الداعية إلى احداث تغيير جذرى فى نمط وشكل النظام السياسى والحكم فى البلاد بحيث يتحول السياسى إلى عنصر فعال مؤثر على تطبيق نظام الحكم اللامركزى بمعنى ان تمنح الحكومات المحلية حرية اكبر فى ادارة شئون المحافظات الـ ٤٧ مع احتفاظ الحكومة المركزية بالمهام الحساسة مثل الأمن والدفاع والشئون الخارجية.. الخ.

ويرى كان ان تنفيذ ذلك بشكل جدى يرتبط بازاحة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم من مقعد السلطة الذى احتكره بمفرده منذ تاسيسه عام ١٩٥٥ باستثناء عدة اشهر عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ تولت خلالها المعارضة السلطة غير انها لم تمكث طويلا اذ سقطت حكومة موريهيدو هوسوكاوا رئيس الوزراء الأسبق بعد ثمانية اشهر فقط من تشكيلها وبمرور الوقت وبعدما شكل حزبه الديمقراطى عام ١٩٩٦ تحول كان الذى اعيد انتخابه نائبا بمجلس النواب ست مرات إلى «شخصية كاريزمية» تحظى بقبول متزايد ومنحته الأزمة الاقتصادية فرصة ذهبية

لابراز مواهبه وقدراته السياسية التي ظهرت بوضوح في انجازه هدف توحيد اغلب صفوف المعارضة لخوض انتخابات مجلس المستشارين التي اجريت في يوليو الماضي كجبهة موحدة وحصول حزبه على الجزء الأكبر من اصوات الناخبين الغاضبين لفشل الحكومة في مواجهة الأزمة، هذه الأصوات مكنت المعارضة من الاستحواذ على الأغلبية بمجلس الشيوخ والضغط على الحكومة بهذه الورقة.

والمثال الابرز على ماسبق تجسد في مشاريع قوانين اصلاح القطاع المصرفي التي قدمتها حكومة ابوتشي للبرلمان لاقرارها بسرعة لكي تخفف قليلا من حملة الضغوط والانتقادات الدولية الموجهة ضدها لعجزها عن علاج المشاكل الاقتصادية غير انها فوجئت بالمعارضة تقول باعلى صوتها لا لهذه القوانين لاسباب عديدة من اهمها اصرار الحكومة على استخدام الاموال العامة لانقاذ البنوك المتعثرة أو التي توشك على الانهيار، بل انها لم ترفع راية الاحتجاج فقط ولكنها . المعارضة . وللمرة الأولى تتجه إلى الفعل الايجابي من خلال طرح قوانين مضادة لم تجد الحكومة معها سوى التفاوض مع احزاب المعارضة لتسوية الخلافات الناشبة بينهما والتي اثمرت في النهاية عن التوصل إلى اتفاق تم بموجبه تعديل القوانين السابقة بناء على اقتراحات المعارضة هذا التطور بالذات وجد فيه بعض المراقبين بداية وعلامة صحية ربما تحدث بعض التغيير في المناخ السياسي الياباني لأن المعارضة، كما ذكرنا منذ قليل أصبحت تتمتع بدور مؤثر علاوة على ان السياسيين اصبحوا الطرف المسئول عن وضع السياسات بعيدا عن نفوذ العناصر البيروقراطية واخيرا فانها كانت نقطة اضافية لرصيد كان الذى امسك بزمام المبادرة فيها.

وقد انفرد «الأهرام» باجراء أول حديث يدلى به زعيم المعارضة اليابانية لصحيفة عربية وتطرق من خلاله إلى بعض القضايا الداخلية التي تحتل اولوية الآن

أجرى الحديث في طوكيو

محمد ابراهيم الدسوقي

في اليابان وعلى راسها بطبيعة الحال الأزمة الاقتصادية، وفيما يلي نص الحديث:

■ «الأهرام» في الآونة الأخيرة تركز حديثك في الدعوة لإجراء انتخابات عامة مبكرة فهل مازلت ترى احتمال اجرائها في أعقاب الاتفاق الذى توصلت إليه المعارضة مع الحكومة بشأن اصلاح القطاع المصرفي؟!

□□ «ناوتوكان» الاتفاق الذى توصلنا اليه مع حكومة كيزو اوبوتشي ليس سوى اقتراح مشروع قانون لعلاج مشاكل القطاع المصرفي المثقل بعبء الديون المعدومة وفي ذات الوقت لانزال غير راضين عن موقف الحكومة في مواجهة العديد من المشاكل التي تواجهها البلاد واعتقد انها . الحكومة . ستصل إلى طريق مسدود في وقت قريب جدا ربما مع نهاية العام الجاري وبالتالي فاننا نرجو إجراء انتخابات مبكرة في أقرب وقت ممكن.

■ «الأهرام» ولكن هل لديك ثقة في أن اتفاق اصلاح القطاع المصرفي سوف يؤتي ثماره؟

□□ «ناوتوكان» :حالة اليابان الاقتصادية الراهنة لن تتحسن بهذه القوانين فقط لأنها تستهدف فقط انقاذ البنوك المعرضة للانهيار مرة واحدة بواسطة تاميمها لفترة مؤقتة وهذا الأمر سوف يقتصر على البنوك القادرة على الاستمرار في العمل اما تلك التي تفتقر اليها فلن يجرى التدخل فيها، ولكي تتحسن أوضاع القطاع المصرفي ينبغي تنفيذ هذه القوانين فضلا عن ضرورة تحسن وضع الاقتصاد بشكل عام والذى قدمنا عدة اقتراحات لانعاشه منها على سبيل المثال خفض الضرائب.

■ «الأهرام» في حالة إجراء انتخابات مبكرة وانتخابك رئيسا للوزراء مامدى استعدادك لتشكيل حكومة ائتلافية الهدف منها العمل على اخراج البلاد من ازمتها الاقتصادية الراهنة؟

□□ «ناوتوكان» : اذا تقرر إجراء انتخابات عامة وتعاون الحزب الديمقراطي الذى اتزعمه مع بقية احزاب المعارضة فحينئذ هناك احتمال كبير في إمكان تشكيل حكومة ائتلافية ولكني غير مستعد لتشكيل مثل هذه الحكومة مع الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم بدون إجراء الانتخابات.

واذا توليت رئاسة الوزراء فان أول شيء اعتزم عمله هو تغيير مفهوم وشكل رئاسة الوزراء التي لاتعتبر الحاكم الفعلي للبلاد في الوقت الراهن وانما العناصر البيروقراطية داخل الأجهزة الحكومية ولهذا أرغب في تحويل الحكومة إلى فريق عمل مسئول يتمتع بالفعالية.

■ «الأهرام» اذن ماهي توقعاتك للوضع السياسي باليابان ابان السنوات الخمس القادمة؟

□□ «ناوتوكان» اعتقد ان هذا الوضع يعتمد على ما اذا كانت الحكومة سوف تتغير ام لا عند إجراء الانتخابات والتي اذا فاز فيها الحزب الديمقراطي فانه يعتزم اتخاذ اجراءات حاسمة لعلاج الازمة الاقتصادية خلال ثلاث أو خمس سنوات واتصور عندئذ ان مستقبل اليابان سوف يكون مليئا بالآمال اما اذا استمر الحزب الحاكم في السلطة فان عملية التغيير سوف تتأخر وسوف تتواصل الفوضى الراهنة.

■ «الأهرام» ماهو موقفك من القواعد الأمريكية الموجودة بجزيرة أوكيناوا لاسيما وانك طالبت بنقلها، وكيف ترى المعاهدة الامنية الموقعة مع الولايات المتحدة وما اذا كانت تحتاج لادخال تعديلات عليها أو تغييرها؟

□□ «ناوتو كان» لم أقل بانه يجب نقل قوات مشاة البحرية الأمريكية «المارينز» عن اوكيناوا إلى دولة أخرى ولكن قلت انه من الأفضل نقلها إلى هاواى أوجوام، فمشكلة القواعد الامريكية تمثل مشكلة قومية تتجسد في شغلها ٧٥٪ من مساحة جزيرة أوكيناوا الضيقة مما يشكل اعباء كثيرة على سكانها ولهذا يفضل نقل القوات الأمريكية إلى مكان اخر في اليابان او ابعد قليلا إلى هاواى اوجوام، وبالنسبة للمعاهدة





المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ / ٨ / ١٩٩٨

الأمنية فحربى وانا شخصيا يؤمن بانها مهمة للغاية ويجب الحفاظ عليها وطبقا للمعاهدة فان الولايات المتحدة توفر الحماية لليابان فى حالة تعرضها لهجوم خارجى مقابل تقديم قواعد لقواتها اى ان العلاقة بين الطرفين علاقة منفعه ولذلك ارى ان تقديم القواعد يعد امرا واجبا ولكن فى نفس الوقت ارجو الايؤثر وجودها على الحياة اليومية للمواطنين الذين تقع مساكنهم حولها.

■ «الأهرام» : هل تعتقد ان اليابان فعلت كل مافى وسعها لاخراج الدول الآسيوية من أزمتها المالية والاقتصادية؟!

□□ «ناوتوكان» لا اعتقدان اليابان فعلت كل مايمكنها من أجل استقرار الاقتصاد فى آسيا الذى يمثل أهمية كبيرة لليابان فاذا نظرنا للاقتصاد الاسيوى من وجهة نظر الاقتصاد العالمية فسنجده يحظى باهتمام اكبر من اليابان ولذلك مازال هناك الكثير لكى نفعله.

«الأهرام» كيف ترى العلاقة بين اليابان من ناحية والصين وروسيا من ناحية اخرى؟

«ناوتوكان» علاقاتنا طيبة مع الصين بصفة عامة ولكن توجد بعض المشاكل الناشبة وتتعلق بتايوان يتعين حلها وكان من المقرر ان يزور الرئيس الصينى جيانج تسى مين طوكيو الشهر الماضى غير انه اضطر لتاجيل زيارته بسبب الفيضانات التى اجتاحت بلاده ويتوقع ان يقوم بزيارته المرتقبة الشهر القادم، وبالنسبة للعلاقة مع روسيا فانها ايضا طيبة ولكن القوة السياسية للرئيس بوريس يلتسين أصبحت غير مستقرة ولذلك فنحن لانستطيع تحديد ما اذا كانت الاتفاقات التى توصل اليها رئيس الوزراء السابق ريوتارو هاشيموتو مع يلتسين تاخذ طريقها للتنفيذ أم لا.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ / ١٠ / ١٩٩٨

انخفاض شعبية الحكومة اليابانية إلى أقل من ٢٠٪

طوكيو - ر. أظهر أحدث استطلاع للرأى العام اليابانى أن حجم التأييد الشعبى لحكومة رئيس الوزراء كيزو أوبوتشى قد هبط إلى أقل من ٢٠٪. وهو أدنى مستوى شعبية لحكومة يابانية فى أكثر من خمس سنوات. ففى استطلاع أجرته صحيفة «نيهون كيزاى شيمبون» هوت شعبية أوبوتشى إلى ١٧,٣٪ بانخفاض قدره ٧,٨٪ عن آخر استطلاع أجرته الصحيفة فى أغسطس الماضى. وهذه هى المرة الأولى التى ينخفض فيها حجم التأييد الشعبى لأى حكومة فى اليابان عن مستوى ٢٠٪ منذ حكومة كيتشى ميازاوا فى يوليو ١٩٩٣.

وأرجعت الصحيفة ضعف شعبية حكومة أوبوتشى إلى الاعتقاد السائد بأن الحكومة لاتستجيب بسرعة كافية للأوضاع الاقتصادية الصعبة.





بعد كوريا الجنوبية

اليابان تستعد لتقديم اعتذار مكتوب عن احتلال الصين في الحرب العالمية الثانية

طوكيو - مكتب الاهرام: صرح وزير الخارجية اليابانى ماساهيكو كومورا أمس بأن الرئيس الصينى جيانج تسه مين سيزور اليابان يوم ٢٥ نوفمبر القادم، وذكر انه سيتم تحديد مدة الزيارة فى وقت لاحق.

وتأتى هذه الزيارة - التى تعتبر الأولى من نوعها التى يقوم بها جيانج لليابان منذ توليه الرئاسة - فى إطار احتفال البلدين بمرور ٢٠ عاما على توقيع معاهدة الصداقة والسلام.

وسيلتقى جيانج بالامبراطور اليابانى اكيهيتو وزوجته، كما سيصدر بيانا مشتركا مع رئيس الوزراء كيزواوبوتشى حول مستقبل العلاقات الصينية اليابانية فى ختام القمة، ومن المنتظر ان يتضمن البيان اعتذارا يابانيا مكتوبا للصين عن فترة الحرب بين البلدين فى الفترة من ١٩٣٧ - ١٩٤٥.

وسيصدر الاعتذار اليابانى من خلال البيان المشترك فى اعقاب القمة وبنفس الصيغة تقريبا التى أعتذرت بها اخيرا لكوريا الجنوبية حيث ستعرب عن ندمها الشديد واعتذارها من القلب عما حدث ابان هذه الفترة.

وصرح المتحدث باسم الحكومة اليابانية أمس بأن تأخر البرلمان فى مناقشة مشاريع القوانين الخاصة باتفاق التعاون العسكرى مع واشنطن ليس له علاقة بزيارة الرئيس الصينى ولكن بسبب حاجة الحزب الحاكم لمزيد من المناقشات مع احزاب المعارضة بشأن الاتفاق لاسيما ان الحزب يفتقد الأغلبية فى مجلس المستشارين «مجلس الشيوخ بالبرلمان».

ومن ناحية أخرى اجتمع الرئيس الصيني بعد ظهر أمس مع رئيس وزراء فيتنام بان فان كاى - الذى يزور الصين حاليا لمدة خمسة ايام بدعوة من نظيره الصينى تشورونجي.

وذكرت وسائل الإعلام الصينية أمس ان تشو ناقش مع كاى - أول رئيس وزراء فيتنامى يزور الصين منذ تطبيع العلاقات معها فى عام ١٩٩١ - الازمة الاسيوية وتعزيز الروابط والعلاقات الثنائية بين البلدين، واتفقا على الاسراع فى المحادثات بشأن النزاع الحدودى بينهما للتوصل إلى تسوية له بحلول نهاية القرن الحالى.

وأضافت وسائل الإعلام نقلا عن رئيس الوزراء الصينى ان تمتع الصين وفيتنام بالاستقرار الاجتماعى والتنمية الاقتصادية وسط الازمة المالية الأسيوية قد اظهر مميزات الاشتراكية.

وفي الوقت نفسه افتتح المسئولون الصينيون أمس الأول مؤتمرا دوليا لحقوق الانسان يعقد في الصين، أكدوا خلاله مفهوم بكين بشأن حقوق الانسان وطالبوا باتخاذ الحوار وسيلة لحل النزاعات فى هذا المجال.

وحث نائب رئيس الوزراء الصينى خلال المؤتمر المجتمع الدولى على الثقة فى الصين فى مجال تحسين ورفع مستوى المعيشة، والتوقف عن انتقادها بشأن تاريخها فى مجال حقوق الانسان، وحضر هذا المؤتمر الذى يستمر لمدة يومين - أكثر من ١٠٠ استاذ اكاديمى وممثلون عن ٢٧ دولة لمناقشة تطبيق اتفاقيات حقوق الانسان.



المصدر : المســــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١٠/١٩٩٨

الطـــريق شـــاق وطـــويل

إعصار الكساد والبنوك الخاسرة.. يجتاح اليابان!

أوبوتشي يصارع الأمواج.. لإنقاذ سفينة الاقتصاد..!

مما لاشك فيه.. أن كيزو اوبوشي رئيس الوزراء الياباني ورث عن سلفه.. هاشيموتو .. تركة ثقيلة ومشاكل عويصة في حاجة الى حلول سريعة لاصلاح الاقتصاد الياباني.. وانتشاله من عثرته.. اهمها ايجاد حل للبنوك الخاسرة والكساد الاقتصادي .. وهي نفس المشاكل التي اطاحت بسلفه.. وجاءت به الى منصب رئيس الوزراء .. فهل تحقق من جانبه انجاز.. خلال فترته القصيرة؟!.. المؤشرات تقول ان النجاح لم يكن كافيا ... والطريق امامه.. مازال صعبا.. وطويلا.

بلال عبدالموجود

تقول وكالة «رويتر» في تقرير لها من العاصمة اليابانية.. طوكيو... أن كيزو اوبوشي رئيس الوزراء الياباني.. قد انهى نصف عامه الاول بنجاح محدود فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية.. كما انه يواجه اختباراً اخر اصعب .. في الفترة التالية وهذا ماأكده ماسورو يامازاكي.. الاقتصادي الياباني الكبير بقوله «إنه نجح .. ولكن بالكاد».. وذلك في نفس الوقت الذي انهى فيه الدورة البرلمانية الصاخبة.. التي استغرقت ٧٩ يوما.. والتي تعد الاولى له.. منذ وصوله الى منصبه في يوليو الماضي .

الاقتصاديون.. يتساءلون ماالذي سيحدث بعد ذلك؟! ويشيرون الى انهم يرغبون في منح اوبوتشي الفرصة ليروا ما سيفعله.. بعدما حدث لرئيس الوزراء الياباني السابق ريوتارو هاشيموتو... ولكن المحللين يشيرون الى ان ابوتشي جاء الى السلطة بصورة نظيفة.. مفتقدا للسلطة التي تمكنه من مواجهة التحديات الخاصة بتثبيت دعائم النظام المصرفي.. والقضاء على أسوأ كساد.. يعاني منه الاقتصاد منذ عقود.

هذه القضية.. تعد الاسوأ.. من بين السيناريوهات المطروحة لان مواجهة التحديات تحتاج الى سلطة كاملة.. وحتى اجراء انتخابات مبكرة لمجلس النواب.. يحتاج الى ذلك ايضا.. اذا برهن اوبوتشي على عدم قدرته على التعامل مع الوضع السائد.. ومع المعارضة التي تسيطر على مجلس الشيوخ.

بدلا من ذلك .. نجح اوبوتشي في تمرير سياسات تهدف الى اغلاق البنوك الخاسرة او تحويلها الى بنوك وطنية.. عن طريق امدادها باموال عامة لمساعدتها وتخفيف ديونها التي تهدد الاقتصاد في مجمله... ونتيجة لهذا

نجد اليابان واقعة تحت ضغط اعادة رأسمالة بنوكها ليصل رأس المال الى تريليون دولار امريكي حسب اخر التقديرات.

وهذا بدا واضحا تماما بعد ماحدث في أواخر الثمانينيات كما ان اصلاح النظام المالي يعد امرا حيويا لاعادة النمو الياباني من اجل المساعدة على الحد من الكساد العالمي.. بالاضافة الى ذلك نجد ان اوبوتشي احيا الامال بأن اليابان في حاجة الى سياسة مالية اكثر صرامة لزيادة الطلب على السلع اليابانية وانتشال الاقتصاد من اسوأ كارثة كساد لم يشهد لها مثيلاً من قبل!!

والجهود التي بذلها هاشيموتو للحد من العجز المالي في الموازنة العامة للدولة.. عن طريق سياسة مالية صارمة اعتباراً من ابريل ١٩٩٧ عرضت رئيس



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٨

الوزراء السابق للوم .. بسبب ماأسفرت عنه من اضرار للاقتصاد لدرجة اثارت انتقاد سياسة تقديم قروض للبنوك الخاسرة .. وبجانب ذلك فان ال ١٦ تريليون ين ١٣٧ مليار دولار التى تم تقديمها لهذه البنوك. وكشف عنها فى ابريل الماضى . فشلت فى اصلاح الموقف.

تعهد اوبوتشى

وقد تعهد اوبوتشى .. عند تولى منصبه.. بتخفيض الضرائب بحوالى سته تريليونات ين وصرف عشرة تريليونات ين اضافية عامى ١٩٩٨/١٩٩٩.

والان يقول مستشارو أوبوتشي وبعض اعضاء مجلس وزرائه ان هذا يكفى اى ان هذه الاجراءات تعد كافية.. فى حين يتوقع الاقتصاديون الوصول الى ارقام اكبر من ذلك.. لاصلاح الموقف وهناك

اخرون من منتقدى اوبوتشى.. مازالوا على مواقفهم السابقة.. احد الاقتصاديين الاجانب يقول ان احسن شىء يمكن قوله انه ليس هناك وضوح فى الرؤية على الاطلاق.. ويضيف انه في حالة اوبوتشي نجد ان لدينا رئيس وزراء يستمع الى كل شخص.. والنتيجة هى ان اليابان هى الخاسر.

المحللون يتفقون على ان اوبوتشى.. يواجه الان مهاما صعبة.. فى مقدمتها .. تطهير البنوك.. واتخاذ خطوات ايجابية فى الجانب المالى ويلاحظ المحللون ان طوكيو تمتلك ١٢ تريليون ين لتمويل البنوك منذ فبراير.. ولكن هذا المبلغ يدار بغير اتقان او كفاءة.. ومع ذلك.. نجد ان هذا المبلغ في حاجة الى ان يرتفع الى ٢٥ تريليون ين للوفاء بهذا الغرض... ويقول الاقتصادى بيتر مورجان فى نهاية اليوم سنجد ان هذا الرقم كبير ولكنه ليس من الواضح ما اذا كان سينفق ام لا ولانعرف مااذا كانت الشروط مشجعة من عدمه...

وبناء عليه يمكن ان تجدد الاسواق هجومها على حصص البنوك.. اذا لم يتم اتخاذ اجراء فى نهاية الشهر القادم.. فى حين ان البعض يخشى ان تفشل البنوك الضعيفة فى الوفاء بمطالب الشركات فى ديسمبر القادم.. كما ان بعض الاقتصاديين يتشككون فى مقدرة اوبوتشي على التوصل الى حل وسط.. يسمح للمعارضة بمساندة تمرير قوانين البنوك الجديدة.

روبسيسيل جونز كبير الاقتصاديين فى ليهمان برانرز بطوكيو يقول عند الاخذ

بنظام المدخرات وقروض الانقاذ فى الولايات المتحدة كانت هناك معارضة كبيرة لها لدرجة ان الرئيس الامريكى جورج بوش تعرض للنقد بسبب ذلك حينذاك ويضيف ان السؤال المطروح الان هو: هل لنا ان نتوقع نفس القيادة والموقف من اوبوتشى؟!!

فى الوقت نفسه توجد توقعات خاصة.. تشير الى ان الحكومة في حاجة ايضا الى المزيد من الاموال.. لمواجهة تزايد الانفاق العام.. فى نفس الوقت الذى يتزايد فيه النداء بضرورة الحد من الضرائب.. الامر الذى يعود بالاقتصاد الى درجة النمو صفر عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ بعد فترة الانكماش التى يمر بها والتي وصلت الى ١,٦٪ هذا العام. تاميشى ساكايا وزير التخطيط الاقتصادى اليابانى يقول ان الحكومة سوف تتخذ اجراءات جديدة فى نوفمبر الامر الذى يحيى الامال في امكانية قبولها عند عرضها على البرلمان فى جلسته التى ستعقد لهذا الغرض فى نفس الشهر.. والسؤال المثار الان هو هل سيتمكن اوبوتشى من اصلاح النظام الاقتصادي والمالى لليابان بعد ادخال الاجراءات الجديدة؟!! المستقبل وحده هو المحك للاجابة على ذلك..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٨

مسئول بالسفارة اليابانية يحذر من تجاهل البرنامج الاقتصادى المصرى للآثار الاجتماعية

كتب ـ مصطفي عبيد:

حذر اكيوا شيروتا الوزير المفوض بسفارة اليابان بالقاهرة من تجاهل برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري للجانب الاجتماعي. وقال انه علي الرغم من نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر الا ان الفجوة تزداد يوماً بعد الآخر بين طبقة الأغنياء وعامة الشعب وسيؤدي ذلك الي مشاكل اجتماعية خطيرة ستتضح آثارها في المستقبل. وحول امكانية اعادة السياحة اليابانية لمصر حيث كان يزور مصر سنوياً اكثر من ٣٠٠٠، الف سائح اشار الوزير الي أن ذلك يتطلب وقتاً طويلاً لأن مقتل عشرة من اليابانيين فيحادث الأقصر الارهابي ليس قليلاً. وقال إن السفارة تسعي الي تنشيط الحركة السياحية بين البلدين وطمأنة اليابانيين من الناحية الأمنية في مصر. واوضح الكيوا شيروتا ان الاستثمارات اليابانية في مصر بلغت حتي نهاية يونيو الماضي حوالي ٨٢٠، مليون دولار. وقال ان حجم التجارة بين البلدين بلغ ملياراً و٦٧٠، مليون دولار خلال العام الماضي ومن المتوقع ان يتجاوز مليارا و٢٠٠، مليون دولار بنهاية العام الحالي. وبلغت الواردات المصرية من اليابان حوالي ٩١٤٠، مليون دولار وتضمنت معدات وماكينات زراعية وآلات غزل ونسيج واجهزة كهربائية وقطع غيار السيارات وتحتل بذلك اليابان المرتبة السادسة في قائمة الدول المصدرة لمصر. كما بلغت الصادرات المصرية الي اليابان خلال العام الماضي حوالي ١٥٢٠، مليون دولار وكان أهمها المنتجات البترولية والمنسوجات والسيراميك والخضراوات المجففة وبلغ العجز في الميزان التجاري المصري مع اليابان ٧٦١٠، مليون دولار. وأكد أكيوا شيروتا ان الاتفاقية التجارية التي وقعتها مصر واليابان منذ ثلاث سنوات ساهمت كثيراً في تسهيل نقل وشحن البضائع بين الدولتين. بالاضافة الي منح كثير من السلع المتبادلة لاعفاءات جمركية.

واشار الي مشاركة اليابان في مشروعي توشكي وشرق بورسعيد بمعدات وماكينات الحفر وذلك وفقاً لنظام الـ B.O.T كما توجد حالياً مشروعات مشتركة بين البلدين في مجالات صناعة السيارات والصناعات المغذية لها وصناعة الأدوية ومستحضرات التجميل والملابس والحديد والصلب ويجري حالياً تنفيذ برنامج لتدريب المهندسين الفلسطينيين علي مشروعات البنية التحتية داخل مناطق الحكم الذاتي حيث تساهم مصر بالتمويل المالي والياباني بالخبرة الهندسية.



اكوماشيرونا

ونفي الوزير المفوض لسفارة اليابان بالقاهرة ارتفاع فوائد القروض اليابانية لمصر وقال اننا نلتزم بسعر الفائدة في معظم دول العالم.

كما انه توجد منح لا ترد من اليابان الي مصر.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٨

توقعات متشائمة لخروج اليابان من أزمة الركود

الحكومة تهدد بعقاب البنوك لامتناعها عن اقراض الشركات

طوكيو - محمد ابراهيم الدسوقي - قدم ماسارد هاياما محافظ البنك المركزي
الياباني توقعات متشائمة بشأن وضع نهاية سريعة للركود الاقتصادي وأبلغ هاياما
مديري أفرع البنوك اليابانية أمس ان اصلاح النظام المصرفي خطوة ضرورية لانعاش
الاقتصاد لكن الاقتصاد لن يتعافى سريعا بسبب الديون التي تثقل كاهل القطاع
المصرفي وانخفاض استثمارات الشركات بسبب امتناع البنوك عن اقراضها مما يؤثر
على مستويات الطلب الداخلي والانتاج وفرص العمالة.

وكان هيردمو نوناكا المتحدث الرسمي باسم الحكومة قد ذهب الي حد أبعد من ذلك
في تصريحاته أمس الاول حيث هدد باتخاذ الحكومة اجراءات عقابية ضد البنوك التي
يثبت انتهاجها سياسات تحول دون اقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مما
يؤدي الي اشهار افلاس العديد منها. وذكرت صحيفة «نيهون كيزاي شيمبون» أن من
بين هذه الاجراءات العقابية وقف التعاقدات بين المؤسسة الحكومية لقروض الاسكان
وهذه البنوك وكشف أسماء هذه البنوك علنا. وقد دعا محافظ البنك المركزي البنوك
المتعثرة الي سرعة الاستفادة من الصندوق الذي أنشأته الحكومة باعتمادات قيمتها
٦٠ مليار ين لاصلاح القطاع المصرفي واعادة المصداقية الي النظام المالي الياباني،
وفي الوقت ذاته أعلنت وكالة التصنيف الائتماني الدولية «موديز انفستورز سرفيس»
عن اعتزامها خفض تصنيفها لعدد من البنوك اليابانية الكبرى.

وتسببت هذه التقديرات المتشائمة في هبوط مؤشر «نيكاي» لأسهم الشركات اليابانية
بمقدار ٣٠١,٢٤ نقطة أي بنسبة ٢,١٣٪ مسجلا أدنى اغلاق منذ ١٢ عاما وسجلت
غالبية المؤشرات الآسيوية انخفاضا موازيا متأثرة بانخفاض مؤشر «داو جونز»
للاسهم الامريكية بمقدار ٨٠ نقطة في نهاية التعاملات يوم الجمعة الماضي.

ورغم ذلك أعرب «فليمنج لارسن» نائب مدير ادارة البحوث بصندوق النقد الدولي عن
اعتقاده بأن اقتصاديات جنوب شرق آسيا ستخرج من أزمتها خلال فترة تتراوح مابين
ثلاثة الي ستة أشهر، وأشار الي تحسن مستويات الثقة، وبدء تطبيقه سياسات توسعية
وتحسن القدرة التنافسية



لبحث سبل مواجهة الأزمة المالية العالمية

الدول الصناعية الكبرى تتجه لعقد قمة طارئة أواخر العام الحالي

اليابان تضخ ١٠ تريليونات ين لإنعاش اقتصادها الشهر المقبل

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقي - واشنطن - وكالات الأنباء - أعربت اليابان امس عن استعدادها للمشاركة في القمة الطارئة للدول الصناعية السبع الكبرى التي تعتزم بريطانيا الدعوة لانعقادها في لندن في وقت لاحق من العام الحالي، لبحث سبل الحيلولة دون تفاقم حدة الأزمة المالية العالمية، في الوقت الذي كشفت فيه مصادر مالية يابانية عن عزم الحكومة على طرح خطة جديدة لإنعاش الاقتصاد الياباني تقوم خلالها بضخ حوالي ١٠ تريليونات ين ٨٤٠ مليار دولار، في اطار الجهود المبذولة لتجاوز الأزمة المالية الحادة في اليابان.

وذكر هيرومو نوناكا المتحدث الرسمي باسم الحكومة اليابانية أن طوكيو لم تتسلم بعد دعوة رسمية لحضور القمة الطارئة وانها ستبحث المشاركة فور تلقيها هذه الدعوة، وفي هذا السياق صرح كيتشي ميازاوا وزير المالية الياباني بانه قد يتحتم عقد اجتماع لنواب وزراء المالية في الدول الصناعية الكبرى لتحديد الموضوعات التي ستكون محل نقاش بين الدول السبع الكبرى في القمة المقترحة. وقال في مؤتمر صحفي عقده أمس انه بعث بوجهة النظر السابقة إلى وزير الخزانة البريطاني عن طريق نائبه للشئون الدولية ايبوكي ساكاكيبارا.

وفي واشنطن ذكر مسئول مالي دولي ان مجموعة الدول انصناعية الكبرى تسعى حاليا لعقد مثل هذه القمة بحلول نهاية العام الحالي لمناقشة سبل كبح جماح الأزمة المالية العالمية، وقد بدأت الدول الاعضاء بالمجموعة وهي بريطانيا وكندا وفرنسا والمانيا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة، اجراء مناقشات حول اطار عمل محدد للقمة المقترحة.

وقال المصدر ان القمة التي اقترحها توني بلير رئيس وزراء بريطانيا يمكن ان تعقد في لندن على اساس مناقشات تجرى خلال اجتماع قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادى في كوالالمبور في السابع عشر والثامن عشر من نوفمبر المقبل، وسيعد الاجتماع الطارىء لزعماء مجموعة السبع في حالة انعقاده الأول من نوعه منذ أن إنشائه قبل نحو ٢٤ عاما. وذكر المصدر ان قادة المجموعة سيناقشون على الأرجح اقتراحا كان قد طرحه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لإيجاد آلية اقراض طارئة للتغلب على الأزمة المالية العالمية، وهي الخطة التي اقترحها كلينتون في الثاني من الشهر الجاري وتنص على قيام المجتمع الدولي بوضع تسهيلات ائتمانية جديدة قصيرة الأجل لتخفيف حدة أزمة القروض الطاحنة التي تعاني منها الأسواق الناشئة خاصة في أمريكا اللاتينية.

وعلى صعيد آخر طرح كيزى أوبوتشي رئيس وزراء اليابان على أعضاء حكومته أمس خطة طارئة جديدة لتحفيز الاقتصاد الياباني الراكد، ومن المقرر الشروع في تنفيذ هذه الخطة منتصف الشهر المقبل وتقضي بضخ حوالي ١٠ تريليونات ين في الاقتصاد الياباني تمثل أساس الميزانية الاضافية الثالثة للعام المالي ١٩٩٨، وينتظر تقديمها للبرلمان لاقرارها لدى انعقاد الدورة الاستثنائية نهاية الشهر المقبل. وقد قدرت بعض المصادر حجم الخطة الجديدة بحوالي ٣٠ تريليون ين تمثل انفاقا حكوميا لدعم الاقتصاد من خلال تقديم مزيد من القروض ودعم الأنشطة والمشروعات العامة.

وذكرت مصادر في طوكيو ان أوبوتشي طلب خلال اجتماع الحكومة أمس اعداد الاطار التفصيلي للخطة مع الوضع في الاعتبار الحالة الحرجة الراهنة للاقتصاد الياباني، وأشار المراقبون في العاصمة اليابانية إلى أن أوبوتشي يرغب في حضور قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادى في كوالالمبور وبحوزته دليل جديد على مواصلة بلاده التصدي لأزمتها الاقتصادية من خلال اطلاع القادة المشاركين في القمة على تفاصيل الخطة.

وفي الوقت ذاته، أعلنت وكالة الادارة والتنسيق اليابانية أن معدل البطالة في سبتمبر الماضي لم يتغير عن الرقم القياسي الذي وصل إليه وهو ٤,٣٪ حيث بلغت البطالة بين الرجال ٤,٤٪ وبين النساء ٤,٢٪ وتعني هذه النسب وجود ٢,٩٥ مليون ياباني عاطلين عن العمل من بينهم ٨٧٩ ألفا أجبروا على ترك وظائفهم بسبب اعادة هيكلة الشركات التي يعملون بها أو بسبب إفلاسها.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٨/١٠/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥,٢ تريليون ين تبخرت من أصول البنوك اليابانية خلال ستة أشهر

طوكيو - أ.ف.ب - بلغت خسائر ١٨ بنكا رئيسيا في اليابان خلال
الربعين الثاني والثالث من العام الحالي حوالي ٢,٧ تريليون ين ٢٠٠
مليار دولار، تمثل تراجعا في القيمة الدفترية لأصول هذه البنوك في
البورصة.

وذكرت صحيفة «يوميوري شيمبون» التي نشرت النبأ أمس ان
الخسائر الدفترية للبنوك والتي بلغت قيمتها الاجمالية ٢٧٤٥ مليار ين
تحققت بعد أن تعرضت سوق الأسهم اليابانية لهزات خطيرة ووصلت
إلى أدنى مستوياتها خلال ١٣ عاما بسبب التشاؤم المتزايد ازاء حالة
الاقتصاد الياباني المتدهور.

وقالت الصحيفة ان الخسائر تمثل تراجعا كبيرا عن الأرباح التي
تحققت في الربع الأول من العام الجاري - المنتهي في أواخر مارس -
وتجاوزت ٢٤٨٥ مليار ين، وأكدت الصحيفة ان ذلك يعني أن ٥٢٣٠
مليار ين تبخرت من قيمة أصول البنوك خلال ستة أشهر فقط.

وجاء في مقدمة البنوك اليابانية التي ترنحت تحت هذه الخسائر
«فوجي بنك ليمتد» وبلغت خسائره ٥٨٠ مليار ين و«ساكورا بنك ليمتد»
- ٤٩٨ مليار ين، وجاء بعدهما «ياسودا تراست اند بانكينج» - ٣٠٥
مليارات ين - أما البنوك التي حققت أرباحا فهي ثلاثة بنوك فقط هي
«طوكيو - ميتسوبيشي» - ٣٧٥ مليار ين، و«ميتسوبيشي تراست اند
بانكينج ١٠٢ مليار ين، و«سوميتومو بنك» ٨,٨ مليار ين.

وذكرت الصحيفة أن الخسائر تفاقمت تزامنا مع تردي أسعار الأسهم
خاصة اصدارات البنوك والتعمير في بورصة طوكيو خلال سبتمبر
الماضي.



المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ٢٨/١٠/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشروع القومى للتعليم فى ضوء تجربة اليابان

د. فريد النجار
أستاذ إدارة الأعمال

«يعترف اليوم رجال السياسة والاقتصاد والتحليل الاستراتيجى فى العالم بأن أساس التقدم الاقتصادى فى اليابان يرجع إلى التجربة الرائدة فى التعليم والتربية، لذلك إذا كنا نرى فى مصر أن التعليم هو المشروع القومي، فيجب أن نراجع أنفسنا، ونتأمل ماذا نصبو إليه بالمنظومة الحالية في التعليم. إنني أرى فى واقع الأمر انه اذا صلح التعليم صلحت الأمة اقتصاديا واجتماعيا، وأصبحنا قادرين على المنافسة فى العالم فى جميع المجالات».

كيف اذن نستفيد من تلك التجربة؟

(١) يرى الخبراء أن التعليم فى اليابان يتصف بخصائص فريدة قد لاتجدها فى أى بلد فى العالم، فيعكس السلوك الثقافى والحضارى فى اليابان نظاما تعليميا موحدا متجانسا ومسئولية واضحة تجاه التقدم والرقى والانطلاقة الاقتصادية والاجتماعية فى العالم.

ويقول الخبراء إن تلك البيئة التعليمية الراقية هى التى تنشىء عقلية التحدى والرغبة فى التنافس والشعور بضرورة البقاء، وهو شعور يتم غرسه فى الشخصية اليابانية منذ الصغر. كما يرجع الاقتصاديون اليابانيون والمحللون هناك درجة التقدم والنمو الاقتصادى والانتاجية المرتفعة إلى المستوى العالى فى التعليم للعامل والمدير اليابانى على حد سواء. ويعترف السفير السابق لأمريكا فى اليابان إدوين ديزشاود بأن هذا هو السر فى تقدم اليابان على أمريكا وارتفاع الفائض التجارى لصالح اليابان..

(٢) ويتسم التعليم فى اليابان بالمركزية الفنية والادارية، والمدارس الحكومية العامة ورفض المدارس الخاصة، والاهتمام بالمحاضرات وتنمية القدرة على التذكر والتحصيل العلمي. ومن متطلبات التفوق اليابانى فى التعليم ضرورة إتقان اللغة اليابانية والحروف الصينية، فيجب على الطفل حفظ ١٩٤٥ حرفا على الأقل من الحروف الصينية. ان مستوى الرياضيات والعلوم مرتفع جدا فى التعليم اليابانى. كما يجب على الطفل فى اليابان دراسة علوم الأخلاق والمبادىء والسلوكيات التى تؤدى الى القيم السليمة، والسلوك الاجتماعى الفعال، والالتزام الايجابى نحو البيئة. ويهتم المجتمع اليابانى بتدريس التربية الوطنية وأساليب التضحية فى سبيل الوطن، ويؤدى تجانس الثقافة التعليمية إلى الانتاجية المرتفعة والجودة العالية ومنظومة القيم الموحدة.

ويحترم الشعب اليابانى الهرم الاجتماعى والطبقات الاجتماعية، حيث يتم تعليم الطلاب التوافق والانسجام الاجتماعى والاحترام وحب وتعاطف كل طبقة اجتماعية مع غيرها. ويتم حسم المنازعات فى اليابان عن طريق التوفيق والحلول الوسيطة والتفاهم واحترام القوانين والتقاليد والعادات الوطنية.

(٣) لذلك كله من الضرورى مراجعة الاتجاهات الجارية فى منظومة التعليم فى ضوء التجربة اليابانية حتى نضمن تحقيق الارتباط الموجب بين التعليم والنمو الاقتصادى والبقاء والوقوف أمام التحديات، ويظهر ذلك واضحا من الملاحظات التالية:

(■) جذور التعليم والانسان المصرى: استطاع التعليم فى مصر فى الماضى أن يبنى صورة ذهنية عظيمة لدى الغير فى العالم كله، فكانت المكتبات فى الخارج مليئة بالدوريات والمجلات والمؤلفات المصرية باللغات المختلفة، فقد حقق التعليم بناء إنسان حضارى يقف شامخا فى الحرب والسلام، ولقد لعب الأزهر الشريف دورا رئيسيا فى الحفاظ على اللغة العربية والدين، وكان يقوم بتدريس علوم الأخلاق والتفكير الفعال ونقل الثقافة للدول العربية وأوروبا وغيرها.

(■) عدم انسجام وتوحد منظومة التعليم: وإذا كنا نشهد بتوحد وتجانس منظومة التعليم اليابانى مما حقق التقدم والتفوق، فلنا أن نتأمل الموقف المحلى وضرورة التدخل لضمان توحد الفكر والثقافة والمعرفة والقيم لبناء المواطن الصالح المحصن بالعلم والأخلاق. إن انتشار المدارس ذات الجنسيات المختلفة والتى تتجاوز مائة نوع من المدارس بجانب الجامعات والمعاهد الخاصة التى لاتقدم جديدا فى التعليم العالى سوف يؤدى الى عكس مانتوقع ..إننا في حاجة إلي جرعة وطنية ووحدة للقيم والسلوك حتي نزيد من الانتاجية والابتكارية لمواجهة المنافسة ومكافحة الارهاب والتخلف .. إننا نري ضرورة مراجعة العملية التعليمية والرقابة عليها وبناء إستراتيجيات طويلة المدي لضمان المسارات التي تحقق أعلي عائد من التعليم

■ نوعية التعليم والهرم الاداري: إننا في حاجة إلي ١: ٥ تعليم إداري، فني كما يجب النظر بعين الدقة إلي أعداد الخريجين لأسواق العمل تجنبا للبطالة المتزايدة كما انه من الضروري تطبيق نظام الامتحانات الدورية للمحترفين. فهناك فرق مثلا بين المهندس أو المحاسب أو الطبيب وكل من المهندس المحترف أو المحاسب المرخص له والطبيب المحترف المتخصص.

■ الارتقاء بالمهن والظائف والتخصص مسئولية التعليم: يجب علي التعليم في الفترة القادمة ان يحقق تدفقات مستمرة من التخصصات والمهن التي يحتاج إليها المجتمع والأمة العربية والعالم أي محاكاة الطلب في أسواق العمل في المستقبل. اكتفي التعليم بالعموميات وأنصاف الحقائق، وأن الأوان لاعداد الانسان القادر علي الانتاج والمنافسة.

■ التعليم وإنتاج القيادات وتربية الانسان: ويجب ان يركز التعليم علي فلسفة إنتاج قيادات الغد بالانتماء وفق حل المشكلات وتوظيف الانسان والتكنولوجيا لخدمة التصدير والانتاج القومي.

■ ا التعليم والقضاء على الأمية وخلق الوعى الحضارى: تشير التجربة اليابانية إلى أسلوب جديد للقضاء على الأمية حيث يقوم المتفوقون بتعليم الأقل معرفة وثقافة. إننا فى حاجة إلى تحويل المدارس والجامعات لمراكز خدمة للأقل معرفة خلال شهور الصيف. فالطالب المتفوق يحصل على مجانية فى السنوات القادمة شريطة محو أمية عشرة من رصيد الأمية.

■ تحويل المصانع والمزارع إلى مراكز إرشاد وتعليم وتثقيف: يجب أن تضاف مدرسة لكل مصنع أو شركة تنمية زراعية كنموذج لربط التعليم بالانتاج وتجنبا للبطالة أو للتعليم بلا عائد.

■ إعادة هيكلة البرامج التعليمية لتفيد المجتمع بعيدا عن التقليد والتكرار وهو مافعلته اليابان وذلك بصيانة المقررات الدراسية والمعرفة المتجددة بأسلوب يتناسب مع ثقافاتنا وحاجاتنا.

■ وأخيرا يجب أن تفرض رقابة مانعة للانحرافات على جميع المؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية ضمانا لتنفيذ المخططات والبرامج وفق الأهداف والغايات والمرامى.

إن الحاجة ملحة لاعادة تجديد وهندسة التعليم المصرى والعربى لضمان نجاح التعليم كمشروع قومى. ويتطلب ذلك:

■ - القضاء على بيروقراطيات التعليم

■ - تأكيد الرقابة الوقائية المانعة على قنوات التعليم المختلفة

■ - الاتفاق على خطة إستراتيجية للتعليم لربع القرن القادم.

■ - توسيع قاعدة التعليم وتحجيم القمة لانشاء هرم تعليمى متوازن وفعال. وهو ما فعلته اليابان.

■ - تعليم المعلمين بصفة مستمرة من خلال التدريب والبحث العلمى الابتكارى والاستشارات المتجددة وبناء السلوك الراقى بعيدا عن الصراعات والمنازعات التى تهدم الاستثمار التعليمى.

■ ربط الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية بشبكة معلومات وطنية قبل ربطها بالشبكات الدولية.

■ - تعظيم دور الحكومة فى الاشراف المالى والادارى والفنى (إدارة عن بعد) لضمان تنميط المخرجات والنتائج.

■ - تعظيم دور الثقافة الوطنية واللغة العربية فى التربية والتعليم لضمان التميز والتفوق والبقاء والاستمرارية.

لقد نجحت الحكومة المصرية فى النظر إلى التعليم باعتباره المشروع القومى وحققت نجاحات عظيمة فى محاور متعددة. وهذه رؤية وطنية صادقة لتفعيل المشروع القومى وتحريك عجلات التطور حتى تظل مصر رائدة الدول فى جميع المجالات على مر الزمن من خلال التعليم الابتكارى الرائد.



المصدر : القبس

التاريخ : ٢-١-١٩٩٨

الدفعة الثانية من مساعدات الارز

طوكيو ـ أ.ش.أ ـ اعلن مسؤولون يابانيون ان اليابان ستقدم ٤٠٠ الف طن من الارز كمساعدات اضافية الى اندونيسيا بناء على طلب من جاكرتا.

ونقلت وكالة انباء كيودو اليابانية عن هؤلاء المسؤولين قولهم ان اندونيسيا التي اضير محصولها من الارز بشدة من جراء الجفاف الذي ضربها في العام الماضي كانت قد طلبت في شهر اغسطس الماضي هذه الكمية الاضافية من الارز.

وكانت اليابان قد قدمت في وقت سابق من العام الحالي ستمائة الف طن من الارز الى اندونيسيا.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ١٠ / ١٩٩٨

اجراءات اصلاحية محليا وآسيويا

اليابان تواجه مخاطر امتداد الأزمة الاقتصادية الآسيوية إليها

■ اعادة تأهيل المصارف المتعثرة وتأميمها

طوكيو - كونا - يبدو ان الأزمة الاقتصادية الآسيوية الخانقة التي عصفت وما زالت بدول الشرق الاقصى ستطاول دولا اخرى في مقدمتها اليابان التي تعيش كسادا لم تشهد له مثيلا منذ نجاحها في التخلص من آثار الحرب العالمية الثانية.

وتشير بيانات وزارة المالية الرسمية الى ان اجمالي الناتج المحلي سيتقلص بنسبة ١.٨ في المائة بينما كان متوقعا ان يرتفع بنسبة ١.٩ في المائة كما ان الاستهلاك العائلي الذي يشكل ٦٠ في المائة من اجمالي الناتج المحلي ويوصف بأنه محرك النمو الاقتصادي في اليابان سيهبط بمعدل ٠.٩ في المائة.

ويعاني الاقتصاد الياباني وهو ثاني قوة اقتصادية في العالم بعد امريكا بشكل اساسي من مشكلتين هما الضعف المستمر في القطاع الخاص والنقص في القروض المصرفية للمؤسسات الناجم عن الأزمة التي يمر بها القطاع المصرفي.

القطاع الخاص

وكانت استثمارات القطاع الخاص قد تراجعت بصورة حادة بسبب الضغوط المالية عندما سجلت استثمارات قطاع البناء (احد ابرز القطاعات الاستثمارية في اليابان) مستوى متدنيا للغاية كما تراجعت الواردات بنسبة ٥.٥ في المائة.

اما القطاع المصرفي فكان اكثر القطاعات الاقتصادية اليابانية تضررا حيث اعلن في نوفمبر الماضي عن افلاس مصرفي «هوكايدو تاكو شوكو بن وياماايشي سيكوريتيز».

شرط أساسي

ويعتبر اصلاح هذا القطاع شرطا اساسيا لتحقيق انتعاش اقتصادي دائم في اليابان.

ويعاني القطاع المصرفي من ديون هالكة تبلغ نحو ٨٧ بليون ين (حوالي ٧٢٥ بليون دولار) الامر الذي جعل المؤسسات المالية تتحفظ كثيرا عند منح اي قروض مصرفية.

ويتوقع محللون اقتصاديون حدوث انخفاض هائل في ارباح الشركات اليابانية عند اعلانها عن نتائج ميزانياتها للسنة المالية الحالية التي تنتهي في مارس المقبل (حسب التقويم الياباني) وذلك لانخفاض استثماراتها بنسبة عشرة في المائة.

اعادة الهيكلة

وادت اعادة هيكلة العديد من الشركات الى ارتفاع نسبة البطالة بصورة حادة حيث بلغت في اغسطس الماضي نحو ٣٤ ٤ في المائة ليصل عدد العاطلين عن العمل الى ٢.٩٥ مليون تقريبا.

ولمواجهة هذا الوضع الآخذ في التدهور وضعت حكومة رئيس الوزراء اوبوتشي التي تشكلت في يوليو الماضي خطة طوارئ ترمي الى اتخاذ اجراءات فاعلة على الصعيدين الخارجي والمحلي لتجاوز المشاكل الاقتصادية بأقل ضرر ممكن وتحقيق استقرار في النظام المالي الدولي.

مساعدات مالية

ونصت الخطة خارجيا على مواجهة الأزمة في مهدها حيث اعلن وزير المالية الياباني كييشي ميازاوا في الثالث من الشهر الحالي عن تقديم مساعدة مالية قيمتها ٣٠ بليون دولار الى اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايلند لمساعدة هذه الدول على مواجهة مشكلاتها الاقتصادية.

تأميم المصارف

وعلى الصعيد المحلي تقضي الخطة بتخصيص ميزانية ملحقة تقدر بأكثر من عشرة الاف بليون ين

(حوالي ٨٤ بليون دولار) للسنة المالية ٩٨ لانعاش الاقتصاد وقد وافق البرلمان الياباني قبل اسبوعين على ضخ ٦٠ الف بليون ين اخرى (حوالي ٥٠٠ بليون دولار) لاعادة تأهيل المصارف المتعثرة عن طريق تصفية ديونها الهالكة ومن ثم تاميمها وجعلها تحت سيطرة الدولة اضافة الى حماية مصالح المودعين.

ومن المتوقع ان يكون مصرف «لونغ تيرم كريديت بنك اوف جابان» الذي يقف منذ اشهر عند حافة الافلاس اول مصرف يطبق عليه قانون التاميم.

ومن بين الاصلاحات الاقتصادية المزمع اجراؤها ايضا حرمان وزارة المالية واسعة النفوذ والتي تعتبرها المعارضة مسؤولة عن الكارثة الحالية من صلاحياتها في القطاع المصرفي على ان تعهد هذه الصلاحيات الى وزارة اصلاح اقتصادي جديدة مستقلة ابتداء من عام ٢٠٠٠.

مجلس استراتيجي

كما تقضي الخطة بانشاء مجلس استراتيجي اقتصادي لدراسة السياسة الاقتصادية وتنفيذها وحث البرلمان على الـ ٤١ لتمرير مشاريع قوانين هدفها استقرار النظام المالي وحل مشكلة الديون المعدومة في البنوك المحلية.

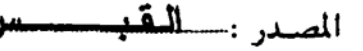


وتسعى حكومة اوبوتشي ايضا الى خفض ما نسبته ٢٠ في المائه من القوى العاملة بالقطاع الحكومي وما نسبته ٣٠ في المائة من تكاليف هذا الخفض على مدى السنوات العشر المقبلة.

والى ان تنجح الحكومة اليابانية في سياساتها الاحترازية والوقائية من جهة والاصلاحية من جهة اخرى يبدو ان على الشعب الياباني ان يغير من نمط حياته وان يتكيف مع الأوضاع الجديدة التي ستجبره لا محالة على شد الأحزمة والاقتصاد في المصروفات.





المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/١٠/٢١

رياح الشرق!

بقلم: عامر ذياب التميمي

عندما يزور المرء اليابان لا بد ان يتوقع الأمور بشكل مختلف عن ما يتوقعه في اي مكان آخر من هذا العالم، تبدو الحياة في اليابان وكأنها قد نظمت حسب طقوس مختلفة عن طقوس الحياة في البلدان الاخرى، حتى تلك الصناعية منها والمتقدمة، فكل الأمور تؤخذ بمقياس وبترتيب غريب.. لكن اليابان اليوم تعاني من اوضاع اقتصادية صعبة وغير مسبوقة.. هناك ازمة النظام المصرفي الذي يواجه صعوبات الديون غير المخدومة والتي تبلغ قيمتها أكثر من تريليون دولار اميركي، وهي ديون منحت لمؤسسات يابانية او آسيوية، اي في بلدان آسيوية اخرى وقد رهنت مقابل مجموعة كبيرة من هذه الديون اصول عقارية وغيرها ولكن بقيم متضخمة.

تلك الأصول المرهونة اصبحت قيمتها اقل مما كانت عليه عندما حصلت المؤسسات والأفراد على الديون مما جعل المصارف والمؤسسات المالية في حالة صعبة، ودفع الحكومة لاتخاذ اجراءات كبيرة وهامة لتعويم النظام المصرفي.. وقد خصصت الحكومة مؤخرا مبلغا قدره يزيد عن الخمسمائة بليون دولار للمساعدة على تمكين المؤسسات المالية من مواجهة ازمة الديون غير المخدومة، والتي يكاد بعضها يكون في حكم المعدوم.

من جانب آخر يعاني الاقتصاد الياباني حالة من الركود والتراجع، وتشير البيانات الاقتصادية التي نشرت مؤخرا، ان معدلات البطالة قد ارتفعت بنسب قياسية.. هذه البيانات تؤكد ان عدد العاطلين عن العمل بلغ في شهر سبتمبر الماضي ٢.٩٥٠.٠٠٠ فرد وبزيادة قدرها ٢٥ في المائة عما كانت عليه في شهر سبتمبر (ايلول) من عام ١٩٩٧... وهذا الرقم يمثل ٤.٤ في المائة من اجمالي قوة العمل في اليابان.. وتؤكد البيانات ذاتها، بأن نسبة كبيرة من العاطلين قد جاءوا من مؤسسات صناعية وغيرها قامت باعادة هيكلة اوضاعها الادارية والمالية واستغنت عن خدماتهم.. وبذلك اصبح الاقتصاد الياباني في وضع يشابه اوضاعاً اقتصادية اخرى في الدول الصناعية. فبعد ان كان الانطباع ان العامل الياباني يجب ان لا يخاف من التسريح من العمل، حيث ان الوظيفة مضمونة مدى الحياة، اصبح من الصعب المحافظة على آليات الاقتصاد القديم واصبحت آليات السوق أكثر طغيانا وحدة.

وعندما يزور وفد كويتي كبير اليابان في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها اليابان وغيرها من دول آسيوية ماذا نتوقع ان تكون النتائج؟ لا شك ان هناك مصالح كويتية يابانية قد تكونت خلال النصف الاخير من هذا القرن، ومن اهمها مصالح تتعلق بانتاج وتجارة النفط، ويعتبر اليابانيون عقد امتياز وحقوق استغلال النفط الممنوح لشركة الزيت العربية في المنطقة المحايدة (المقسومة لاحقا) من اهم العقود مع الكويت.. وقد منح هذا العقد في عام ١٩٥٨ وسوف ينتهي في عام ٢٠٠٣، واليابانيون قلقون على تجديد هذا العقد ويأملون تجديده قبل موعده.. ولا بد ان يتم تجديد هذا العقد مهما كانت ملاحظات الجانب الكويتي، وبشروط معقولة للطرفين حيث ان تشجيع الاستثمار الاجنبي في الكويت يجب ان يكون ركنا أساسيا في استراتيجية التنمية الاقتصادية في الكويت خلال السنوات المقبلة.. من جانب آخر تعتبر اليابان من اهم البلدان المستوردة للنفط الكويتي، ويجب المحافظة على مكانتها هذه في استراتيجية التسويق للنفط الكويتي.

كذلك هناك جانب هام يجب الاستفادة منه في العلاقات اليابانية الكويتية وهو تطوير الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة ولا شك ان اليابانيين متمكنون من هذا الجانب بشكل متميز.. ويمكن للقطاع الخاص الكويتي في اطار تعزيز دوره في الاقتصاد الوطني أن يعزز شراكاته مع المؤسسات اليابانية العملاقة في تحديث ادارته واساليب عمله والتكنولوجيا المستخدمة في انشطته.. هناك قطاعات أساسية يمكن ان تستفيد من التقنيات اليابانية ومنها قطاع الكهرباء والمياه والاتصالات والنقل البحري وغيرها.. لذلك فان الشراكة الاقتصادية يجب ان تمتد لتشمل العمل المؤسسي.. ولا يجب ان نتوقع ان اليابانيين سوف يأتوننا زرافات ووحدانا فهم سوف يدرسون اوضاعنا المؤسسية والبنية القانونية التي تحكم الاستثمار والعمل الاقتصادي ويتأكدون من مدى ملاءمة هذه



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ١٠ / ١٩٩٨

الاوضاع لأعمالهم ومدى قدرتهم من تحقيق العائد المناسب.. لذا لا بد من التعجيل في جهودنا لاقرار قوانين التخصيص والاستثمار الاجنبي لكي نشجع هؤلاء اليابانيين وغيرهم للولوج في اقتصادنا، ومن ثم الاستفادة من خبراتهم وقدراتهم المالية والتقنية.

لا شك ان زيارة الوفد الكويتي لليابان سوف تمنح الكويتيين فرصة هامة للتعرف على اليابان وعلى عاداتهم وقيمهم وتقاليدهم واساليب اعمالهم، لكن علينا ايضا ان نتطور في اعمالنا بما يمكن من الاستفادة من تجاربهم.. وما من جدال بأن هناك استفادة من الثقافات ونظم التعليم في هذه البلدان الصناعية، واليابان من اهمها، لتلمس الايجابيات والسلبيات فيها لتطوير ثقافاتنا وانظمة التعليم بشكل يؤدي الى خدمة انشطتنا الاقتصادية، فكما هو معلوم ان الاقتصاد اصبح يعتمد على بنية ثقافية وفكرية تؤهل، او تعطل، من القدرات وامكانات التطوير. ولذلك فان على اعضاء الوفد الكويتي ان يراجعوا هذه البنى المؤسسية في اليابان والتمعن بها من اجل الاستفادة منها على المستوى الوطني وعلى مستوى مؤسساتهم، وعلى مستوى تكوينهم الفكري والثقافي فليس هناك من وسيلة للتعلم من الشعوب الاخرى الا بعد سبر ثقافتها الوطنية!.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ١ - / ١٩٩٨

اليابان تؤكد انتهاك صاروخ كوريا الشمالية لمجالها الجوى

كوهين يبدأ جولة آسيوية لبحث أنظمة الدفاع الصاروخية

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقي: صرح وزير الخارجية اليابانى ماساهيكو كومورا بأن كوريا الشمالية ربما تكون قد انتهكت المجال الجوى اليابانى بإطلاقها صاروخا باتجاه بحر اليابان فى ٣١ أغسطس الماضى حلق جزء من فوق الأراضى اليابانية، وقال - فى مؤتمر صحفي أمس - إن التقرير النهائى لوكالة الدفاع اليابانية «وزارة الدفاع» حول الحادث الصادر أمس أشار إلى أن المرحلة الثالثة من الصاروخ حلقت على ارتفاع ما بين ٦٠ - ١٦٠ كيلو مترا فوق شمالى اليابان وأن بعض الدول تعتبر تحليق أى شىء ضمن نطاق الـ ٦٠ كيلو مترا يدخل فى نطاق أراضيها.

وأضاف أن طوكيو ترغب فى الحصول على تفسير من بيونج يانج للحادث فى الوقت الذى اعتبر فيه تقرير وزارة الدفاع أن الحادث له عواقب خطيرة على أمن منطقة شمال شرق آسيا واستبعد صحة ما تردد بشأن أن الصاروخ الباليستي كان يحمل قمرا صناعيا استنادا إلى ان سرعة المرحلة الثالثة للصاروخ لم تكن قوية بالقدر الذى يسمح بوضع قمر صناعى فى مداره فضلا عن أنه لم يتم التقاط إشارات منه.

ومن ناحية أخرى وصل ويليام كوهين وزير الدفاع الأمريكى إلى هاواى أمس فى بداية جولة آسيوية تشمل هونج كونج وكوريا الجنوبية واليابان لبحث الأزمة الاقتصادية وقضية تطوير كوريا الشمالية لصواريخها ذاتية الدفع.

ومن المنتظر أن يشارك كوهين فى الاجتماعات السنوية المشتركة للقادة الآسيويين فى العاصمة اليابانية طوكيو فى مطلع الأسبوع الحالى لمناقشة سبل تعزيز التعاون فى مجال الدفاع العسكرى خاصة ميدان الصواريخ.

وسيلتقى وزير الدفاع الأمريكى مع تونج تشى الرئيس الصينى التنفيذى لمنطقة هونج كونج الاقتصادية قبل توجهه إلى سول لحضور الاجتماعات السنوية للجنة الأمنية المشتركة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

وتأتى زيارة كوهين قبل أسبوعين من وصول الرئيس الأمريكى بيل كلينتون إلى آسيا لحضور قمة اقتصادية تضم زعماءها لمناقشة الأزمة المالية التى تعصف بأسواقها.



المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٦ / ١١ / ١٩٩٨

حرب السيارات تشتعل بين أمريكا واليابان!

اشتعلت حرب السيارات بين الولايات المتحدة واليابان، فالأمريكيون يشعرون بالقلق بعد هبوط مبيعات السيارات الأمريكية فى اليابان بشكل كبير ويطالبون طوكيو بالتخلص من الروتين لتسهيل بيع السيارات الاجنبية على الرغم من الركود الذى يسود البلاد .

وبحث مسئولون أمريكيون هذا الأسبوع مع نظرائهم اليابانيين إجراءات تنفيذ اتفاقية تجارية ، تهدف إلى فتح السوق اليابانية امام مزيد من السيارات وقطع الغيار الامريكية الصنع.

واكد المسئولون الامريكيون أن مبيعات شركات السيارات الامريكية كرايزلر «وجنرال موتورز» و«فورد» قد هبطت فى اليابان خلال العام الحالى بنسبة ٣١٪، وقالوا إنه على الرغم من ان اجمالى مبيعات السيارات بشكل عام قد هبط فى اليابان بنسبة ١٣٪ فإن اجمالى نصيب السيارات الأجنبية فى السوق تقلص من ٥,٤٪ العام الماضى الى ٤,٦٪.

وطلب الأمريكيون من اليابانيين السماح للتجار الذين سيبيعون السيارات اليابانية بان يعرفوا ان لهم مطلق الحرية فى بيع سيارات اجنبية منافسة!



أرصدة الوزراء

أظهر تقرير حكومي ان وزير العدل اليابانى سوزابورو ناكامورا احتل المرتبة الاولى على قائمة ارصدة وزراء حكومة كيزو أوبوتشى بامتلاكه ٢,٦١ مليار ين فى حين احتل المرتبة الثانية تاتيش ساكايا مدير وكالة التخطيط الاقتصادى بـ٩٥٤ مليون ين يليه وزير التعمير كاتسوتسوجو سيكيا بـ ٢١٧ مليون ين، اما مدير وكالة الدفاع ـ وزارة الدفاع ـ فوكومشيرو نوكاجا فقد جاء فى ذيل القائمة لانه كان الأقل بـ ٣٣ مليون ين فقط.

وأشار التقرير إلى ان ١٢ من بين وزراء الحكومة البالغ عددهم ٢٢ يمتلكون ارصدة تقدر باكثر من ١٠٠ مليون ين بينما جاء رئيس الوزراء كيزو أوبوتشى الذى شكل حكومته قبل شهرين فى المرتبة السابعة برصيد ١٤٨ مليون ين من بينها ٧٣ مليون ين فى صورة عقارات يمتلكها و٧٥ مليون ين فى صورة أوراق مالية.

وأضاف التقرير ان حجم رصيد أوبوتشى لم يتغير منذ اكتوبر الماضى عندما عين وزيرا للخارجية فى حكومة رئيس الوزراء السابق ريوتارو هاشيموتو، وتلك تعتبر المرة الـ ٢٠ التى يعلن فيها وزراء الحكومة اليابانية عن حجم ارصدتهم الشخصية والعائلية منذ تقرر قيامهم بذلك عام ١٩٨٤.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٨

مسئول يابانى يحذر من منافسة «اليورو» للين

التفاؤل بشأن البرازيل يدفع الدولار للارتفاع

العواصم - وكالات الأنباء: صرح «تويو جيوتين» المستشار الخاص لرئيس الوزراء اليابانى للشئون الاقتصادية أمس بأن انطلاق العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) كعملة قوية يمكن أن يساعد على الاستقرار فى العالم، ولكنه سيمثل تحديا للعملة اليابانية (الين) فى البقاء كعملة دولية كبرى

وأضاف جيوتين أن هناك مخاوف من أن ميلاد اليورو سيجعل الدول الأوروبية واثقة من نفسها ومتمركزة حول ذاتها، مما قد يؤدى إلى تقسيم الاقتصاد العالمى إلى كتلة الدولار وكتلة اليورو، وهو أمر من الصعب التنبؤ بآثاره على الاستقرار العالمى.

من ناحية أخرى، ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكى أمام كل من المارك الألمانى، والين اليابانى فى التعاملات الصباحية فى أوروبا أمس، حيث اقترب من أعلى مستوياته أمام المارك منذ ٦ أشهر، وأعلى مستوياته أمام الين منذ أسبوعين، بينما سجل مؤشر نيكى القياسى للأسهم اليابانية الممتازة، ارتفاعا بنسبة ١٫٥٠٪ عند إغلاق بورصة طوكيو أمس. وأرجع المحللون ذلك إلى التفاؤل بشأن حصول البرازيل على مساعدات دولية لإنقاذ اقتصادها، وإلى تزايد المخاوف بالنسبة لاحتمال تعرض العراق إلى ضربة عسكرية أمريكية.



بسبب الأزمة الاقتصادية

ثانية كبرى المحافظات اليابانية توشك على الإفلاس!

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقي : أعلن كنوك ياكوياما حاكم محافظة أوساكا ثانية كبرى المحافظات اليابانية أن عوائد الضرائب المحلية تراجعت بصورة خطيرة بسبب الأزمة المالية التي تواجه البلاد حاليا مما يهدد بايقاف عدد كبير من المشروعات التي تنفذها المحافظة.

وأوضح المسئول أن حصيلة خزانة المحافظة من الضرائب ستصل إلى ٩ ١٨٣ مليار ين فقط (١.٥ مليار دولار) وذلك حتى نهاية مارس المقبل.

وكان حكام محافظات طوكيو وكاناجارا وايتسكي قد أعلنوا بالفعل عن قرب إفلاس ميزانيات محافظاتهم نتيجة للأزمة التي يعانيها الاقتصاد الياباني.

وفي الوقت ذاته، ارتفعت أسعار الأسهم اليابانية بنسبة تزيد على اثنين في المائة خلال معاملات أمس ببورصة طوكيو للأوراق المالية وسط حالة تفاؤل بين المستثمرين إزاء قرب تطبيق خطة جديدة لخفض الضرائب على الدخل.

وفي بورصة العملات، تراجع الدولار الأمريكي مقابل الين ليصل سعر الصرف في ختام تعاملات أمس إلى ١٢١ ينا للدولار.

ومن ناحية أخرى، دعا جيمس ولفنسون رئيس البنك الدولي أمس إلى تطبيق خطط للتنمية الاجتماعية الشاملة في الدول الآسيوية وأوضح أن الازمة التي تواجه هذه الدول لاتتطلب خططا عاجلة للانقاذ المالي فحسب وانما «حزمة» من التدابير العاجلة الضرورية لحماية الانجازات التي حققتها دول أسيا اجتماعيا خلال فترة الـ ٢٥ عاما الماضية.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ١١ / ١٩٩٨

اول زيارة رسمية منذ ربع قرن لرئيس حكومة ياباني إلى موسكو

روسيا واليابان تنهيان مشكلة القرن

■ ابوتشي ويلتسين اتفقا على بدء محادثات لترسيم الحدود

■ دعاة الثأر اليابانيون يحلمون باعادة النظر في نتائج الحرب العالمية الثانية

موسكو: د. جمال حسين:

اتفق امس كيزو اوبوتشي رئيس وزراء اليابان مع الرئيس الروسي بوريس يلتسين من حيث المبدأ على بدء محادثات ترسيم الحدود حول الجزر التي تسيطر عليها روسيا وتطالب اليابان بالسيادة عليها باعتبار ان ذلك خطوة تجاه ابرام معاهدة سلام بحلول عام ٢٠٠٠.

ونقلت وكالة انباء كيودو عن مسؤولين بالحكومة اليابانية ان المحادثات جرت في الكرملين واستمرت ٩٠ دقيقة وقدم خلالها يلتسين اقتراحا مضادا لاقتراح ياباني طرح في ابريل الماضي لتسوية النزاع الاقليمي بينهما ورد ابوتشي بان اليابان سترد خلال اجتماع القمة المقبل المتوقع عقده في اوائل العام المقبل بعد دراسة الاقتراح الروسي.

محتوى الاقتراح

ورفض الجانبان الكشف عن محتوى الاقتراح الروسي. غير انهما اتفقا على الاسراع بخطى العمل في اللجنة الروسية اليابانية المشتركة بشأن ابرام معاهدة سلام بناء على مبادرة قوية من يلتسين.

وذكر المسؤولون اليابانيون ان ابوتشي اقترح تشكيل لجنتين فرعيتين تنبثقان عن اللجنة المشتركة لمعاهدة السلام تتعامل احداهما مع قضية الترسيم فيما ستبحث الاخرى الانشطة الاقتصادية بالجزر الواقعة قبالة جزيرة هوكايدو الرئيسية باقصى شمال اليابان.

وخلال الاجتماع الذي جمع يلتسين وابوتشي رحب الرئيس الروسي بزيارة رئيس الوزراء الياباني لموسكو وهي اول زيارة يقوم بها رئيس وزراء ياباني منذ ٢٥ عاما قائلا انه يقدر التحسن الذي طرأ مؤخرا على العلاقات بين روسيا واليابان واكد الحاجة الى احراز مزيد من التقدم في مجال التعاون بينهما.

الاتفاقات المبرمة

واشاد يلتسين بتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين البلدين في اشارة الى برنامج للتعاون الاقتصادي اتفق عليه يلتسين ورئيس الوزراء الياباني انذاك ريوتارو هاشيموتو في اول قمة غير رسمية جمعت بينهما في نوفمبر الماضي بشرق سيبيريا.

ومن المقرر ان يوقع ابوتشي ويلتسين اعلانا بعد لقاء القمة يدعو الى التطبيع الكامل للعلاقات بين الدولتين استنادا إلى اعلان طوكيو لعام ٩٣.

ويدعو مشروع «إعلان موسكو» اليابان وروسيا



المصدر : القبس
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/ ١١/ ١٩٩٨

الى اقامة «شراكة خلاقة» تفيد كليهما من الناحية الاستراتيجية والسياسية الطبيعية (الجيوبوليتيكية) استنادا إلى مبادئ الثقة والاهتمام المتبادل والمنظور طويل الاجل والتعاون الاقتصادي الوثيق.

اعادة بالتدريج

ويتوقع الخبراء المطلعون بان روسيا ستوافق على اعادة جزر الكوريل لليابان بشكل تدريجي تمثل المرحلة الاولى فيه دخول الاستثمارات اليابانية وحرية الاعمال في الجزر مع بقاء الادارة الروسية.

وذكرت وكالة «نوفوستي» اعتمادا على مصادر دبلوماسية بان موسكو ستطرح لرئيس الحكومة اليابانية في زيارته الحالية جملة من المقترحات القاضية بحل هذه المشكلة. ولكن لم يظهر الموقف الروسي المبدئي بشكل واضح.

وما هو مطروح بشكل رسمي يمكن تلخيصه بعبارة موجزة جدا: «روسيا غير مستعدة للتفريط بمصالحها القومية». ولكي تلين اليابان هذا الموقف بدات منذ بداية العقد الحالي بتوسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية مع روسيا. ومنحت طوكيو لموسكو في فبراير الماضي قرضا قيمته بليون ونصف البليون دولار استلمت روسيا منه للان ٤٠٠ مليون دولار. اما المتبقي من القرض فتشترط اليابان لاطلاقه موافقة روسيا على الشروط التي قدمها صندوق النقد الدولي.

يعتمد توقيع الطرفين على معاهدة سلام (لم توقع موسكو وطوكيو هذه المعاهدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية) على نتائج المباحثات الجارية الان في العاصمة الروسية. ونشير بان لقاء الرئيس الروسي مع رئيس الحكومة اليابانية هاشيموتو في نوفمبر ٩٧ اسفر عن اتفاق الطرفين بتوقيع هذه المعاهدة قبل حلول عام ٢٠٠٠. ويؤكد المسؤولون الروس بانهم مستعدون لتوقيع هذه المعاهدة ولكن اليابان لا ترى معنى لتوقيعها قبل حل المشاكل الحدودية بينهما.

الصبر الياباني

يبدو ان الصبر الياباني أمده عام ٢٠٠٠ ايضا وليس معاهدة السلام فقط، لان خطة «يلتسين - هاشيموتو» القاضية بتعميق التعاون الاقتصادي مدتها ايضا حتى عام ٢٠٠٠.

ثمة الكثير من الحقائق تشهد بان الاوساط الروسية لا تعرف جيدا تاريخ تخطيط الحدود بين روسيا واليابان، ولذلك سنضطر توضيح المشكلة ببعض التفصيل...

اليابان الغنية تجاور مناطق الشرق الاقصى الروسي الافقر في كل روسيا وليس من الصعوبة معرفة وتوقع الفائدة التي تجنيها هذه المناطق لو اقيمت صلات تجارية واقتصادية بين روسيا واليابان، ولكن هذا لم يحدث.. وكانت العلاقات الروسية - اليابانية مثقلة بالصدامات التاريخية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية.

خطوة كبيرة

قام رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو بخطوة كبيرة بغية تصحيح الحالة الناشئة في كلمته التي القاها في ٢٤ يوليو ٩٧، اعلن حينذاك ان الدبلوماسية الاوروبية - الآسيوية تضمنت ثلاثة مبادئ لتوسيع العلاقات مع روسيا: الثقة، المصالح المشتركة والآفاق بعيدة المدى. ثم جرت لقاءات هاشيموتو ويلتسين في يوليو في بينيفر وفي كراسنايارسك في الاول من نوفمبر ٩٧ والتي ادت الى تأسيس اجواء الثقة والامل في تنظيم علاقات حسن جوار بين البلدين في المستقبل القريب. وكان لجناح خطة الزعيمين للتعاون الاقتصادي اثره الكبير لبلوغ معاهدة السلام واكبر النتائج التي حققتها موسكو وطوكيو خلال نصف قرن. وقد يظهر السؤال: هل ثمة حاجة لمثل هذه المعاهدة؟ لقد وقعت اليابان مع الاتحاد السوفيتي البيان المشترك الشهير في عام ١٩٥٦ واعادا علاقاتهما الدبلوماسية ويحافظان منذ ٤٠ سنة على علاقات سلمية فيما بينهما.

تم تطبيع العلاقات بين الدولتين وتتم الصلات العلمية والثقافية بينهما، وهناك دورة تجارية غير كبيرة بينهما، ولكن المسألة الاهم تبقى غير محلوله بين البلدين ونقصد بها الخلاف الحدودي حيث لم ترسم الحدود بين روسيا واليابان حتى الان.

وثيقة الاستسلام

لم تتضمن وثيقة استسلام اليابان اعترافها بالحدود مع روسيا وفرضت عليها من جانب واحد ولم تمر بالاجراءات المناسبة، وبلا شك لايوجد اعتراف دولي بالحدود التي فرضها الاتحاد السوفيتي على اليابان حتى لو تم تمريرها على الامم المتحدة.

ينحصر جوهر المشكلة بان القوات السوفيتية سابقا كانت لغاية اغسطس وسبتمبر ٤٥ (أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وسقوط هتلر باكثر من اربعة اشهر) تجري العمليات الحربية في شبه جزيرة ساخالين وجزر الكوريل التي كانت جزءا من الامبراطورية اليابانية واسرت القوات اليابانية المرابطة هناك وفرضت في المنطقة الحكم السوفيتي بالقوة. وبعد توقيع اليابان على وثيقة الاستسلام في الثاني من سبتمبر ٤٥ ضمت جنوب ساخالين وجزر الكوريل في الكيان السوفيتي بمرسوم هيئة السوفيت الاعلى للاتحاد السوفيتي في فبراير ٤٦ وانتهى الامر عند هذا الحد.

كان ذلك تصرف ستالين احادي الجانب، اتخذه دون استشارة حلفائه الذين حاربوا اليابان ايضا وبدون اخذ رأي اليابان بالطبع.

الاتفاقيات المعقودة

ومن المعروف ان اليابان خسرت الحرب وقيدت سيادتها حسب الاتفاقيات المعقودة بين الحلفاء وخاصة بيان بوتسدام باربع جزر رئيسية للارخبيل الياباني، وعنى ذلك حرمانها من الاراضي التي تم



المصدر : القبس
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ١١ / ١٩٩٨

الاستيلاء عليها بالعنف والقوة، ووافقت اليابان مرغمة على اعادة جنوب ساخالين وجزر الكوريل التي ضمت الى تكوين الامبراطورية الروسية في القرن التاسع عشر الى الاتحاد السوفيتي اما جزر كوناشير وشيكوتان وهابوماي التي يطلق عليها اليابانيون بـ«الاراضي الشمالية» فكانت دائما تقع تحت السيادة اليابانية ولم تدخل ابدا في التكوين الروسي.

تعتبر معاهدة الصلح الموقعة في سان فرانسيسكو عام ٥١ الوثيقة الرئيسية المعترف بها في العالم الخاصة بالتسوية السلمية مع اليابان بعد الحرب، ووقعت عليها كل البلدان الغربية ولم يوقع عليها الاتحاد السوفيتي بسبب ظروف الحرب الباردة الفتية. وكان ذلك اكبر خطأ تقع به دبلوماسية ستالين الذي ادى فيما بعد الى ظهور مشكلة «الاراضي الشمالية» التي تعقد للآن العلاقات الروسية ـ اليابانية.

ينبغي لنا مراجعة وثائق معاهدة سان فرانسيسكو الخاصة بالاراضي، جاء فيها بان اليابان تتخلى عن جنوب ساخالين وجزر الكوريل، غير ان الامر الاهم حقا هو ان المعاهدة لم تشر الى من ستعطى اليه هذه الاراضي!! وليس لهذا التخلي اية علاقة بجزر كوناشير واتوروب وشيكوتان وهابوماي التي كانت دائما كما قلنا تحت السيطرة اليابانية. بالتالي لم يحدد وضع جنوب ساخالين وجزر الكوريل من وجهة نظر القانون الدولي استنادا الى معاهدة سان فرانسيسكو للصلح. ونعتقد ان اليابان الان توافق ان تحتفظ روسيا بهذه الاراضي التي اعترفت بها في الماضي ولكن على روسيا ايضا ان تعترف بسيادة اليابان على جزر الكوريل الجنوبية المذكورة اعلاه.

دعاة الثأر

بعد توقيع معاهدة الامن اليابانية ـ الاميركية في عام ٦٠ لم يرفع من جدول الاعمال الجدل الخاص بتخطيط الحدود بين الاتحاد السوفيتي واليابان، وكانت الحكومة السوفيتية تكرر انه لا توجد مشكلة اقليمية مع اليابان وان كل ذلك من تدبير «دعاة الثأر» في اليابان الذين يحلمون باعادة النظر بنتائج الحرب العالمية الثانية. وبدأ عناد موسكو وتجاهل الجانب السوفيتي للقانون الدولي والاتفاقيات السابقة يؤثران على العلاقات بين البلدين وكانت وتائر الصلات التجارية والاقتصادية تضعف اكثر فاكثر بينهما وكذلك التعاون العلمي والتكنولوجي.

تجدر الاشارة الى ان مشكلة «الاراضي الشمالية» كانت تناقش على نطاق واسع في الصحافة السوفيتية في مرحلة البريسترويكا واقترح بوريس يلتسين في ذلك الوقت عندما كان في صفوف المعارضة حل هذه المشكلة على خمس مراحل.

مشكلة الاراضي

وفي اثناء زيارة ميخائيل غورباتشوف لليابان في ابريل ٩١ اعترف الطرف السوفيتي بحقيقة وجود مشكلة الاراضي بين الاتحاد السوفيتي واليابان وسجل في البيان الختامي ان هذه المشكلة تخص جزر الكوريل الجنوبية الاربع المذكورة.

وكانت زيارة بوريس يلتسين لليابان في اكتوبر ٩٣ والتي وقع فيها على بيان طوكيو تحتل مكانة خاصة في تاريخ العلاقات الثنائية واشير في البيان الى اهمية التسريع في اتمام معاهدة الصلح بما في ذلك تخطيط الحدود آخذين بنظر الاعتبار مصير الجزر الاربع.

لقد وعدت موسكو طوكيو بموجب الاعلان السوفيتي ـ الياباني الصادر في عام ٥٦ بتسليم جزيرتي شيكوتان وهابوماي شريطة توقيع اتفاقية سلام. ومن ثم ركزت موسكو على توقيع اتفاقية سلام من دون ان تذكر شريطة توقيع اتفاقية سلام. ومن ثم ركزت موسكو على توقيع اتفاقية سلام من دون ان تذكر انها وعدت باعادة الجزيرتين (ركز المتآمرون على خروتشوف عند الاطاحة به على البيان اعلاه واتهموا الزعيم السوفيتي بالخيانة لتفريطه بالاراضي السوفيتية».

ولكن اليابانيين لم ينسوا وعد نيكيتا خروتشوف رافضين حتى هذه اللحظة بحث مسالة توقيع معاهدة السلام بمعزل عن موضوع النزاع حول جزر الكوريل وما فعله هاشيموتو سحب احد الشروط الذي كان يربط التعاون الاقتصادي مع روسيا بوجود «تباشير امل» في تسوية النزاع حول الكوريل. وفورا رحبت موسكو بهذا الموقف وسارعت الى تطويره حيث اقترح يفغيني بريماكوف عندما كان يتولى وزارة الخارجية تجميد النزاع لمدة تصل الى خمسين عاما على ان تحله الاجيال القادمة. والتزم بالموقف نفسه بوريس يلتسين عند توقيعه على اعلان طوكيو ١٩٩٣ حيث اعترف بوجود النزاع ولكنه لم يحدد اطارا زمنيا لحله.

اقصى حد

ولكن لا احد في اليابان يتفق مع بريماكوف، حيث حددوا هناك عام ٢٠٠٠ كاقصى حد للتوصل الى حل وسط. وما زال اليابانيون يفسرون اعلان طوكيو والاتفاقيات الذي تلته بمثابة تعهد روسي باعادة جزيرتين على الاقل قبل نهاية القرن الحالي. ويبدو للوهلة الاولى انه بتحديد اقصى موعد لاتخاذ قرار لايحظى بالشعبية في روسيا (اعادة الجزر لليابان) هو اعتراف يلتسين غير المباشر بعدم اهتمامه بمسالة الشعبية في عام ٢٠٠٠ لانه لن يرشح نفسه في الانتخابات لولاية ثالثة، واذا ما وقع

يلتسين اتفاقية مع اليابان في عام انتخاب رئيس جديد يكون قد القى تبعات ذلك على خليفته.

وتبين انه يصعب على موسكو تفسير «الاتفاقيات غير الرسمية» مع اليابان، حيث ان متحدثا رسميا باسم الخارجية الروسية رفض التعليق على قرار توقيع معاهدة السلام قبل عام ٢٠٠٠ ومن ضمنها ما اذا كان ذلك يعني احياء الصيغة التي اتفق الاتحاد السوفيتي عليها مع اليابان في عام ١٩٥٦ ونصح الصحافيين التوجه الى المكتب الصحفي للرئيس الذي رفض العاملون فيه الاجابة عن هذه التساؤلات بقولهم: «اي اجابة عن سؤال كهذا تكون بمثابة

تعليق في حين ان المكتب الصحفي لا يملك تفويضا بالتعليق على القرارات».

انعاش العلاقات

لقد عملت اليابان وروسيا الكثير خلال التسعينات لانعاش علاقاتهما فقد حولت مجموعة الدول السبع الى ثمان وساعدت روسيا على الانضمام لمنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا ـ المحيط الهادىء واصبح بامكان سكان جزيرة هوكايدو اليابانية السفر الى جزر الكوريل الجنوبية بدون تأشيرة دخول ويمكن ان يسافر سكان جزر الكوريل لليابان بدون تأشيرة. ووقعت اتفاقية تسمح لصيادي السمك اليابانيين بالصيد قبالة شاطئ جنوب الكوريل وتتطورر العلاقات بين البلدين.

ولكن لا يمكن الجزم بان السماء لن تتلبد بالغيوم في زيارة رئيس الحكومة اليابانية الحالية لموسكو .. ففي الوقت الذي يعتبر فيه اليابانيون توقيع معاهدة السلام مع روسيا استرداد الجزر بشكل تلقائي فان الساسة الروس لايساوون توقيع الصلح بالتخلي عن الجزر. معتبرين ضم الجزر لروسيا بمثابة عقوبة فرضها الحلفاء على اليابان لقيامها باعمال عدوانية اسوة بالمانيا وايطاليا.

وحتى لو استجاب الرئيس الروسي بشكل مفاجئ لطلب اليابان فمن المستحيل ان يصادق على ذلك البرلمان وهذا يعني عودة العلاقات الى حالة الجمود السابقة.

محور روسي ـ ياباني

وثمة في موسكو وطوكيو من يريد تقوية المحور الروسي ـ الياباني في منطقة أسيا ـ المحيط الهادئ بمواجهة الصين والولايات المتحدة وتحتاج اليابان الى مساعدة روسيا في ان تصبح عضوا دائما في مجلس الامن وعلى موازنة القوة الصينية. وروسيا تنظر لليابان كمصدر للاستثمارات والتكنولوجيا الحديثة وتزايد فرصها في منطقة المحيط الهادئ.

قد يكون الوعد الروسي وسيلة لجذب الاستثمارات والتكنولوجيا اليابانية وربطها بمعاهدة السلام ويمكن ان تفسر موسكو عند الضرورة عدم التزام الطرف الياباني بالخطة. ولكننا نريد ان نشير في الختام الى ان روسيا والصين اتمتا في نوفمبر ١٩٩٧ تخطيط حدودهما في قطاعهما الشرقي بامتداد ٤٣٠٠ كيلومتر معتمدين بذلك على قواعد القانون الدولي. واعترفت روسيا بحقيقة مرور خط التخطيط للانهار أمور وأوسوري وارغون واعطت للصين اكثر من ٧٠٠ جزيرة واقعة على هذه الانهار . تم ذلك عملا لاقامة علاقات حسن الجوار والامن المتبادل والثقة مما يبني اطر العلاقات الروسية ـ الصينية ويقويها على اعتاب القرن الجديد على اسس المساواة والصداقة. فلماذا لا تعطي المباحثات الروسية ـ اليابانية هذه النتائج والآثار الايجابية وكل المشكلة تدور حول اربع جزر لم تكن ابدا اراضي روسية؟ وسيؤدي توقيع معاهدة سلام بين روسيا واليابان الى الغاء مصدر للنزاع المحتمل الذي تمتد جذوره لزمن الحرب العالمية الثانية. وبالتأكيد ان ذلك سيواجه بارتياح بالغ من الاوساط الدولية والرأي العام العالمي وسيقرر المصالحة التاريخية بين الشعبين العريقين الروسي والياباني وسيفتح امامهما كل الطرق الى القرن الحادي والعشرين المؤسسة على مبادئ حسن الجوار والثقة والمصالح المشتركة.



روسيا واليابان توقعان وثيقة تمهد لمعاهدة سلام قبل عام ٢٠٠٠

طوكيو- من محمد ابراهيم الدسوقي - موسكو - من عبدالملك خليل - رحبت اليابان بنتائج لقاء القمة بين رئيس الوزراء كيزو اوبوتشي والرئيس الروسي بوريس يلتسين مؤكدة ان محادثات الجانبين فتحت طريقا جديدا أمام علاقات البلدين في الوقت الذي وقع فيه الجانبان وثيقة تدعو إلى التصديق على معاهدة سلام بحلول عام ٢٠٠٠.

وقال هيرومو نوناكي المتحدث باسم الحكومة اليابانية إن محادثات القمة اتسمت بالصراحة والود، مشيرا إلى أن اوبوتشي ويلتسين اتفقا على إقامة مشاركة بناءة بين البلدين لدخول القرن الحادي والعشرين، وذكر ان الوثيقة التي سميت «اعلان موسكو» تحدد ملامح العلاقات المستقبلية بين الدولتين

كما أكد ضرورة عدم الفصل بين مناقشات تسوية النزاع الناشئ بين موسكو وطوكيو حول جزر الكوريل الاربع التي احتلتها القوات السوفيتية في نهاية الحرب العالمية الثانية ومفاوضات إبرام معاهدة سلام بحلول عام ٢٠٠٠.

وأشار نوناكي إلى ان عملية إعادة ترسيم الحدود بين البلدين والقيام بأنشطة اقتصادية مشتركة في الجزر المتنازع عليها لتنميتها اقتصاديا تعد جزءا من عملية توقيع معاهدة السلام .

ومن المنتظر ان يلتقي اوبوتشي بنظيره الروسي يفجيني بريماكوف خلال ساعات لمناقشة العلاقات الاقتصادية ويؤكد المراقبون ان بريماكوف سيطالب اوبوتشي بسرعة تسليم ٨٠٠ مليون دولار كانت اليابان قد وعدت روسيا بها في اطار المعونات اللازمة لمساعدة موسكو في الخارج في ازمتها المالية الطاحنة.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٤ / ١١ / ١٩٩٨

وسط معارضة لإعادة خفض ضريبة الاستهلاك

الحكومة اليابانية تقر خطة الإنعاش الاقتصادى

طوكيو - مكتب الاهرام - عواصم أسيوية - وكالات الأنباء:
وسط معارضة فى صفوف الحزب الحاكم باليابان لتخفيض نسبة الزيادة في ضريبة الاستهلاك عن ٥٪، تصدق الحكومة اليابانية بعد غد على خطة لإنعاش الاقتصاد اليابانى تبلغ قيمتها ٢٠ تريليون ين (١٦٢,٦ مليار دولار) وذلك في الوقت الذى قاد فيه الين اليابانى ارتفاع العملات الأسيوية مقابل الدولار الأمريكى فى تعاملات الأمس بأسواق أسيا.

وصرح كيتشى ميازاوا وزير المالية اليابانى أمس بأن هناك معارضة متزايدة فى صفوف الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم للاقتراح المطروح بالتراجع عن زيادة ضريبة الاستهلاك إلى ٥٪ الذى بدأ سريانه منذ أول أبريل الماضى وإعادتها إلى ما كانت عليه من قبل وهو ٣٪.

ويطالب الحزب الليبرالى المعارض الذى يسعى الحزب الحاكم لإقامة تحالف معه بالتراجع عن قرار الزيادة بهدف تشجيع اليابانيين على الاتفاق ومن ثم إنعاش الاقتصاد اليابانى الراكد.

وأوضح ميازاوا - فى مؤتمر صحفى عقده أمس - أنه حتى فى حالة الفشل فى إقامة تحالف بين الحزبين فإنه يمكنهما التعاون. ومن المقرر أن يجتمع رئيس الوزراء اليابانى كيزو أوبوتشى بعد غد مع إيتشيرو أوزاوا زعيم الحزب الليبرالى لبحث موضوع التحالف ونقاط الاتفاق، والاختلاف فى سياساتهما.

وفى غضون ذلك أكدت صحيفة «نيهون كيزاى شيمبون» أن قيمة خطة تنشيط الاقتصاد الجديدة سوف تتجاوز ٢٠ تريليون ين (١٦٢,٦ مليار دولار) وسوف تتضمن إنفاق مبلغ ٨ تريليونات ين لعدد من المشاريع العامة و٧ تريليونات لخفض ضريبتى الدخل والشركات والباقى يخصص لدفع الحد الأقصى للقروض التى تمنحها المؤسسات المالية الحكومية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتأتى هذه الخطة فى سياق الجهود التى تبذلها الحكومة لتجاوز الأزمة الاقتصادية واستعادة الثقة المفقودة فى النظام المالى الذى يئن تحت وطأة ديون معدومة تبلغ ٦٠٠ مليار دولار. وتعد هذه الخطة أكبر مما كانت تتوقعه الأوساط المالية فى اليابان.

وفى الوقت نفسه ارتفعت معظم العملات الآسيوية مقابل الدولار الأمريكى أمس مع ارتفاع الين على أنباء خطة حفز الاقتصاد التى أسهمت فى الحد من مخاوف المستثمرين من ضربة أمريكية وشيكة للعراق، وبلغ سعر الدولار ١٢١,٢٤ ين عند ظهر أمس بانخفاض ١,٩٨ ين عن أمس الأول. وسجلت أسواق الأسهم ارتفاعا فى كل من اليابان وتايوان وهونج كونج وماليزيا وتايلاند مدفوعة بأنباء الخطة اليابانية، بينما سجلت انخفاضا طفيفا فى الفلبين ونيوزيلندا واستراليا وإندونيسيا.



المصـدر : أخبار اليـوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ / ١١ / ١٩٩٨

اتهامـات

«اقتصادية»

متبـادلة | اعداد : ايمن سعد

اليابان: أمريكا جعلت من طوكيو «كبش فداء» للأزمة الاقتصادية العالمية

أمريكا: اليابانيون «لا يسمعون الكلام» إلا بالضغط الشديد!

قبل حلول الصيف المشئوم عام ١٩٩٧، كانت النمور الآسيوية تزهو بما حققته من نجاح ونمو اقتصادي مذهل.

وخلال عام واحد، تساقطت النمور الرهيبة مثل الفراشات المحترقة. وخلال نفس الفترة، تدهورت حالة الاقتصاد الروسى بشكل خطير حتى أصبح الاصلاح يحتاج إلى معجزة فى زمن انتهت فيه المعجزات. ولم يصعب على الكثيرين اكتشاف الخيط الرفيع الذى يربط بين الأزمة فى روسيا واسيا وما حدث فى امريكا اللاتينية. بل لقد توقع الكثيرون انتقال الأزمة الاقتصادية «بالعدوى» إلى هذه القارة قبل حدوث ذلك بزمن.

بفضل هذه الأزمات، بالإضافة إلى حالة التمزق والاضطراب فى أسواق المال الدولية، بدأت تتولد مشاعر القلق والاضطراب فى العالم كله ووصل الأمر إلى حد تراشق الاتهامات وتبادل اللوم والتقريع بين القوى الاقتصادية الكبرى حول اسباب الأزمة فى روسيا وآسيا ولماذا تفاقمت إلى هذا الحد المخيف. كما احتد الجدل بين المسئولين وخبراء الاقتصاد العالميين حول امكانية أن تؤدى هذه الأزمات إلى الركود فى أوروبا وأمريكا خاصة بعد أن تمكنت من اختراق أسواق أمريكا اللاتينية التى لم يكن جهازها المناعى قويا بالدرجة الكافية.

فمن ناحية.. يشعر بعض المسئولين اليابانيين بالغضب إزاء ما يصفونه بـ «التعجرف الأمريكى» تجاه بلادهم..! يقول هؤلاء المسئولون إن الولايات المتحدة جعلت اليابان «كبش فداء» فى الأزمات الاقتصادية التى تجتاح مناطق عديدة فى العالم، وأن طوكيو حاولت مرارا تضيق الخناق على الأزمة فى جنوب شرق اسيا قبل تفجرها ولكن محاولاتها باءت بالفشل بسبب معارضة الولايات المتحدة لها فمنذ أكثر من عام، عندما كانت الأزمة فى مهدها، اقترحت اليابان تقديم ١٠٠ مليار دولار لمساعدة الدول الآسيوية فى اجتياز الظروف الاقتصادية الصعبة التى كانت تمر بها فى ذلك الوقت ولكن الولايات المتحدة قضت على هذه الفكرة. كما حاول ريوتارو هاشيموتو رئيس وزراء اليابان السابق ان يحمل قادة مجموعة الدول الصناعية الكبرى على مناقشة الاضطرابات الاقتصادية فى اسيا فى قمة المجموعة فى دينفر، وذلك قبل اسبوعين من تفجر الأزمة بشكل علنى فى تايلاند فى صيف ١٩٩٧ ولكن الاقتراح قوبل بالرفض من قادة المجموعة الذين لم يرغبوا فى مناقشة ما كان يبدو لهم موضوعا غامضا فى ذلك الوقت.

وما حدث بالنسبة للأزمة الروسية هو «صورة بالكربون» من سيناريو الأزمة الآسيوية. فقد اقترح كيزو أوبوتشى رئيس الوزراء اليابانى مؤخرا أن يعقد قادة الدول الصناعية الكبرى اجتماعا لمناقشة الأزمة الاقتصادية فى روسيا والمخاطر الاقتصادية العالمية التى قد تترتب عليها. وماتت الفكرة أيضا على يد الولايات المتحدة!

إن الغضب الذى يعترى المسئولين اليابانيين مصدره



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/ ١١/ ١٩٩٨

الاعتقاد الذى اصبح سائدا بان اليابان جزء من الأزمة الاقتصادية العالمية وليست جزءا من الحل.. ويقول كاورو يوسانو وزير الصناعة والتجارة الدولية فى اليابان ان بلاده ساهمت اكثر من أى دولة أخرى فى مواجهة الأزمة الآسيوية

حيث بلغ حجم المساعدات التى قدمتها طوكيو لانقاذ النمور حتى الآن ٤٣ مليار دولار فى حين يبلغ حجم مساهمات الولايات المتحدة ١٢ مليار دولار فقط وأوروبا ٧ مليارات دولار. وبالنسبة للنداءات المتكررة التى توجهها واشنطن لليابان ببذل المزيد من الجهد لمعالجة ازمتها الاقتصادية، يقول يوسانو اننا تعودنا على هذه المطالب من جانب واشنطن ولم تعد تسبب لنا أى ازعاج».

وعلى الجانب الآخر، يقول المسئولون الامريكيون ان بلادهم لا تتعمد ازعاج احد، ولكن العالم يمر بمرحلة خطيرة تتطلب من طوكيو التحرك بسرعة لاصلاح اقتصادها ويرى بعض هؤلاء المسئولين ان السبب فى توجيه واشنطن لنداءات متكررة من هذا النوع هو الاحساس بأن الضغط الشديد هو الوسيلة الوحيدة التى ثبت نجاحها مع اليابانيين ويضرب المسئولون

الأمريكيون مثالا على ذلك ببداية تفجر الأزمة الاقتصادية فى اليابان فى أوائل العام الماضى فقد اكتفت واشنطن بتوجيه نداءات معتدلة اللهجة إلى اليابان من أجل عدم زيادة ضريبة الاستهلاك المحلى. ولم تستجب اليابان للنداءات الأمريكية وكانت النتيجة هى سقوطها فى أسوأ ركود اقتصادى تشهده خلال نصف قرن. وهذا الركود بات يشكل مصدر خطر يهدد الاقتصاد العالمى كله.

وتطرح صحيفة «الهيرالد تريبيون» الدولية سؤالا فى غاية الأهمية والخطورة وهو هل يمكن ان تؤدى هذه الأزمات بالاضافة الى حالة الاضطراب فى أسواق المال العالمية الكبرى إلى أزمة اقتصادية فى العالم كله؟ وهل يمكن ان ينتقل فيروس الأزمات من المناطق المريضة إلى الاقتصاديات القوية مثل أمريكا وأوروبا؟.

وفى هذا الصدد أطلق خبير عالمى هو أندرو برنارد استاذ الاقتصاد بمعهد «بيل» للادارة فى الولايات المتحدة تحذيرا فى غاية الأهمية والخطورة فقال انه لا توجد حواجز منيعة فى أوروبا وأمريكا تضمن لهما السلامة من تأثير الأزمات الاقتصادية فى المناطق الأخرى من العالم. وأى قرار سياسى يجب ان يكون محسوبا بدقة شديدة لأن أى خطأ سيظهر تأثيره بشكل مباشر وفورى.

ويؤكد الخبراء الغربيون ان العامل الاساسى الذى يحدد الاجابة على هذا السؤال هو الطريقة التى يؤثر بها انخفاض الاسعار فى اسواق المال العالمية على القرارات الشرائية للمستهلكين. ويقول ماكس ستيوار بمعهد لندن للاقتصاد ان أى اقتصاد يتأثر بقرارت ملايين البشر فإذا قرر عدد كبير من المستهلكين التأجيل او التوقف عن الشراء بسبب هذه الاضطرابات عندئذ تقع الكارثة.

ويكاد يجمع الخبراء على ان الطريق الاساسى الذى يمكن ان تتسرب من خلاله الأزمة إلى أمريكا وأوروبا هو العلاقات التجارية مع المناطق التى تعانى من الأزمات. فمع تراجع الاقتصاديات الآسيوية مثلا، تق القدرة الشرائية للمواطنين فى هذه الدول وبالتالى يقل الاقبال على البضائع المستوردة من الدول الغربية

٣٤





المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ / ١١ / ١٩٩٨

وذلك سوف يدفع رجال الصناعة إلى خفض استثماراتهم. ولكن الخبراء الغربيين يدافعون بقولهم ان تلك العملية ليس من المحتمل ان تلقى بالاقتصاديات الأوروبية والأمريكية فى دوامة الركود والسبب هو ان معظم تجارة هذه الدول تتم بين بعضها البعض. وحجم الصادرات لآسيا يمثل جزءا صغيرا نسبيا من اجمالى الصادرات وبالاضافة إلى ذلك فإن الصادرات عموما تمثل جزءا صغيرا من اجمالى النشاط الاقتصادى فى هذه الدول ففى الولايات المتحدة - على سبيل المثال - تمثل الصادرات حوالى ١٢٪ من اجمالى الناتج القومى وثلث هذه الصادرات فقط تذهب إلى آسيا. فإذا افترضنا ان الأزمة الآسيوية ستؤدى إلى خفض الاقبال على المنتجات والبضائع الأمريكية بمقدار الثلث فإن هذا الانخفاض يمثل فقط ١٪ من اجمالى الناتج المحلى. وهى نسبة ضئيلة جدا لا يمكن ان تتسبب فى حالة ركود اقتصادى.

وفى أوروبا، تعتبر روسيا جزءا مهملا من اقتصاد القارة فاجمالى الناتج القومى فى روسيا يزيد مقدار مرة ونصف بالنسبة لحجم الناتج القومى فى سويسرا بينما يبلغ عدد سكانها ضعف سكان سويسرا ٢١ مرة. كما ان روسيا تستوعب ١,٣٪ فقط من صادرات دول الاتحاد الأوروبى. وحتى المانيا وهى اكثر الدول الأوروبية تعاملا مع روسيا ترسل أقل من ٢٪ من صادراتها هناك. لكل هذه الاسباب يستبعد الخبراء أن تؤدى الأزمات الاقتصادية فى آسيا وروسيا إلى الركود الاقتصادى فى أوروبا وأمريكا.

